قَمْعُ الدَّجَاجلة

الطّاعنين في مُعْتقد أئمَّةِ الإسلام الحَنَابلة

(رَدّ على حَسَن بن فرْحَان المالكي ، في كتابه «قراءة في كتب العقائد»)

تأليف

عَبْد العزيز بن فيصل الرّاجحي

تقديم

مَعَالي الشَّيْخ العَلامة الدّكتور صَالح بن فوزان بن عَبْد الله الفوزان

عُضو هَيْئة كبار العُلمَاء ، وعُضو اللجنة الدّائمة للإفتاء

ح عبدالعزيز بن فيصل الراجحي ، ١٤٢٣هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الراجحي ، عبدالعزيز بن فيصل
قمع الدجاجلة الطاعنين في معتقد أئمة الإسلام الحنابلة. /
عبدالعزيز بن فيصل الراجحي .- الرياض ، ١٤٢٣هـ
٥٢٠ ص؛ ١٧×٢٤
ردمك ١-٣٤٧-٤٣-٩٩٦٠

١- العقيدة الإسلامية - دفع مطاعن أ.العنوان
ديوي ٢٤٠,٩٠١ ١٤٢٣/٥٤٥٧

رقم الإيداع: ١٤٢٣/٥٤٥٧
ردمك: ١-٣٤٧-٤٣-٩٩٦٠

الطبعة الأولى

١٤٢٤هـ

الرياض - ص.ب ٣٧٧٢٦ الرمز البريدي ١١٤٤٩

إذا مُيِّزَ الأَشْيَاخُ يَوْماً وَ حُصِّلُوْا ... فَأَحْمَدُ مِنْ بَيْنِ الْمَشَايِخِ جَوْهَرُ

رَقِيْقُ أَدِيْمِ الْوَجْهِ حُلْوٌ مُهَذَّبٌ ... إلَى كُلِّ ذِي تَقْوَى وَ قُوْرٌ مُوَقَّرُ

أَبِيٌّ إذا مَا خَافَ ضَيْمٌ مُؤَمَّرٌ ... وَ مُرٌّ إذا مَا خَاشَنُوْهُ مُذَكَّرُ

لَعَمْرُكَ مَا يَهْوَى لأَحْمَدَ نَكْبَةً ... مِنَ النَّاسِ إلاَّ نَاقِصُ الْعَقْلِ مُغْوِرُ

هُوَ الْمِحْنَةُ الْيَوْمَ الَّذِي يُبْتَلَى بِهِ ... فَيُعْتَبَرُ السُّنِّيُّ فِيْنَا وَ يُسْبَرُ

شَجًى فِي حُلُوْقِ الْمُلْحِدِيْنَ وَ قُرَّةٌ ... لأَعْيُنِ أَهْلِ النُّسْكِ عَفٌّ مُشَمِّرُ

فَقَا أَعْيُنَ الْمُرَّاقِ فِعْلُ ابْنِ حَنْبَلٍ ... وَأَخْرَسَ مَنْ يَبْغِي الْعُيُوْبَ وَ يَحْقِرُ

جَرَى سَابِقاً فِي حَلْبَةِ الصِّدْقِ وَ التُّقَى ... كَمَا سَبَقَ الطِّرْفَ الجَوَادُ المُضَمَّرُ

إذا افْتَخَرَ الأَقْوَامُ يَوْماً بِسَيِّدٍ ... فَفِيْهِ لَنَا ـ وَ الحَمْدُ للهِ ـ مَفْخَرُ

فَقُلْ لِلأُلَى يَشْنَوْنَهُ لِصَلاحِهِ ... وَ مِحْنَتِهِ وَاللهُ بِالْعُذْرِ يَعْذُرُ

جُعِلْتُمْ فِدَاءً أَجْمَعِيْنَ لِنَعْلِهِ ... فَإِنَّكُمُ مِنْهَا أَذَلُّ وَ أَحْقَرُ

لِرَيْحَانَةِ الْقُرَّاءِ تَبْغُوْنَ عَثْرَةً ... وَ كُلُّكُمُ مِنْ جِيْفَةِ الْكَلْبِ أَقْذَرُ

فَيَا أَيُّهَا السَّاعِي لِتُدْرِكَ شَأْوَهُ ... رُوَيْدَكَ عَنْ إدْرَاكِهِ سَتُقَصِّرُ

تَمَسَّكَنْ بِالْعِلْمِ الَّذِي كَانَ قَدْ وَعَى ... وَلَمْ يُلْهِهِ عَنْهُ الخَبِيْصُ المُزَعْفَرُ

حَمَى نَفْسَهُ الدُّنْيَا وَقَدْ سَنَحَتْ لَهُ ... فَمَنْزِلُهُ إلاَّ مِنَ الْقُوْتِ مُقْفِرُ

فَإنْ يَكُ فِي الدُّنْيَا مُقِلاًّ فَإِنَّهُ ... مِنَ الأَدَبِ المَحْمُوْدِ وَ الْعِلْمِ مُكْثِرُ

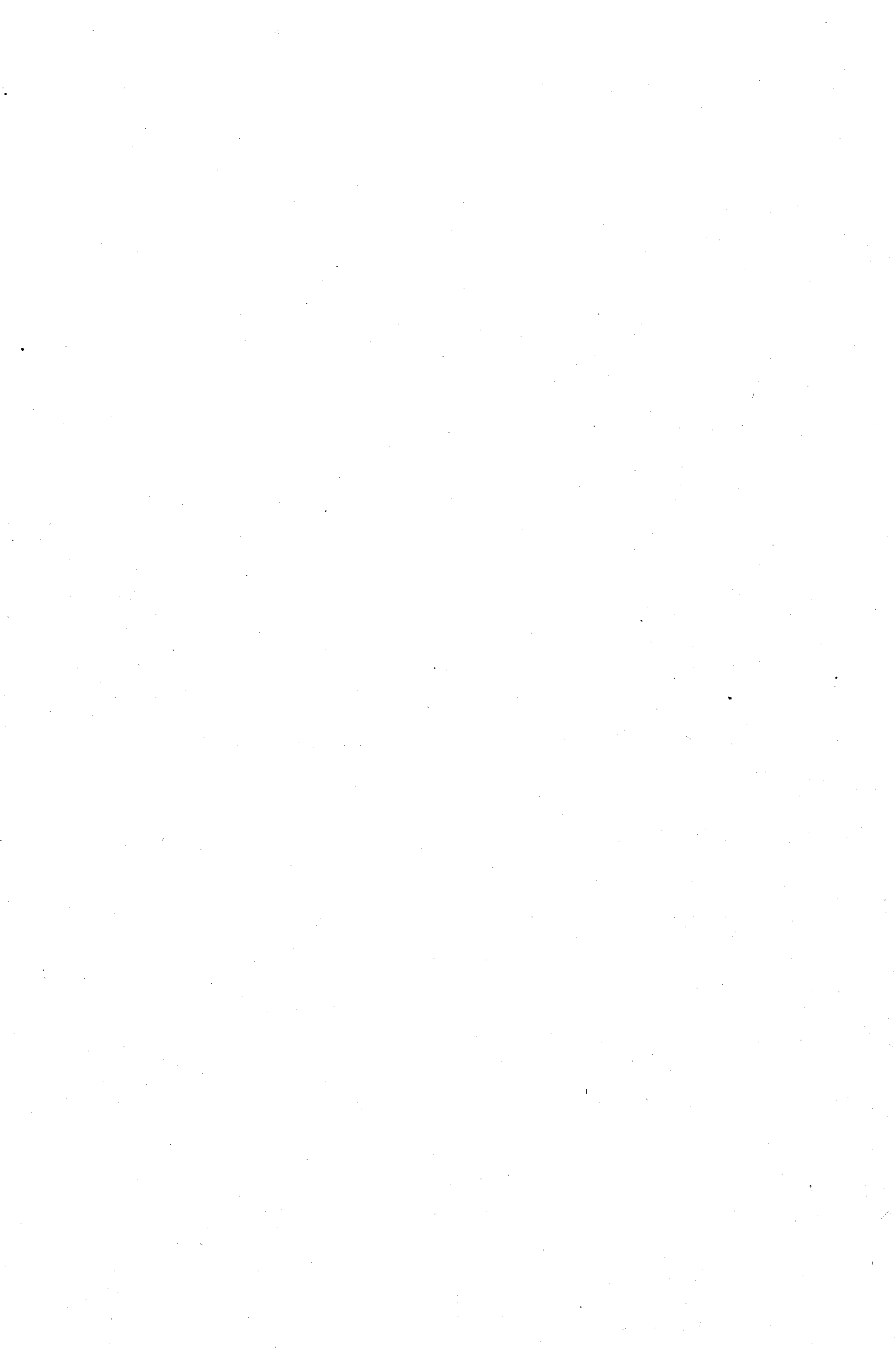
فَقُلْ لِلأُلَى حَادُوْا مَعاً عَنْ طَرِيْقِهِ ... وَلَمْ يَمْكُثُوْا حَتَّى أَجَابُوْا وَ غَيَّرُوْا

فَلا تَأْمَنُوْا عُقْبَى الَّذِي قَدْ أَتَيْتُمُ ... فَإِنَّ الَّذِي جِئْتُمْ ضَلالٌ مُزَوَّرُ

إسماعيل الترمذي

قَمْعُ الدَّجَاجلة

الطَّاعنين في مُعْتَقد أئمَّة الإسلام الحنابلة



تقديم مَعَالي الشَّيْخ العَلامة الدّكتور صَالح بن فوزان بن عَبْد الله الفوزان

عُضو هَيْئة كبار العُلمَاء ، وعُضو اللجنة الدّائمة للإفـتاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحَـمْدُ للهِ رَبِّ العَالمين ، وَالصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلَى خَاتَمِ النَّبِيِّين ، نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِيْن ، وَبَعْدُ :

فَإِنَّ مِنْ حِكْمَةِ اللهِ تَعَالَى وَسُنَّتِهِ في خَلْقِهِ : أَنَّهُ يَبْتَلِي أَهْلَ الحَقِّ بِخُصُوْمِهِمْ مِنْ أَهْلِ البَاطِلِ ، لِيُظْهِرَ الجِهَادَ في سَبِيْلِ اللهِ ، وَالمُوَالاةَ في اللهِ وَالمُعَادَاةَ فِيْه .

وَلِيُظْهِرَ المُؤْمِنَ الصَّادِقَ مِنَ المُنَافِقِ الكَاذِبِ ﴿ذَٰلِكَ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَٱنتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَاْ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾ ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا مِّنَ ٱلْمُجْرِمِينَ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا ﴿٣١﴾﴾ ﴿وَجَعَلْنَا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ فِتْنَةً أَتَصْبِرُونَ وَكَانَ رَبُّكَ بَصِيرًا ﴿٢٠﴾﴾.

وَالحَقُّ مَنْصُوْرٌ وَمُمْتَحَنٌ فَلا تَعْجَبْ فَهَذِي سُنَّةُ الرَّحْمَنِ

وَفي وَقْتِنَا هَذا : ظَهَرَ كَثِيْرٌ مِنْ هَؤُلاءِ الَّذِيْنَ يُبْتَلَى بِهِمُ المُسْلِمُوْن ، وَمِنْ هَؤُلاءِ : شَخْصٌ يُدْعَى «حَسَنَ بْنَ فَرْحَان المَالِكِيّ» مِنْ جَنُوبِ المَمْلَكَةِ ، صَارَ يَنْتَقِدُ أَهْلَ السُّنَّةِ ، وَيُؤَيِّدُ أَهْلَ البِدْعَةِ .

وَظَهَرَتْ لَهُ في ذلِك كِتَابَاتٌ جَمَعَهَا في كِتَابٍ لَهُ سَمَّاهُ «قِرَاءَةٌ في كُتُبِ العَقَائِدِ ، المَذْهَبُ الحَنْبَلِيّ نَمُوْذجاً» ، شَحَنَهُ بِالافْتِرَاءَاتِ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ وَكُتُبِهِم .

فَقَيَّضَ اللهُ مِنَ المَشَايخِ مَنْ أَبْطَلَ شُبُهَاتِهِ ، وَكَشَفَ زَيْفَهُ ، وَفَضَحَ كَذِبَهُ . وَمِنْ هَؤُلاءِ : فَضِيْلَةُ الشَّيْخِ عَبْد العَزِيْزِ بْن فَيْصَل الرّاجِحِيّ في كِتَابِهِ «**قَمْع الدَّجَاجِلَة ، الطّاعِنِينَ في مُعْتَقَدِ أئِمَّةِ الإِسْلامِ الحَنَابِلَة**».

فَجَاءَ كِتَابُهُ هَذَا وَافِياً بِالمَقْصُوْدِ مِنَ الرَّدِّ عَلَى هَذا المُبْطِلِ ، وَعَلَى مَنْ يَقِفُ وَرَاءَهُ مِمَّنْ ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ ، فَجَزَاهُ اللهُ خَيْراً وَأَثَابَهُ ، وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَصَحْبِه.

كتبه

صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان

عضو هيئة كبار العُلمَاء

(التوقيع)

في ١٥ / ٨ / ١٤٢٣هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
رئاسة
إدارة البحوث العلمية والإفتاء
الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء

الرقم : ....
التاريخ : ....
المشفوعات : ....
الموضوع : ....

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم النبيين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين وبعد: فإن من حكمة الله تعالى وسنته في خلقه أن يبتلي أهل الحق بخصومهم من أهل الباطل ليظهر الجهاد في سبيل الله والموالاة في الله والمعاداة فيه. وليظهر المؤمن الصادق من المنافق الكاذب

«ذلك ولو يشاء الله لانتصر منهم ولكن ليبلو بعضكم ببعض»
«وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا من المجرمين وكفى بربك هاديا ونصيرا»
«وجعلنا بعضكم لبعض فتنة أتصبرون وكان ربك بصيرا»

والحق منصور وممتحن ∴ فلا تعجب فهذي سنة الرحمن

وفي وقتنا هذا ظهر كثير من هؤلاء الذين يبتلى بهم المسلمون. ومن هؤلاء شخص يدعى: حسن بن فرحان المالكي من جنوب المملكة صار ينتقد أهل السنة ويؤيد أهل البدعة وظهرت له في ذلك كتابات جمعها في كتاب له سماه: (قراءة في كتب العقائد. المذهب الحنبلي نموذجا) شحنه بالافتراءات على أهل السنة وكتبهم. فقيض الله من المشايخ من أبطل شبهاته وكشف زيفه وفضح كذبه ومن هؤلاء فضيلة الشيخ: عبد العزيز بن فيصل الراجحي في كتابه: (قمع الدجاجلة الطاعنين في معتقد أئمة الإسلام الحنابلة) فجاء كتابه هذا وافيا بالمقصود من الرد على هذا المبطل وعلى من يقف وراءه ممن «لا تعلمونهم الله يعلمهم» فجزاه الله خيرا وأثابه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه.

كتبه
صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان
عضو هيئة كبار العلماء
[توقيع]
في ١٥/٨/١٤٢٢هـ

صُورة تقديم مَعَالي الشَيْخ صَالح الفوزان بخَطّه



بسم الله الرحمن الرحيم

الحَـمْدُ للهِ رَفَـعَ بدينهِ المُـتَّقين ، وأعَـزَّ بوَحْيِهِ المُهتدين ، يُحِلُّونَ حَلالَـهُ ، ويُحَرِّمُونَ حَـرَامَهُ ، يَعْملونَ بمُحْكمِهِ ، ويُؤمنونَ بمُتشابهه.

أذلَّ بـه قَلْـبَ كُـلِّ مُرْتاب ، وجَعَلَ نصيبَهُ مـنـه ، تشكيكَهُ المؤمنين في السُّـنَّة والكتاب . إلاّ أنَّـه تَعَالَتْ عظمتُه ، لم يَجْعَلْ سُلْطاناً لِمَخْذُول ، أنْ يُسْقِطَ ويُعارِضَ كَـلامَ الرَّسول ﷺ .

ومَـدَحَ ـ سبحانه ـ عـبادَه الصّالحين ، فوَصَفَـهم بالإيْمانِ بالغَـيْب ، وأَبَـانَ لهـم أُمـورَ دُنْياهم وأُخْرَاهم ، فكانوا منها على حُجَّةٍ وبَـيِّـنَـةٍ ، وإنْ كان غَـيْرُهم ـ مِنْ ذلك ـ في شَكٍّ ورَيْب .

وأخـبرَ عـبادَهُ ـ مُثَبِّـتاً ومُحَـذِّراً لهـم ، ومُبَيِّـناً نِعْمـتَهُ وفَـضْـلَـه علـيهم ـ : أنَّ الكافـرين في حَـنَقٍ وغَـيْضٍ وحَسَدٍ ، مِـنْ إيْمـان المؤمنين ، وهـل يسـتوي مَـنِ اسـتهوته الشّـياطينُ حـيران ، وعَـبْدٌ قـد سَـلَّمَ للهِ ورسولهِ ﷺ ما جاءَ بهِ في سُنَّتِه والقرآن؟!

وصـلَّى الله وسـلَّم وبـارك ، عـلى نَبِـيِّهِ الصّادق الأمـين ، بَلَّـغَ الرِّسَـالة ، وأدَّى الأمَـانـة . أَخْـبَرَ بِـمَا أَمَـرَهُ بِـهِ رَبُّـهُ النّاس ، فآمَنَ بِـهِ مَنْ حَـقَّـتْ له النَّجَاة ، ونَـكَـصَ عن ذلك مَنْ حَـقَّـتْ عليه النّارُ والإفْلاس .

قـال فَـصَـدَّقَـهُ المؤمـنون ، وأمَـرَ فامتَـثلَ أمـرَهُ الصّالحون ، ونَـهَى فَـجَانَـبَ نَـهْـيَهُ الوَرِعُونَ المُتَنَسِّكُون .

أنذرَ أُمَّتَهُ مِنْ كُلِّ أمرٍ خطير ، وأبعدَ عن النّار كُلَّ مَنْ كان منها قريباً ، على جُرُفٍ هارٍ أو شفير. إنْ غَضِبَ ﷺ ، فَغَضَبُهُ للهِ ، وإنْ رَضِيَ ، فَمَا أَرْضَى مَوْلاه ـ جَلّ وعَلا ـ أرْضَاه .

جَاهدَ المُشْركين وحَذَّرَ مِن المُنَافقين ، وما تَرَكَ سبيلَ خَيْرٍ إلاّ دَعَى أُمَّتَهُ إليه ودَلَّهَا عليه ، ولا سبيلَ شَرٍّ إلاّ حَذّرَها منه ، وأَبْعَدَهَا عنه . وكان مِمّا حَذّرَ منه النَّبيُّ ﷺ وخَشِيَ على أُمَّتهِ منه : «كُلُّ مُنَافِقٍ عَلِيْمَ اللِّسَانِ» ، وأَشَدُّ ما خشيَهُ عليهم مِن الفِتَنِ والضّلال : فتنةُ المسيح الدَّجّال ، وقال:«مَا مِنْ نَبِيٍّ قَبْلِي ، إلاّ وَحَذَّرَ أُمَّتَهُ مِنَ الْمَسِيْحِ الدَّجّال». ثمّ وَصَفَهُ لهم ، وعَرَّفَهم بِهِ فقال:«إنَّهُ أعْوَرُ ، وَإنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأعْوَرَ». وما ذاك إلاّ لِعِظَمِ افتتان النّاس به ، وقد قال سبحانه:﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾،﴿وَٱلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ ٱلْقَتْلِ﴾.

وكذلك حالُ كُلِّ دَجّال أرادَ فتنةَ المُؤمنين عَمّا جاءَ بِهِ الْمُرْسلون، وبقَدْرِ الضّلالةِ يكونُ الضّلالُ والإضلال.

وكان مِنْ هؤلاء الدَّجاجلة : دُجَيْجِيْلٌ عَظُمَ في نفسِهِ وكَبُرَ ، مَا رأى المؤمنين فيهِ مِنْ خير وإيْمان وبِرّ . تَلَجْلَجَ تَائهاً في مَفَازَاتِ الضّلالة ، حين استقرَّتْ رِحَالُ المُؤمنين في أَرْضِ النُّبُوَّةِ والرِّسَالة . فأخَذَ العَهْدَ على نفسِه ، مُتابعاً إبليسَ لإغواءِ المؤمنين بِحِزْبِهِ ورَجِلِهِ وخَيْلِه وفِلْسِه !

فاستعانَ بإخوانهِ مِن الْمُبْطلين ، واستظهر بالمُتَلَجْلجين ، مِن الرَّوَافض والعِلْمَانيِّين والحَدَاثيِّين ، فلَمْ يرَوْا خيراً أَحَقَّ بالهَدْم وضَرَرُهُ بالإسلامِ أَعَمَّ وأَطَمّ : أعظمَ مِن اعتقادِ أئمَّة الإسلام وعُلمائِه الأعلام ، سَلَفِ الأُمَّةِ ورَيَاحِيْنُ الجَنَّة .

فجَعَلُوْهَا هَدَفَهُمْ ، وجَمَعُوا لها ما قذفتْهُ الشّياطينُ وتَنَزَّلَتْ بِهِ عليهم وعَلَى سَابقيهم . ثمّ قَلَّبُوا شُبَهَهم ، وما اجتمعَ لَدَيْهم مِن خَطَلِهم : فوجدوها بضاعةً مُزْجَاةً لا تُضِلُّ طفلاً مِن أطفال المُوَحِّدين ، فكيفَ بفُحُولِ المُهْتدين؟! فزادُوها كذباً وتَحْريفاً وتَلْبيساً ، عَسَى أَنْ تَجِدَ مِن مَرْضَى القُلُوبِ أُذناً صَاغية .

شُبَهٌ تَهَافَتُ كَالزُّجَاجِ تَخَالُهَا حَقّاً وَقَدْ سَقَطَتْ عَلَى صَفْوَانِ

واختارُوا لِعُصَارةِ كُلِّ مَدْحُورٍ مَذْمُوم اسْمَ **«قراءة في كتب العقائد ، المذهب الحنبليّ نموذجاً»** لأخبثِهم نِحْلة وأفسَدِهم مِلَّة ، **حَسَن بن فَرْحَان المالكيّ**. خَصَّوا الحنابلةَ بالتّسْميةِ لِمَزيدِ عنايتِهم بالسُّنَّة ، واشتهارِهم بنُصْرَتِها ، والقِيَامِ بها ، والذّبِّ عن حِمَاهَا وحِيَاضِها . فكم طَاعن فيها قد جَنْدَلُوه بسيوفِهم ، وكم مُتكبِّر عليها قد أهَانُوه وأذلُّوه ببأسِهم ، سَارتْ بأخبارِهم تلك الرُّكْبَان ، وأَقَرَّ بها أعداؤُهم والإخوان .

فصل

ولَمّا أَعْرَضَ كثيرٌ مِن العُلماءِ ، عَمّا عَصَرَهُ واعتصرَهُ السُّفَهاء : ظَنُّوا أنهم قد أفحمُوهم ! وبكيدِ الشّياطين قد كادُوهم وأرغمُوهم !

فـلا يسـتطيعون جـوابـاً ! ولا قـوْلاً بـاطلاً كـان أم صَـوَاباً ! عـلى حَـدِّ قـوْل الأوَّل:

سَكَتُّ عَنِ السَّفِيْهِ فَظَنَّ أنِّي عَيِيْتُ عَنِ الْجَوَابِ وَمَا عَيِيْتُ

فعَزَمْتُ على كتابةِ ورقاتٍ تُبَيِّنُ ضَعْفَ هذه التّفَاهاتِ والتُّرَّهَاتِ ، لِيَعْلَمَ حِزْبُ الشَّيطان أنَّ النَّصْرَ والحُجَّةَ لِحِزْبِ الرَّحمن ، ألم يَقُلِ الله ـ جلّ وعلا ـ: ﴿وَإِنَّ جُندَنَا لَهُمُ ٱلْغَٰلِبُونَ﴾ بلا شَكٍّ ولا امترى؟!

* * * *

فصل
في ذِكْر مُقدّماتٍ قبل الشُّروع في الرَّدّ

إحداها : أنَّ التَّكفيرَ والتَّبْديعَ والتَّضْليلَ والتَّفْسيق، كُلُّها أحكامٌ شَرْعيّة ، يُطْلِقُها أهْلُ العِلْم على مَن استحقّها بالحُجَّة والدّليل ، دون امتعاض ولا حياءٍ أو استحياء مِنْ ذلك ، وإنْ حَاوَلَ بَعْضُ الزّنادقةِ أنْ يَعِيبَ أئمَّة الدِّين بهذه الأحكام ! آمِلاً أنْ يُنْجيه كلامُهُ هذا مِنْ حُكْمِ الإسلام فيه بالكُفْر أو التَّبْديع ، إذا ارتكبَ مُوْجباتِها .

فلو طَفِقَ اليَهُودُ والنَّصارَى وبقيّةُ الكفرة : يعيبون على المسلمين تكفيرَهم لهم وتضليلَهم : لم يكن للمسلمين تَرْكُ ذلك .

المقدّمة الثّانية : أنَّ الحَقَّ واحدٌ يَعْرِفُهُ المُهْتَدُونَ بدليلِهِ مِنَ الوَحْي، فكثرةُ زاعميهِ مِنَ المُخَالفين لا تَجْعَلُهُ مُلتبساً ولا خَفِيّاً إلاّ عَلَى مَنْ جَهِلَ الوَحْي ، وكان سَبَبُ الهدايةِ ودَليلُها عنده : الدَّعَاوَى الخالية ، أو المَزَاعِمَ الخاوية ، أو كثرةَ المُدَّعين وسَوَادِهم، قال عَزّ وجَلّ: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ ۝٥٠﴾.

وقد زَعَمَ اليهودُ الاهتداءَ ونفوهُ عن النَّصارَى ، وكذلك زَعَمَ النَّصارَى ، وفعلوا باليهود ، ما فَعَلَهُ اليهودُ بهم مِنْ قَبْلُ ! قال سبحانه: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾.

ثمَّ عَابَ اللهُ تعالى عليهم ذلك، وَبَيْنَهُم الوَحْي، لم يَرْجِعُوا إليه فقال: ﴿وَهُمْ يَتْلُونَ ٱلْكِتَـٰبَ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَقَالُوا۟ كُونُوا۟ هُودًا أَوْ نَصَـٰرَىٰ تَهْتَدُوا۟ ۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾.

وقال ـ جَلّ وعَلا ـ مُبَيِّناً سَبَبَ ضَلال الأُمَمِ الماضية، وسَبَبَ هدايةِ مَنْ هَدَى: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ فَمَن يَهْدِى مَنْ أَضَلَّ ٱللَّهُ ۖ وَمَا لَهُم مِّن نَّـٰصِرِينَ ﴿٢٩﴾ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَـٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾ ۞ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾.

المقدّمة الثّالثة: أنَّ الجهميَّةَ ومَنْ لَفَّ لَفَّهَا وقال بقولِها، مِنْ خَلْق القرآن أو تعطيل صفات الرّحمن وغير ذلك، مِن تلك المَسَالِكِ والمَهَالِك: فهو كافرٌ خارجٌ مِنَ الإسلامِ مُرْتَدٌّ عنه، بإجماعِ أئمَّةِ الإسلام.

حَكَى إجْمَاعَهم جَماعاتٌ، ورُوِيَ ذلك ـ ثابتاً ـ عن عَشَراتٍ بل مئات، زادتْ عِدَّتُهم على خَمْس مائة إمامٍ مِنْ أئمّةِ السّلَف، وحُفّاظ الإسلام.

وقد سَاقَ أسماءَهم بأقوالِهم مُسندةً: الحافظُ الكبير، ذو القَدْر الخطير، أبو القاسم هِبَةُ اللهِ بن الحَسَن بن مَنْصور اللالكائي الشّافعي (ت٤١٨هـ) في كتابه العظيم **«شَرْح أُصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجَمَاعة»**

(١/ ٢٦٠ـ٣٤٢) وحَكَى إجْمَاعَ سَلَفِ الأُمَّةِ وعُلمائِها على ذلك .

ثمّ قال بَعْدَ ذلك (١/ ٣٤٤): (فهؤلاءِ خَمْسُ مائةٍ وخَمْسونَ نفساً أو أكثر مِنَ التّابعين وأتباع التّابعين ، والأَئمَّةِ المرضيّين سِوَى الصَّحَابة الخَيِّرين ، عَلَى اختلافِ الأعصار ، ومُضِيّ السِّنين والأعوام .

وفيهم نَحْو مائة إمامٍ مِمّنْ أخذَ النّاسُ بقولِهم ، وتديَّنوا بمذاهبِهم ، ولو اشتغلتُ بنَقْلِ أقوال المُحَدِّثين : لَبَلَغَتْ أسماؤُهم ألوفاً كثيرة . لكنّي اختصرتُ وحذفتُ الأسانيدَ للاختصار ، ونقلتُ عن هؤلاء عَصْراً بَعْدَ عَصْر، لا يُنْكِرُ عليهم مُنْكِرٌ ، ومَنْ أنكرَ قَوْلَهُم استتابُوه ، أو أمروا بقَتْلِه أو نَفْيِهِ أو صَلْبِه . ولا خِلافَ بين الأُمَّةِ : أنَّ أوَّلَ مَنْ قال «القرآن مَخْلوق»:جَعْدُ بن درهم في سِني نَيِّفٍ وعشرين ، ثمّ جَهْم بن صَفْوان) اهـ.

وحَكَى إجْمَاعَهُمْ قَبْلَهُ عن هؤلاء الأئمَّةِ الأعلام أيضاً : الحافظُ أبو القاسم سُليمان بن أيوب الطَّبَرَانِي(ت٣٦٠هـ) رحمه الله في كتابهِ «السُّنَّة» ، ولِذَلِكَ أشَارَ الإمامُ العالم العاملُ ، أبو عبد الله ابن قَيِّم الجوزيّة في «الكافية الشّافية ، في الانتصار للفِرْقَةِ النّاجية» بقولهِ :

وَلَقَدْ تَقَلَّدَ كُفْرَهُمْ ، خَمْسُوْنَ فِي ... عَشْرٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ فِي الْبُلْدَانِ
وَاللالكَائِيُّ الإمَامُ حَكَاهُ عَنْهُمْ ... بَلْ قَدْ حَكَاهُ قَبْلَهُ الطَّبَرَانِي

وقد ذكرَ مُؤَرِّخُ الإسلام أبو عبد الله الذّهبي في «سير أعلام النُّبَلاء» (١٢/ ٢٩٠) : أنَّ عَدَدَ مَنْ نَصُّوا ، على أنَّ «القرآن كلامُ اللهِ غير مَخْلوق»

مِنْ أئمَّةِ السَّلَف : أزيدُ مِنْ ثلاثِ مائةِ إمام .

ورَوَى اللالكائيُّ في «شَرْح السُّنَّة» أيضاً بسندِه(١/ ٢٥٣) : عن عَمْرو بن دِيْنَار قال: (أَدْرَكْتُ تِسْعَةً مِنْ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ يَقُوْلُوْنَ:«مَنْ قَالَ الْقُرْآنُ مَخْلُوْقٌ : فَهُوَ كَافِر») اهـ.

وَرَوَى البُخاريُّ في كتابهِ «خَلْق أفعال العِبَاد» في أوَّل أثر فيه بسَنَدٍ صحيحٍ قال: (حَدَّثني الحَكَمُ بن محمّد الطَّبريّ ـ كتبتُ عنه بمكّة ـ قال : حَدّثنا سُفيان بن عُيَيْنة قال : (أَدْرَكْتُ مَشَايِخَنَا مُنْذُ سَبْعِيْنَ سَنَةً ـ مِنْهُمْ عَمْرُو بْنُ دِيْنَارٍ ـ يَقُوْلُوْنَ : الْقُرْآنُ كَلامُ اللهِ ، وَلَيْسَ بِمَخْلُوْق) .

ورَوَاهُ :

- البُخاريُّ أيضاً في «تاريخه»(٢٦٦٦) بهذا الإسناد ،
- واللالكائيُّ في«شَرْح السُّنَّة»(٣٨٦)و(٣٩٦)،
- والبَيْهقيّ في «الأسماء والصّفات» (ص٣١٥) ، و«الاعتقاد» (ص٤٦) .

ورَوَاهُ :

- الإمامُ أبو سعيدٍ الدّارميُّ في «الرَّدّ على الجهميّة» (٣٤٤) ،
- والبَيْهقيُّ في«الأسماء والصّفات» (٣١٥)، و«الاعتقاد»(ص٣٨)،
- وابن بَطّة في «الإبانة الكُبْرَى»(٢/ ٥٤٨) مِنْ طريق إسحاق ابن راهويه عن سُفيان عن عَمْرو بـه.

وقَالَ اللالكائيُّ في «شَرْح السُّنَّة» بَعْدَ روايتهِ للأثر السّابق (١/ ٢٦٧): (ولقد لَقِيَ ابنُ عُيَيْنة نَحْواً مِن مائتَيْ نفس مِنَ التّابعين مِن

العُلَـمَـاء ، وأكـثرَ مِـن ثلاثمائـة مِـن أتــباعِ التّابعين ، مِـنْ أهل الحرمَيْنِ ، والكوفةِ ، والبَصْرةِ ، والشّامِ ، ومِصْر ، واليَـمَن) اهـ.

والمسـألةُ مَبْسـوطةٌ بتفصـيل ، وذِكْـرِ أقـوال أئمّـةِ السـّلَـفِ فـيها ، في كتب مُعْتقدِ أهل السُّنَّةِ المسندةِ وغيرها ، مثل :

- «الرّدّ على الجهميّة» لأبي سعيد عُثمان بن سعيد الدّارمي (ت٢٨٠هـ) ،
- و«رَدّ عُـثمان بـن سـعيد ، عـلى بشـر المَرِيسـيّ الكافـر العَنِـيد» للدّارميّ (ت٢٨٠هـ) كذلك ،
- و«السُّنَّة» لابن أبي عَاصِم (ت٢٨٧ هـ) ،
- و«السُّنَّة» لعَبْدِ الله بن الإمام أحمد (ت٢٩٠هـ) ،
- و«السُّنَّة» لأبي بكر أحمد بن محمّد بن هَارون الخلاّل (ت٣١١هـ) ،
- و«الشّريعة» لأبي بكر محمّد بن الحُسَين الآجُرّيّ (ت٣٦٠هـ) ،
- و«الإبانـة الكُـبْرَى» لأبـي عَـبْدِ الله عُبَـيْد الله بـن محمّـد ابـن بَطّـة العُكْـبَري (ت٣٨٧) ،
- و«شَـرْح أصُـول اعـتقاد أهـل السُّـنَّة والجَمَاعـة» لأبـي القاسـم هِـبَـةِ اللهِ بن الحَسَن اللالكائي (ت ٤١٨هـ) ،
- و«الأسماء والصّفات» لأبي بكر أحمد بن الحُسَين البَيْهقي (ت٤٥٨هـ)،
- و«الاعتـقاد» له أيضاً ،
- و«ذمّ الكَـلامِ وأهْـلِه» لشيخِ الإسلام أبي إسماعيل عبدِ الله بن محمّد بن عَلِيّ الأنصاري الهَـرَوِيّ (ت٤٨١هـ) ، وكُـلُّـهَا مَطْبوعة ، وغيرها.

وقال الحافظ أبو العَلاء الهَمَذاني (ت٥٦٩هـ) في «فتواه في ذكر الاعتقاد وذمّ الاختلاف» (ص٩٠-٩١): (فصلٌ في ذِكْر الاعتقادِ الّذي أجْمَعَ عليهِ عُلمَاءُ البلاد) .

ثمّ رَوَى بسَنَدِه الصَّحيحِ إلى الإمامِ الحافظِ أبي محمّد عبد الرّحمن بن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) قال : (سَأَلْتُ أَبِي وَأَبَا زُرْعَةَ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - : عَنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ ، وَمَا أَدْرَكَا عَلَيْهِ الْعُلَمَاءَ فِي جَمِيعِ الأَمْصَارِ: حِجَازاً ، وَعِرَاقاً ، وَمِصْرَ ، وَشَاماً ، وَيَمَناً ؟ فَكَانَ مِنْ مَذْهَبِهِمْ :

- أنَّ الإيْمَانَ قَوْلٌ ، وَعَمَلٌ ، يَزِيْدُ ، وَيَنْقُصُ .
- وَالْقُرْآنُ كَلامُ اللهِ غَيْرُ مَخْلُوْقٍ بِجَمِيْعِ جِهَاتِهِ) .

ثُمَّ ذكَرَ بَقِيَّةَ مُعتقدِهما ، إلى أنْ قالا (ص٩٣) :

- (وَأَنَّ الجَهْمِيَّةَ كُفَّارٌ ،
- وَالرَّافِضَةَ رَفَضُوْا الإسْلامَ ،
- وَالْخَوَارِجَ مُرّاقٌ .
- وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الْقُرْآنَ مَخْلُوْقٌ : فَهُوَ كَافِرٌ ، كُفْرَاً يَنْقُلُ عَنِ الْمِلَّةِ.
- وَمَنْ شَكَّ فِي كُفْرِهِ مِمَّنْ يَفْهَمْ : فَهُوَ كَافِر.
- وَمَنْ شَكَّ فِي كَلامِ اللهِ ، فَوَقَفَ فِيْهِ شَاكّاً يَقُوْلُ: لاَ أَدْرِي مَخْلُوْقٌ أَوْ غَيْرُ مَخْلُوْقٍ : فَهُوَ جَهْمِيٌّ .
- وَمَنْ وَقَفَ فِي الْقُرْآنِ جَاهِلاً : عُلِّمَ ، وَبُدِّعَ ، وَلَم يُكَفَّرْ .

• وَمَـنْ قَـالَ : لَفـْظِي بِالْقُـرْآنِ مَخْلـُوْقٌ ، أَوِ الْقُـرْآنُ بِلَفـْظِي مَخْلـُوْقٌ : فَـهُوَ جَهْمِيٌّ) اهـ.

ومِمَّـنْ كَـفَّـرَ القائلين بخَلْق القـرآن ، جَمَاعَاتٌ ـ ذكَـرَ كثـيراً منهم : الحافظان أبو القاسم الطَّبَرَانيّ واللالكائيّ كما سَبَقَ ـ منهم :

ـ عَلِيّ بن الحُسَين بن عَلِيّ بن أبي طالب ، زَيْن العَابدين الهاشميّ (ت٩٣هـ) ،

ـ وابنُهُ : مُحمّد ، أبو جَعْفر البـاقـر (ت١١٤هـ) ،

ـ وحَمّادُ بن أبي سُليمان الكوفيّ (ت١٢٠هـ) ،

ـ وعَمْرُو بن دِيْـنَار الأثـْرَم (ت١٢٦هـ) ،

ـ وجَعْفرُ بن محمّد بن عَلِيّ بن الحُسَين (ت١٤٨هـ) ،

ـ والنُّعْمَانُ بن ثابت ، أبو حَنِيْفة الإمام (ت١٥٠هـ) ،

ـ وسُفيانُ بن سَعِيد الثَّوريّ (ت١٦١هـ) ،

ـ واللـَّيْثُ بن سَعْد الفَـهْميّ (ت١٧٥هـ) ،

ـ ومُوسى بن أَعْين الجَـزَريّ (ت١٧٧هـ) ،

ـ ومَالكُ بن أنس الأصْبَحِي ، الإمام (ت١٧٩هـ) ،

ـ وعبدُ الله بن المبارك الحَـنْظليّ المروزيّ (ت١٨١هـ) ،

ـ ويَعْقوبُ بن إبراهيم ، أبو يوسف صَاحِبُ أبي حَنِيفة (ت١٨٢هـ) ،

ـ وهُشَيْمُ بن بَشِير، أبو مُعاوية السّلميّ (ت١٨٣هـ) ،

ـ ويَحْيَى بن زكريا بن أبي زائـدة الهَـمْدانيّ (ت١٨٣هـ) ،

ـ وإبراهيمُ بن سَعْد بن إبراهيم بن عبد الرّحمن بن عَوْف الـزُّهْـري (ت١٨٥هـ)،

- وإبراهيمُ بن مُحمّد بن الحارث، أبو إسحاق الفَزَاريّ (ت١٨٥هـ)،
- وعَبْدةُ بن سُليمان الكِلابيّ (ت١٨٧هـ)،
- ومُعْتمِرُ بن سُليمان بن طرخان التَّيْميّ (ت ١٨٧هـ)،
- ومحمّد بن يزيد الواسطيّ (ت١٨٨هـ)،
- وجَريرُ بن عبد الحميد بن قُرْط الضَّبِّيّ (ت١٨٨هـ)،
- ومحمّد بن الحَسَن بن فَرْقَد الشَّيْبانيّ (ت١٨٩هـ)،
- وعبدُ اللهِ بن إدريس بن يزيد الأَوْدِيّ (ت١٩٢هـ)،
- وأبو بكر ابن عَيّاش (ت١٩٣هـ)،
- وإسماعيلُ بن إبراهيم بن مَقْسم ابن عُلَيَّة البَصْريّ الحافظ (ت١٩٣هـ)،
- وحَفْصُ بن غِيَاث بن طَلْق النَّخَعِيّ (ت١٩٤هـ)،
- وعبدُ الوهّاب بن عبد المَجيد بن الصَّلْت الثَّقَفِيّ (ت١٩٤هـ)،
- والوليدُ بن مُسْلم الدّمشقيّ (ت١٩٥هـ)،
- ومحمّدُ بن خازم السَّعْدي، أبو مُعاوية الضَّرير (ت١٩٥هـ)،
- ووكيعُ بن الجَرّاح (ت١٩٦هـ)،
- ومعاذُ بن معاذ بن نَصْر العَنْبَريّ (ت١٩٦هـ)،
- وسُفيانُ بن عُيَيْنة (ت١٩٨هـ)،
- ويَحْيى بن سعيد بن فَرُّوْخ القَطّان (ت١٩٨هـ)،
- وعبدُ الرّحمن بن مَهْدِي بن حَسّان العَنْبريّ (ت١٩٨هـ)،
- وإسحاقُ بن سُليمان الرّازيّ الكوفيّ (ت٢٠٠هـ)،

ـ ومُوسى بن سُليمان الجَوْزَجَانيّ الحنفيّ (ت٢٠٠هـ) ،

ـ وحَمّادُ بن أُسَامة بن زَيْد ، أبو أُسامة القُرَشِيّ (ت٢٠١هـ) ،

ـ وعَلِيّ بن مُوسى بن جعفر بن محمّد بن عَلِيّ بن الحُسَيْن الهاشميّ ، الرِّضَى (ت٢٠٣هـ) ،

ـ ومحمّدُ بن إدريس الشّافعي، أبو عبد الله الإمام (ت٢٠٤هـ) ،

ـ ووهبُ بن جَرير بن حَازم الأزديّ (ت٢٠٦هـ) ،

ـ وشَبَابةُ بن سِوَار الفَزَاريّ (ت٢٠٦هـ) ،

ـ ومؤمّلُ بن إسماعيل العَدَويّ البَصْريّ (ت٢٠٦هـ) ،

ـ وحَجّاجُ بن محمّد الأعور المِصِّيْصِيّ (ت٢٠٦هـ) ،

ـ وهاشمُ بن القاسم اللّيْثيّ ، أبو النَّضِر البَغْداديّ (ت٢٠٧هـ) ،

ـ وحَسَنُ بن موسى الأشيب (ت٢٠٩هـ) ،

ـ وعبدُ الرَّزّاق بن هَمّام بن نافع الصّنْعانيّ (ت٢١١هـ) ،

ـ ومحمّدُ بن يوسف بن واقد الفِرْيابيّ (ت٢١٢هـ) ،

ـ والضّحّاك بن مَخْلَد بن الضّحّاك الشّيْبَانيّ ، أبو عَاصِم النَّبِيْل (ت٢١٢هـ) ،

ـ وعبدُ الله بن داوود بن عامر الخُرَيْبِيّ (ت٢١٣هـ) ،

ـ ومحمّدُ بن عبد الله بن المُثَنّى الأنصاريّ (ت٢١٥هـ) ،

ـ وعبدُ الأعلى بن مُسْهِر بن عبد الأعْلى الغَسّانيّ الدّمشقيّ (ت٢١٨هـ) ،

ـ وعَفّانُ بن مُسْلم بن عبد الله الصَّفّار (ت٢١٩هـ) ،

- وإبراهيمُ بن موسى بن يـزيـد الفـرّاء (ت٢٢٠هـ) ،
- والقاسمُ بن سَلاَم ، أبو عُـبَـيْد البَغْدادي (ت٢٢٤هـ) ،
- ومحمّدُ بن مُقاتِل المروزيّ (ت٢٢٦هـ) ،
- ويَحْيى بن يَحْيى بن بكر التَّميْميّ النَّيْسابوريّ (ت٢٢٦هـ) ،
- وهشامُ بن عبد الملك، أبو الوليد الطَّيالسيّ (ت٢٢٧هـ) ،
- وعبدُ الله بن محمّد بن أسماء الضُّـبَعِيّ (ت٢٣١هـ) ،
- ويوسفُ بن يَحْيى البُوَيْطِيّ ، صاحبُ الشّافعي (ت٢٣١هـ) ،
- ويَحْيى بن مَعِين بن عَوْن الغَطَـفَـانيّ (ت٢٣٣هـ) ،
- وعَلِيّ بن عبد الله بن جَعْفر المَـدِيْني (ت٢٣٤هـ) ،
- وزُهَيْرُ بن حَرْب بن شَـدّاد النَّسَائي (ت٢٣٤هـ) ،
- وسُليمانُ بن داوود العَتَكِيّ ، أبو الرَّبيع الزَّهْرانيّ (ت٢٣٤هـ) ،
- وعبدُ الله بن محمّد بن أبي شَيْبة العَبْسِيّ ، أبو بكر الحافظ (ت٢٣٥هـ) ،
- وإسماعيلُ بن إبراهيم بن مَعْمَر، أبو مَعْمَر القَـطِيْعِيّ (ت٢٣٦هـ) ،
- وشَـيْبَانُ بن فَرُّوْخ (ت٢٣٦هـ) ،
- وعبدُ الأعلى بن حَمّاد بن نَـصْر النَّرْسيّ (ت٢٣٧هـ) ،
- وإسحاقُ بن إبراهيم بن مَخْلَـد الحَـنْظليّ، ابن رَاهُوْيَهُ الحافظ (ت٢٣٨هـ)
- ومَحْمودُ بن غَـيْلان المروزيّ (ت٢٣٩هـ) ،
- وعُثمان بن محمّد بن أبي شَيْبة العَبْسيّ، أبو الحَـسَن الكوفيّ (ت٢٣٩هـ) ،
- وقُـتَـيْبـةُ بن سَعـيد بن جَميل الثَّـقَـفِيّ (ت٢٤٠هـ) ،

ـ وأحمدُ بن محمّد بن حَنْبل الشَّيْبانيّ ، أبو عبد الله إمامُ أهل السُّنَّة ، وحافظ الإسلام (ت٢٤١هـ) ،

ـ وهَنّادُ بن السَّرِي بن مُصعب الدّارميّ (ت٢٣٤هـ) ،

ـ وهارونُ بن عبد الله بن مَرْوان الحَمّال (ت٢٤٣هـ) ،

ـ وعَلِيّ بن حُجْر بن إياس السَّعْديّ (ت٢٤٤هـ) ،

ـ وإسحاقُ بن موسى بن عبد الله الأنصاريّ (ت٢٤٤هـ) ،

ـ وهشامُ بن عَمّار بن نَصِير الدّمشقيّ (ت ٢٤٥هـ) ،

ـ ومحمّدُ بن رَافِع بن سَابُور القُشَيْريّ النَّيْسَابُوريّ (ت٢٤٥هـ) ،

ـ ومحمّدُ بن سُليمان بن حَبِيْب الأسديّ ، لُوَيْن (ت٢٤٥هـ) ،

ـ ومحمّدُ بن العَلاء بن كُرَيْب، أبو كُرَيْب الهَمْدانيّ (ت٢٤٨هـ) ،

ـ وعبدُ الوهّاب بن عبد الحَكَم بن نافع الوَرّاق (ت٢٥١هـ) ،

ـ ومحمّدُ بن بَشّار بن عُثمان العَبْديّ ، بُنْدَار (ت٢٥٢هـ) ،

ـ ومحمّدُ بن المُثَنَّى بن عُبَيْد ، أبو مُوسى العَنَزِيّ (ت٢٥٢هـ) ،

ـ وأحمدُ بن سَعِيد بن صَخْر الدّارميّ (ت٢٥٣هـ) ،

ـ ومحمّدُ بن حَرْب النَّشَائيّ (ت٢٥٥هـ) ،

ـ ومحمّدُ بن إسماعيل بن إبراهيم البُخاريّ (ت٢٥٦هـ) ،

ـ وعبدُ الله بن سَعيد بن حُصَيْن الكِنْدي، أبو سَعيد الأشَجّ (ت٢٥٧هـ) ،

ـ والحَسَنُ بن عَرَفة بن يزيد العَبْديّ (ت٢٥٧هـ) ،

ـ وعَلِيّ بن خَشْرَم بن عبد الرّحمن المروزيّ الحافظ (ت٢٥٧هـ) ،

- ومحمّد بن يَحْيى بن عبد الله الذُّهْليّ النَّيسَابوريّ (ت٢٥٨هـ) ،
- ومُسْلمُ بن الحَجّاج بن مُسْلم القُشَيْريّ (ت٢٦١هـ) ،
- ويونسُ بن عبد الأعلى بن مُوسى الصَّدَفيّ (ت٢٦٤هـ) ،
- وعُبَيْدُ اللهِ بن عبد الرّحمن بن يزيد ، أبو زُرْعَةَ الرّازيّ (ت٢٦٤هـ) ،
- وإسماعيلُ بن يَحْيى بن إسماعيل المُزَنيّ (ت٢٦٤هـ) ،
- ويَحْيى بن محمّد بن يَحْيى الذُّهْليّ (ت٢٦٧هـ) ،
- والرَّبيعُ بن سُليمان بن عبد الجَبّار المُرَادِيّ (ت٢٧٠هـ) ،
- ومحمّدُ بن حَمّاد الطِّهْراني الرّازي (ت٢٧١هـ) ،
- ومحمّدُ بن إدريس بن المُنْذر الحَنْظليّ ، أبو حَاتِم الرّازيّ (ت٢٧٧هـ) ،
- وسَهْلُ بن عبد الله بن يُونس التّسْتريّ (ت٢٨٣هـ) .

هؤلاءِ أكثرُ مِنْ مائةِ إمامٍ ، كُلُّهُمْ مِن أئمّة الإسلام ، وشيوخهِ العِظَام ، فَضْلُهُمْ ظاهرٌ ، ونورُ صُبْحِ خَيْرِهم سَافر.

المقدّمة الرّابعة : أنّه ما كَفَرَ مَنْ كفر، ولا ضَلَّ مَنْ ضَلّ ، إلاّ بتَعْليل باطل أو تأويل فَاسد .

أمّا التّعْليل الباطل : فأوّلُ مَنْ كَفَرَ به إبليس ، فإنَّ الله سبحانه لَمّا أمرَهُ أنْ يَسْجُدَ لآدم : أبى واستكبرَ وكان مِن الكافرين ، وقال :﴿أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ﴾ ، فقال سبحانه :﴿فَٱخْرُجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ ﴿٣٤﴾ وَإِنَّ عَلَيْكَ ٱللَّعْنَةَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾.

ولـمّـا دَعَـى نـوحٌ ـ علـيه السّلام ـ قـوْمَه للتّوحيد والإيْمان : كفروا ولم يَسْـتجيبوا ، وعَلـّـلوا قبيحَ فِعْلِهم ، بكون رسولِهم بشراً مثلَـهم ! وأتباعِه ضُعفاء ! قال تعالى : ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِۦٓ إِنِّى لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٢٥﴾ أَن لَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ أَلِيمٍ ﴿٢٦﴾ فَقَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَوْمِهِۦ مَا نَرَىٰكَ إِلَّا بَشَرًا مِّثْلَنَا وَمَا نَرَىٰكَ ٱتَّبَعَكَ إِلَّا ٱلَّذِينَ هُمْ أَرَاذِلُنَا بَادِىَ ٱلرَّأْىِ وَمَا نَرَىٰ لَكُمْ عَلَيْنَا مِن فَضْلٍۭ بَلْ نَظُنُّكُمْ كَٰذِبِينَ ﴿٢٧﴾ قَالَ يَٰقَوْمِ أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّى وَءَاتَىٰنِى رَحْمَةً مِّنْ عِندِهِۦ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَٰرِهُونَ﴾.

ومُشْـركو العَـرَب لَـمّـا اتّـخـذوا الأصـنامَ وعبدوها ، عَلـّلوا ذلك بأنّـهـا شـفعاؤهم عـند الله فحسب ! قال سبحانه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ ۚ قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿١٨﴾﴾.

وقـال جَـلّ وعـلا: ﴿أَلَا لِلَّهِ ٱلدِّينُ ٱلْخَالِصُ ۚ وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ زُلْفَىٰٓ إِنَّ ٱللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ فِى مَا هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى مَنْ هُوَ كَٰذِبٌ كَفَّارٌ ﴿٣﴾﴾.

ولـمّـا بَعَـثَ اللهُ ـ سبحانه وتعالى ـ نبيَّـهُ مُحمّداً ﷺ قال المشركون : ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾.

فهـؤلاء جميعاً سَـلَـفُ مَـنْ رَدَّ الوَحْـيَ بعَقْـلِـهِ ورَأْيـهِ ، ومَـآلُـه هو كَـمَآلِهم هم ، عياذاً باللهِ مِن سَخَـطِهِ وعَـذابهِ وعِـقَـابه.

أمّـا التّأويل الفـاسد : فـمَا مِنْ طـامّةٍ أُدخلتْ في الإسلام ، أو راجتْ عـلى بَعْـض ِأهـلـهِ إلاّ بسَـبَـبِهِ . ومـا افترقـتْ أُمَّـةُ مُحمّـد ﷺ إلى ثـلاثٍ وسبعين فرقةً ، كُـلُّـهَا في النّار إلاّ واحدة إلاّ بالتّـأويل .

ولم يُقْـتَلْ عُـثمان وعَلِـيّ ـ رضـي الله عـنهما ـ إلاّ بـه ، ولا مَرقَـتِ الخوارجُ مِن الإسلام إلاّ لأجلِه ، ولأجلِهِ استباحُوا دماءَ المسلمين المَـعْصُومة وأموالهـَـم . وكُـلُّ فرقةٍ ضَلَّـتْ عن صِراط اللهِ المستقيم ، أو أَضَلَّـتْ غـيْرَها عنه : فبِـهِ وبسَبَـبِـه .

وللهِ دَرُّ الإمـامِ الكـبير أبـي عـبد الله مُحمّـد ابن قـيِّم الجوزيّة ، حين وَصَـفَ خطَـرَ الـتّأويل الفاسـد وضَـرَرَهُ العظـيم ، فقال في نونيّتِه **«الكافـية الشّـافية ، في الانـتصار للفرقة النّاجـية»**: (فـصـل في جـناية التّـأويل على ما جاءَ بهِ الرّسول ، والفـرْق بين المَـرْدُود منه والمقبول

هَـذَا وَأَصْـلُ بَلِـيَّةِ الإسْـلامِ مِـنْ	تَـأْوِيْلِ ذِي الـتَّحْرِيفِ وَالْـبُطْلاَنِ
وَهُـوَ الَّذِي قَـدْ فَـرَّقَ السَّبْعِيْنَ بَلْ	زَادَتْ ثَـلاثـاً قَـوْلَ ذِي الْبُرْهَانِ
وَهُوَ الَّذِي قَتَلَ الخَلِيْفَةَ جَامِعَ الْـ	ـقُـرْآنِ ذا الـنُّوْرَيْنِ وَالإحْسَـانِ
وَهُـوَ الَّـذِي قَـتَلَ الخَلِـيْفَةَ بَعْـدَهُ	أعْـنِـي عَلِـيًّا قَـاتِلَ الأقْـرَانِ
وَهُـوَ الَّـذِي قَـتَلَ الحُـسَيْنَ وَأَهْلَهُ	فَـغَدَوْا عَلَـيْهِ مُمَـزَّقِي اللُّحْمَانِ

وَهُـوَ الَّـذِي فِـي يَوْمِ حَرَّتِهِـمْ أَبَـا ... حَ حِمَـى المَـدِيْنَةِ مَعْقِلِ الإِيْمَانِ

حَـتَّى جَـرَتْ تِلْـكَ الدِّمَاءُ كَـأَنَّـهَا ... فِـي يَـوْمِ عِـيْدٍ سُـنَّةُ الْقُـرْبَانِ

وَغَـدَا لَـهُ الحَـجَّاجُ يَسْفِكُـهَا وَيَقْـ ... ـتُلُ صَاحِبَ الإِيْمَانِ وَالْقُـرْآنِ

وَجَـرَى بِـمَكَّـةَ مَا جَرَى مِنْ أَجْلِهِ ... مِنْ عَسْكَرِالحَـجَّاجِ ذِي الْعُدْوَانِ

وَهُوَ الَّذِي أَنْـشَـا الخَـوَارِجَ مِثْلَـمَا ... أَنْشَـا الرَّوَافِضَ أَخْـبَثَ الحَـيَوَانِ

وَلأَجْلِهِ شَتَمُوْا خِـيَارَ الخَـلْقِ بَعْـ ... ـدَ الرُّسْلِ بِـالْعُدْوَانِ وَالْبُهْتَانِ

وَلأَجْلِـهِ سَـلَّ الْـبُغَـاةُ سُـيُوْفَـهُمْ ... ظَـنًّا بِـأَنَّـهُمُ ذوُوْ إِحْسَـانِ

وَلأَجْلِـهِ قَـدْ قَـالَ أَهْـلُ الاعْـتِزَا ... لِ مَقَـالَـةً هَدَّتْ قُـوَى الإِيْمَانِ

وَلأَجْلِـهِ قَـالُوْا بِـأَنَّ كَـلامَـهُ ... سُـبْحَانَـهُ خَلْـقٌ مِـنَ الأَكْـوَانِ

وَلأَجْلِـهِ قَـدْ كَـذَّبَـتْ بِقَـضَـائِهِ ... شِبْهُ الْمَجُوْسِ الْعَابِـدِي النِّيْرَانِ

وَلأَجْلِـهِ قَـدْ خَلَّـدُوْا أَهْـلَ الْكَـبَا ... ئِرِفِي الْجَحِيْمِ كَـعَابِـدِي الأَوْثَانِ

وَلأَجْلِهِ قَدْ أَنْكَرُوْا لِشَفَاعَةِ الْـ ... ـمُخْتَارِ فِيهِمْ غَايَةَ الـنُّكْرَانِ

وَلأَجْلِهِ ضُرِبَ الإِمَامُ بِسَوْطِهِمْ ... صِـدِّيْقُ أَهْلِ السُّنَّة الشَّيْبَانِي

وَلأَجْلِهِ قَدْ قَالَ جَهْمٌ لَيْسَ رَبُّ ... الْعَرْشِ خَارِجَ هَذِهِ الأَكْوَانِ

كَلاَّ ، وَلاَ فَوْقَ السَّمَوَاتِ الْعُلا ... وَالْعَرْشِ مِنْ رَبٍّ وَلاَ رَحْمَنِ

مَا فَوْقَهَا رَبٌّ يُطَاعُ ، جِبَاهُنَا ... تَهْوِي لَهُ بِسُجُوْدِ ذِي خُضْعَانِ

وَلأَجْلِهِ جُحِدَتْ صِفَاتُ كَمَالِهِ ... وَالْعَرْشَ أَخْلَوْهُ مِنَ الرَّحْمَنِ

وَلأَجْلِهِ أَفْنَى الْجَحِيْمَ وَجَنَّةَ الْـ ... ـمَأْوَى مَقَالَةَ كَاذِبٍ فَتَّانِ

وَلأَجْلِهِ قَالُوْا الإِلَـهُ مُعَطَّلٌ ... أَزَلاً بِغَيْرِ نِهَايَةٍ وَزَمَانِ

وَلأَجْلِهِ قَدْ قَالَ لَيْسَ لِفِعْلِهِ ... مِنْ غَايَةٍ هِيَ حِكْمَةُ الدَّيَّانِ

وَلأَجْلِهِ قَدْ كَذَّبُوا بِنُزُوْلِهِ ... نَحْوَ السَّمَاءِ بِنِصْفِ لَيْلٍ ثَانِ

وَلأَجْلِهِ زَعَمُوْا الْكِتَابَ عِبَارَةً ... وَحِكَايَةً عَنْ ذلِكَ الْقُرْآنِ

مَا عِنْدَنَاشَيْءٌسِوَى الْمَخْلُوْقِ وَالْـ ـقُرْآنُ لَمْ يُسْمَعْ مِنَ الرَّحْمنِ

مَـا ذا كَـلامُ اللهِ قَـطٌّ حَقِـيْقَةً لَكِـنْ مَجَـازٌ ، وَيْـحَ ذا الْبُهْـتَانِ

وَلأَجْلِـهِ قُـتِلَ ابْـنُ نَصْرٍ أَحْمَـدٌ ذاكَ الخُـزَاعِيُّ الْعَظِـيْمُ الشَّـانِ

إذ قَـالَ : ذا الْقُـرْآنُ نَـفْسُ كَلاَمِهِ مَـا ذاكَ مَخْلُـوْقٌ مِـنَ الأَكْـوَانِ

وَهُـوَ الَّـذِي جَرَّ ابْنَ سِيْنَا وَالأُلَى قَـالُوا مَقَـالَـتَهُ عَلَـى الْكُفْـرَانِ

فَـتَأَوَّلُوْا خَلْـقَ السَّـمَوَاتِ الْعُـلا وَحُدُوْثَـهَـا بِحَقِـيْقَةِ الإِمْكَـانِ

وَتَـأَوَّلُـوْا عِلْـمَ الإِلَـهِ وَقَـوْلَـهُ وَصِـفَـاتِهِ بِالسَّـلْبِ وَالْـبُطْلانِ

وَتَـأَوَّلُـوْا الْبَعْثَ الَّذِي جَاءَتْ بِهِ رُسُـلُ الإِلَـهِ لِهَـذِهِ الأَبْـدَانِ

بِفِـرَاقِهَا لِعَنَاصِـرٍ قَـدْ رُكِّبَـتْ حَـتَّى تَعُـودَ بَسِـيْطَةَ الأَرْكَـانِ

وَهُـوَ الَّـذِي جَـرَّ الْقَـرَامِطَةَ الأُلَى يَـتَأَوَّلُـوْنَ شَـرَائِعَ الإِيْمَـانِ

فَـتَأَوَّلُـوْا الْعَمَلِيَّ مِثْلَ تَـأَوُّلِ الْـ ـعِلْمِيِّ عِـنْدَكُـمُ بِـلاَ فُـرْقَانِ

وَهُوَ الَّذِي جَرَّ النَّصِيْرَ وَحِزْبَهُ حَتَّى أَتَوْا بِعَسَاكِرِ الْكُفْرَانِ

فَجَرَى عَلَى الإسْلاَمِ أَعْظَمُ مِحْنَةٍ وَخمَارُهَا فِيْنَا إلى ذا الآنِ)

المقدِّمة الخامسة : أنَّ المالكيّ مُتَنَاقِضٌ تناقضاً شديداً في كتابه هذا ، وفي غيره ، فلا تَجِدُه يَأمُرُ بأمرٍ إلاّ خَالفَهُ ! ولا يَنْهَى عن شيء إلاّ ارتكبَهُ ! مع رَمْيِهِ الحنابلةَ ـ وهم سَالِمُونَ منه ـ بذلك !

١ ـ فَأَمَرَ وأَوْجَبَ حَصْرَ بُحُوثِنا وتَصَانيفِنا في الرَّدِّ على الإلحَادِ القادمِ ! والتّنْصير! وإبطال النُّبُوَّات ونَحْوِها.

وهذا يُناقِضُ أفعالَهُ ! فكتبُهُ كُلُّهَا وبُحُوثُهُ ومقالاتُهُ ـ بلا استثناء ـ : فيما نَهَى عن الخَوْضِ فيه ، مِن ذكر الخِلافاتِ بين المسلمين ! ولم يَكْتُبْ حَرْفاً واحداً في كتابٍ أو بَحْثٍ أو مَقَال فيما أَمَرَ بِهِ وأوجبَه !

٢ ـ ثمّ أمرَ النّاسَ ! وأوجبَ عليهم!: الاقتصارَ على الإيْمان الجُمْليّ بالكُلّيّات ! والإتيان بالواجباتِ والطّاعاتِ الكُبْرَى المُجْمَعِ عليها ! واجتنابِ المَعَاصِي الكُبْرَى المُجْمَعِ عليها ! كما يُسمِّيها .

وهذا مُناقِضٌ لأفعالِهِ وأقوالِهِ ! فَخَاضَ فيما نَهى عن الخوض فيه ! مِمّا هو ليس داخلاً في الإيمانيّاتِ الجُمْليّةِ الكُبْرَى ! والواجباتِ الكُبْرى !

بـل زَادَ عـلى ذلـك : التّعصُّـبَ لإثـباتِها ! والإنكـارَ عـلى المـُخَالِفِ فـيها ! فأَخْـرَجَ جَمَاعـةً مِـن الصَّحَابةِ مِن حَـدِّ الصُّحْبة ! وطَـعَنَ في إجْمَاعِ الصَّـحَابةِ عـلى بَـيْعةِ أبي بكر ! رضي الله عنه وعنهم . وطَـعَنَ في جَمَاعاتٍ مِن أئمَّة السَّـلَـفِ والخَـلَـف، ورَمَاهم بما هم بُرَآءُ منه، مِمّا سيأتي تفصيلـه.

وطَـعَنَ في عُـلماءِ الحــنابلة ! زاعماً أنَّ طَـعْنَهُ في غُـلاتِهم فحسب ! وقد طَـعَنَ في إمامِهم!وإمامِ أهل السُّـنَّة قاطبةً أحمد بن حنبل رضي الله عنه.

بَـل أشـغلَ نَـفْـسَـهُ ومَـنْ يَـقْـرَأُ لـه بما هو دون ذلك بكثير : فكتبَ مقـالاتٍ كثيرة وَرَدَّ على باحثين كُثُر في القَـعْقَـاعِ بن عَمْرو ، أيَصِحُّ وجودُهُ أمْ لا ؟! وكَـأَنَّ مَنَاطَ صِحَّةِ الإيْمان ـ عنده ـ أو استقامة الشّريعةِ وحَوْزتِها ، مُعَلَّـقٌ بصِحَّةِ وجودِهِ أو عَدَمِه !!

٣ ـ ثـمّ أَنْـكَـرَ عـلى الحنابلةِ كُـرْهَهُمْ وبُغْضَـهُمْ وشِـدَّتَهم عـلى أهل البدع ، لِكَـوْنِهم داخلين في الإسـلام !

ثـمّ أغلـظَ عـلى الحــنابلةِ وشَـتَمَهم ، وافترى عليهم وطَـعَنَ فيهم ، لِبُغْـضِهِ لهم مع أنـَّهم داخلون في الإسـلام !

٤ ـ وطَـعَنَ المـالكيُّ في الـبربهاريّ وهـو أحـدُ أئمَّةِ الإسلام ـ رحمه الله رحمـة واسـعة ، وأكـرَمَ نُـزُلَـهُ ورَفَـعَـهُ ـ وأسـاءَ القـولَ فـيه ، لِـزَعْمِه : أنَّ البربهاريَّ لا يُريدُ إلاّ الآثار! ويَـذُمُّ مَنْ أرادَ القرآنَ دُونَـهَا !

ثـمّ تـناقضَ فمَدَحَ الرّافضةَ وهَوَّنَ مُخالفتَهم لأهل السُّـنَّة ، مع أنـَّهم مُجْمِعُـونَ عـلى الطّعْن في القرآن ! والقَـوْلِ بنَقْـصِه وتَحْريفِه ! ومُجْمِعُونَ

علـى الطـَّعْن في كـُتُـبِ السُّـنَّة جميعاً ! لروايةِ النّواصِبِ لها بزَعْمِهم ! فـمَنْ أَوْلَىَ بالطـَّعْنِ والذَّمِّ : البربهاريُّ أم الرّافضة؟!

٥ ـ وأنكـرَ عـلـى أهـل السُّـنَّة عَامّةً ، وخَصَّ منهم الحـنابلة : مُطالبتَهم بالسَّـلَـفِ في مَسَائل الاعـتقاد . وزَعَـمَ أنَّ مَـرَدَّ ذلـك إلى الكـتاب والسُّـنَّة ولـُغَـةِ العَـرَب ، دون اشتراط المُتابَعَةِ للسَّلَـفِ الصّالح !

ثـمّ تـناقض ! فـبَدَّعَ مَـنْ أطلـقَ لفـظ «العقـيدة» على أُمُورِ الإيْمان والاعتقاد : لِعَدَمِ وجود سَلَـفٍ لهذا الإطلاق !! وخُلـُوِّ القرآن والسُّـنَّة منه.

٦ ـ وأَمَـرَ بـالعَوْدةِ إلى مُـتواتر السُّـنَّة ثـمّ الصّـحيح المَشْـهور ، وتَـرْكِ الأحاديثِ المُتَنَازعِ فيها،سواءٌ كان النِّزاعُ مِن حَيْثُ الثُّبوتُ،أو دلالة النَّصّ .

ثـمّ تـناقض ! فَطـَعَنَ في بَعْـض العُـلماءِ والأئمَّـة لِتَضْعيفِهم بَعْضَ الأحاديـثِ الـتّي لم تثبـتْ ، ولم يَـرْوِها أحـدٌ مِـن أهـلِ الصِّـحَاحِ وليسـتْ مـتواترةً ، بـل حَكَـمَ بَعْضُ الأئمَّةِ بوَضْعِها وكَـذِبِهَا ، كحديث:«أنَـا مَدِيْنَةُ الْعِلْـمِ ، وَعَلِـيٌّ بَـابُـهَـا» ! فقـد أَنْكَـرَ المالكيّ على شَيْخِ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تضعيفَـهُ له ، مع أنـَّهُ غَـيْرُ مُسَلَّـمٍ بصِحَّتِه ! والثّابتُ ضَعْفُـه .

٧ ـ وحَـرَّمَ المـالكيُّ الإنكـارَ عـلى مَـنْ أدَّاهُ اجتهادُهُ إلى قَـوْلٍ ما ، مِمّا ليس مِن أمُـور الدِّين المَعْـلومةِ بالضَّرورة .

ثـمّ تـناقض ! فأنكـرَ عـلى الحـنابلةِ وغيرهـم كـثيراً مِـن أقوالِهـم واجـتهاداتِهم ، مـع أنـَّهـا ـ عـنده ـ ليسـتْ مِـن أُمـور الدِّيـن المَعْـلومـةِ

بالضّـرورةِ ! وحَسْـبُكَ إنكـارُهُ على مَنْ أثبتَ وجـودَ القَـعْقَـاعِ بن عَمْرو ، أو أثْنَى على بني أُمَيَّة ، أو ضَعَّفَ حديث «**أَنـَا مَدِيْنَةُ الْعِلْمِ ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا**».

٨ ـ وأنكـرَ المـالكيُّ اسـتخدامَ لفـظ «العقـيدة» في مَسَـائل الإيْمَـان والاعـتـقاد ، لِزَعْمِه أنـَّهُ لَـفْـظٌ مُبْتَدَع !

ثمّ تناقض ! فاستخدمَهُ في غير مَوْضع دون إنكـار ولا تـنـبـيـه !

٩ ـ وزَعَمَ أنَّ الحـنابلة كانوا يُضَعِّفونَ البيهقيَّ ! رحمه الله .

ثـمّ تـناقضَ ! فَـنَسَـبَ القَــوْلَ بتَضْـعيفِ البيهقيِّ إلى شَيْخِنا العـلاّمة المُـحَقـِّق صـالح بـن فوزان بن عبد الله الفوزان حفظه الله ، وزَعَمَ أنـَّه أوَّلُ مَـنْ ضَـعَّفَ البَـيْهقيَّ !! وتَكَـلـَّمَ فـيـه !! ولا أدري ! كـيف كان الحـنابلةُ يُضَعِّفُـونَ البَيْهقيَّ ، وأوَّلُ مَنْ تَكَـلـَّمَ فـيه شـيخُـنا صالحٌ الفوزان ؟!

وسـيأتي بـيانُ كـذبـهِ في نِسْبَةِ تضعيفِ الشّيْخِ صالحٍ للبَيْهقيّ ، وأنـَّه عند الشّيخِ صالحِ الفوزان وأئمَّةِ السُّـنَّة كُـلـِّهم :حـافظٌ إمـام .

١٠ ـ وزَعَـمَ أنَّ الحـنابلةَ رَمَـوْا مَذْهَـبَ أبـي حنـيفة بِـرَدِّ أحاديـثِ رسول اللهِ ﷺ ، وجَعَلَ ذلك ظُـلْماً وكَـذِباً .

ثــمّ تــناقضَ ! فأثبــتَ لأبــي حنــيفة وأصــحابهِ رَدَّ أحاديــثِ رسـول الله ﷺ ! إلا أنـَّـهُ جَعَـلَ مَـرَدَّ ذلك وسَـبَـبَـهُ : مَنْهَجَهم المُتَشَدِّدَ في قَبُول الحـديث ! وكَـأنَّ مَحَلَّ النِّزَاعِ : سَـبَـبُ الـرَّدِّ لا وجُودُه !

١١ ـ وزَعَـمَ أنَّ مِـن صفاتِ الحـنابلة النَّصْبَ ! وانتقاصَ جَمَاعةٍ مِن آل البَـيْتِ ! ووجودَ حساسيّةٍ عـندهم مِن الثَّـنـاء عَلَـى عَلِيِّ بن أبي طـالب

رضي الله عنه وأهل بَيْتِه !

ثمّ تناقضَ ! فَدَافَعَ عن الإباضيّةِ وهم نواصبُ باتّفاق ، فَطَعْنُهم في الخليفتَيْنِ الرّاشدَيْنِ عُثمان وعَلِيّ رضي الله عنهما ظاهرٌ مَشْهور، وكلاهما مِن آل البَيْت .

هذا طَرَفٌ مِن تناقضاتِ المالكيّ ، وسيأتي تفصيلُها وذِكْرُ مثيلاتِها عند الشُّرُوعِ في الرَّدّ بمشيئةِ الله .

المقدِّمة السّادسة : أنَّ المالكيَّ لا دليلَ له على جَميعِ دَعَاوَاهُ الّتي ذكرَها في كتابِهِ هذا ، لِذَا تراهُ يُلْقِي التُّهْمَةَ العظيمة ، والفِرْيَةَ الكبيرة ، دون دليل إلاّ أنْ يفتريه ولا وُجودَ له !

١ ـ فَزَعَمَ أنَّ بَعْضَ الحنابلةِ ما زَالَ على ذمٍّ بَعْضِ أئمَّة آل البَيْت! البريئين مِن غُلُوِّ الأتباع ، مع المُبالغةِ في مَدْحِ بني أُمَيَّة ! وتبرير مَظَالِمِهم !

ثمّ لم يذكر مَنِ المَقْصودُ ببَعْض الحنابلة ! ولا المَقْصودُ ببَعْضِ آل البَيْت ! البريئين مِن غُلُوِّ الأتباع .

٢ ـ ورَمَى شَيْخَ الإسلامِ ابن تيمية رحمه الله ، والشَّيْخَ صالحاً الفوزان حفظه الله : بالنَّصْب ! ولم يذكر دليلاً ! ولا مثالاً صحيحاً !

٣ ـ ورَمَى الحنابلةَ بالتَّشَدُّدِ في نقدِ الرّجال وتَضْعيفِهم مِمَّنْ لا يُوافقونهم في شواذ العقائد ، حَتَّى ذمُّوا لذلك البُخاريَّ ومُسْلماً ويَحْيَى بن مَعِين وعَلِيَّ بن المَدِيني وغيرَهم !

ثـم لم يذكـرْ مَـنْ أولـئك الحـنابلةُ الذّامُّونَ للبخاريِّ ومَنْ ذكـر معه ! ولم يذكرْ شواذ العـقائدِ التي قال بها أولئك الحـنابلةُ وخالفَـهم فيها البخاريُّ ومسـلمٌ ويَحْيى بنُ معين وعَلِيّ بنُ المديني ! وقـد بَـيَّـنْـتُ في مَوْضعِهِ كَـذِبَ زَعْمِهِ هـذا وبُطْلانـه .

٤ ـ ورَمَـى الحــنابلةَ بالـتَّكفير بأشياءٍ ليستْ مُكَـفِّـرَةً ! أو دون استـيفاءِ شُـرُوْطِ التَّكفير!

ثـمَّ لم يذكـرْ تلـك المُكَـفِّـرَاتِ الـتي كَـفَّـرَ بهـا الحــنابلةُ وليسـتْ مُكَـفِّـرَةً ! ولم يذكرْ شُـرُوْطَ التّكفير! التي لم يُرَاعِها الحـنابلة .

٥ ـ ورَمَـى غـُـلاةَ الحـنابلةِ ـ كمـا يُسَـمِّيهم ـ بالاشـتهار بالكـذب على الإمـامِ أحمد !

ثـمَّ لم يذكـرْ مَـنْ هـم أولـئك الغـُـلاةُ الكذّابـُـون؟! أو واحـداً منهم فحَسَب؟! أو تلك الأقوالَ التي كـذبُـوها؟! ولو قَـوْلاً واحـداً فحَسْب؟!

٦ ـ وذكـرَ أنَّ الحــنابلةَ يأمــرون الـنّاسَ بـالوقوفِ عــند النّصُـوص الشّـرعيّةِ وعَـدَمِ الـزّيـادةِ علـيها ، وهـم يَزِيْدُونَ فيها كثـيراً مِن العـقائدِ مِمّا ليستْ في الكـتاب والسُّـنَّة !

ولم يذكـرْ تلـك الـزّياداتِ الـتي زَادَهـا الحــنابلةُ وليستْ في الكـتاب والسُّـنَّة ! أو شَـيْـئاً منها !

٧ ـ وزَعَمَ أنَّ الحنابلةَ يأمرون النّـاسَ بمضايق الاعتقادات الـّتي لم تَخْطُـرْ على بَالِ صَحَابيّ ولا تابعيّ!وبمسمّيات وألقاب مَا أنزلَ الله بها مِن سُلطان.

ولم يذكرْ لنا تلك المَضَايقَ ! ولا تلك المُسَمَّياتِ والألقاب !
ولا حَتَّى شيئاً منها !

٨ ـ وزَعَمَ أنَّ الحنابلة يَدَّعُون الإجْمَاعَ في أُمور ليس فيها إجْمَاع! فإذا احْتُجَّ عليهم بالإجْمَاعِ : أنكرُوهُ وقالوا:«مَن ادَّعَى الإجْمَاعَ فقدْ كذَبَ ! ومَا أدراكَ فلَعلَّ النّاسَ قد اختلفُوا» !

ولم يذكرْ لنا تلك المَسَائلَ الّتي ادَّعَى الحنابلةُ فيها الإجْمَاعَ ـ دون غيرهم ـ فلم يُصِيْبُوا ! أو تلك الأُمُورَ المُجْمَعَ عليها وخَالفَهَا الحنابلة ! وأنكرُوا انعقادَ الإجْمَاعِ عليها !

٩ ـ وزَعَمَ أنَّ أحدَ الأساتذةِ بجامعةٍ سعوديّةٍ : ذكَرَ له أنَّ عند بَعْضِ طُلاَّبِ الجامعةِ آراءًا إلحَاديّة !

ولم يذكرْ تلك الآراءَ الإلحاديّة ! ومقياسَ الإلحاد عندَه وعند مُحَدِّثِهِ الأُستاذ !! فلرُبَّما كان إلحادُ أولئك الطَّلَبَةِ مِن جِنْسِ إلحَادِ الحنابلةِ ! وإمَامِهم ! وإلحَادِ أهلِ السُّنَّة في المُعْتَقَد !

١٠ ـ وزَعَمَ أنَّ كثيراً مِن النّقول عن الإمامِ أحمد في التّكفير لو صَحَّتْ: لَرُدَّتْ عليه ! لِعَدَمِ استيفائِها ضَوَابطَ التّكفير الّتي دَلَّتْ عليها النُّصُوصُ الشّرعيّة !

ثمَّ لم يذكرْ شيئاً مِن تلك النّقول التي لم تَسْتَوْفِ الشّروط ! ولا تلك الضّوابط والشّرُوط للتّكفير التي دَلَّتْ عليها النّصُوصُ الشَّرعيَّة ، وغَابَتْ عن الإمَامِ أحْمَد !

١١ ـ وزَعَمَ أنَّ المُبَالغةَ في صَغَائر المُعتقدات ، المُرتكزةِ على نُصُوصٍ ظنِّيَّةٍ بزَعْمِه : كان سَبَبُهَا : الصِّرَاعَاتِ السِّيَاسيَّة والمَذْهبيَّة ، وتَسَلُّطَ الحُكّام !

ولم يذكرْ لنا مثالاً واحداً على ذلك ! مِن صَغَائر المُعْتقداتِ المُبَالَغِ فيها وهي لم تثبتْ إلاّ بنُصُوصٍ ظنّيّة !

١٢ ـ وزَعَمَ أنّنا نَتَواصَى بالصَّبْر على انتقاص عَلِيٍّ وأهل بَيْتِه ! رضي الله عنهم ، وتكفير أبي حَنِيفة وسائر المسلمين ! وعلى الكَذِب على رسولِ اللهِ ﷺ وتبريره ! ونَتَوَاصَى على تشبيهِ اللهِ بخَلْقِه جَلَّ وعلا !

ثمّ لم يذكرْ مثالاً ، أو مَثَّلَ لِبَعْضِهَا بمثالٍ مَكْذوبٍ لا حقيقةَ له !

١٣ ـ وَزَعَمَ أنَّ الحنابلةَ ، خوارجُ وثوّارٌ على السّلاطين !

ثمّ لم يذكرْ دليلاً أو مثالاً واحداً !

١٤ ـ ورَمَى الحنابلةَ بعَدَمِ إدراكِ مَعَاني الألفاظِ والمُصْطلحاتِ التي يَتَحَدَّثُونَ عنها ! ويُطلقون عباراتٍ ضخمةً ، فإذا سألتَ أحدَهم عن مَعَانيها : بُهِتَ !

ولم يذكر تلك الألفاظَ والمُصْطلحاتِ ولا واحداً منها !

١٥ ـ وزَعَمَ أنَّ غُلاةَ العقائديّين مِن أقلِّ النّاس فَهْماً لِحُجَجِ المُخَالِفين .

ثمّ لم يُبَيِّنْ مَنْ هم أولئك الغُلاة ! وَحَدَّ الغُلُوِّ عنده وضابطَه؟! وما حُجَجُ المُخَالفين تلك التي لم يَفْهَمْهَا الغُلاة !

١٦ ـ وزَعَمَ أنّا نُطْلِقُ لَفْظَ السَّلَفِ الصّالِح ثمّ نَحْصُرُهُ في خَمْسةِ أشخاص جاءوا في نهاية القَرْنِ الثّالثِ وبداية القَرْن الرّابع! ورجلَيْنِ جاءا في القَرْن الثّامن !

ثمّ لم يَذْكُرْ مَنْ هم هؤلاءِ الحَاصِرُونَ للسَّلَفِ الصّالح في سَبْعَةِ أشخاص ! ومَنْ هم هؤلاء السَّبْعة !

١٧ ـ وزَعَمَ أنَّ في الحنابلة غُلاةً ! ورَمَاهم بأمورٍ باطلةٍ كثيرةٍ يأتي بيانُها بمشيئة الله .

ثمّ لم يُبَيِّنْ حَدَّ الغُلُوِّ عنده ! ومَنْ هؤلاء الغُلاة ! وما الفَرْقُ بَيْنَهم وبَيْنَ مُعْتدلِيهم ! الذي جَعَلَ أولئك غُلاةً وهؤلاءِ مُعْتدلين ! بل ولم يُسِمِّ حَنْبليّاً واحداً في المُعْتدلين .

وهذا أوانُ الشُّرُوعِ في الرَّدّ وفُصُولهِ ، فأقولُ مُستعيناً باللهِ جَلَّ وَعَلا ، وعلَيهِ توفيقي :

فصل

في بُطْلان ما ادَّعاه المالكيّ لنفْسِه ، مِن طَلَبٍ للعِلْم والحَقّ

قال المالكيّ ص(٩) :

(أوّلاً : قد يكون مِن فضول القول : التّأكيد بأنّني والحمد للهِ ، مِن طلبةِ الحقّ والعِلْم ، ومِن أهل السُّنَّة والجماعة . ولا أرفعُ مِن الشّعاراتِ إلاّ قال الله وقال رسولُهُ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلم .

مُتحرِّياً الحقّ والصّوابَ بحسب قدراتي واجتهادي ، فَمَا أصبتُ فيه الحقّ ، فَمِنْ توفيق اللهِ وفَضْلِه ، وما أخطأتُ فيه فَمِنْ ضَعْفِ أنفسِنا ومِن الشّيْطان ونستغفرُ الله ، ولا أدّعي في أبْحَاثي السّلامةَ مِن الخطإ) اهـ.

والجواب :

أنَّ المالكيَّ ادَّعى في هذه المُقدّمةِ مَسَائلَ عِدَّة ، كُلُّهَا باطلة :

- **أولاها** : أنَّهُ مِن طلبة الحَقّ ، مُتَحَرٍّ له وللصّوَاب بحسب قُدْرتِه.

وهذا باطلٌ ، فطالِبُ الحَقّ والمُتحرِّي للصّواب : لا يكذبُ في نَقْلِه ولا يَنْسِبُ أقوالاً لغير أصحابِها ، ولا يَبْتُرُ النُّقُولَ ويُحَرِّفُ النُّصُوص - وسَيَأتي بمشيئةِ اللهِ تفصيلُهُ - وإنّمَا يَنْقُلُ بأمانةٍ ويُؤدِّي بسَلامةٍ ثمّ يَنْقُدُ .

- **الثّانية** : أنَّهُ مِن طَلَبةِ العِلْم !

وهـذا باطلٌ أيضاً ، فإنَّ العِلْمَ يُؤْخَذُ مِن أهلِهِ ، فعَلى مَنْ دَرَس؟! ولم يُعْرَفْ إلا بالجُلُوس عند أهلِ الأهواءِ والبدع والرِّيَب ، والأَخْذِ عَنْهم ، وها هو ذا يُحَاوِلُ في كتابِهِ هذا ، تقريبَهم وترويجَهم لأهل السُّنَّة .

• الثّالثة : أنَّهُ مِن أهل السُّنَّة والجَمَاعة !

وكتابُهُ هذا شاهدٌ عليهِ ببُطْلان ذلك ، وأنَّهُ مُبْتَدعٌ رافضيّ وأَبْعَدُ النّاس عن السُّنَّة وأهْلِهَا . بل إنَّ في كتابهِ هذا مَسَائلَ مُبْتَدَعَةً ، لم يَجْرُؤ كثيرٌ مِن المُبْتدعة على التَّصْريحِ بها والمُجَاهرةِ بِنَشْرِها ، كما فَعَلَ هو .

• الرّابعة : أنَّهُ لا يَرْفَعُ مِن الشّعَارات إلاّ قال الله وقال رسولُهُ ﷺ .

وهـذا باطل ، فإنَّه لم يَرْفَعْ مِن الشّعَاراتِ إلاّ شعارات المُبتدعة ، وقد صَرَّحَ المالكيُّ في غير مَوْضعٍ مِن كتابهِ هذا ، وأمرَ النّاسَ وألزَمَهُمْ : أنْ يَجْتمعُوا على خُطُوطِ الإسلامِ العَريضة - كَمَا سَمّاها - الإيْمَانيّاتِ القَطْعيّة ، وهي أركانُ الإيْمانِ السِّتَّةِ فقط ، إيْمَاناً جُمْليّاً بلا تفصيل.

وأَمَرَهم كذلك بالالتزامِ بالمُحَرَّماتِ والواجباتِ المَقْطوعِ بها ، غير المُتَنَازَعِ فيها فحسب ! فأينَ قال الله وقال رسولُهُ ﷺ ، وهو يَرُدُّ أمرَهُمَا حين يُخَالِفُ مِن النّاسِ مُخَالِف؟!

وكيف يَجْعلُ خلافَ مَنْ خَالفَ : حَاكماً عليهما مُحَكَّماً فيهما لا العكس؟! نسألُ اللهَ السّلامةَ مِن الخُذلان .

فصل
في بُطْلان انتسابِ المالكيّ لمذهب أحمد

قال المالكيّ ص(١٠) :

(ومِن ذلك أيضاً : أنْ يقومَ حنبليٌّ النّشأةِ والتّعْليمِ والالتزامِ العَامّ الواعي ، بنَقْدِ أخطاءِ الحنابلة . لأنَّ الحنابلةَ غَيْرُ أحمد بن حنبل ، مع أنَّ أحمد بن حنبل نفسَهُ بَشَرٌ يُخْطِىءُ ويُصِيْبُ ، وهو الَّذي حَثَّ أتباعَهُ على تَرْكِ التَّقْليد) إلخ كلامه.

والجواب مِن وجوه :

أحدها : أنَّ دعواه أنَّهُ حنبليٌّ ، دَعْوى باطلة ، وإنَّما هو زيديّ مَعْروفٌ بذلك . وإنْ كان الضّابطُ في التَّمَذْهُبِ : النّشأةَ ، فمذهبُ الزّيديّةِ أولى بِهِ ، فلم ينشأْ حنبليّاً .

والولادة بالمملكة فحسب : لا تُدْخِلُ أحداً في الحنابلة . مع أنَّ في المملكةِ المذاهبَ الفقهيّةِ الأربعةِ وغَيْرَها فقهيّةً وعَقَدِيّة !

أمّا التَّعْليم : فإنْ كان قَصْدُه بالتَّعْليم : التَّعْليمَ النّظاميَّ : فلم يكن تَعْليمُهُ النِّظاميُّ شَرْعيّاً حتَّى يُقالَ فيه : حنبليٌّ أو غير حنبليّ !

وإنْ كان قَصْدُه بالتَّعْليمِ : التَّعْليمَ في المَساجدِ في حَلَقاتِ المشايخِ : فهذا باطلٌ كذلك ، فَعَلَى مَنْ أخذ ؟ وعَمَّن تَلَقَّى ودَرَس؟ أمّا شُيُوخُ هذِه البلاد وعُلماؤُها: فلم يَعْرفُوه إلاّ بضَلالاتِهِ في كتبهِ بَعْدَ نَشْرِها!

الـثّاني : أنَّ مَـنْ يقـومُ بالـنَّـقْدِ المُـوَفـَّق : لأبُـدَّ أنْ يكـونَ بصـيراً بما يـنـقـدُ ، أمـيـنـاً لاجَاهِـلاً خـائـنـاً .

الثّالـث : أنَّ أئمَّـةَ الدِّيْـن كمـالكٍ والشّـافعيّ وأحمـد وأبـي حَنِـيفة وغيرهـم ، كـانوا يَـنْهونَ النّـاسَ عن تَقْليدِهم في الفِقْـهِ ، لأنـَّهُ مَجَالُ أَخْـذٍ وَرَدٍّ ، ومُعَلـَّقٌ بصِحَّةِ الأدلـَّةِ وضَعْفِها .

أمّـا العقـيدة : فـَلا ، فـإنَّ الأمـرَ فيها على التَّسْليمِ ، واتّـباعِ الكتاب والسُّـنَّة على ما مَضَى عليهِ السَّـلَفُ الصّالح .

ولم يكـن بيـنهم ـ رحمهم الله ـ خـلافٌ واخـتلافٌ فيها حتَّى يُنْظـَرَ في التَّرْجـيح ، وما يَسْـنُدُه الدّليل وما هو خِلـْوٌ منه ، بل أقوالهُـم مُتوافقةٌ تَخْرُجُ مِن مِشْكاةٍ واحـدة .

لهـذا لـَمّـا خـَالفـتِ المعـتزلةُ الأُمَّـةَ بقولِها بخَلْق القرآن ، واستدلـّتْ لذلـك واحتجّـتْ له بـزَعْمِها : لم يَعْذُرْهـم أئمَّـةُ الإسـلامِ ، بل كـَفـَّرُوهم وأجمعـوا عـلى كـُفـْرِهم ، وقـد قـَدَّمـنا أسمـاءَ جُمْلـةٍ مِـنْ مُكـَفـِّرِيهم في «المُقدِّمــة الثّالـثة» أوّلَ الكـتاب . وخَلـْطُ المـالكيّ هنا مُتَعَمَّدٌ مَقْصودٌ ! مَعْلومُ النـِّيَّة والهـَدَف !

فصـل
في بُطْلان حُكْم المالكيّ في التّمذهُب

ثمّ أفتى المالكيّ! ص(١٠) فقال :

(فالإســلامُ يَجِبُ الانتسابُ إلـيه . وتَرْكُ الانتسابِ إلـيهِ : كـُفـْرٌ مُخْرِجٌ مِنَ المِلـّـةِ بإجْمَـاعِ المسلمين قاطـبة . أمَّا المذهبُ : فلا يَجِبُ الانتسابُ إليه ، بل قـد يَحْـرُمُ إذا اقــترن هـذا الانتسـابُ بِـرَدِّ الحَـقِّ المـُخَـالِفِ للمَذْهَب) إلخ كـلامه.

والجـواب :

أنَّ هـذهِ فـتوى وحُـكـْمٌ لا حقيقةَ لـه ! فإنْ كان المالكيّ يَعْني بتركِ الانتسابِ إلى الإســلام : التّمذهـبَ ! : فغالـبُ أئمَّةِ الإسـلامِ والمسلمين على قـوْلِهِ : كـُفـّـارٌ ! خـارجون مِـن الإســلام ! لانتسـابِهم إلى تلـك المذاهـب ! وهي عِنْده ليست الإسلام !

وإنْ كـان المَـقْـصُودُ بتركِ الانتسابِ إلى الإسلام : أنْ يَقـُولَ الرَّجُلُ : «لَـسْـتُ بمُسْـلِم» : فهـذا لـيس بمُسْـلِم أصْــلاً حـتَّى نَـحْكـُـمَ بخُرُوْجِـهِ مِن المِـلـَّةِ ! وهل دَخَلَ فيها حتَّى يَخْرُجَ منها؟!

وإنْ كــان مَقـْصُـودُه : الانتسـابَ إلى المَـذاهـبِ العَقـَديـّة : فالمالكيّ نَـفـْسُـهُ كافـرٌ ! فــقد زَعَــمَ فـيــما سَبَـقَ : أنـّهُ مِن أهل السُّنَّةِ والجـماعةِ ، فلـــماذا تَــرَكَ الانتسابَ إلى الإسـلامِ وانتسبَ إلى غيره ؟!

فصل

في بيان سَبَبِ اختيار المالكيّ ، مَذْهَبَ الإمامِ أحْمَد لِنَقْدِه

قال المالكيّ ص(١٢ ـ ١٣) :

(رابعاً : بدايتي بنَقْدِ الأخطاء في كتب الحنابلةِ ، له أسبابُهُ المذكورة في الكتاب . وهذا لا يَعْني : أنّني أُقِرُّ أخطاءَ المذاهبِ الأُخْرَى ، سواءٌ كانت سُنِّيَّةً أو غير سُنِّيَّة .

وقد ذكرتُ هذا صَريحاً في الكتاب ، وذكرتُ أنّني سأقومُ بنقدِ مواطن الغُلُوّ في جميعِ المذاهبِ المشهورة ، إيْماناً مِنِّي بأنَّ بَيَانَ الأخطاءِ وإيضاحِها يُسْهِمُ في وحدة المسلمين .

لأنّ كُلَّ أصحابِ مذهبٍ لا يَعْرفون التّواضعَ إلاّ إذا عرفوا أخطاءَ مذهبِهم ، وهذا التّواضعُ يدفعُ أصحابَ المذاهب لتصحيحِ مذهبهم قبلَ الانشغال بنقد الآخرين) اهـ.

والجواب مِن وجوه :

أحدها : أنّهُ اختارَ المذهبَ الحنبليّ لِشِدَّةِ لُزُوْمِهِ للسُّنَّة ، وقيام الحنابلةِ بنُصْرة السُّنَّة حتَّى أصبحَ ذلك عَلَمَاً عليهم ، مِنْ عَهْد إمامِهم وإمامِ أهل السُّنَّة جميعاً ، الإمامِ أحمد رضي الله عنه ، حين نَصَرَ السُّنَّةَ وقامَ بها وصَدَعَ بالحَقّ ، ولَقِيَ ما لَقِيَ في سَبِيل ذلك مِن ثلاثةِ خلفاء مُبتدعةٍ ، أضلَّتْهُم المعتزلة فحَمَلُوا الأُمَّةَ على القول بخَلْق القرآن .

وإلاّ لو كان السّببُ ما رَآهُ مِن قصور وخَلَل : لَكَانَ مَذْهَبُ الرّافضةِ والمعتزلةِ والإباضيّةِ والزّيديّةِ ونَحْوهم : أَوْلى بالنَّقْد .

أمّا الحنابلة : فمُعْتقدُهم مُعتقدٌ سَلَفيٌّ صحيحٌ هو الإسلامُ الخالصُ مِن غير شائبةٍ ، لاعتصامِهم بالوحيَيْن على فَهْمِ السَّلَفِ الصّالح .

إلاّ أنَّ الحنابلةَ عند المالكيّ أولى بالنَّقْدِ مِن أولئك جميعاً ، لاحتجاجِهم بالأحاديثِ الموضوعة ! والإسرائيليّاتِ ! والتّكفيرِ والتَّبْديعِ ظُلْماً ! كَمَا صَرَّحَ في غير مَوْضِعٍ مِن كتابِه .

ولا أدري ما تلك الأحاديثُ الَّتي احتجَّ بها الحنابلةُ وكانت موضوعةً أو إسرائيليّة؟

أَوَ مَا عَلِمَ بكذبِ الرّافضةِ وتعمُّدِهم ذلك ، وقد طفحتْ كتبُهم بذلك؟! أَمْ لم يَعْلَمْ بتكفيرِهم خِيَارَ الأُمَّة ، كأبي بكر وعُمَر رضي الله عَنْهما؟! أَمْ أنَّ هذا مِن جُملةِ إنْصَافِهِ الَّذي وَعَدَ بِه؟!

الثّاني : أنَّنِي أَتَحَدَّى المالكيَّ - إنْ كان صادقاً - : أَنْ يَنْقُدَ مذاهبَ الرّافضةِ أو الزّيديّةِ أو الأشاعرةِ ونَحْوهم كَمَا صَنَعَ في كتابِهِ هذا ، بهذِهِ الوقاحةِ وهذه الصَّفَاقة . إذ أنَّهم حِزْبُهُ ورَهْطُهُ الأَدْنَوْن النّاصِرُون المُناصِرُون ، وإنْ حَاوَلَ ذرَّ الرَّمَادِ في العُيُون بكلامِهِ هنا ، وفي بَعْض التّعْليقاتِ السّمجةِ في حواشي بَعْض الصّفَحاتِ ، كَنَقْدِهِ بَعْضَ مَسَائل الشّيعةِ أو الزّيديّةِ ، كَاتّخَاذِ بَعْض فِرَق الشّيعةِ الغالية - كما يُسمِّيها - : قَتْلَ السُّنِّيّ قُرْبة !

وكـأنَّ هـذه المسـألة لم يَقـُلْ بها إلاّ بَعْضُ الشّاذينَ مِن الرّافضة ، مع إجْمَـاعِهم ـ لعنهم الله ـ عـلى تَحْـريفِ القـرآن ونَقْـصِـه ، واتّهامِهم أُمَّـنَـا أُمَّ المؤمـنين عائشـة رضـي الله عـنها ، وعـلى مَسَـائِلَ كثيرة يطولُ عَرْضُها ، كُـلُّـهم مُجمِعُون عليها ، والسَّلَـفُ مُجْمِعُون على كُـفْـر مَنْ قَـالَ بها .

وإنّمـا عَـابَ المـالكيّ عـلى الرّافضـةِ مسـألةَ القَـتْل دون غيرهـا : لِـيُـهَـوِّنَ أَمْـرَها بَعْدَ ذلك حين زَعَمَ : أنَّ جميعَ أهلِ المذاهبِ والعقائدِ ـ كما يَـزْعُمُ ـ يَسْـتحِلُّـونَ دماءَ المُـخالِفين ! كالرّافضةِ تَمَاماً ! فَـمَنْ عَابَ الرّافضةَ بهـذا : لَـزِمَـهُ عَـيْـبُ غَـيْرِهم ! وها هم الحنابلةُ ـ ويَعْني بهم أهلَ السُّـنَّة ـ يَسْتَحِلُّـونَ دماءَ القائلين بخَلْق القرآن ! وهكذا .

الثّالـثــة : قولُـهُ بـأنّ بـيانَ الأخطـاءِ وإيضـاحَها يُسْـهِـمُ في وُحْـدَةِ المسلمين ، فـيـهِ أمـران :

- الأوّل : أنّ ذلـك لا يَحْصُـلُ إلاّ بـنقدِ عـالمٍ عارفٍ بما يَنْقـُد ، وأنْ يكونَ مـيزانُ نَـقْـدِهِ مـيزانَ عَـدْلٍ وصِدْق . أمّا موازينُ المالكيّ: فباطلةٌ تَبْخَسُ النّاسَ أشياءَهم ولا تُوَفِّـيهم كَـيْلَـهم ، مع جَهْلِهِ وعَدَمِ مَعْرفتِه .
- الـثّاني : أنّ قولَـهُ هـذا هـنا ، مُناقضٌ لِمَا قرَّرَهُ في كتابهِ هذا مراراً ، مِن أمرِهِ بتَرْكِ الاختلافاتِ ، والتّوحُّدِ على خطوطِ الإسلامِ العريضةِ !

فـإذا نَـقَـدَ أحـدٌ مذهـبَ المـالكيّ الفاسـدَ : كـان ذلك النَّـقْـدُ غَـيْرَ مُـثْمِرٍ! مُفَـرِّقاً لوحدةِ المسلمين ! ويَجِبُ تَرْكُ النَّقْـدِ والاتّحَادُ على خُطُـوطِ الإسلامِ العريضة !

أمّـا إذا كان النّقـْدُ لاعتقادِ أهل السُّـنَّة ، كان النّقـْدُ صائباً ! يُسْهِـمُ في وحدةِ المسلمين!!

الـرّابعة : قَـوْلُـهُ بـأنّ بـيانَ الأخطـاءِ وإيضـاحَها ، يُسـبِّبُ تواضـعَ المـُخـالفين حـين يَـرَوْنَ خَلَـلَ مذهبِهم: ـ إنْ سَلـَّمْنَا ذلك ـ فهو مَشْروطٌ بما سـبق بـالعِلْم والمـَعْـرفة ، وسـلامةِ الميزان ، وقـد قَـدَّمْـنَا تَعَذُّرَهَـا جمـيعاً في المالكيّ وتَخَلـُّفَـها .

ثـمّ إنـَّـهُ لم يَـزَلْ أهـلُ السُّـنَّةِ يَـرُدُّونَ عـلى أهـل البدع ولم نَـرَ منهم تواضـعاً . بـل إمّـا مُتعصّـبٌ لبدعـتِه ، يـزيدُهُ الـرَّدُّ بَحْـثاً لِجَمْـعِ الشُّـبَهِ ، والاستكثارِ بها ، وآخـر رَأَى الحَـقَّ فَـرَجَعَ عن مَذْهبِه جُمَلة .

وعـلى كـلا الحـالين : لـيس فـيهما مُتواضـعٌ لأخطاءِ مَذْهبِهِ ، بل إمّا مُتعَصّبٌ ، أو تاركٌ لِمَذْهَبِـهِ إلى غـَيْرِه .

فصل

في عَدِّ المالكيّ كتابَهُ هذا وأمثالَهُ ، مِنْ نِعَمِ اللهِ عزّ وجَلّ على أُمَّتِه !!

قال المالكيّ ـ مُبيّناً نعمةَ اللهِ تعالى على أُمَّتِهِ بكتابهِ هذا ! ـ ص(١٣):
(ولن نعرفَ الأخطاءَ التّفصيليةَ إلاّ بمثل هذهِ الأبحَاثِ التي تتناولُ مصادرَنا الثّانوية «كتب العُلماء» ، لا الأوليّة «القرآن والسُّنَّة» بالنّقْدِ العِلْميّ المَبْنيّ الواضحِ على الأدلةِ الشّرعيّة) اهـ.

والجواب مِن وَجْهَيْن :

أحدها : أنّ كتابَ المالكيّ كتابُ ضلالةٍ لا عِلْمَ فيهِ ، يتّضِحُ ذلك ببرهانه إذا شرعنا في بيان انتقاداتِهِ على عقائدِ الحنابلة .

الثّاني : أنّ كتبَ العُلماءِ المُسْتندةَ على الوَحْيَيْنِ، كُتُبٌ أوليَّةٌ : لِتَعَلُّقِ فَهْمِ الكتابِ والسُّنَّةِ عليها .

وهل يكون عالماً بالكتابِ والسُّنَّةِ : مَنْ لم يعرفْ مَعْناهما ؟! ولا المقصودَ بأحكامِهما ؟!

وكيف يكونُ الكتابُ والسُّنَّةُ مصادرَ أوليّةً ! وهي بهذه المَثَابة ! مَجْهولة المَقَاصد والأحكام؟! وما فائدةُ جَعْلِها أوليّة وهي غيرُ مَعْلومة؟!

فصل

في بيان تعْميمِ المالكيّ أحكامَهُ على جميع الحنابلة ، وكذب زَعْمِه في نفي ذلك

قال المالكيّ ص(١٣ ـ ١٤) :

(خامساً : لم أقصد التّعْميمَ عندما أذكرُ كلمةَ «الحنابلة» أو«السَّلَف مِن الحنابلة» . وقد صرّحتُ في أكثر مِن موضعٍ : أَنّني أُريد الغُلاةَ فقط ، أو مواطنَ الغُلُوّ ، وإذا كان ما ذكرتُهُ مُتفرّقاً وغير واضح : فإنّني أؤكدُ الأمرَ الآن بأنّني أعرفُ أنّ الحنابلةَ كغيرهم مِن أصحابِ المذاهب ، فيهم المُعْتدلون المُنْصفون الذين يَحْرِصُون على تَجَنُّبِ الأحاديثِ الموضوعةِ والإسرائيليّاتِ وتَجَنُّبِ التّكفير أو التّبْديعِ الظّالم) اهـ.

ثمّ قال المالكيّ ص (١٤) :

(لكن الخلاصة في هذه الفقرة : أنَّ مَنْ ظَنَّ أنَّنِي أُعَمِّمُ الأخطاءُ على كُلِّ الحنابلةِ أو كتبِهِم ، فقد أخطأ) اهـ.

والجوابُ مِن أربعةِ وجوه :

أحدها : أنَّ المالكيّ لا يَقْصُدُ بكلمة «الحنابلة»: الغُلاةَ منهم ، ولا غُلاةَ فيهم أصلاً ، بل يَقْصُدُ أهلَ السُّنَّةِ والجماعةِ والسَّلَفَ كُلَّهمْ .

ودليل ذلك ـ أنّهُ يعني أهلَ السُّنَّةِ عامّةً والسَّلَفَ الصّالح ـ : ظاهرٌ بَيِّنٌ ، فإنّهُ ذكرَ أقوالاً نَسَبَها للحنابلةِ ثمّ انتقدَها ، وشنَّعَ على قائليها وذمّ الحنابلةَ لأجلِها ، وهي في المصادر ـ التي نَقَلَ عنها المالكيّ

وغيرها ـ : أقوالٌ لأئمَّةِ السَّلَفِ وكبار عُلماءِ الإسلامِ قَبْلَ أحمد وأصحابِه ! كالفُضَيْل بن عِيَاض ومالك بن أنس وسُفيان الثّوريّ والأوزاعيّ وعبد الله بن المبارك وغيرهم . فدعواهُ هنا وزَعْمُهُ : كاذبٌ .

الثّاني : أنَّهُ عَدَّ تكفيرَ المُخالفين كتكفير القائلين بخَلْق القرآن ، غُلُوّاً ظاهراً ـ كما سيأتي ـ والحنابلة مُجْمِعُون على كُفْر أولئك ، ولا خلافَ بينهم في ذلك ، فهم جميعاً غُلاةٌ عنده . بل قد قدّمنا إجماعَ السَّلَفِ كذلك على ذلك ، ويَلْحقُ السَّلَفَ مَا لَحِقَ الحنابلة !

وقد عَابَ المالكيُّ على غلاة الحنابلة ـ بزَعْمِه ـ مسائل مُجْمَعاً عليها بين الحنابلة كافّةً ، لا خلافَ فيها بينهم ، بل لا خلافَ بين سلف الأمّةِ فيها.

ونحن نُطالِبُ المالكيَّ هنا ـ لِيَظْهَرَ كَذِبُهُ للنّاس ـ : أنْ يذكرَ لنا الحنابلةَ غير الغُلاة ! الّذين رَضِيَ المالكيُّ عَنْهم ! ورَضِيَ مَذْهبَهم وأقوالَهم ! وكانوا مُعْتدلين عنده ! وما كتبُهم المرضيَّة في العقيدة؟!

الثّالث : أنّ الحنابلةَ لا يَحْتجُّون إلاّ بالقرآن والسُّنَّة الصّحيحة ، أمّا ما في كتبهم مِن الموضوعات ـ كما يُسمِّيها المالكي ، دون حُجَّة أو دليل ـ أو الإسرائيليّات : فأمرُها مُخْتلفٌ ، ولم يذكروها رحمهم الله احتجاجاً ، وإنّما ذكرُوها لسببَيْنِ :

١ ـ أحدهما : لبيان جميعِ ما وَرَدَ في ذلك البابِ الواردةِ تَحْتَهُ ، وهذه طريقةُ الأئمَّةِ في جَمْعِ الأحاديثِ والآثارِ في بابٍ مُعَيَّن ، إذا لم يشترطوا الصِّحَّة .

وقـد فعـل ذلك كثيرٌ مِن الحُفّـاظِ مِن غير الحنابلةِ ، كالحافظ البيهقيّ في كـتابه «الأسمـاء والصّـفات» وهـو أشـعريّ ، بـل مِـن أئمّـةِ الأشـاعرة ، أَوْرَدَ في كـتابهِ سَـالفِ الذّكْـر شيـئاً مِـن الموضـوعات ، وشـيـئاً آخـر مِـن الإسرائيليّـات ، قاصداً بـيَـانَ جَميعِ ما في الباب مِمّا حَفِظَ .

قـال شيخُ الإسلام وعَلَـمُ الأعلام ، أبوالعَبَّاس ابن تيمية رحمه الله في «مِنْهاج السُّـنَّة»(٧/ ٣٨ ـ ٣٩) فـيما رواه أبـو نُعَـيْم في «الحِلْية» وغيرُه مِن أحاديثَ صحيحةٍ وضعيفةٍ ومُنْكرة: (وكان رجلاً عالماً بالحديثِ فيما يَنْقلُـهُ ، لكـن هـو وأمـثالـهُ يَـرْوُوْنَ ما في الباب لِيُعْرَفَ أنـّه رُوِيَ ، كالمُفَـسِّر الـّذي يَـنْقُـلُ أقـوالَ الـنّاس في التّفسـير، والفقـيهِ الـّذي يذكـرُ الأقوالَ في الفـقه ، والمُصـنِّفُ الـذي يذكرُ حُجَجَ النّاس ، لِيَذْكُـرَ ما ذكرُوه ، وإنْ كان كثيرٌ مِن ذلـك لا يَعْـتَقِدُ صِـحّـتَهُ ، بـل يَعْـتقد ضَعْفَـهُ ، لأنـّهُ يقول«أنـا نقلتُ ما ذكرَ غيري» فالعُهْدةُ على القائل لا على النّاقل.

وهكذا كثيرٌ مِمَّنْ صَنَّفَ في فضائل العـبادات وفضائل الأوقـات ، وغـير ذلـك : يذكـرون أحاديـثَ كـثيرةً وهي ضعيفة ، بل مَوْضوعة باتـّفاق أهل العِلْم) .

ثـمّ قـال رحمـه الله (٧/ ٣٩): (وهـذا وأمـثالـهُ : جَـرَوْا عـلى العَـادَةِ المَـعْـروفة لأمـثالِهم مِمَّـنْ يُصَـنِّفُ في الأبـواب : أنـّهُ يَرْوي ما سَمِعَهُ في هذا الباب) اهـ.

٢ ـ السَّبَب الثّاني : أنَّ غالبَ ما يُورِدُه الأئمّةُ مِن أخبار بني إسرائيل ، لم يأْتِنَا شَرْعُنا بتكذيبه ، وهو :

- إمّا أنْ يكونَ لَهُ مِنْ شَرْعِنا ما يؤيِّدُه ،
- أو يكونَ مَسْكوتاً عنه .

وهذا مِن حَيْثُ الإذنُ بذكرِه والتّحْديثُ به : مَأذونٌ فيه قَدْ نَصَّ النّبيّ ﷺ على ذلك حين قال:«وَحَدِّثُوْا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيْلَ وَلاَ حَرَجٌ» .

وكثيرٌ مِن الإسرائيليّاتِ والأحاديثِ الضّعَيفةِ المذكورة في كتبِ أهل العِلْم ، خَاصّةً كتب العقيدة : لها أَصْلٌ صحيحٌ قَدَّمُوهُ قبل ذكرِها ، مِنْ آيةٍ أو حديث .

والخُلاصَةُ : أنَّ مقصودَهم مِن روايتِهم لها :

- إيرادُ ما وَرَدَ في ذلك البابِ مِن صحيحٍ وضعيف .
- والاستدلالُ ـ مِن حَيْثُ الجملة ـ بالقَدْرِ المُشْتَرَكِ بين الأحاديثِ الصِّحَاحِ وَغيْرِها مِن الضِّعَافِ والإسرائيليّات ، لا بِمَا انفردتْ بِهِ .

ثمّ إنَّ روايةَ تلك الأحاديثِ الضّعيفةِ والإسرائيليّات : لا يَلْزَمُ منها التّشْبيهُ حتّى لو قيلَ بصِحَّتِها . فإنّ السُّنِّيَّ المُهْتدي : يُمْضِي فيها اعتقادَ السّلَفِ في بابِ الأسماءِ والصّفَاتِ مِنْ غير تَشْبيهٍ ولا تكييف ، تُمَرُّ كما جاءتْ ، وليستْ بأعجبَ مِن بقيّةِ الصّفَاتِ الثّابتة .

وإنّما يكونُ المَحْذورُ في هذا ـ إنْ أثبتَ صفةً بحديث لم يَصِحَّ ـ : في إثباتِ صفةٍ لم تثبتْ ، لا في التّشبيهِ والتّجْسيم .

ولا يَجْعَلُ مُجَرَّدَ إثباتِ الصِّفَاتِ تشبيهاً أو تَجْسيماً ، إلاّ مُضطربٌ في بَابِ الصِّفَات .

وثبوتُ الحديثِ في الصِّفَاتِ وصِحَّتُه : لا يُزيلُ عن الْمُشَبِّهِ التّشْبيهَ ، كَمَا أنَّ ضَعْفَ الحديث : لا يُثْبِتُ التّشْبيهَ لأحد .

وكذلك المُؤَوِّلُ إذا أخذ بحديثٍ في الصِّفَاتِ لم يَصِحَّ : فإنَّه يُعْمِلُ فيه قانونَ التّأويل فيُؤَوِّلُها ، ويَصْرِفُهَا عن ظاهرِها بمحامل اللُّغَةِ ، كما يَفْعَلُ في بقيّةِ بَابِ الصِّفَات .

وبالجملةِ : لم يَشُذَّ هذا ولا هذا عن قواعدِ مُعْتقدِه وأُصُولِهِ بروايةِ هذه الأحاديث ، والله المُوفِّق .

الوجه الرّابع - وقد أُشير إليه - وهو: أنَّ زَعْمَ المالكيّ هنا : أنَّ لِغُلاةِ الحنابلةِ - كما يُسمِّيهم - حِرْصاً على الأحاديثِ الموضوعةِ والإسرائيليّات ، فيروونها ويَحْتجُّون بها ! وعندهم - كذلك - تكفير وتبديع ظالم ، فلذلك رَدَّ عليهم ! : زَعْمٌ باطل ، ولو - سَلَّمنا له بذلك ولا نُسلِّم - فإنَّ الرّافضة أولى بذلك ، فما رَوَوْهُ مِن الموضوعات والمكذوبات في كتابهم«الكافي» - أصحِّ كتبهم عندهم ، بل أصَحّ عندهم مِن القرآن ! - يفوقُ جميعَ ما رَوَاهُ الحنابلةُ في جميعِ كتبهم في المُعْتقد . فضلاً عَمّا رَوَوْهُ في كتبهم الأُخرى مِن أحاديثَ وآثار مكذوبة كـ«الاحتجاج» وغيره.

مع ما في تلك الرّوايات مِن طعن في النّبيّ ﷺ ، وفي آل بَيْتِه وصَحَابتِهِ وأُمَّهاتِ المؤمنين رضي الله عنهم جميعاً ، وغير ذلك . فَلِمَ لم

يُوَجِّه المالكيُّ نَقْدَهُ إليهم؟!

وإنْ كان عَمْدُ المالكيّ إلى الحنابلة ، لِوجودِ التّكفير والتّبْديع عندهم :

فما واللهِ كَفَّروا مُسلما قط ، حاشا للهِ ، وإنّما كَفَّروا مَنْ حَكَمَ الله ورسولُهُ بكفره ، وحَكَمَ السَّلَفُ عليه بما حَكَمَا .

وأَيْنَهُ مِن الرّافضةِ وقد كَفَّروا صحابةَ رسول الله ﷺ ولَعَنُوهم ، إلاّ نفراً قليلاً آثروهم بالغَمْزِ واللَّمْزِ دون التّكفير!

ومِمّن صرَّحوا بتكفيره وجاهروا به : أبو بكر وعُمَر ، وابنتاهما عائشة وحَفْصة ، وعبد الله وعُبيد الله ابنا العبّاس بن عبد المُطّلب ، ومعاوية بن أبي سُفيان ، وأبوه ، وأُمُّه هِنْد بنت عُتْبة ، وعَمْرو بن العاص ، وغيرهم . وكَفَّروا كذلك بني أُمَيَّة إلاّ عُمَر بن عبد العزيز ، فإنَّهم معه على استحياء !

فَمَنْ أَوْلى بِنَقْدِ المالكيّ ، مُكَفِّرُوا الجهميّةِ والرّافضة؟ أم مُكفِّروا الصَّحَابةِ وأُمَّهاتِ المؤمنين ؟!

فصل
في حال الحنابلة المُعاصرين عند المالكيّ

قال المالكيّ ص(١٤) :

(لكن الذي أراه : أنّ مُعظم الحنابلة اليوم ، ليس على تكفير أبي حنيفة وأصحابه ، ولا تكفير الأشاعرة ، ولا تكفير الشّيعة مِن إماميّة وزيديّة ، ولا الإباضيّة ، ولا غيرها من طوائف المسلمين) اهـ.

والجواب مِن وجوه :

أحدها : أنَّ الأصل أنَّ مُتأخِّري أصحاب كُلِّ مَذْهب على مَذْهبِ مُتقدِّميهم ، ولا يُنْقَلون عنه إلاّ بحجّةٍ وبُرْهان ، لا بهوى وكذب وبهتان .

فإذا كان مُتقدِّمو الحنابلةِ على ما ذكر المالكيّ في كتابه : فإنّ مُتأخِّريهم ـ المُفتخرين بما كان عليه أسلافُهم ـ عليه كذلك .

الثّاني : أنَّ الحنابلة لم يُكفِّروا أبا حنيفة رحمه الله كما سيأتي تفصيلُه في فصل قادم (ص١٣٧-١٤٢) عند ذكر المالكيّ له .

الثّالث : أنَّ قَرْنَ الأشاعرةِ بالرّافضةِ والإباضيّة : ظُلْمٌ ، فهم ـ على بدعتِهم ـ خيرٌ مِن أولئك . والرّافضةُ الإماميّةُ : قَدْ أجمعتْ عَلَى جُمْلةِ مُعْتقداتٍ ، قَدْ أَجْمَعَ السَّلَفُ عَلَى كُفْرِ قائلِ آحادِها .

وأمّا الزّيديّةُ والإباضيّةُ : فمُعتزلة ، يقولون بخَلْق القرآن ، وجُمْلةِ أُمور قد أجْمَعَ السَّلَفُ على كُفْر قائلِها.

فصل
في زَعْم المالكيّ غُلُوّ بَعْض الحنابلة المُعاصرين في ذمِّ أبي حنيفة

قال المالكيّ ص(١٤) :

(لكنّ المشكلة أنّ الغُلُوّ أيضاً له وجودٌ قويّ نشعرُ بهِ ، ويكفي أنّ هناك كتباً وأبحاثاً مُعاصرة ، لا زالتْ على ذمّ أبي حنيفة وتبديعِهِ وتضليلِه) اهـ.

والجواب :

أنّا لا نريدُ مِن المالكيّ دليلاً على صِدْق كلامِه ، إلاّ كتاباً واحداً فقط ، لحنبليّ مُعاصرٍ في ذمّ أبي حنيفة ! مِن تلك الكتبِ ! والبُحُوثِ ! المُعاصرة التي زَعَمَها !

ولا يَنْسَ أنْ يكونَ صاحبُ الكتابِ حنبليّاً ! لكونِهم المُنتقدين لا سواهم ، فليتنبّهْ ! ونَحْنُ بالانتظار !

فصل
في زَعْمِ المالكيّ غُلُوّ كثير مِن الحنابلة المُعاصرين في تكفير المسلمين! والرّدّ عليه، وبَيَان كَذِبِه

قال المالكيّ ص(١٤) :

(ولا زالَ كثيرٌ مِن الحنابلةِ المُعاصرين على تكفير سائر المسلمين، مِن الطّوائفِ الأُخْرَى، كالشّيعة والمعتزلة، بلا تفريق بين المُعْتدلين والغُلاة. وتضليل سائر الأشاعرة والصّوفيّة، وهم مُعْظَمُ المُنْتسبين لأهل السُّنَّة والجَمَاعة اليوم) اهـ.

والجواب مِن وجوه :

أحدها : مُطالبةُ المالكيّ بالتّفريق بين مُعْتدلي الشّيعةِ والمعتزلة، وغُلاتهم ! وهذا يُرَتِّبُ أمرَيْن :

- الأوّل : إقرارُهُ بتكفيرِ غُلاةِ الشّيعة والمُعْتزلة وغُلاة غيرهم، دون مُعْتدلِيهم ! وفي هذا إقرارٌ لِمَبْدإِ تكفيرِهم، بِغَضِّ النّظَرِ عن سَبَبِه.
- الثّاني : أنّا نطالبُهُ ببَيَان الفُرُوق الجَوْهَريّة بين غُلاةِ الشّيعةِ والمعتزلة ومُعْتدليهم ! التي لأجلِها جَازَ تكفيرُ غُلاتِهم ! وحَرُمَ تكفيرُ مُعْتدلِيهم !

فإنْ وَجَدَ فُرُوْقاً : فَمَا هي؟

وإنْ لم يَجِدْ : فلأيِّ شيءٍ فَرَّقَ بَيْنَهم ؟! ولأيِّ شيءٍ مَنَعَ تَعْميمَ الحُكْمِ عليهم جميعاً ؟!

الوَجْـهُ الـثّاني : أنَّ احـتجاجَهُ بالكـثرة عـلى الهدايـة : حُجّـةٌ باطلـة فاسدة ، بالقرآن والسُّـنَّةِ وإجماعِ المسلمين قاطبةً ، مِن أهل السُّـنَّة وغيرهم .

أمّـا القرآن : ففي مثل قولِـه تعالى:﴿ وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ ﴾ ، وقولِـه سبحانه:﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِى ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ ﴾.

وأمّـا السُّـنَّة : ففـي مـثل قولِـه ﷺ :«يَقُـوْلُ اللهُ تَعَـالَـى: يَـا آدَمُ ! فَـيَقُـوْلُ : لَـبَّـيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالخَـيْرُ فِـي يَدَيْك . فَـيَقُـوْلُ : أَخْرِجْ بَعْثَ الـنّارِ. قَـالَ : وَمَـا بَعْـثُ الـنّارِ؟ قَـالَ : مِـنْ كُـلِّ أَلْـفٍ : تِسْعُ مِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُوْنَ . فَـعِنْدَهُ يَشِيْبُ الصَّغِيْرُ».

ثـمّ قـال الـنّبيّ ﷺ في آخـره:«مَـا أَنْـتُمْ فِـي الـنّاس - يَعْـنِي أُمَّـتَهُ - إلاّ كَـالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ ثَـوْرٍ أَبْيَضَ ، أَوْ كَـشَعْرَةٍ بَيْضَاءَ فِي جِلْدِ ثَـوْرٍ أَسْـوَدَ». رواه أحمـد في «مُسـنده»(٣/ ٣٢-٣٣)، والـبخاريّ في «صـحيحه» (٣٣٤٨)و(٤٧٤١)و(٦٥٣٠) ، ومسلم (٢٢٢) .

ومـن السُّـنَّة:حديثُ أنس رضي الله عنه قال:قال رسول الله ﷺ:«إنَّ بَـنِي إِسْـرَائِيْلَ افْـتَرَقَـتْ عَلـَى إِحْدَى وَسَبْعِيْنَ فِرْقَـةً ، وإنَّ أُمَّتِي سَتَفْـتَرِقُ عَلَـى ثِنْتَـيْنِ وَسَـبْعِيْنَ فِـرْقَـةً ، كُلُّهَـا فِي النّار إلاّ وَاحِدَةٌ ، وَهِيَ الجَـمَاعَة». رواه ابـنُ ماجَـهْ (٣٩٩٣) عـن هشـام بـن عَمّـار عن الوليد بن مُسْلم حدّثنا أبو عَمْرو حَدّثنا قتادة عن أنس به. وهذا إسنادٌ رجالُـهُ رجالُ البخاريّ.

وفي بَعْـض رواياتـهِ:«ثَـلاثٍ وَسَـبْعِيْنَ» ، والمَقْصُـودُ : كـثرةُ المُـخالفين مع قِلّـةِ المُـتَّبعين المُـهْتدين .

أمّا الإجْمَاع : فقد أجْمَعَ أهلُ السُّنَّةِ على صِحَّة اعتقادِهم ، وضلال مَنْ خَالَفَهم مع كثرةِ مُخالِفِيهم .

وكذلك الأشاعرةُ زَمَنَ أبي الحَسَن الأشعريّ وبَعْدَهُ وكانوا قِلَّةً ، ولم تَمْنعْهُم كثرةُ مُخالفِيهم مِن أهل السُّنَّةِ والمعتزلةِ والرّافضةِ وغيرهم ، مِن التَّمَسُّكِ بمذهبِهم .

وكذلك الحالُ في جَميعِ الفِرَقِ والطَّوائفِ ، وإنْ كان بَعْضُها اليوم له كثرةٌ وسوادٌ ، فقد كانتْ ولا سَوَادَ لها ولا كَثْرة ، ولم يَمْنَعْها ذلك مِن البَقَاءِ على مَذْهبِها وطريقتِها .

ثمّ لو كان الحَقُّ مُتَعَلِّقاً بالكثرة ، وكانتِ الكثرةُ دليلاً عليه : لَكَانَ اعتقادُ أهل السُّنَّةِ أولى بالاتّباع ، فهو اعتقادُ المسلمين جميعاً زَمْنَ النّبيّ ﷺ ، وزَمَنَ أصحابِه في صَدْرِ الإسلام . وكُلُّ اعتقادِ مُخالفٍ لاعتقادِهم : فهو أَمْرٌ مُحْدَثٌ ، لم يكن عليه إلاّ صاحبُه ، ثمّ تتابعَ الضُّلاّلُ عليه ، فبدأوا قِلَّةً ، وإنْ حصلتْ لهم أخيراً كثرة .

فصل
في زَعْم المالكيّ أنَّ بَعْض الحنابلة، يطعن في بَعْض أئمَّة أهل البَيْت !!

قال المالكيّ ص(١٤) :

(ولا زَالَ بَعْضُهم على ذمّ بعض أئمّةِ أهل البَيْت البريئين مِن غُلُوّ الأتباع، مع المبالغة في مَدْح ملوك بني أُمَيَّة، وتبرير مظالِمهم، وقد ذمَّتْهم الأحاديثُ الصّحيحةُ، والآثارُ الصّحَابيّةُ والتّابعيّةُ، ولِبيان هذا موضع آخر) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه:

أحدها : أنّا لا نَعْرفُ حنبليّاً قط، ذمَّ أحداً مِن أهل البَيْت، مِن المُهتدين المُقتدين بسُنَّة جَدِّهم ونبيِّهم محمّدٍ ﷺ، فلا يُعْرَفُ في الحنابلةِ ناصبيٌّ قط حاشاهم.

ولهذا لم يستطع المالكيّ هنا أنْ يُسمِّي أحداً، بل اكتفى بقول: «بَعْضهم»، ولم يُسَمِّ كذلك المُطعونَ فيه، واكتفى بقولهِ«بَعْض أئمّةِ أهل البَيْت»! فمَن الطّاعن؟! ومَن المُطعونُ فيه؟! ولا أظنّ ذِكْرَ المالكيّ لهما، سيطيلُ الكتاب! ويزيدُ حَجْمَهُ هذا! لِيُصْبحَ أضعافاً!

أمّا مَنْ ضَلَّ مِن آل البَيْت:فلا يُغْنيهِ نسبُهُ، قال تعالى لنبيِّهِ وخيرتهِ مِن خَلْقِه:﴿وَلَقَدْ أُوحِىَ إِلَيْكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِكَ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾.

وقال النّبيّ ﷺ :«مَنْ بَطَّأَ بِهِ عَمَلُهُ، لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُه» رواه الإمامُ أحمد في «مسنده»(٢/ ٢٥٢) ومسلم في «صحيحه»(٢٦٩٩)

وأبـو داوود (٣٦٤٣) والـتّرمذيّ (٢٩٤٥) وابـن ماجَـهْ (٢٢٥) كـُلـُّهم مِن حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقــد زَعَـمَ المالكيّ في غير موضع ، غير هـذا : أنّ شيخ الإسلام ابن تيمـية ـ رحمـه الله رحمـة واسـعة ـ وشـيخَنا العلاّمـة ، العـالم العـامل ، بقـيَّة السـَّلَـف ، وخِـيْرة الخَـلـَف ، صـالح بـن فـوزان بـن عـبد الله الفـوزان : ناصـبيّان ، ولم تُسْـعِفْهُ شُــبَهُهُ الشّـيْطانيّة ، وتلبيساتـُهُ الغبـيَّة ، أنْ يأتيَ عَلَـى ذلك ببيّنةٍ .

الـثّاني : أنَّ خُلفـاء بني أُمَيَّة مِن خيار مُلـُوكِ المسلمين ، ولا أَدَلَّ على ذلـك ولا أظهـر مِـنْ كثرةِ فتوحاتِهم ، وما خَصَّهم الله عزّ وجلّ بـه مِن نشر الإسـلام ، وتمكيـنه في الأرض ، حـتَّى أصـبحَ المسـلمُ عزيزاً ، لا تَجْرؤُ أُمَّـةٌ عـلى انتقاص قَـدْرِه أو هَضْمِ حَقـّه ، وسـيأتي تفصيلُ القَـوْلِ فيهم في فصل قادم(ص٢١٢-٢٣٤) .

فصل

في بَيَان الفِكْر المُنْحرف الّذي يَجِبُ مُحاصرتُهُ عند المالكيّ ، وما يُتْرَك !

قال المالكيّ ص(١٦) :

(بمعنى : يَجِبُ أنْ يكون عندنا نظرة استشرافيّة للمستقبل، ونُفكّر في الإلحاد القادم، وعقيدة إبطال النّبوّات، والتّنْصير، والعِلْمانيّة بتَعْريفِها الصّحيح لا المُتوهَّم .

فهذا هو الفِكْر الذي يَجِبُ مُحاصرتُهُ، وإعدادُ الدّراسات والبُحُوثِ لحمايةِ أبنائنا منه ، وقد بَدَتْ بوادرُ هذه المصائب بين أبنائنا) اهـ.

والجوابُ عن هذا مِن وجوه :

أحدها : أنَّ هذا الكلامَ الباردَ لا يَغُرُّ ذا لُبّ ، فإنَّ المالكيّ قد بَيَّنَ ـ هنا ـ الأخطارَ المُحيطةَ بالإسلام ، بل زَادَ على ذلك : شهادتَهُ برؤيةِ بوادرِ تلك الأخطار في الخروج بين أبنائنا ! ثمّ بَيَّنَ العلاجَ ، وهو إعداد الدّراسات والبُحُوث لحمايةِ أبنائنا منها ، وتَرْكُ الاختلافاتِ الخارجةِ عَمَّا سبق ، كما بَيَّنَهُ فيما مَضَى، وسيُعيدُه فيما يأتي .

ثمّ لم نَرَهُ فَعَلَ تجاه هذه المخاطر العظيمة شيئا قط ، فبُحُوثُهُ كُلُّهَا ، وكُتُبُه ورسائلُهُ ودراساتُهُ : لم تتعرَّضْ لشيءٍ مِمّا سبق وَصْفُهُ ، وإنّما هي مَحْصورةٌ فيما نهى عن الاشتغال به ! فلم تَخْرُجْ عَمّا حَدَثَ بين الصّحَابةِ رضي الله عنهم مِن فتن مَعْروفةٍ في كُتُبِ التّواريخِ وغيرها ، وعن

الطّـعْن في أهـل السُّـنَّةِ ، ورَمْـيهم بالنَّصْـبِ والتَّعَصُّـبِ وغيرهـا مِـن الجَـهَالات كـحَال كـتابِـهِ هذا .

وأنـا أذكرُ هنا مُؤلّـفاتِهِ وكتبَهُ وبُحوثَـهُ التي نَشَرَها ، أو وَعَدَ بنَشْرِها ، لِـيَطّلِعَ القـارئُ الكـريم عـلى مَدَى كذبِ هذا الرّجل ، وقِلّـةِ حيائهِ ، فذكر المالكيُّ أنّ له مع كتابهِ هذا المَـرْدودِ عليه :

٢ ـ نَحْو إنقاذ التّاريخ الإسلامي .

٣ ـ الصُّحْبة والصّحَابة.

٤ ـ مع الشّيْخ عَبْد الله السَّعد ، حَوْلَ الصُّحْبةِ والصَّحَابة.

٥ ـ مع سُليمان العَلْوان ، حَوْلَ الصُّحْبةِ والصّحَابة.

٦ ـ مع سُليمان العودة ، في مَوْضوعِ عبد الله بن سبإ .

٧ ـ مع الشّيْخ عبد المُـحسن العَـبّاد ، حَوْلَ الصُّحْبةِ والصّحَابة.

٨ ـ مع الشّيْخ ناصر العَقْـل بين حِرَاسَةِ العقيدة ، وحِرَاسَةِ الإيمان.

٩ ـ نقض كشف الشّـبُهات [للإمام المُـجدِّد مُحمّد بن عبد الوهّاب].

١٠ ـ مَعْنى الإمساك عَمّا شَجَـرَ بين الصّحَابة.

١١ ـ نَـقْـد التّقْـريب .

١٢ ـ بَيْعَة عَلِيّ بن أبي طالب ، في ضوء الرّواياتِ التّاريخية (مُشْترك).

١٣ ـ القَـعْـقَـاع بـن عَـمْـرو حقـيقة أم أسـطورة (مقـالات كثـيرة نُـشِرَتْ في الصّحَافة) وغيرها .

فـأيـنَ هـو مِـنَ المَخَاطِرِ الـتي وَصَـفَ عِظَـمَ خَطَـرِها ، وظـهورَ شرِّها ؟! ألا يكون لهذه الأفكار الفاسدة ، والمفاسد المقيمة ، نصيباً في بحوثه ومؤلّفاته ، ولو واحداً من عشرة؟!

ثـانياً : نسألـهُ لِمَاذا يَرَى خَطـرَ ما سبق أنْ ذكر؟

فإنْ قال : لخطرها على الدِّين ، ولـَرُبـَّمَا أزالتِ اعتقادَ المسلمين .

قلـنا: هـذا حَـقٌّ أردتَ بِـهِ بـاطلا ، فإنّ ما خَافـَهُ أئمَّةُ الإسلامِ على المسـلمين ـ مِـن انـتحال العقـائد الفاسـدة ، مِـن تَجَهُّـمٍ ورفـضٍ واعتزالٍ ونحوها ـ : هو ما تزعمُ أنتَ خَوْفَـه .

إلاّ أنّـه يُضـافُ لِمَـا خشـوه : خفـاءُ ظهورِه على كثير مِن الأغمار ، لتلبيسـهم شَـرَّهم بمتشابه القرآن ، واغترارهم بما ألقاه في قلوبهم الشّيْطان ، وكما قال الإمام أبو عبد الله ابن قَـيِّم الجوزية في «نونيّته» :

وَالنّـاسُ أَكْـثَـرُهُـمْ فَـأَهْلُ ظَـوَاهِرٍ تَـبْـدُوْ لَـهُـمْ لَـيْسُوْا بِـأَهْلِ مَعَانِي

وإلاّ فـإنَّ مَـآلَ أتـباعِ الحزبَـيْن ، ومصـيرَ الفريقَـيْن ـ أعـني الجهمـيّة وأذنابَهـا ، وبقـيّةَ أعـداءِ الدِّيـن ـ واحـدٌ ، وهـو الكُـفْـر ، غَـيْرَ أنّ الأوّلين يتسـمَّونَ ويـزعمون الإسلام ، والآخرين لا يَدَّعونه . وهذا الفَـرْقُ قد أَضَلَّ كثيراً مِن الجُـهّال .

ثالـثاً : أنّـا لم نَـرَ أحـداً قَـامَ لِدَحْـضِ شُـبَهِ أولئك الملاحدة الذين طَلَـبَ المالكيُّ التَّصدِّي لهم، إلاّ أئمّة أهل السُّـنَّة الذين طَـعَنَ المالكيّ فيهم، ووَصَفَـهم بكُـلِّ نقيصةٍ وجريرة ، ولم يَرْتَضِ تسميتَهم إلاّ بـ«**العقائديّين**»!

رابعـاً : قولـُـهُ: (وقـد بـدتْ بـوادرُ هـذِهِ المصـائبِ بين أبنائِنا) : هذا الأمـرُ نتـيجةُ تصـدُّرِ هذا المَشْبُوهِ المفتونِ وأمثالِهِ ، فإنّـهُ لمـّا كان عُلماءُ الأُمّةِ الرّبّانـيّون هم المُتصدِّرين للتّأليف والتّعْليم والتّوجيه : لم نـَرَ شيـئاً مِن بوادر ذلـك . فـإنْ حَصَـلَ : كَفَـوْا المسـلمين شَــرَّه ، ببيانَ خَطَـرِه بالعِلْم النّبويّ ، لا بالكتاباتِ الصّحفيّة ، والمقالات الارتجاليّة !

* * * *

فصل

في زَعْمِه وجودَ آراءٍ إلحاديّة عند بَعْض طُلاّبِ الجامعاتِ السّعوديّة !

والرَّدّ عليه

قال المالكيّ في حاشية ص(١٦):

(أخبرني أحدُ أساتذة العقيدة بإحدى الجامعاتِ السّعوديّةِ : أنّ الآراءَ الإلحاديّةَ لها وجودٌ عند بَعْض الطلاب ، أثناء فَتْح بابِ الحوارِ معهم ، وهم مِن طَلَبَةِ الأقسامِ الشّرعيّةِ ، فضلاً عن غيرها) اهـ.

والجواب :

أنَّ هذا كذبٌ وإسنادُهُ تالف، فالمالكي كذّاب ! بَيَّنّا كَذِبَهُ في غير موضعٍ، وسيأتي ذِكْرُ العشرات ، ومَنْ نَقَلَ عنه المالكيُّ: مَجْهولُ عين وعَدَالة !

ومِمّا يَدِلُّ على كذبِ خبر المالكيّ أمران :

أحدهما : أنَّ العادة تُحِيْلُ دراسةَ العُلُوم الشّرعيّة عن الملاحدة وأشباهِهم ، خاصّةً بمثل جامعاتِنا بكُلّيّاتِها الشّرعيّة ، لِغَيْرَةِ كثيرٍ مِن المشايخِ المُحاضرين بها ، وتَمَسُّكِ غَالبِ الطلابِ الدّارسين فيها.

الثّاني : عَدَمُ بَيَان المالكيّ مُرادَهُ بالآراءِ الإلحاديّة ، فإنْ صَدَقَ في زَعْمِه السّابق ـ ولا يَصْدق ـ فمُرَادُهُ بها جَزْماً : القَوْلُ بتكفير القائلين بخَلْق القرآن ! ومُنْكري الرّؤية ! ومُعطّلي الصّفَات !

فصل

في إبطال زَعْمِ المالكيّ أنّه سُنِّيّ ! سَلَفِيّ ! حَنبليّ !

قال المالكيّ ص(١٧) :

(وأخيراً ، فيجبُ أنْ أؤكّدَ أنّني مُسْلمٌ ، سُنّيّ ، سَلَفِيّ ، حَنْبليّ ، ومَنْ زَعَمَ أنّني أنتمي لِمَذْهبٍ آخر : باهلتُه .

وهذا لا يتناقضُ مع نقدي لأخطاءِ المسلمين ، أو السُّنَّة ، أو السّلفيّة ، أو الحنابلة) إلخ كلامه .

والجوابُ مِن وجهَيْن :

أحدهما : أنَّ انتسابَ رجل لِمَذهبٍ ما ، أو جَمَاعةٍ ما : لا يَصِحُّ إلاّ بدليلِه ، خاصّة إذا اقترنَ بتلك الدَّعْوَى أمران :

١. كذبُ المُدَّعِي ، وشهرتُهُ به ،

٢. وإتيانُهُ بنواقض دَعَاوَاه .

وأيُّ سُنَّةٍ أو سَلَفِيَّةٍ يَدَّعِيها المالكيّ ، وهو يُقرِّرُ في كتابهِ هذا ، أنواعاً مِن البدعِ والضّلالاتِ ، تكفي آحادُها لتضليل أُمَّة !

وَبِـمَ أصبحَ حنبليّاً؟! أبطعنِهِ في مُعْتقداتِهم ؟! أم تكذيبهِ لجُمْلةٍ مِن أئمَّتِهم وانتقاصِهم؟! ألا يَخْجَلُ ويَسْتحي؟! ولكن :

يَعِيْشُ المَرْءُ مَا اسْتَحْيَا بِخَيْرٍ … وَيَبْقَى العُوْدُ ، مَا بَقِيَ اللِّحَاءُ

فَلا وَاللهِ مَا فِي العَيْشِ خَيْرٌ … وَلاَ الدُّنْيَا ، إذا ذهَبَ الحَيَاءُ

الثّاني : أنّهُ لا حاجةَ له في مُباهلةِ أحد ، إنْ زَعَمَ أنّهُ ليس بسَلَفيّ أو ليس بحنبليّ ! وإنّما إنْ كان المالكيّ صادقاً ، فليقلْ : مَنْ زَعَمَ أنّي لَسْتُ بحنبليّ سَلَفيّ : أقمتُ عليه الحُجَّة ، وأظهرتُ له صوابَ دَعْوَاي .

وأنا أختصرُ الأمرَ على المالكيّ فأقول :

قد زعمتَ أنّك سُنّيّ سَلَفيّ حَنْبليّ ، ولا نقبلُ دعواك ـ إنْ أردتَ قبولَها ـ حتّى تُبَيّنَ لنا اعتقادَك في أبوابِ المُعتقد ، فإنّ ما ظَهَرَ لنا منك الآن : يُخَالِفُ اعتقادَ أهل السُّنَّة !

وقد بيّنا سابقاً ضلالَ المالكيّ ، ومُخالفتَهُ لاعتقادِ أهل السُّنَّةِ حنابلة وغيرهم في أبوابٍ كثيرة ، سَبَقَ شيء منها ، وسيأتي الكثير، وإنّما قلنا ما قلنا : مِن بابِ إرغامِه .

فصل

في طَلَبهِ الاقتصارَ على أُمُور الإيمان الكُلّيّة دون تفصيل !

وبيان مُرادِه وإبطاله

قال المالكيّ ص(٢٠) :

(كان المسلم في عَهْد النّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلم ، يتعلّمُ الدِّينَ كُلَّهُ ، إيْماناً ، وأحكاماً ، وأخلاقاً ، وأوامرَ ، ومَنْهيّاتٍ ، جُمْلةً واحدةً ، لا فصل للإيمانيّات «العقيدة» فيها ، عن الأخلاق والأحكام «العَمَليّات».

وكان ما يُسمَّى بالعقيدة ، لا يَعْدُو أركانَ الإيمانِ المعروفة ، مِن الإيمان باللهِ ، وملائكتهِ ، وكتبهِ ، ورُسُلهِ ، واليومِ الآخر ، والقضاء ، والقَدَر خيره وشَرِّه.

بل حتَّى هذه الأُمُور السِّتَّة ، أُصُولُ الإيْمانِ : لم يكن لها تلك التّفصيلاتُ المُحيِّرةُ التي استحدثتْ في أزمنةِ الصّراعاتِ الكلاميّة .

وإنّما كان يُؤمِنُ بها الصّحَابةُ على وَجْهِ الإجمال ، دون الدّخُول في تفصيلاتٍ جُزْئيّةٍ ، وتشقيقاتٍ كَلاميّة ، تُثيرُ الاختلافاتِ والشُّكُوك ، ولا يكون لها ذلك الأثرُ الإيْجَابيّ عَلَى العَمَل والسُّلُوك) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنّا لا نُلْزِمُ أحداً دَخَلَ في الإسلام بغير ما سَبَقَ مِن أركان الإسلامِ الخمسة ، وأركان الإيْمَان السِّتَّة .

أمّـا إذا اعتقد المسلمُ أُموراً مُخالفةً لِمَا جاءَ به الشّرْعُ ، سواءً كانتْ في الأُصُول أو في فروع تلك الأُصُول : فيَجِبُ رَدُّهُ إلى حظيرةِ الإسلامِ ، وبَـيَانُ ما وَقَـعَ فيهِ مِن مُخالفاتٍ ، لِيَسْلَـمَ له إسلامُهُ ، وَلِيُؤَمِّـنَهُ في الآخرةِ إيْمانُـه.

الثّاني : أنّـا ـ كذلك ـ لا نَفْصِلُ بين أُمُور الإيمان وبقيّةِ أُمورِ الشّرْعِ العَمَلـيّة ، مِـن حَيْـثُ وجوب الإتيان بها ، واتّـفاق مَصْدر تشريعِها ، وأنّـها شَرْعٌ مُطَـهَّـرٌ مِن رَبِّ العَالمين .

أمّـا مِـن حَيْـثُ ما يَدْخُلُ الرّجلُ بهِ في الإسلام ، وما يَبْقَـى في دائرتهِ إذا تـركه : فههـنا نُفَـرِّقُ ، لكـي لا يُدْخَـلَ في الإسـلام أحدٌ مِن غير أَهْلِه ، ولا يُخْـرَجُ منه أحدٌ مِن أَهْلِه . ففي التّفْـريق بين الاعتقاداتِ والعَمَليّاتِ مِنْ هذا الوَجْهِ : مَحْضُ الخيرِ للمؤمنين ، وعَدَمُ التّفْريقِ ، فـيه الشَّـرُّ كُـلُّـه .

الثّالـث : أنَّ جمـيعَ أُمُـورِ وتفاصيلِ عقائدِ أهل السُّـنَّة : مَرْجِـعُها إلى أركـان الإيْمَـان السِّـتَّة . فَـمَـا آمَنَ باللهِ ـ جَلّ وعَلا ـ حَقّـاً وصِدْقاً ، رَجُلٌ وهـو يَجْحَـدُ صـفاتهِ ، وقـد أثبـتَها سبحانه لنفسِهِ ، وأثبتَها له رسولُـهُ ﷺ ، أو أخرجَها بالتّأويل أو التّشبيهِ عن حقيقتِها .

ولم يُؤْمِـنْ بـهِ ـ عَـزّ وجَـلّ ـ مَـنْ يُـنْكِرُ كَـلامَـهُ الـذي أثبـتَهُ لنفسِهِ ، أو أنكـرَ شـيـئاً مِمّـا أثبـتَهُ الله وأَمَــرَ بـــه . وما آمَنَ بمحمّدٍ ﷺ رجلٌ أنكرَ شيـئاً صَحَّ عنه ، مِمّا حَكَـمَ بـهِ أو أخبرَ عنه .

وكذلـك القـولُ في بقـيّةِ أركـان الإيْمَـان ، وإنْ كُـنّـا لا نُلْـزِمُ النّاسَ إلاّ بالإيْمَان بها جُمْلة ، إلاّ أنـّهُ يَجِبُ بَيَانُ الحَـقِّ لِمَنْ اعتقدَ ضلالةً أو خطأً

في بَعْض فُرُوْعٍ ومَسَائل تلك الأُصُول .

الرّابع : أنَّ جميع أُمُور وتفاصيل عقائد أهل السُّنَّة : مِمَّا جَاءَ بها الشّرْعُ ، ونَصَّ عليها القرآنُ الكريم ، أو السُّنَّةُ المُطَهَّرة .

لهذا تَجِدُ أئمّة السَّلَف إذا استدلُّوا لتلك الفروع مِن هذِه الأُصُول: استدلُّوا عليها بالكتابِ والسُّنَّة، وهذا يَجْعَلُ الإِيْمانَ بها لِمَن بلغتْهُ واجباً.

أرأيتَ أنّ أركانَ الإِسلامِ خمسةٌ (الشّهَادتان والصّلاة والصِّيَام والحَجّ والزّكاة) وأنّ النّاسَ ـ كانوا ولا زالوا ـ يُؤْمَرُون بها جميعاً : لكن هل دَلَّ ذلك على قَبُول الله تعالى ، صلاةَ مَنْ لم يُقِمْ أركانَ صَلاتِهِ وشُرُوطَها، وهي أُمُور لا يَتِمُّ هذا الرّكْنُ إلاّ بها ، ولم يَأْتِ تفصيلُها في حديثِ أركان الإسلامِ ، وقد أجْمَعَ المسلمون قاطبةً على ذلك .

وقُلْ مثلَ ذلك في الصّيَامِ والحَجّ والزّكَاة ، وكذلك ـ بلا شكّ ـ الشّهَادتان .

أمّا مَنْ أرادَ فِعْلَ هذِه الأركان دون بقيّةِ ما يَسْتقيمُ بِهِ حَالُها : فقد رُدَّتْ عليه ولم تُقْبَلْ .

الخامس : أنّه إذا تقرَّرَ واستقرَّ : أنَّ مَرْجِعَ عقائدِ أهل السُّنَّة : الوحيان ، عُلِمَ وظَهَرَ أنّ كُلَّمَا زَادَ عِلْمُ الرّجلِ بأمورِ العقيدة ، كُلَّما زادَ إيْمَانُهُ وزادتْ بصيرتُه ، لِزيادةِ عِلْمِه باللهِ تعالى ، وبرَسُولهِ ﷺ .

وكذلك كان السَّلَفُ الصّالحُ الذين نُقِلَتْ عنهم عقائدُ أهل السُّنَّةِ أئمّةً في الوَرَعِ والزُّهْدِ والصّلاحِ والعبادةِ والعِلْمِ وكمال أُمور الإسلام فيهم.

خلافاً للمبتدعةِ مِن أربابِ الكلامِ وغيرهم ، الذين لا يَزِيْدُهم عِلْمُ الكلامِ إلا بُعْداً عن الإسلامِ وحقيقتِه ، حتَّى قال كبيرُهم ، وقد عَانَى الكلامَ خَمْسين عاماً :

طَلَبْتُكَ جَاهِداً خَمْسِيْنَ عَامَاً فَلَمْ أَحْصُلْ عَلَى بَرْدِ الْيَقِيْنِ

فَهَلْ بَعْدَ الْمَمَاتِ بِكَ اتِّصَالٌ فَأَعْلَمُ غَامِضَ السِّرِّ الْمَصُوْنِ

* * * *

فصل

في رَمْي المالكيّ السَّلَفَ الصّالح ، بالتّكفير الظّالم ! والتّبْديع ! والتّضْليل !

قال المالكيّ ص(٢١ ـ ٢٢) :

(ويظنّ بَعْضُ النّاس : أنَّ هذه الأمراضَ التي دخلتْ في كتب العقائد ، وفي عقول المسلمين ، مِن التّكفير الظّالم أو التّبْديع والتّضْليل دون استنادٍ على أدلّةٍ وبراهين صحيحةٍ ، مع نشر الأكاذيبِ على النّبيّ صلى الله عليه وعلى آله وسلم ، إنما كان في الأزمنة المتأخّرة فقط.

وهذا نتيجةٌ لِعَدَمِ الاطلاعِ على كتبِ المُتخاصمين في القَرْن الثّالثِ والرّابعِ ، ففيها الكثير مِن هذا التّكفير الظّالم والتّبْديع والتّفْسيق. وهي الكتبُ التي يتحاكمُ إليها العقائديّون المُعاصرون ، تاركين نصوصَ القرآن والسُّنَّة ، ومُحتجّين بما لا حُجَّةَ فيه ، بأنّ السَّلَف الصّالحَ !! كانوا يُكفِّرون ويُفسّقون ويُضلّلون ويُفْحشون القولَ ويُفْتون بقَتْل مُخالفِيهم ، واستحلال دمائِهم وأموالِهم وأعراضِهم.

ويقصدون بالسّلَفِ الصّالحِ مَنْ كان على مذهبِهم في الخُصُوماتِ، فمَنْ كان منهم ، فهو مِن السَّلَفِ الصّالح ، وإنْ كان كاذباً فاجراً ! ومَنْ كان مِنْ غيرهم ، فهو مِن السَّلَف الطّالح !! وإنْ كان مِن أعبدِ النّاس وأصدقِهم) اهـ.

والجـوابُ مِن وجوه :

أحدهـا : أنَّ هـذا كـلامٌ كـَـذِبٌ مَحْـضٌ، والمـالكيّ ـ كـعَادتِهِ ـ يُلْقِي الاتّهاماتِ بلا دليل ولا تمثيل ! ويَرْمي غَـيْرَهُ بعَدَمِ الاستدلالِ مع استدلالِهِ.

ومِنْ هذا : زَعْمُه هنا ، فـمَا مثالُ زَعْمِهِ ودليلُـه؟

الـثّاني : مـا الأحاديـثُ المكذوبـةُ الـتي نشـرَها الحـنابلة؟ وكيف كان نشـرُهم لهـا؟ إنْ كـان بمُجـرَّدِ روايـتِهم لهـا ، فهذا جائزٌ بالإجماعِ ، إنْ رَوَوْهَا بأسـانيدِها ، وعـلى هـذا عَمَـلُ المسلمين مِن جميع الطّـوائف ، وإنْ كان غيرَ ذلك ، فـلْيُـبَـيِّنْـه .

الثّالـث : أنَّ كتـبَ أئمَّةِ الدِّين في العقيدة في القرون الفاضلة المُفضَّلة الـثّلاثة الأُولى ، هــي حُجّـةُ عُـلماءِ المسـلمين المُـتقدِّمين والمُـتأخِّرين ، لا المُعاصـرين فحسـب كمـا يَـزْعُمُ المـالكيّ ! وهـذا مِـن جَهْلِـه بحـال أئمّةِ الإسلام ، أو تلبيسِه .

أمّـا مَـنْ لم يَحْـتَجَّ بهـا ، ويـرجعْ إلـيها : فهي حُجَّةٌ عليه ، ولا يَرُدُّهَا إلاّ رَادُّ الكـتابِ والسُّـنَّة ، فلـيس فيها إلاّ آيةٌ أو حديثٌ ، أو أثـرُ صَحَابيٍّ ، أو تابعيٍّ، أو إمامِ هُدَىً ، مِمّن جَاءَ بَعْدَهم ، يُبيِّنُ مَعْنى الوَحْي .

أمّـا سَـلْخُ المـالكيّ آيـاتِ الكـتاب ، وأحاديثَ الرّسول ﷺ مِن فَـهْمِ أهل العِلْم ـ مِن أهل القرون الثّلاثةِ المُفضَّلة ، أو مِمّن قَـفَـى أثرَهم ، وكان عـلى مِنْهاجهم ـ : فهـي دَعْـوَىً فاسـدة ، مِـنْ جنس قول الخوارج مُنازعي عَلِـيّ رضـي الله عنه في الفَـهْمِ وغيره ، لاضطرابِ هذا البابِ عِنْدَهم ، حين

قالوا له: «لا حُكْمَ إلاّ للهِ، وَقَدْ حَكَّمْتَ الرِّجالَ في دِيْنِ اللهِ»! وهكذا كان فَهْمُهم للوَحْي، ولهذا أشارَ ابنُ قيِّم الجوزيّة في «نونيّتِه» حين قال في وَصْفِ حَالِهم:

وَلَهُمْ نُصُوْصٌ قَصَّرُوْا في فَهْمِهَا فَأَتَوْا مِنَ التَّقْصِيْرِ في العِرْفَانِ

الرّابع: أنّنا نُنَزِّهُ السَّلَفَ الصّالحَ، مِمّا رَمَاهم ووَصَفَهم بِهِ المالكيّ، بأنَّهم يُكفِّرون! ويُفسِّقون! ويُضلِّلون! ويُفحشون القول! ويُفْتون بقَتْلِ مُخالفيهم ظُلْماً! واستحلالِ دمائِهم، وأموالِهم، وأعراضِهم!

نعرفُ لهم فَضْلَهم، وعِلْمَهم، وسابقَتَهم فى الإسلام، ونَشْرَهم لِعُلُومِهِ، وإظهارَ المُنْدرسِ مِنْ رُسُومِهِ، ومُنافحتَهم عنه، وذبّهم عن حياضِه، حتَّى بقي صافياً، فَجَلَّ وَعَلا مَنْ أقامَهم لحفظِ دِيْنِه.

ولا يستقيمُ إسلامُ رجلٍ غَمَطَهم حَقَّهم، أو رأى ضلالَهم! فالإسلام الحَقُّ ما كانوا عليه، والإيْمَانُ الصّالحُ ما كانوا يَدْعُون إليه.

فَمَنْ أفتوا بكُفْرِه وضلالِه: فهو كافرٌ ضالّ، ومَنْ حكموا بردَّتِه وأوجبُوا قَتْلَهُ: فهو حُكْمُ اللهِ فيه، فَمَا حَكَمُوا في أحدٍ قط بغير الوَحْي، ولا تَحَاكَمُوا وحَاكَمُوا أحداً إلاّ إليه، حَيًّا كان أو مَيِّتاً.

وخِلافُ هؤلاءِ الأئمّةِ مع أولئك المُكَفَّرين الضّالين مِن الأُمَّة: مِنْ جِنْسِ خلاف النّبيّ ﷺ مع مُشْركي وَقْتِه.

فَمَا كان تضليلُهم أو تكفيرُهم لأحدٍ لهوىً أو دُنيا، أو نزاعٍ شخصيّ ونحوه، حاشا للهِ أنْ يُقالَ ذلك في حَمَلةِ الإسلامِ وهُدَاةِ الأنام.

ومَـنْ كفَّــروه أو ضَلَّـلُوهُ لقولٍ قاله ، فكُـلُّ مَنْ قال ذلك عندهم : ضالٌّ هالك ، لا تَـتَبَدَّلُ أحكامُهم بتَبَدُّلِ حُكـّامِهم ، ولا تُغَيِّرُ فتاواهم تَغَيُّرُ أيـّامِهم وأعوامِهـم . قولـُهم ثابـتٌ ، وحُكـْمُهم مَـاضٍ، إنْ جُلِدُوا فَـهُمْ عليهِ ، وإنْ قـُتِلـُوا فمصيرُهم إلاّ اللهِ تعالى ليس إلـيه.

أَوَ لـَمْ يُجلَـدْ أحمد ، لِـيَقُـولَ مـا لا يُحْمَـد ، فـَمَـا تزعـزَعَ قولـُه ، ولا خَـالفَ حُكـْمَ اللهِ ومـا جـاءَ بـهِ رسولـُه، بل كان شامخاً كالجبل ، ثابتاً على الحَقِّ الَّذي أُوتيـه ، كالأنبياءِ والرُّسُل ، حتَّى عادت السُّـنَّة ، وسَلِمَتِ الأُمَّـة ، وارتفعتْ عن الإسلامِ وأئمَّتِهِ الغـُمَّـة. فللهِ دَرُّهم ، لا تفارقُ خشيةُ اللهِ قلوبَهـم ، ولم تَجُـفَّ مِـنْ وَجَلِهـم عيونـُهم ، رحماءُ بالمؤمنين ، هداة قداة للمتَّبعين ، حـتَّى إذا كـادَ المُـبْطِلون للدِّيـن ، وأرادوا حِمَاهُ الحصين ، هَـبُّوا لِنُصْـرَتِـهِ أشـداءَ قاسـين ، لا يَعْرِفُ الضَّعْفُ إليهم مَسْلكا ، ولا الوهنُ منهم موضـعا ، وصـدق الله ـ وهو أصدق القائلين ـ حين وَصَفَ محمّداً ﷺ ومَنْ مَعَـــــهُ :﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًاۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا﴾.

فكُـلُّ مَـنْ أبغـضَ أئمَّـةَ الإسـلامِ الأبـرار: كان نصيبُه مِن هذِه الآيةِ ﴿لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَۗ﴾.

الخامس : أنَّ المقصودَ بالسَّلَفِ الصَّالحِ عندنا: الصَّحَابة رضي الله عنهم جميعاً ، والتّابعون لهم بإحسان ، وأتباعُهم على ذلك.

وهذا مُنْضبطٌ غير مُضْطرب ، وهم مَقْبولون عند جميعِ المسلمين ، عَدَا عُبّاد الضّلالةِ مِن الرّافضةِ والجهميّةِ ونحوهم .

فهؤلاءِ هم سَلَفُنا الصّالحُ : الصّحَابةُ والتّابعون وتابعُوهم ، لا مَنْ زَعَمَ المالكيّ ! وَلْيَذْكُرْ لنا ـ إنْ كان صادقاً ـ : مَنِ الكذّابون الّذين أدخلناهم في السَّلَف الصّالح وليسوا منهم؟!

أمّا السَّلَف الطّالح : فهم مَنْ تلبَّسَ بالبدعِ المُخالفةِ للشّرْعِ الحنيف ، وأحدثوا في الدّيْن ما ليس منه ، كانوا مَنْ كانوا .

وعبادتُهم ـ إنْ كانت ـ وصِدْقُهم : لا يُثْبِتُ لهم الاتّباعَ والاستقامةَ على السُّنَّة ، وقد كان في اليهود والنّصَارى عُبَّاد صادقون ، إلاّ أنَّ ذلك لا يَنفعُهم ولم يَنْفعْهُمْ ، حتّى يُتابعوا نبيَّنا محمّداً ﷺ ويؤمنوا به ، فيُسْلِمُوا ، قال سبحانه:﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ رَبِّهِمْ وَلِقَآئِهِۦ فَحَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَزْنًا ﴿١٠٥﴾﴾، وقال تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ ﴿١﴾ وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَٰشِعَةٌ ﴿٢﴾ عَامِلَةٌ نَّاصِبَةٌ ﴿٣﴾ تَصْلَىٰ نَارًا حَامِيَةً ﴿٤﴾ تُسْقَىٰ مِنْ عَيْنٍ ءَانِيَةٍ ﴿٥﴾﴾.

فصل

في رَمْي المالكيّ المسلمين كافّة ، بأنَّ ضَابط الصّلاحِ عندهم ، هو المذهبيّة والتَّعصُّب لها ، لا الالتزام بالشَّرْع !

قال المالكيّ ص(٢٢) :

(فضابطُ الصّلاحِ عند كُلِّ فرقةٍ مِن فرق المسلمين بلا استثناء ، هو المذهبيّة والتَّعصُّب لها لا غير، وليس الالتزام بأوامر الله عَزّ وجَلّ ، واجتناب نواهيه) اهـ.

والجواب :

أنّ كلامَ المالكيّ هنا عن المسلمين: إنْ كان حَقّاً ـ وكان ضابط الصّلاحِ عند فرق المسلمين بلا استثناء ، هو المذهبيّة والتَّعصُّب ـ : فهو الصّواب ! لإجماعِ المسلمين ـ بلا استثناء مِن جَميعِ الفرق والمذاهب ـ عليه، وأُمَّةُ محمّدٍ ﷺ لا تجتمعُ على ضلالة ، ويكون على ذلك ضابط الصّلاحِ : هو المذهبيّة والتَّعصُّب !

وإنْ كان ذلك باطلاً ، وضابطُ الصّلاحِ : هو متابعةُ الوَحْيَيْنِ، والاستقامةُ عليهما ـ فإنّ الأُمَّة لم تَجْتمعْ ، ولن تَجْتمعَ على خِلافِهِ ـ فكلامُ المالكيّ كَذِبٌ مَحْض.

وقد بيّنا فيما سبق مَنْ هم السَّلَف الصّالح ، فمَنْ سَارَ على نهجهم، واقتدى بهم، فهومُهتدٍ صالح ، ومَنْ خالفهم، فهو ضَالّ طالح .

فصل

في اضطراب مَعْنى «السّلَف الصّالح» عند المالكيّ ! باختلافِ المُراد به عند أهل المذاهب والفِرَق ، وبَيَان مَعْناه الصّحيح ، والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(٢٢) :

(فسلفُ الحنابلةِ يختلفُ عن سَلَفِ الأحنافِ والشّافعيّةِ والمالكيّةِ والظّاهريّة وسَائرِ الأشاعرة . وسَلَفُ هؤلاء ، يختلفُ عن سَلَفِ المعتزلةِ والشّيعة . وسَلَفُ هؤلاء ، يَخْتلفُ عن سَلَفِ الإباضيّة والنّواصب .

وهكذا أصبحَ المصطلحُ ـ مُصطلح السَّلَف الصّالح ـ مُصطلح عائم[١] يدورُ مع المذهبيّةِ أينما كانت ، وليس مع الصّلاح .

وأصبحَ هذا الصّلاحُ يُضبطُ بمعاييرِ المذهبيّة ، وليس بالقرآن الكريم ، ولا بما صَحَّ مِن السُّنَّةِ النَّبويَّة.

فَمَنْ كان معنا : فهو العالِم الصّالح ، الثّقةُ الزّاهد ، الحريصُ على دينه إلخ .

ومَنْ خالفنا في اجتهادٍ : فهو المشكوك في كلامِهِ ، وفي نيّتِهِ ، بل وفي دينِهِ ! وعلى هذا ، فهو الكذّابُ المُتعصّبُ المُبْتدع إلخ)اهـ

---

١ ـ هكذا هي في كتاب المالكي (مُصطلح عائم) ! والصّواب : (مُصطلحاً عائماً) ، خبر أصبح منصوب وصفتُه ، ولعلّ المالكيّ استغنى عن نصبها بنصبه !

والجـوابُ مِن وجوه :

أحـدهـا : أنَّ سَلَـفَ أهل السُّـنَّة باختلافِ مذاهبِهِم : مُـتَّفِقٌ واحدٌ ، قـد قدَّمـنا مَنْ يدخلُ فيهم عندنا ، وَمَنْ يَخْرجُ ، وذكرنا بَعْضَ أعلامِهِم قبل نشوء المذاهب الفقهيّة وبَعْدَ نشوئِها.

والمـالكيّ لجهلِه ، يخلـطُ بـين المذاهـبِ الفقهـيّةِ والمذاهـبِ العقديّة ! فـيذكرُ المذاهـبَ الفقهيّةَ الأربعة ، مع الأشاعرةِ والمعتزلةِ والشّيعةِ والإباضيّةِ والنّاصبة !! وهذا شيء وذاك آخـر.

الـثّاني: أنَّ مُشـاركةَ أهـل الـبدعِ لأهـل السُّـنَّة في تسـميةِ أسلافِهِم بالسّـلَفِ الصّـالح ، لا يَجْعَـلُ في هـذا المصطلحِ اضطراباً ، فلا تكادُ تـجـد مُصـطلحاً أو لفظـاً إلاّ وجماعـاتٌ مُتباينـةٌ تدَّعـيهِ وتـزعمُه ، والعبرة في ذلك كُلِّـهِ بـالحَقّ لا بمُجَـرَّدِ الدَّعـوى . فالـيهودُ قـد زعمـوا أنّ إبراهيم ـ عليه الصّلاة والسّـلام ـ سَـلَفُـهم، وكذلـك زعمـوا في موسـى ـ علـيه السّلام ـ فكذّبهـم الله تعـالى في مـزاعِمِهم تلك ، فقال:﴿مَا كَانَ إِبْرَٰهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَٰكِن كَانَ حَنِيفًا مُّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ .

ولـمّـا رَأَى النّبيُّ ﷺ اليهودَ بالمدينةِ تصومُ عاشوراء وتقول : إنـّه يومٌ نَجَّـى الله فـيه موسـى مِـن الغَـرَق ، فنحنُ نصومُهُ شكراً للهِ ، قال النّبيّ ﷺ: «**نَحْنُ أَوْلَى بِـمُوسَى مِنْهُمْ**» فـصَامَهُ وأَمَـرَ بصيامِه.

والثّالـث : أنَّ السَّـلَفَ الصّـالحَ رحمهم الله ، كـانوا مُستقيمين على الكـتابِ والسُّـنَّة ، ولهذا رضيهم أهلُ السُّـنَّة سَلَـفَـاً .

وكـيف يكـون سـلف أهـل السُّـنَّة، مرتـبطاً ومـتعلّقاً بالمذهبـيّة ، وقد وُجِدُوا قبل أنْ تُخْلَقَ المذاهب وأصحابُها.

والـرّابع : أنَّ المُـخالفات الاجتهاديّة الفرعيّة : قد حَصَلَـتْ في الصّدْر الأوّل ومـا بَعْـدَهُ ، ولم تُوجِـبْ نـزاعاً بيـنهم ولا بـين مَـنْ بَعْدَهـم كما زَعَمَ المالكيّ.

أمّـا الأُمـُور الاعتقاديّة : فلا يَسُوْغُ فيها الاجتهاد ، وإنّما هو الاتّـباعُ لا الابـتداع . ومَـنْ خَـالفَ : فهـو مُبْتدعٌ ، إلاّ أنـّهُ لا يكونُ عند أهل السُّـنَّة كاذباً بذلك إلا إنْ كـَذَبَ ، خِلافَ زَعْمِ المالكيّ الكـَذُوب .

دلـيلُ ذلـك : روايةُ أئمَّةِ أهل السُّـنَّة حنابلة وغيرهم ، عن جماعةٍ مِن أهـل الـبدع لِصِـدْقِهم في روايـتِهم مـع ابـتداعِهم ، فلـو كان سَـبَبُ التّوثيق عـندهم وقـبول الـرّوايةِ : المذهبـيّةُ ! لـَـرَدُّوْا حديـثَ أولـئك ، وجعلوهـم كذّابـين ! ولـَمَـا تـركوا الـرّوايةَ عـن جماعـةٍ مِـن أهـل السُّـنَّة وَضَعّفـُوهم ، لِضَعْف حِفْظِهم أو اختلاطِهم ونحو ذلك.

وطـَعْنُ المالكيّ هنا في أهل السُّـنَّة ، وأنَّ ضابطَ التّعْديل والتّجْريحِ عندهم في رواة الحديث : التّعصُّب والمذهبـيّة ، لا إتقان الرّاوي : لم ينفردْ بـهِ المالكيّ ، بل هـو طـَعْنٌ طـَعَنَ بـهِ أسلافـُه مِن أهل البدعِ زيديّةً وغيرهم في أهل السُّـنَّة ، ومِن أولـئك : عَلـَمُ أعلامِهم ، وأطولُ أقزامِهم ، مَرْجِعُهم في المُـشْكلات ، ومُضِلـُّهم في الواضـحاتِ الجَلـِيّات: عَلِـيّ بـن مُحمّـد بن أبي القاسم بن مُحمّد بن جَعْفر الصّنْعانيّ (ت٨٣٧هـ)، كـَتَـبَـهُ في كتابٍ مَشْهور ، وأظهرَهُ إظهارَ مُجَاهرٍ مَغْرور،

فَـرَدَّ علـيهِ الإمـامُ العلامـةُ مُحمّـد بن إبراهيم الوزير رحمه الله ، فلم يُبْـقِ له مِن شُـبُهاتـِهِ لا قلـيلا ولا كـثيرا ، في كِتَـابَـيْن صَنَّفَـهما رَدّاً عليهِ ، أوّلهما :«العَوَاصِمِ والقواصم» ، ومُختصرُه «الرَّوْضُ الباسم ، في الذَّبِّ عن سُـنَّةِ أبي القاسم ﷺ» ، تَجِدُها في المختصر في (١/ ١٩٥) .

* * * *

فصل

في طعن المالكيّ في الإمام ابن أبي يَعْلَى ! ورَمْيِهِ للعقائديّين كما يَزْعم ، بِأنَّ مقياسَهم في الرِّجَال مُبتدَع ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ في حاشية ص(٢٢) :

(يقول ابنُ أبي يعلى: «ما أَحَبَّ أحدٌ أحمد بن حنبل مِن مُحِبٍّ صادق ، أو عَدُوّ مُنافق ، إلاّ وانتفتْ عنه الظّنُون ، وأُضيفتْ إليه السُّنَن» . انظر «طبقات الحنابلة» لابن أبي يَعْلى (١/ ١٥) .

وهذا دليلٌ على إهمال العقائديّين لمقياس الإسلام ، وإعمالِهم للمقياس المُبْتَدَعِ المتمثّل في الثّناءِ على المُوافق ، ولو كان مُنافقاً كاذباً فاجراً ، بل يُصبح ما يقولُهُ سُنَّة !!) إلخ كلامه .

والجوابُ مِن وجهَيْنِ :

أحدهما : أنَّ الإمامَ الكبيرَ الحافظ أبا الحُسَين محمّد بن أبي يَعْلى محمّد بن الحُسَين بن محمّد بن خَلَف ابن الفَرّاء الحنبليّ البَغْدادي(٤٥١هـ ـ٥٢٦هـ) رحمه الله رحمة واسعة : لم يَضَعْ مقياساً للسُّنَّة والاتّباع ، وإنّما يَحْكي حَالَ النّاسِ وعُلماءِ المسلمين مع مُحِبٍّ أحمدَ ومُبْغِضِه ، فيقول : إنّه لِحُبِّ النّاس للإمام أحمد وقيامِهِ بالسُّنَّة، حتَّى أصبحَ إمامَ أهلِها في عَصْرِه بإجماعِ أئمّةِ الإسلام: قد ارتضوه وجَعَلُوه مِحْنةً واختباراً، يَعْرفون بِحُبِّهِ المُهتدي، كما يعرفون بِبُغْضِه الضّالَّ الرَّدِي.

فليس في أحمد ـ رضي الله عنه وأرضاه ـ شيء يُبْغَضُ لأجلِه ، سوى تَمَسُّكِهِ بالسُّنَّة ونُصْرَتِهِ لها ، فإذا رأى النّاسُ مُحبّاً له ـ سواء كان صادقاً في حُبِّهِ ، أو مُنافقاً أرادَ خداعَ النّاس بذلك ـ : انتفتْ عنه ظنونُهم أنْ يكون مُبتدعاً ، أو مُتلبّساً ببدعة ، وأُضيفتْ إليه السُّنَن ، أي إلى اتّباعها . لا كما يَهْذُو به المالكيّ : أنَّ ما يقولُهُ مُحِبُّ أحمد يُصبحُ سُنَّة !

الثّاني : أنَّ ما ذكرَهُ الإمامُ ابنُ أبي يَعْلى : لم ينفردْ بهِ ، بل قالَهُ وذكرَهُ جَمَاعةٌ مِن أئمَّةِ الإسلام وحُفّاظِهِ الكِبار، مثل :

ـ قَوْلِ أبي عَبْدِ الله مُحمَّد بن إدريس الشّافعيّ الإمام(ت٢٠٤هـ):«مَنْ أَبْغَضَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ: فَقَدْ كَفَر».

ـ وقَوْلِ قُتَيْبَة بن سَعِيْد بن جَمِيل الثّقَفيّ(ت٢٤٠هـ):«أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إمَامُنَا ، مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ : فَهُوَ مُبْتَدِعٌ».

وقال قُتيبة أيضاً:«إذا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَل : فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة».

ـ وقَوْلِ أحمد بن إبراهيم الدَّوْرقيّ(ت٢٤٦هـ):«مَنْ سَمِعْتُمُوه يَذْكُرُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلَ بِسُوْءٍ : فَاتَّهِمُوْهُ عَلَى الإسْلام».

ـ وقَوْلِ سُفيان بن وَكِيْع بن الجَرّاح(ت٢٤٧هـ):«أَحْمَدُ عِنْدَنَا مِحْنَةٌ ، مَنْ عَابَ أَحْمَدَ عِنْدَنَا : فَهُوَ فَاسِقٌ»اهـ .

ـ وقَوْلِ مُحَمَّدِ بن يَحْيى الأزديّ البَصْريّ(ت٢٥٢هـ):«إنّا نَقُوْلُ بقَوْلِ أَبي عَبْدِ اللهِ أَحْمَد بْنِ حَنْبل ، وإنَّهُ إمامُنا ، وَهُوَ بَقِيَّةُ المُؤْمِنِيْنَ ،

وَلا نُخَالِفُهُ ، وَقَدْ رَضِيْنَا بِهِ إماماً [فيما] فيهِ خُلْفٌ مِن العُلَماءِ ، وَنَتَبَرَّأُ مِمَّنْ خَالَفَهُ ، فَلَيْسَ يُخَالِفُهُ إلا مَخْذُوْلٌ مُبْتَدِعٌ».

ـ وقَوْل أبي داوود سُليمان بن الأشعث السِّجِسْتَاني صَاحب «السُّنَن» (ت٢٧٥هـ):«إذا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبل : فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّة».

ـ وقَوْل أبي حَاتم مُحَمَّد بن إدريس بن المُنْذر الرّازيّ(ت٢٧٧هـ):«إذا رَأَيْتَ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبل : فَاعْلَمْ أَنَّهُ صَاحِبُ سُنَّةٍ ، وَهُوَ المِحْنَةُ بَيْنَنَا وبَيْنَ أَهْلِ البِدَع».

ـ وَأنشدَ إسماعيلُ الترمذيّ مادحاً الإمامَ أحمد رضي الله عنه :

إذا مُيِّزَ الأَشْيَاخُ يَوْماً وَحُصِّلُوْا ... فَأَحْمَدُ مِنْ بَيْنَ المَشَايخِ جَوْهَرُ
هُوَ المِحْنَةُ اليَوْمَ الَّذِي يُبْتَلَى بِهِ ... فَيُعْتَبَرُ السُّنِّيُّ فِيْنَا وَ يُسْبَرُ

ـ وقَوْلِ الحَافظ الإمَام الكبير، أبي جَعْفر مُحمَّد بن جَرِير الطَّبَريّ (ت٣١٠هـ)، صَاحِبِ «التّفسير»:«وَأَنَا أَتَّبِعُ فِي هَذَا قَوْلَ أَبِي عَبْدِ اللهِ رحمه الله فِي جَمِيْعِ مَا تَكَلَّمَ فِيْهِ النّاسُ مِنْ هَذِهِ المَعَانِي، وَخَاضُوْا فِيْه.

وَهُوَ الرِّضَا عِنْدَنَا ، وَالإمَامُ فِي كُلِّ مَا قَالَ ،

وَمَنْ حَادَ عَنْهُ : فَهُوَ مُبْتَدِعٌ رَدِيءٌ .

ومَنْ قَصَدَهُ بعَيْبٍ ، أَوْ ذكَرَهُ بِسُوْءٍ ، أَوْ ببُغْضٍ، أَوْ أَحَداً مِن أَوْلِيَائِهِ ، وَأَتْبَاعِهِ ، وَمَنْ كَانَ عَلَى مَذْهَبِهِ : فَهُوَ رَدِيءٌ خَبِيْثٌ .

لأنَّـهُ الشَّيْخُ الإمَـامُ الـَّذِي ارْتَضَـاهُ أَهْـلُ الإسْـلامِ ، وَأَهْـلُ الدِّيْنِ وَالسُّـنَّةِ وَالجَـمَاعَةِ»اهـ .

ـ وقَــوْل عَلِـيّ بـن أحمـد الطَّـرْخَابَاذِي:«أحْمَدُ بْنُ حَنْبَل مِحْـنَةٌ ، بِـهِ يُعْرَفُ المُسْلِمُ مِنَ الزِّنْـدِيْق».

ـ وأَنْشَدَ غَـيْرُ واحدٍ مِن أئمَّةِ أهل السُّـنَّة هَذَيْن البَـيْـتَـيْن الشَّـهـيرَيْن :

أَضْحَى ابْـنُ حَـنْبَلَ مِحْـنَةً مَـأْمُوْنَـةً ... وَبِـحُبِّ أَحْمَدَ يُعْرَفُ الْمُتَـنَسِّكُ

فَـإذا رَأَيْـتَ لأَحْــمَــدٍ مُـتَـنَـقِّصاً ... فَـاعْلَـمْ بِـأَنَّ سُتُوْرَهُ سَتُهَتَّــكُ

ـ وَأنشــدَ الحــافظُ أبــو مُــزَاحِمٍ مُوْسَــى بــن عُبَــيْد اللهِ بــن يَحْــيَى الخَـاقَـانيّ (ت٣٢٥هـ) :

جَـزَى اللهُ ابْـنَ حَـنْبَلٍ التَّـقِـيّـاً ... عَـنِ الإسْـلامِ إحْـسَـانـاً هَـنِـيّـا

فَـقَـدْ أَعْـطَـاهُ إذْ صَـبَـرَ احْـتِـسَـاباً ... عَـلَـى الأَسْــوَاطِ إيْـمَـانـاً قَـوِيّـا

وَ جَــاءَ بِـصَـادِقِ الآثَــارِ حَـتَّـى ... أَقَــامَ بِـذَلِـكَ الـدِّيْـنَ الـرَّضِـيّـا

فَـأَحْـمَـدُ جَـامِـعٌ وَرَعَــاً وَ زُهْـدَاً ... وَعِـلْـمَـاً نَـافِـعَـاً حَـبْـراً تَـقِـيّـا

وَ أَحْـمَـدُ كَــانَ لِلْفَـتْـوَى إمَـامٌ ... رِضَـىً لِلْـمُـسْلِمِيْنَ مَـعَـاً وَقِـيّـا

وَ أَحْـمَـدُ مِـحْـنَـةٌ لِلنّـاسِ طُــرّاً ... نَـمِـيْـزُ بِـهِ المُـعَـوَّجَ وَ السَّـوِيّـا

وأنشدَ أيضاً رحمه الله :

لَـقَـدْ صَارَ فِي الآفَـاقِ أَحْمَدُ مِحْـنَةً ... وَأَمْـرُ الْوَرَى فِـيْـهَا لَـيْسَ بِمُشْكِلِ

تَـرَى ذا الهَـوَى جَهْلاً لأَحْمَدَ مُبْغِضاً ... وَتَعْرِفُ ذاالتَّقْـوَى بِحُبِّ ابْنِ حَنْبَلِ

ـ وأنشدَ شَيْخُ الإسلامِ أبو إسماعيلَ عَبْدُ اللهِ بن مُحمّد بن عَلِيّ الأنصاريّ(ت٤٨١هـ) في مَدْحِ الإمام أحْمَدَ ، وذِكْر مَنَاقبهِ رضي الله عنه :

وَ إمَامِيَ الْقَوّامُ للهِ الَّذِي دَفَنُوْا حَمِيْدَ الشّأنِ في بَغْدَانِ
جَمَعَ التُّقَى وَ الزُّهْدَ في دُنْيَاهُمُ وَالْعِلْمَ بَعْدَ طَهَارَةِ الأَرْدَانِ
حَبْرُ العِرَاقِ وَمِحْنَةٌ لِذَوِي الهَوَى يُدْرَى ببُغْضَتِهِ ذوُوْ الأَضْغَانِ
هَانَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ في دِيْنِهِ فَفَدَى الإمَامُ الدِّيْنَ بِالجُثْمَانِ
للهِ مَا لَقِيَ ابْنُ حَنْبَلَ صَابِراً عَزْماً وَ يَنْصُرُهُ بِلا أَعْوَانِ
أَنَا حَنْبَلِيٌّ مَا حَيِيْتُ فَإِنْ أَمُتْ فَوَصِيَّتِي ذاكُمْ إلَى إخْوَانِي

فَمَا ذكرَهُ الإمامُ ابن أبي يَعْلَى : حَقٌّ لا رَيْبَ فيه .

ولا ينفردُ الإمامُ أحمدُ ـ رضي الله عنه ـ بذلك ، بل يشاركُهُ في ذلك كُلُّ إمامٍ عُرِفَ بنُصْرةِ السُّنَّة والقيامِ بها ، والرّدّ على أهل البدع .

وكَمَا نعرفُ أنَّ مُحِبَّ الشّيخَيْنِ أبي بكر وعُمَر ـ رضي الله عنهما ـ ومُقَدِّمَهما على سائر الصَّحَابة في الفَضْل: بريءٌ مِن الرّفْض في الظّاهر.

وكَمَا نعرفُ أنَّ مُحِبَّ عَلِيّ ـ رضي الله عنه ـ ومُقدِّمَهُ على سَائر الصَّحَابة عَدَا الثّلاثة قَبْلَهُ : بَريءٌ مِن النَّصْب .

وكَمَا نعرفُ أنَّ مُحِبَّ مُعاوية بن أبي سُفيان ـ رضي الله عنهما ـ والمُرَضِّي عنه ، ومُجتنبَ الطَّعْنِ فيه ، لصُحْبَتِهِ رسولَ اللهِ ﷺ : سالمٌ مِن مُعْتقداتِ الرّافضة في الصَّحَابة ، وأقوالِها المُنكرة .

كذلك نعرفُ الْمُتَّبِعَ المُهتدي ، بِحُبِّه لأهل السُّنَّة ، وبُغْض مَنْ يُبْغِضُهم .

وعَكْسُ ما تقدَّم : عَكْسُه ، فمُبغضُ أحدِ الصَّحَابةِ ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ : رافضيٌّ خبيث .

ومُحِبُّ عبد الرّحمن بن مُلْجِم ، أو عِمْران بن حِطّان ، أو أحمد بن أبي دؤاد ، أو الجهم بن صفوان ، أوالجعد بن درهم ونحوهم مِن أئمّة الضّلال ، مِمّن لم يُعْرَفْ إلاّ بضلالةٍ وشَرٍّ: هو ضَالّ مُضِلٌّ مُبْتدع.

فالحُبُّ والبُغْضُ في اللهِ عَزّ وجَلّ ، أعظمُ عُرَى الإيْمَان.

وما سبقَ دليلٌ واضحٌ صادقٌ ، لِسَلامةِ الرّجل واستقامتِه ، أو بدعته وضلالتِه ، وقد قال الإمام أبو عبد الله القحطاني الأندلسي في «نونيّتِه» الشّهيرة :

لا يَمْدَحُ الْبِدْعِيَّ إلاّ مِثْلُهُ　　　تَحْتَ الرَّمَادِ تَأَجُّجُ النِّيْرَانِ

تنبيه

قد تلاعبَ المالكيُّ عَمْداً بكلام ابن أبي يَعْلَى ـ رحمه الله ـ ولم يُتِمَّهُ ، ولو أتَمَّهُ لنقضَ كَلامَه ! وأفسدَ مُرادَه !

وأنا أذكرُ كلامَ ابن أبي يَعْلَى تامّاً لِيَظْهَرَ تلاعبُهُ ، قال الإمامُ أبو الحُسَين محمّد بن أبي يَعْلَى رحمه الله في «طبقات الحنابلة» (١/ ١٥) : (إنَّهُ مَا أَحَبَّهُ أَحَدٌ ـ إمّا مُحِبٌّ صَادِقٌ ، وَإمّا عَدُوٌّ مُنَافِقٌ ـ : إلاّ وَانْتَفَتْ عَنْهُ الظُّنُونُ ، وَأُضِيفَتْ إلَيْهِ السُّنَن .

وَلا انْــزَوَى عَــنْهُ رَفْضَــاً ، وَأَظْهَــرَ لَـــهُ عِــنَاداً أو بُغْضَــاً :
إلاّ واتّفَقَتِ الأَلْسُنُ عَلَـى ضَلالَـتِهِ ، وَسَفَـهِ فِي عَقْلِهِ وَجَهَالَـتِهِ . وَقَدْ قَدَّمْنَا قَوْلَ الشّافِعِيِّ:«مَنْ أَبْغَضَ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ: فَقَدْ كَفَرَ»، وَقَالَ قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيْدٍ:«أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِمَامُنَا، مَنْ لَمْ يَرْضَ بِهِ: فَهُوَ مُبْتَدِعٌ») اهـ.

فسَبَبُ حَذْفِ المالكيّ تَتِمَّةَ كلامِ ابن أبي يَعْلَى ، المُتضمّنَ قول الشّافعيِّ ، وقول قتيبة بن سعيد : ظاهرٌ !

ولو ذكرَهُ لكانَ الشّافعيُّ رحمه الله : أولى بالنّقْدِ والطّعْن والرَّمْي بالتّعصُّبِ مِنْ ابن أبي يَعْلَى! كيف لا؟! وهو يَجْعَلُ مُبْغِضَ أحْمَدَ كافراً؟!

فصل
في أسباب نكسات المسلمين عند المالكيّ ، وبيان فسَاد طريق السّلامة منها عنده !

قال المالكيّ ص(٢٥) :

(لو تتبّعنا أسبابَ نكساتِ المسلمين في الماضي ، كسقوط بغداد ، واحتلال الشّام ، وفلسطين مِن قبل الصّليبيّين ، وسقوط الأندلس: لوجدنا أنَّ السّبَب الظّاهر للخاصّة والعامّة ، هو تفرُّق المسلمين .

ولو نظرنا لِسَبَبِ هذا التّفرّق : لوجدناه يكمنُ في الاتّهامات المتبادلة ، بالضّلالةِ والبدعةِ والكفر، معَ الاستغلال السّيَاسي لهذه الطّوائف . إذ أصبحتْ كلُّ فرقةٍ تَرَى أنَّ اليهودَ والنّصَارى والصّليبيّين والمغول ، أقربُ لها مِن الطّائفة الأُخرى الّتي تلتقي مَعَهَا في الأُصُول العَامّة للإسلام) اهـ.

والجواب :

أنَّ هذا قياسٌ مَنْطقيّ صحيحُ المُقَدّمات ، فاسدُ النّتيجة ! فإنَّ سَبَبَ نكساتِ المسلمين في الماضي والحاضر، هو التّفرّق ، وعلاجُ ذلك وحَلُّه ، هو الاعتصامُ بحبل اللهِ كما أمَرَ سبحانه وتعالى فقال:﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ وَٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ إِذۡ كُنتُمۡ أَعۡدَآءٗ فَأَلَّفَ بَيۡنَ قُلُوبِكُمۡ فَأَصۡبَحۡتُم بِنِعۡمَتِهِۦٓ إِخۡوَٰنٗا﴾ ، وقال عزّ وجلّ:﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ . فالحَلّ والعلاج : هو الاعتصامُ

بحبل اللهِ جَلَّ وعلا ، واتّباعُ ما أنزلَ في كتابهِ وأتى بهِ رَسُولُهُ ﷺ ، لا مُجَرَّد الاجتماع والاتّفاق الظّاهريّ ! وكما قال الأوّل :

وإذا الْجُرْحُ رُمَّ عَلَى فَسَادٍ تَبَيَّنَ فِيْهِ تَفْرِيْطُ الطَّبِيْبِ

ولا يَصْلُحُ حَالُ آخر هذه الأُمَّةِ إلاّ بما صَلَحَ بِهِ أوّلُهَا ، كما قال إمامُ دار الهجرة مالك بن أنس رضي الله عنه .

والمسلمون ليسوا قِلَّةً كي تكونَ قُوَّتُهم في اجتماعِهم وتَجَمُّعِهم لِيَكُونوا كثرةً ، وإنّما عِلَّتُهم القاتلة : بُعْدُهم عن الوَحْي والاعتصامِ بدينِهم ، فكانتْ كثرتُهم وحَالهُم هذه كالغثاءِ ، كما أخبر النَّبيُّ ﷺ حين قال: **«تَتَدَاعَى عَلَيْكُمُ الأُمَمُ كَمَا تَتَدَاعَى الأَكَلَةُ عَلَى قَصْعَتِهَا» قالوا: أَمِنْ قِلَّةٍ نَحْنُ يَا رَسُوْلَ اللهِ يَوْمِئذٍ؟ قَالَ: «لا ! أَنْتُمْ كَثِيْرٌ لَكِنْ غُثَاءٌ كَغُثَاءِ السَّيْلِ»**[حم(٥/ ٢٧٨) د(٤٢٩٧) مِن حديثِ ثَوْبَان رضي الله عنه].

ولم يُسْقِطْ دُولَ المسلمين ويُسَلِّطْ عليهم أعداءَهم إلاّ فُشُوّ المعاصي فيهم ، والبِدعِ والضّلالاتِ ، واللّهْو والمُجُون .

وأمّا سُقُوطُ بغداد : فلم يكن سَبَبُهُ تقريبَ اليهودِ والنّصارى ، وإنّما كان سَبَبُهُ تقريبَ المُبتدعةِ والضُّلال ، حَتَّى إذا تَمَكَّنُوا مِن وزارة الخلافةِ العَبّاسيّة : كشفوا أسرارَها ، وأظهروا لِعَدُوِّ المسلمين عَوَارَها ، وشجّعُوه على النَّيْل منها ، فَقَدِمَتْ جُيُوشُهم على حين غِرّة ، فقتلوا الخليفةَ والعُلماءَ والقُضَاة ، وكثيراً مِن عَامّة المسلمين ، حَتَّى ذكرَ بَعْضُ العُلماء: أنّ القَتْلى مِن المسلمين بلغوا ألفَ ألفِ نَفْسٍ، أو نحو ذلك.

وقال غيرُه : لم ينقص القَتْلى عن سبع مائةِ ألف ، ولم يزيدوا على ألفَيْ ألفِ نفسٍ، فالمُقِلُّ يقول : سبع مائة ألفِ نفسٍ، والمُكثِرُ يقول : ألفَيْ ألفِ نفس .

وكان ذلك بسَبَبِ استوزارِ آخرِ خُلفاءِ بني العَبّاس المُسْتعصم لابن العَلْقمي الرّافضي ، الّذي كان يُرَاسِلُ هولاكو قائدَ جُيوش المَغُول ، ويُشجعهم على غَزْو دار الخِلافةِ بغداد ـ مع إكرامِ المُسْتعصم له ، وثقتِهِ الكبيرةِ بهِ ، ومَنْزلتهِ في دَوْلتهِ ـ : فَقَدِمَتْ جيوشُ المغول ، وأسقطتْ الخلافةَ الإسلاميّةَ فيها ، وأبادوا أهلَها ، فَشَفَى هذا اللّعينُ نفسَهُ الخبيثةَ مِن المسلمين ودَوْلتِهم ، وساندَهُ في ذلك رفيقُ دينهِ وشبيهه الرّافضي الآخر المُسَمَّى بالنَّصير الطُّوسيّ ، فكان مُنجّماً مُقرَّباً عند هولاكو ، وكان هولاكو يستشيرهُ قبل هَمِّهِ في كثير مِن أُمورِه ، فأشارَ عليهِ الطُّوسيُّ بقَتْل العُلماءِ والقُضَاة وأهل الحَلّ والعَقْد ، ولا يُبْقِي فيها أحداً سِوَى أهل الصَّنائع والحِرَفِ فحسب ! فأخذ هولاكو بمشورتهِ ، وأنفذَ وصيَّتَهُ ، فأَبَادَ أهلَ بغداد ، وأتلفَ غالبَ كتبِهم الشَّرْعيَّة ، بل بَلَغَ القَتْلُ بالنِّسَاء والأطفال ، فَتَبَدَّلَتْ بغدادُ على عارفيها ، وأصبحتْ أثراً بَعْدَ عَيْن ، فهل يَعْتبرُ المسلمون اليوم؟!

قال الإمامُ أبو عَبْد الله ابن القيِّم في «نونيّته» ذاكراً ذلك:

وَكَذَا أَتَى الطوْسِيُّ بالحَرْبِ الصَّرِيـ ـحِ بِصَارِمٍ مِنْهُ وَسَلٌ لِسَانِ

وَأَتَى إلَى الإسْلامِ يَهْدِمُ أَصْلَهُ مِنْ أُسِّهِ وَقَوَاعِدِ البُنْيَانِ
عَمَرَ المَدَارِسَ لِلْفَلاسِفَةِ الأُلَى كَفَرُوْا بِدِيْنِ اللهِ وَالْقُرْآنِ
وَأَرَادَ تَحْوِيْلَ «الإشَارَاتِ» الَّتِي هِيَ لابْنِ سِيْنَا مَوْضِعَ الْفُرْقَانِ
لَكِنَّهُ عَلِمَ اللَّعِيْنُ بِأَنَّ هَـ ـذا لَيْسَ فِي المَقْدُوْرِ وَ الإمْكَانِ
إلاّ إذا قَتَلَ الخَلِيْفَةَ وَ الْقُضَا ة وَسَائِرَ الْفُقَهَاءِ فِي الْبُلْدَانِ
فَسَعَى لِذَاكَ وَسَاعَدَ المَقْدُوْرُ بِالْـ أَمْرِ الَّذِي هُوَ حِكْمَةُ الرَّحْمَنِ
فَأَشَارَ أَنْ يَضَعَ التَّتَارُ سُيُوْفَهُمْ فِي عَسْكَرِ الإيْمَانِ وَ الْقُرْآنِ
لَكِنَّهُمْ يُبْقُوْنَ أَهْلَ صَنَائِعِ الدُّ نْيَا لأَجْلِ مَصَالِحِ الأَبْدانِ
فَغَدَا عَلَى سَيْفِ التَّتَارِ الأَلْفُ فِي مِثْلٍ لَهَا مَضْرُوْبَةٌ بِوِزَانِ
وَكَذَا ثَمَانِ مِئِيْنِهَا فِي أَلْفِهَا مَضْرُوْبَةٌ بِالْعَدِّ وَ الْحِسْبَانِ
حَتَّى بَكَى الإسْلامَ أَعْدَاهُ الْيَهُوْ دُ كَذَا الْمَجُوْسُ وَعَابِدُ الصُّلْبَانِ
فَشَفَى اللَّعِيْنُ النَّفْسَ مِنْ حِزْبِ الرَّسُوْ لِ وَ عَسْكَرِ الإيْمَانِ وَ الْقُرْآنِ

وقال رحمه الله في موضع آخر منها :

وَكَذلِكَ الطُّوْسِيُّ لَمَّا أَنْ غَدَا ذا قُدْرَةٍ لَمْ يَخْشَ مِنْ سُلْطَانِ
قَتَلَ الخَلِيْفَةَ والقُضَاةَ وَحَامِلِي الْـ قُرْآنِ وَالْفُقَهَاءَ فِي الْبُلْدَانِ

إذ هُمْ مُشَبِّهَةٌ مُجَسِّمَةٌ وَمَا دَانُوْا بِدِيْنِ أكَابِرِ الْيُوْنَانِ

وما زال الرّوافضُ يحيكون المكائد بالمسلمين ، ويسعون لِمَا سَعَى إليه نصيرُ الكفر الطّوسيّ ، كادهم الله ، وجعل النّار مثواهم ومثواه .

وما زالتِ الرّوافضُ يَعُدُّونَ مكائدَ الطّوسيّ تلك ، مِن مَحَاسِنِهِ ومناقبِهِ ، قال السّيّد حُسين الموسوي ، أحدُ عُلماء النّجَف ، وخرّيج الحوزة العِلْميّة النّجفيّة الشّيعيّة ، في كتابه «**كشف الأسرار ، وتبرئة الأئمّة الأطهار**» ص(٩٠) : (وتُحَدِّثُنا كتبُ التّاريخ ، عَمّا جَرَى في بغداد عند دخول هولاكو فيها ، فإنّه ارتكبَ أكبر مَجْزَرَةٍ عَرَفَهَا التّاريخ ، بحيث صَبَغَ نهر دجلة باللّون الأحمر ، لكثرة مَنْ قَتَلَ مِنْ أهل السُّنَّة .

فأنهارٌ مِن الدّماءِ جَرَتْ في نهر دِجْلة ، حتّى تغيَّر لونُهُ فَصَارَ أحمر ، وصُبِغَ مَرّة أُخرى باللّون الأزرق ، لكثرةِ الكتب الّتي أُلقيتْ فيه .

وكُلُّ هذا بسببِ الوزيرَيْنِ : النّصير الطّوسي ، ومحمّد بن العَلْقميّ ، فقد كانا وزيرَيْنِ للخليفة العبّاسي ، وكانا شيعيَّيْنِ ، **وكانتْ تجْري بينهما وبين هولاكو مراسلاتٌ سرّيّة**، حيث تمكّنا من إقناع هولاكو بدخول بغداد ، وإسقاط الخلافة العبّاسيّة ، الّتي كانا وزيرَيْنِ فيها.

وكانت لهما اليدُ الطّولى في الحكم ، **ولكنّهما لم يرتضيا تلك الخلافة ، لأنّها تدين بمذهب أهل السُّنَّة** .

فدخل هولاكو بغداد ، وأسقط الخلافة العبّاسيّة ، ثمّ ما لبثا حتّى صارا وزيرَيْنِ لهولاكو ، مع أنَّ هولاكو كان وثنيّاً). ثمّ ذكر الموسويّ

بَعْـضَ مَنْ كان يَتَرَضَّى عن الطُّوْسِيّ وابن العَلْقَـمِيّ مِن الرّافضة ، لأعمالِهِم تلك ، ويَعُدُّونَـها مِن أعظمِ الخِدْماتِ الجَلِيْلَـةِ للإسْلام !

ثـمّ قـال السَّيِّد الحُسَيْن الموسـويّ بَعْـدَ ذلك: (وأختمُ هذا الباب ، بكـلمةٍ أخـيرة ، وهـي شاملة وجامعة في هذا الباب ، قَـوْلُ السّـيّد نعمة الله الجزائـري في حُكْـمِ النّواصب ، أهل السُّـنَّة فقال : «إنـّهم كُـفّـارٌ ، أنجاسٌ ، بإجمـاع عُلماء الشّـيعة الإماميّة، وإنـّهم شَـرٌّ مِن اليهود والنّصَارى . وإنَّ مِن علامـات النّاصـبي ، تـقديمَ غَـيْرِ عَلِـيّ علـيه في الإمـامـة» «الأنـوار النُّـعمانـيّة» (٢٠٦ ـ ٢٠٧)) اهـ كـلام الموسـوي ، وقـد كـان مِـن كبار عُلمَاءِ شيعة العـراق ، ومِن المرضيِّين عندهم .

إلاّ أنّـه لـمّـا ظَـهَـرَ له الحـَقّ ، وظَـهَـرَ له فَـسَادُ اعـتقادِ الشّـيعة ، وأنّـهم صنيعةٌ يهوديّةٌ مجوسيّةٌ ، رَجَعَ إلى السُّـنَّة ، وكَـتَبَ كتابَهُ هذا ـ المنقول مـنه ـ مُبيّـنا مكـيدةَ الشّـيعةِ بالإسلام وأهلِهِ ، وما رآه ـ هو ـ منهم مِن فسادٍ وإفسـادٍ وضـلال وحقـد عـلى المسـلمين جميعاً ، وعَزَا ذلك كُـلَّـه إلى كتبهم المشـهورة المعتـبرة عـندهم ـ وهـو الخبيرُ المُقدَّمُ فيها ـ وَوَعَدَ بكتابةِ غيره ، وفضـحِهم ، إلاّ أنـّهم عاجلُوهُ بالقَـتَـل ـ قتلهم الله ـ فَـمَاتَ شهيداً في نحو شهر رجب عام(١٤٢٢هـ) رحمه الله رحمة واسعة ، وأبدلَ سيئاتهِ حسنات.

وهـذا الأمـرُ ـ أعني حُدُوثَ البدع ، وظهورَ المبتدعةِ ـ هو سَبَبُ كُـلِّ الفتن والمِحَن ، مِن أوّل فتنةٍ حَدَثَـتْ في صَدْر الإسلام إلى هذا اليـوم .

فبسببهم ـ لعنهم الله ـ قُـتِلَ عُثْمان رضي الله عنه ، واستُـحِـلَّ دَمُـهُ

الطّاهر الشّريف.

وبسَبَبِهم خَرَجُوْا على أمير المؤمنين عَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وقاتلوه في النَّهْروان وغيرها ، وهكذا سَارَ رَكْبُهم ، ينقضُ بناءَ الإسلام ، ويَنْخُرُ في جَوْفِ أعمدتِه العِظَام .

فمَنْ تولّاهم ، أو دَافَعَ عنهم ، أو زَيَّنَ ما هم فيه : فقد كَادَ الإسلام ، وسَعَى في هَدْمِه ، هَدَمَ الله أركانَه .

* * * *

فصل

في إبطال المالكيّ الانتسابَ إلى السَّلَف الصّالح ! لِتَرَدُّدِ مَعْناه عند أهل الفِرَق ، والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(٢٥ ـ ٢٦) :

(والغريب : أنَّ كُلَّ الفرق الإسلاميّة ، دعواها واحدة ، فكُلُّ فرقة تزعم أنّها امتداد للسّلف الصّالح ، وللمنهج الصّحيح !! وأنّ الفرقة الأخرى ، هي المبتدعة ، المبتعدة عن الطّريق الصّحيح.

وأصبحتْ كُلُّ فرقة ، تَسْرُدُ أسماءَ بعض عُلماء الصّحابة والتّابعين في سلفها الصّالح !! ثمّ تدلّل على ذلك بأقوال مُوهمة لهذا الصَّحَابي ، أو هذا التّابعي .

وأغلب تلك الأقوال أو الآثار ، تكونُ ضعيفةً أو موضوعة ، وإنْ صَحَّتْ تكونُ دلالتُها موهمةً ، أو غير صريحة) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه ثلاثة :

أحدها : تقدَّمَ أوَّلَ الكتاب في «المقدِّمة الثّانية»(ص١٣-١٤) ، وأنَّ العبرة بصواب وصِدْق الادّعاء ، وموافقة الوَحْي ، لا بمجرَّد وجُوْدِه .

ولو اطَّرد هذا الشّكُّ والحيرةُ عند المالكيّ : لَفَسَدَ الإسلامُ عنده ، فإنَّ أهلَ الأديان ، يَدَّعُونَ في أديانِهم وصِحَّتِها ، ما تَدَّعيها أهلُ الفِرَقِ فِي صِحَّةِ مَذاهبِها ، فاليهودُ والنَّصارى ، يَدَّعُونَ أنَّهم على

دين اللهِ الذي ارتضاه لعبادِه ، وأنـّهم أتـباعُ الأنبـياء والرُّسُـل !

الثـّاني : زَعْـمُ المـالكيِّ ، أنّ كـُلَّ فـرقةٍ تَـزْعُمُ أنـّها امتدادٌ للسَّلَـفِ الصّـالح : بـاطل ، فمـنها : مَـنْ يدَّعـي ذلـك ، سـواءٌ صَـدَقَ في دعـواه ، أم لم يَصْـدق . ومـنها : مَـنْ لا يدَّعيها ! ولا يتشرَّفُ بنسبتِهِ إليهم ! كرؤوس المعتزلةِ ، وكبار أئمَّة الاعتزال ، عَمْرو بن عُـبَـيْد ومَنْ بعده .

الثّـالـث : أنـّا ـ بحمـد الله ـ قـاطعون جـازمون بلا شكٍّ ولا رَيْب ، بعِلْـمٍ ضَـروريّ قطعـيّ : أنَّ الصَّـحَابة ـ رضـي الله عـنهم ـ والـتّابعين لهم بإحسان ، وتابعيهم على ذلك : كانوا على عقيدة أهل السُّـنَّة .

رَوَى مُعـتقداتِهم ، بأسـانيدِها الصّـحيحة العالـية : أئمَّـةُ الإسلام في مُصنَّفاتِهم ، المُفْـردَةِ في العقـيدة ، أو العَامّـة الـّتي تطـرقوا فيها إلى مسائل الاعتقاد .

فأمّا المُفردةُ الـّتي صَنَّفَـها أئمَّةُ السَّلَـف : فزادتْ على المائتين .

وأمّـا مُصـنّـفاتُـهم العـامّة في التّفسير ، والحـديث ، والفـقه ، وغيرها التي تطرقوا فيها لجملةٍ مِن مَسَائِل الاعتـقاد : فهي أكـثرُ مِنْ أنْ تُحْصَى .

قال الإمام ابن قَيِّم الجوزية في «نونيته» :

وَانْظُرْ إلى السُّنَنِ الَّتِي قَدْ صَنَّفَ الْـ ـعُلَمَاءُ بِالآثَارِ وَالقُرْآنِ
زَادَتْ عَلَى الْمِئَتَيْنِ، مِنْهَا مُفْرَدٌ أَوْفَى مِنَ الْخَمْسِيْنَ فِي الْحِسْبَانِ
مِنْهَا لأَحْمَدَ : عِدَّةٌ مَوْجُوْدَةٌ فِيْنَا رَسَائِلُهُ إلَى الإخْوَانِ
وَالّلاءِ فِي ضِمْنِ التَّصَانِيْفِ الَّتِي شُهِرَتْ وَلَمْ تَحْتَجْ إلَى حُسْبَانِ

فَكَثِيْرَةٌ جِدّاً فَمَنْ يَكُ رَاغِباً فِيْهَا يَجِدْ فِيهَا هُدَى الْحَيْرَانِ

أَصْحَابُهَا هُمْ حَافِظُوْ الإِسْلامِ لاَ أَصْحَابُ جَهْمٍ حَافِظُو الْكُفْرَانِ

وَهُمُ النُّجُوْمُ لِكُلِّ عَبْدٍ سَائِرٍ يَبْغِي الإِلَـهَ وَجَنَّةَ الْحَيَوَانِ

وَسِوَاهُمُ وَاللهِ قُطّاعُ الطَّـ ـرِيْقِ أَئِمَّةٌ تَدْعُوْ إِلَى النِّيْرَانِ

مَافِي الَّذِيْنَ حَكَيْتُ عَنْهُمْ آنِفاً مِنْ حَنْبَلِيٍّ وَاحِدٍ بِضَمَانِ

بَلْ كُلُّهُمْ وَاللهِ شِيْعَةُ أَحْمَدٍ فَأُصُوْلُهُ وَأُصُوْلُهُمْ سِيَّانِ

وَبِذَاكَ فِي كُتْبٍ لَهُمْ قَدْ صَرَّحُوْا وَأَخُو الْعَمَايَةِ مَا لَهُ عَيْنَانِ

فمَن ِادَّعى غيرَ ذلك ، كانتْ دعواه كاذبة ، مُحتاجةً إلى دليل ، لا قُدْرةَ له عليه ولا سُلطان .

أمّا زَعْمُ المالكيّ: أنَّ أقوالهم مُوهمةُ الدّلالة ! ضعيفةُ الأسانيدِ غالباً ! : فكبقيّة مزاعمِه ، لا وجودَ لها إلاّ في مُخيّلتِه وذِهْنِه ، لذا لم يأتِ بمثال ، ولو كان مثالا يتيما !

فصل

في تنازع الفِرَق رجالاً مِن أئمّة السّلَف كلُّهم يدَّعيهم ، مِمّا يَدُلّ على بُطلان دَعاوَاهم جميعاً عند المالكيّ ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(٢٦):

(والغريب: أنَّ الفرق تتنازع أسماءً مُعيّنة ، فرجل مثل عليّ بن أبي طالب مثلاً ، يذكرُه السُّنَّة في سَلَفِهم ، وكذلك المعتزلة يذكرونه في سَلَفِهم ، ويذكرُه الشّيعة في سَلَفِهم وهكذا .

وكذلك الحال في الحسن البصري ، وجعفر الصّادق ، وزيد بن عَلِيّ ، والشّافعي ، وأبي حنيفة ، وغيرهم مِن العُلماء المشهورين .

إذ تُحاول كُلُّ فرقة ، أنْ تجعلَهُ على منهجِها ، وتدَّعِي أنَّه مِن سَلَفِها الّذين تسيرُ على خُطاهم !!) اهـ كلامه.

والجواب :

أنَّ زَعْمَ المعتزلةِ والشّيعةِ أنَّ عَلِيّاً ـ رضي الله عنه ـ مِن أسلافِهم ! كدعوى اليهود في إبراهيم ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ فهي دعوى باطلة ، لا دليلَ لها ، ولم تُخْلَق المعتزلةُ إلاّ بعدَه ، فأينَهُ وأينَهُم ؟!

أمّا دعوى أهل السُّنَّةِ فيه : فصحيحةٌ ، لا رَيْبَ فيها ولا مرية ، بأبي هو وأُمّي رضي الله عنه وأرضاه ، فقد تواتر عنه أنَّه خَطَبَ في الكوفة ـ مركز الشّيعة ـ وتَوَعَّدَ مَنْ فَضَّلَهُ أو قَدَّمَهُ على الشّيخَيْن أبي بكر وعُمَر

رضي الله عنهم ، بأنْ يَجْلِدَهُ حَـدَّ المفتري .

ولَـمّا سألَـهُ ابنُـهُ محمّد: مَنْ أفضلُ النّاس بعد النَّبيِّ ﷺ ؟

قال رضي الله عنه : «أبو بكر ثمّ عُمَر» وهذا في «صحيح البخاري».

فـَـمِنْ أيـن تَصِـحُّ دعـوى الشّـيعةِ فـيه؟! ولم يتركـوا له ، أمـراً إلاّ خالفوه ، ولا نَهْـيَاً إلاّ ارتكبُوه؟!

أَوَ لَـمْ يُخْبِر ـ رضي الله عنه ـ بنَسْخِ نكاح المتعة ، وأنَّـهُ آخـر الأمر ، فَـلِمَ خَالفُـوا أمرَهُ ، ورَدُّوا خَبَرَه؟!

وسِـرُّ دَعْواهـم في عَلِيّ ـ رضي الله عنه ـ مَعْروفٌ ظـاهرٌ ، وإنْ خَفِيَ عـلى الأغمـار ، فـَمَـا الـّذي وجدتْـهُ الرّافضة فـيه ، ولم تجِدْهُ في إخوانه مِن الصّحَابة السّابقين؟!

وإنّمـا القـومُ أرادُوا الكـيدَ بالإسـلام ، وقـد رَوَى الإمـامُ الكـبيرُ أبـو سـعيد عُـثمان بـن سـعيد الدّارمـيّ في «الرّدّ على الجهميّة» (٣٨٢) عن الإمـام الحـافظ أبـي الرّبيع الزّهراني ـ وهو أحدُ شيوخه الثّقات ـ أنّـه قال : (كـان مِـن هـؤلاء الجهمـيّة رجـلٌ ، وكـان الـذي يَظْـهَرُ مِن رأيهِ التّرفُّضُ ، وانـتحالُ حُبِّ عَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، فقال رجل مِمّن يُخالِطُـهُ ويعـرفُ مذهـبَه : قـد عَلِمْـتَ أنـّكُـمْ لا تـرجعونَ إلى دِيْـنِ الإسـلامِ ، ولا تعتقدونَهُ ، فـَمَا الـّذي حَمَلَـكُـمْ على التّرفُّض ، وانتحال حُبِّ عَلِيّ؟!

قـال: «إذاً أصـدُقُـك أنـا ، إنْ أظهـرنا رأيـنا الـّذي نعتقدُه ، رُمِيْـنا بالكُـفْـر والزّنـدقة ، وقد وجـدنا أقـواماً يَنْتحلونَ حُبَّ عَلِيّ ويظهرونَهُ ، ثمّ

يقعـون بمَنْ شـاؤوا ، ويعتقدون ما شـاؤوا ، ويقولون ما شـاؤوا ، فنُسِبُوا إلى الـتّرفُّض والتّشيّع ! فـلم نـَـرَ لمذهبنِا أمـراً ألطـفَ مِن انتحال حُبِّ هـذا الـرّجل ! ثـمّ نقول ما شِـئْـنَا ! ونعتقدُ ما شِـئْـنَا ! ونَقـَعُ بمَنْ شِـئْـنَا ! فـلأَنْ يُقـَـالُ لـَـنَا : رافضـةٌ ، أو شـيعةٌ ، أَحَـبّ إليـنا مِـن أنْ يُقـَـالَ : زنـادقـةٌ كـُفـّار . ومَا عَلِيٌّ عندنا أحسن حـَالاً مِن غيره ، مِمّنْ نَقـَعُ بهم») اهـ.

وهـذا المعـنى ، ذكـرَهُ غـَـيْرُ واحـدٍ مِـن الأئمَّـة ، بـل مَنْ طالعَ كتبَ الرّافضـــةِ : وَقـــَفَ عـــلى غـَمْـــزِهم لآل البَيْـــت ، بـــل لأئمَّـــةِ الآل رضـــي الله عـــنهم : كعَلِـــيّ بـــن أبـــي طالـــب ، وزوجـــهِ فاطمـــة بنـــت رسـول الله ﷺ ، والحَـسَـن والحُـسَـين ابـنَي عَلِـيّ ، وعَـبْدِ الله بـن عَبّاس ، وجَعْفـر الصّادق وتسميتهم له بالكاذب ! وزَيْد بن عَلِيّ ، وموسى الكاظم ، وزيـن العـابدين عَلِـيّ بـن الحُسين ، ومحمّد البـاقر . ومحمّد القانع طعنوا في نسبهِ ، وشكـّكـُوا فـيه ! أكـان ابناً للرِّضا ، أم ابن زنـا !!

بـل لم يسـلمْ مـنهم الـنّبيُّ ﷺ نفسُـه ، فـرموه في زوجه ، ونسبوها إلى ما بَرَّأَهَا الله منه ، حين قال : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ جَآءُو بِٱلْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنكُمْ ۚ لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم ۖ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ لِكُلِّ ٱمْرِئٍ مِّنْهُم مَّا ٱكْتَسَبَ مِنَ ٱلْإِثْمِ ۚ وَٱلَّذِى تَوَلَّىٰ كِبْرَهُۥ مِنْهُمْ لَهُۥ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿١١﴾ لَّوْلَآ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا۟ هَٰذَآ إِفْكٌ مُّبِينٌ ﴿١٢﴾﴾.

فكانـتِ الرّافضـةُ كـُلـُّهـا مِمـَّنْ تَوَلـّى كِبْرَهُ ، وحـَقَّ عليها ، ما حَقَّ على سَالِفِهَا.

وارتقى طَعْنُهم في النَّبيّ ﷺ فوق ذلك ، فقال عالِمُهم ، ومُقَدَّمُ جُهّالِهم عَلِيّ غَرَوِي ، أحدُ أكبر عُلماء حَوْزتِهم: (إنَّ النَّبيَّ ﷺ لابُدَّ أنْ يَدْخُلَ فَرْجُهُ النّارَ ، لأنَّهُ وَطِىءَ بَعْضَ المُشْرِكَات) يُريد بذلك أُمَّي المؤمنين : عائشة بنت أبي بكر الصّدّيقة بنت الصّدّيق ، وحفصة بنت عُمَر رضي الله عن زوجات رسول اللهِ ﷺ وأرضاهُنّ .

وهل خَفِيَتْ مكيدتُهم بابن رسول اللهِ ﷺ وسِبْطِه ورَيْحَانتِه: الحُسَين بن عَلِيّ رضي الله عنهما ، حين غَرَّرُوا به ، فبايعَهُ منهم عشرون ألفاً ، حَتَّى إذا لَقِيَ خَصْمَهُ ، تركوه يُقْتَلُ وَأهْلُه !

وقد اعترفوا بذلك ! في كبار كتبِهم وأُصولِهم ، فذكر صاحبُ «الاحتجاج» (٢/ ٢٨) ـ وهو أحد صِحَاح كتبهم عندهم ـ : (أنَّ فاطمة الصُّغْرى رضي الله عنها ، خطبتْ في أهل الكوفة فقالتْ : «يا أهلَ الكوفةِ ، يا أهلَ الغَدْر والمَكْر والخُيَلاء ، إنّا أهل البَيْت ، ابتلانا الله بكم ، وابتلاكم بنا ، فَجَعَلَ بلاءَنا حسناً.. فكفَّرتُمونا ، وكذّبتمونا ، ورأيتم قتالَنا حَلالاً ، وأموالَنا نَهْباً.. كما قتلتم جَدَّنا بالأمس ، وسيوفُكم تَقْطُرُ مِن دمائِنا أهل البَيْت .

تَبّاً لكم ، فانتظروا اللَّعْنةَ والعَذاب ، فكأنْ قَدْ حَلَّ بكم... ويذيق بَعْضَكم بَأْسَ بَعْض ، ثمَّ تَخْلُدُونَ في العذابِ الأليم يوم القيامة ، بما ظلمتمونا ، ألا لعنةُ اللهِ على الظّالمين .

تَـبّاً لكم يـا أهـلَ الكـوفةِ ! كـم قـرأتُ لرسول اللهِ صلّـى الله عليه وآلــه قـبلكم ، ثـمّ غـدرتم بأخـيهِ عَلِيّ بن أبي طالب ، وجَـدِّي ، وبـنيـهِ، وعترتهِ الطّـيّبين» .

فَـرَدَّ عليها أحـدُ أهـل الكوفـة مُفـتخراً فقـال: «نَحْـنُ قتلـنا عَلِيّاً ، وبـني عَلِـيّ ، بسُـيُوفٍ هـنديّة ورمـاح ، وسـبينا نسـاءَهم سَـبْيَ تُـرْكٍ ، ونطحـناهم فـأيّ نطاح») اهـ .

بـل كتـب الرّافضـة المعـتمدة ، مليـئة مِـن شـكوى آل البَـيْـت مِـن شيعتهم ، وأذاهم لهم ، وانتقاص هؤلاء المتشيّعين لهم .

وقد أعرضتُ عن ذكرها لكثرتِها ، ولئلا يطولَ هذا الموضع ، فيخرج عـن المـراد ، ومَـنْ أرادَ أنْ يَـرَى ذلـك مجموعـاً في كـتاب ، فليُطالِعْ كتابَ «**كشف الأسرار ، وتبرئة الأئمّة الأطهار**» للحُسَين الموسوي (ص١٤ـ٣٢) .

ومَـنْ وَقَـفَ عـلى هـذا الكـتاب ونحـوه ، أو كـلامِ أئمّـة الإسـلام والسُّـنَّة : قَـطَـعَ بـأنَّ الرّافضـة ، مَـزيجٌ مِـن المَـجُوس الفُـرْس ، واليهود الطّبرسِيِّين وغيرهـم . جَمَعَهُـم الكـيدُ للإسلام ، فلم يُبْقُـوا للإسلام رُكْـناً إلاّ سَـعَوْا في هَدْمِـهِ ، فطعـنوا في القـرآن بالـنّقْص ! وفي السُّـنَّة بـرواية النّواصب لها ! وأنّـهم كُـفّارٌ ، لا يَصِحُّ الاحتجاجُ بأقوالِهم .

ثـمّ عَمَـدُوا إلى رسـول اللهِ ﷺ ، وزوجاتـهِ ، وأصـحابهِ ، وآل بَيْتهِ ، فنفوا عنهم كُـلَّ فضيلة ! وألصقوا بهم كُـلَّ رذيلة !

فجميعُ دعاوى الرّافضةِ في آل البَيْت ، أو الصَّحَابة ، أو عُلماء الإسلام الصّالحين : دعوى باطلة ، وإنّما سَلَفُهم اليهودُ والصّابئون .

وكيف تَصِحُّ دعوى المعتزلةِ في عَلِيّ رضي الله عنه ، وهم مُقِرُّونَ أنَّ ما أمروا النّاسَ به ، وحَمَلُوهم عليه : لم يدعو النَّبيُّ ﷺ إليه ، ولا أحدٌ مِن الصَّحَابة؟!

وإنّما المالكيّ رجلٌ أعمى الله قلبَهُ وبصيرتَهُ ، وتلبَّسَتْهُ الفِتَنُ والشُّكُوك ، حتَّى غَدَا في ليل مِن الشّكّ مُظْلم ، فمَا يدري ما الصَّحيحُ مِن السّقيم ، ولا السَّمينُ مِن ذي الوَرَم ، نسأل الله السّلامة والعافية .

وقُلْ مثلَ ذلك ، في دعوى هؤلاء المبتدعة في الحَسَن البصري ، وأبي حَنِيفة وغيرهم.

أمّا الشّافعيّ : فمَا نصيبُهم منه ، إلاّ حُكْمُهُ فيهم بضَرْبِهم بالنِّعَال والجريد ، وأنْ يُطَافَ بهم في القُرَى والهِجَر ، ويُنَادَى عليهم : هذا حُكْمُ مَنْ تَرَكَ كتابَ اللهِ إلى عِلْمِ الكلام .

فصل

في زَعْمِ المالكيّ أنَّ المستفيدَ مِن كتب اعتقاد المسلمين ، هم أعداء الإسلام ! وإيجابه الاقتصارَ على الإيْمَان الجُمْليّ بأركان الإيْمَان السِّتَّة ! والإتيان بالواجبات الكُبرى ! والانتهاء عن المنهيّات الكُبرى ! لِيَتَّحِدَ المسلمون ، ويكونوا صَفّاً واحداً ! والرَّدّ عليه ، وبيان أنَّ هذا باب الزَّندقة

قال المالكيّ ص(٢٧) :

(وأكثر المستفيدين مِن التّراث العَقَدي ، المليء بالتّكفير والتّفسيق والتّبديع ، هم أعداء الأُمّة الإسلاميّة ، مِن أهل الإلحاد ، واليهود والنّصارى .

واستفادتُهم لم تكن مؤامرة منهم ، وإنّما بمبادرة منّا نحن المسلمين ، الذين رضينا أنْ نعيش في الصّراعات المزمنة ، وننسى المهمّة الكبرى ، التي يجب أنْ نقوم بها ، مِن الاعتصام بحبل الله ، والالتقاء على الأصول الجامعة ، مِن الإيمان الجُمْلي ، بالله ، واليوم الآخر، والرّسل ، والكتب ، والأنبياء ، والقضاء والقدر .

وفعل الواجبات الظّاهرة : مِن صلاة ، وصيام ، وحَجّ ، وزكاة .

والأخلاق الواجبة : من عَدْل، وصِدْق، وأمانة، ووفاء، وتعاون إلخ.

وتَرْك المُحرَّمات المعروفة : مِن ظلم ، وسرقة ، ونهب ، وغِشّ ، وزنا ، وشرب للخمر ، وكذب ، وخيانة ، إلخ .

فهـذه الإيمانـيّات الكبرى ، والواجبات الكبرى ، والمنهيّات الكبرى : علامـات بـارزة ، لِمَـن أراد الهدايـة والاسـتقامة ، وكـان له حَـظٌّ مِـن تدبّر وتعقّـل .

وهـذه الإيمانـيّات ، والواجـبات ، والمنهـيّات ، كُـلٌّ لا يتجزّأ ، وهي التي يتّفق عليها جميع المسلمين.

فالاعتصـام بهذه الأُصول الكبرى ، مع الاتّفاق بين المسلمين ، كانت خـيراً للمسـلمين ، مِـن التّركـيز عـلى الفرعـيّات والجزئـيّات ، التي لا يمكن الاتّفـاق فـيها ، مـع مـا يُسـبّبه هــذا ، مِـن الـتّفرّق ، والاخـتلاف بيـنهم ، فما نكرهه في الاجتماع ، خيرٌ مِمّا نحبّه في الفرقة) اهـ كلامه .

والجـوابُ مِن وجوه :

أحدهـا : أنّـا لا نسلِّمُ أنَّ المستفيد مِن كتب العقائد السّلفيّة السُّـنِّـيَّة ، هم أعداء الأُمّة الإسلاميّة ! ولا وَجْهَ لذلك .

بـل أعـداء الأُمّـة هـم المسـتفيدون مِـن تـركها ، لِـيَدْخُلَ في المسلمين غيرُهــم مِن الكفرة والملحدين ونحوهم ، مِمّن تتضمّن عقائدُهم ، مُزَعْزِعَاتٍ في العقـيدة الصّـحيحة ، في الله جَـلَّ جلالـه ، أو في دلالة الكتاب والسُّـنَّة ، أو صِحّتهما ، ونحو ذلك .

الـثّاني : أنَّ الإيمــان الجـُـمْليَّ بأركــان الإيمــان السِّـــتَّة : بــالله ، وملائكـته ، ورُسلِه ، وكتبه ، واليوم الآخر ، والقَـدَر خيره وشَـرّه : لا يَصِحُّ ولا ينفعُ صاحبَه ، إذا خـالـطـه شيء مِمّا يُبْطِلُـه ، أو لم يُؤْمِنْ ببَعْض فـروع

تلك الأُصول ، إذا بلغته فـرَدَّها .

فهل يكونُ مؤمناً بالله جَلَّ وعلا : مَنْ أنكرَ أسماءَه وصفاتِـه؟!

أو آمَنَ ببعضٍ وكفرَ ببَعْض؟!

أو رَدَّ شيـئاً مِن كلام الله تعالى؟!

وهـل يكـون مؤمـناً بنبيّـنا محمّـد ﷺ : مَـنْ رَدَّ ما ثبت عنه بغير وَجْهِ حَقّ ، بل بأمور بدعيّة مُحْدثة ، لم يعرفها المسلمون في سالف عصرهم؟!

وهـل يكون مؤمناً بكتب الله سبحانه : مَنْ زَعَمَ أنّـها ليستْ كلام الله حقيقةوأنّ القرآن لم يتكلَّم به الله على الحقيقة وإنّما خلقه كسائر مَخْلوقاته؟!

وهـل يكـون مؤمـناً بالـيوم الآخـر ومـا فـيه : مَنْ أنكر أحوالَـهُ التي وصـفها الله سـبحانه لـنا ، أو وصـفَـها رسـولُـه ﷺ ، أو بَعْضَـها ، كالميزان حقـيقة ، ووزن الأعمـال بـه ، ومخاطـبة الله سـبحانه لعبـيده في ذلك اليوم العظـيم ، ورؤيـتهم له ، وإتيانه إليهم ، والصّراط ونصبه ، والحوض ، وغير ذلك مِـمّا صَحَّ وثبت؟!

وهل يكون مؤمناً بالقدر خيره وشَرّه: مَنْ يقول بالجبر أو ينفيه؟!

فالإيمـان بأركـان الإيمـان السّـابقة ، دون معانـيها المذكـور شيء منها سـابقاً ، هـو إيمـان بألفاظٍ لا يُدْرَى معناها الحَـقُّ ! وماذا يتضمّن ذلك اللّفْظ من مَعَانٍ ، يَجِبُ فيها ، ما يَجِبُ في أَصْلِها .

وأمّـا الاقتصـار عـلى الإتـيان بالواجـبات الكـبرى ـ كمـا يُسـمّيها المالكيّ ـ وتجنُّب المنهيّات الكبرى : فهو باطل كذلك .

لأنَّ سَبَبَ الإتيان بالطّاعة ، أو الامتناع عن المعصية : هو أَمْرُ الله سبحانه أو نهيُه ، أو أَمْرُ رسولِه الكريم ﷺ ، أو نهيُه ، لا كونها كُبْرى أو صُغْرى ! أو اختلفَ النّاسُ فيها ! أو لم يختلفوا ! فمَنْ بَلَغَهُ أَمْرُ الله أو أمرُ رسولِه ﷺ المُوْجِبُ الصّحيحُ غير المنسوخِ فرَدَّهُ ، أو نهيُه فلم يجتنبْهُ : كان عاصياً آثماً باغياً ، وافقَهُ غيرُه أو لم يوافقه ، قال سبحانه وتعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾.

وقال: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا۟﴾، ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَأَطِيعُوا۟ ٱلرَّسُولَ﴾.

وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَٱعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَقَلْبِهِۦ﴾.

وقال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ ۗ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا ﴿٣٦﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٨﴾﴾ والآيات في هذا، والأحاديث كثيرة مَعْلومة.

فبأيّ حُجَّةٍ أو دليل ، يَرُدُّ المالكيّ أمرَ الله وأمرَ رسولِه ﷺ؟! إلاّ بزندقة يُرادُ منها ، أنْ تُؤتى معاصي الله ، وتُجْتنب مراضيه ، بحجة اجتماع النّاس !

ألاّ يأمرُهم أيضاً ، بترك ما أبقاه لهم مِن طاعات ، حتّى يكونَ الجَمْعُ أكبر؟! ويَدْخلَ فيهم اليهود والنّصارى والصّابئون؟!

أليستِ الكثرةُ مقصداً صحيحاً عنده؟! فهكذا أكثر! والجمعُ أكبر! وأبى الله إلاّ أنْ يَمْلأَ جهنّم .

الثّالث : أنَّ المالكيّ يأمر النّاسَ أنْ يقتصروا على الإيمان الجُمْليّ بالكليّات ، والإتيان بالطّاعات الكبرى ! واجتناب المعاصي الكبرى ! وهو - مع بُطْلان هذه المزاعم وفسادِها كما سبق - يُناقض نفسَهُ ! ويخالف أمرَه ! فلماذا لا يلتزم بما نصح به ، ودعى إليه ، ويترك البَحْثَ في عدالة الصّحَابة ؟! ومَنْ يَصِحُّ أنْ يُسَمَّى منهم صحابيّاً ، ومَنْ لا يَصِحّ ! وهل القَعْقَاع بن عَمْرو التّميمي ، رَجُلٌ له حقيقة ووجود ؟! أو مُخْتلق مفقود؟!

ولماذا لايترك الطّعْنَ في عقائد السَّلَف الصّالح ، تحت ستار الطّعْن في عقائد الحنابلة ؟! ويترك النّصْب والنّواصب؟! والبَحْث في عبد الله بن سبإ ؟! وهلمَّ جرّا .

أم أنّه أصبحَ يراها مِن الإيمانيّات الكبرى ، التي لا يَصِحُّ الإسلام إلاّ بها ! فمَنْ لم يعتقد أنَّ القعقاع بن عَمْرو رجل مُخْتلق ، فهو مُرتدٌّ لا يَصِحُّ إسلامُه؟!

فصل

في زَعْم المالكيّ أنَّ كتب عقائد المسلمين ، فيها باطل كثير ! وحَقّ قليل والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(٢٨) :

(وكتب العقائد رُغْمَ ما فيها مِن حَقّ قليل ، إلاّ أنّ فيها الكثير مِن الباطل ، بل هو الغالب عليها ، لِمَا فيها مِن الأحاديث المكذوبة على النّبيّ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلّم ، والإسرائيليّات المشكّكة للمسلم ، والتّكفير للمسلمين ، وزَرْع بذور الشّقاق ، والتّباغض ، والتّنازع بين المسلمين ، وغير ذلك مِن الهوى والظُّلم والجهل ، سواء كان ذلك في كتب العقائد عند الشّيعة ، أو السُّنّة ، أو الإباضيّة ، أو الصّوفيّة ، أو غيرهم) اهـ.

والجوابُ مِن وجهَيْنِ :

أحدهما : أنَّ هذا كلامٌ باطل بإجماع المسلمين كافّة ، بجميع فرقهم ، فكُلُّهم يرى أنَّ مذهبَه فيه الهدى والخير كُلُّه ، فالمسلمون في الجملة ، مُجْمعون على صِحّة كتبهم في المعتقد ، كُلُّ فرقةٍ في كتبها ، ولا يرى أحدٌ منهم ، ما يراه المالكيّ: أنَّ في كتب العقائد عامّة ، حقاً قليلاً ، وباطلاً كثيراً.

الثّاني: أنَّ عقائد أهل السُّنّة كُلَّها ، خير وحَقّ ، لا باطلَ فيها أبداً ، لاعتمادِها على الوحيَيْنِ ، وعلى أئمّة السَّلَف والإسلام ، في فَهْمِ معانيهما.

لذلـك لم يسـتطعِ المـالكيّ ـ مـع كذبـه ـ أنْ يـأتي بدلـيل عـلى صِحَّةِ كلامِـه ، أو يضـربَ مـثالاً ، وكـأنَّ كلامَـهُ المُجـرَّد ، دلـيلٌ بنفسِه يُسْتدلّ بـه لا لـه !

أمّا عقائد غَيْرِهم : فلا يَصِحُّ منها ، إلاّ ما وافق الوحيَيْنِ .

* * * *

فصل

في رَدِّ دَعْوى المالكيّ : أنّهُ لم يَسْلم مِن كتب العقائد ، إلاّ شيء قليل جِدًا

قال المالكيّ ص(٢٨) :

(ولم يَنْجُ مِن كثير مِن ذلك ، إلاّ بعض كتب المجتهدين في الماضي أو الحاضر ، وهي قِلَّة ، نسبة إلى هذه الكثرة).

ثمّ بَيَّنَ المالكيّ في حاشية تلك الصّفحة مَنْ يعني فقال :

(كالإمام ابن الوزير في كتابه «إيثار الحقّ على الخَلْق» ، والإمام المقبلي في كتابه «العَلَم الشّامخ ، في تفضيل الحقّ على الآباء والمشايخ» ، وابن الأمير الصّنْعاني في كتابه «إيقاظ الفكرة» ، وجمال الدّين القاسمي في كتاب «تاريخ الجهميّة والمعتزلة» ، و«الجَرْح والتّعْديل» ، وغيرهم مِن العلماء ، الذين حاولوا التّخلّص مِن المذهبيّة العقديّة والفقهيّة ، والعودة لأصول الإسلام الجامعة ، والابتعاد عن الجزئيّات المفرّقة ، مع إعذار مَن اجتهد فأخطأ مِن سائر الطّوائف الإسلاميّة) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : تقدَّم ببيان نجاة أهل السُّنَّة جميعاً ، مِمّا وَصَمَهم به المالكيّ ، لاعتصامِهم بالوَحْي . وتقدَّمَ كذلك ذِكْرُ شذوذ المالكيّ بقوله هذا ، وأنّه مُخالفٌ لإجماعِ المسلمين كافّة ، باختلافِ طوائفِهم .

الثّاني : مُطالبتُه ببيان الفروق ، التي مَيَّزَتْ كتب المُجْتهدين السّابقين ـ كما وَصَفَهم المالكيّ ـ عن كتب غَيْرِهم مِن أهل العِلْم .

فإنْ قال ـ كما زَعَمَ سابقاً ـ : مُحَاولتُهم التّخلُّص مِن المذهبيّة العقديّة والفقهيّة ، والعودة لأُصول الإسلام الجامعة ، والابتعاد عن الجزئيّات المُفرّقة ، وعذر المُجتهد إنْ أخطأ مِن جميع الطّوائف .

قلنا : هذا غير صحيح ! وكتبُهم كُلُّها تدلُّ على خلاف ذلك ، **فابن الوزير** ـ وهو إمام مجتهد بحَقّ ـ لم يعذرْ شيخَهُ عَلِيّ بن محمّد بن أبي القاسم (ت٨٣٧هـ) عندما صَنَّفَ كتاباً عاب فيه على أهل السُّنَّة والحديث أموراً ، وتنقَّص بَعْضَ الأئمّة ، وطعن في بعض الأحاديث ، وقال بمعتقدات مُخالفة . ورَدَّ عليه ابنُ الوزير في كتابه الكبير «العواصم والقواصم ، في الذّبِّ عن سُنَّة أبي القاسمﷺ» وهو في بضعة مجلدات .

ثمّ زاد في إيجاع خَصْمِهِ باختصاره المسمَّى «الرّوْض الباسم» ، وبيَّن منزلة المردود عليه العلميّة ، وتنقّصَه تنقّصاً بالغاً ، وسَفَّهَ ما جاء به .

أمّا الْمَقْبَلِيّ : «فالعَلَم الشّامخ» ، دليلٌ ظاهر على عَدَمِ إعذاره لأيٍّ مُخالفٍ له ، فحمل على شيخ الإسلام ابن تيمية حملةً كبيرة بغير حَقّ ، وحمل على القائلين بعُلُوّ الله سبحانه على خَلْقِه ، وتكلَّم في حَقِّهم بكلام عظيم ، يَدُلُّ على أنّه إمام ! لكن في الضّلالة .

وكذلك حَمَلَ على الزّيديّة، وسَفَّهَ أقوالهَم وأحلامَهم، حتَّى قال قائلُ الزّيديّة فيه(وهوالحَسَن الهَبَل ت١٠٧٩هـ) ، ضِمْنَ أبياتٍ جائرة:

الْـمَـقْـبَـلِـي نَـاصِـبِـي أَعْـمَـى الـشَّـقَا بَصَـرَهْ
فَـرَّقَ مَـا بَـيْـنَ الـنَّـبِي وأَخِـيْـهِ حَـيْـدَرَهْ
لا تَـعْـجَـبُـوْا مِـنْ بُـغْـضِـهِ لِـلْـعُـتْـرَةِ الْـمُـطَـهَّـرَةْ
فَـأُمُّـهُ مَـعْـرِفَـةٌ لَـكِـنْ أَبُـوْهُ نَـكِـرَةْ

فلم يَعْذر الْمَقْبَلِيُّ أحداً مِن مُخالفيه ، ولم يَخْلع رِبْقة التّبعيّة للمذاهب الضّالة ، بل خَلَعَ رِبْقة مذهب فاسد ـ أعني الزّيديّة ـ إلى مثله ! وكتابُه السّابق ، يَدُلُّ على ذلك .

أمّا الصّنْعانيّ : فمثلهم ، لم يَعْذُرْ أحداً خالفَهُ في أُصول الدِّيْن ، وكتُبُه شاهدة بذلك ، وحسبنا قصيدته التي بَيَّنَ فيها ضلال عُبّاد القبور ، وكان مَطْلَعُها في مَدْح الشّيخ محمّد بن عبد الوهّاب رحمه الله ، ومنها :

سَلامٌ على نَجْدٍ وَمَنْ حَلَّ فِي نَجْدِ وَإِنْ كَانَ تَسْلِيْمِي عَلَى الْبُعْدِ لاَ يُجْدِي
لَقَدْ صَدَرَتْ مِنْ سَفْحِ صَنْعَا سقَى الحَيَا رُبَاهَا وَحَيَّاهَا بِقَهْقَهَةِ الرَّعْدِ
سَرَتْ مِنْ أَسِيْرٍ يَنْشُدُ الرِّيْحَ إِنْ سَرَتْ أَلاَ يَا صَبَا نَجْدٍ مَتَى هُجْتِ مِنْ نَجْدِ
يُذَكِّرُنِي مَسْرَاكِ نَجْدًا وَ أَهْلَهُ لَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجْدًا عَلَى وَجْدِي
قِفِي وَاسْأَلِي عَنْ عَالِمٍ حَلَّ سُوْحَهَا بِهِ يَهْتَدِي مَنْ ضَلَّ عَنْ مَنْهَجِ الرُّشْدِ
مُحَمَّدٌ الْهَادِي بِسُنَّةِ أَحْمَدٍ فَيَا حَبَّذَا الْهَادِي، وَيَا حَبَّذَا المَهْدِي
لَقَدْ أَنْكَرَتْ كُلُّ الطَّوَائِفِ قَوْلَهُ بِلاَ صَدَرٍ فِي الْحَقِّ مِنْهُمْ وَلاَ وُرْدِ
وَمَا كُلُّ قَوْلٍ بِالْقَبُوْلِ مُقَابَلٌ وَلاَ كُلُّ قَوْلٍ وَاجِبُ الرَّدِّ وَالطَّرْدِ
وَقَدْ جَاءَتِ الأَخْبَارُ عَنْهُ بِأَنَّهُ يُعِيْدُ لَنَا الشَّرْعَ الشَّرِيْفَ بِمَا يُبْدِي

وَيَنْشُرُ جَهْرَاً مَا طَوَى كُلُّ جَاهِلٍ ... وَمُبْتَدِعٍ مِنْهُ فَوَافَقَ مَا عِنْدِي
وَيَعْمُرُ أَرْكَانَ الشَّرِيْعَةِ هَادِمًا ... مَشَاهِدَ ضَلَّ النَّاسُ فِيْهَا عَنِ الرُّشْدِ
أَعَادُوا بِهَا مَعْنَى سُوَاعٍ وَ مِثْلُهُ ... يَغُوْثَ وَ وَدٌّ بِئْسَ ذلِكَ مِنْ وُدِّ
وَقَدْ هَتَفُوْا عِنْدَ الشَّدَائِدِ بِاسْمِهَا ... كَمَا يَهْتِفُ الْمُضْطَرُّ بِالصَّمَدِ الْفَرْدِ
وَكَمْ عَقَرُوا فِي سُوْحِهَا مِنْ عَقِيْرَةٍ ... أُهِلَّتْ لِغَيْرِ اللهِ جَهْرَاً عَلَى عَمْدِ

وَكَمْ طَائِفٍ حَوْلَ الْقُبُوْرِ مُقَبِّلٍ ... وَيَلْتَمِسُ الأَرْكَانَ مِنْهُنَّ بِالأَيْدِي
وَحَرَّقَ عَمْدَاً لِلدَّلاَئِلِ دَفْتَرًا ... أَصَابَ فَفِيْهَا مَا يَجِلُّ عَنِ الْعَدِّ
غُلُوٌّ نَهَى عَنْهُ الرَّسُولُ وَفِرْيَةٌ ... بِلاَ مِرْيَةٍ فَا تْرُكْهُ إِنْ كُنْتَ تَسْتَهْدِي
أَحَادِيْثُ لاَ تُعْزَى إِلى عَالِمٍ وَلاَ ... تُسَاوِي فُلَيْسًا إِنْ رَجَعْتَ إِلَى النَّقْدِ
وَصَيَّرَهَا الجُهَّالُ لِلذِّكْرِ ضَرَّةً ... تَرَى دَرْسَهَا أَزْكَى لَدَيْهَا مِنَ الْحَمْدِ
لَقَدْ سَرَّنِي مَا جَاءَنِي مِنْ طَرِيْقِهِ ... وكُنْتُ أَرَى هَذِي الطَّرِيْقَةَ لِي وَحْدِي

فإنْ قال المالكيّ : قد تراجع الصّنْعانيّ عن هذه القصيدة ، لـمّا بلغَهُ عن الشّيخ محمّد بن عبد الوهّاب رحمه الله ، أُمورٌ تُخالفُ مايعتقدُه هو ، ونَظَمَ فيه قصيدةً ثانيةً ذمَّهُ بها .

قُلْنا: جواب هذا مِن وجهَيْنِ :

أحدهما : أنّ قصيدتَهُ التي ذُكِرَ أنّه تراجع فيها : إنّما تراجع فيها عن مَدْحِهِ للشّيخ محمّد بن عبد الوهّاب فحسب ، ولم يتراجعْ عن اعتقادِه في فساد معتقدات القبوريّين ، وذمِّ بدعهم المُحْدثة ، مِمّا سبق ذكرُ شيء منه ،

ومَحَلُّ الشّاهد مِن قصيدتِه الأُولى ، هو ذمُّهُ لأهل البدع المخالفين ، وعدم إعذاره لهم بمخالفاتِهم ، لا مَدْح الشّيخ محمّد بن عبد الوهّاب ، وإذا تقرَّرَ هذا ، فمَحَلُّ الشّاهدِ سالمٌ مِن الاعتراض والانتقاض .

الثّاني : إنْ صَحَّ تراجعُه ، فهو دليل لنا لا علينا ، فإنَّ الصّنْعانيَّ مع موافقتِه الجُمْليّة ، للشّيخ محمّد بن عبد الوهّاب رحمه الله في توحيد العبادة ، إلاّ أنّه لـمّا بلغَهُ عنه شيءٌ يُخالفُه ، لم يَعْذُرْهُ ، ونظم قصيدةً في ذمِّهِ ، والتّحْذير منه .

وتمسُّك الشّيْخِ الإمام المُجَدِّد ، محمّد بن عبد الوهّاب رحمه الله بالكتاب والسُّنَّة ، واشتهارُه بنُصْرتِها ، وتحمُّلُه الأذى لِذَبِّهِ عنها : قد أغناهُ اللهُ به ، عَنْ مَدْحِ الصّنْعانيّ أو ذمِّهِ .

أمّا جمال الدِّين القاسمي : فلا أظنُّ أحداً يجعله مجتهداً ! وأيُّ عِلْمٍ بلغَ القاسميُّ الاجتهادَ فيه؟! كما أنَّهُ لم يسلمْ من تبعيّةِ المذاهبِ العقديّة ! فقد كان أشعريّاً ، صوفيّاً ، خَلْوتيّاً ، كتب ذلك بخطِّ يَدِه عند إتمامِهِ نَسْخَ كتاب «الفوائد الجليلة ، في مُسَلْسَلات ابن عَقِيْلة» فقال: (تمَّ كتابةً ، على يد الفقير إلى الله تعالى : محمّد جمال بن الشّيْخ محمّد سعيد بن الشّيْخ قاسم ، الشّهير بالحلاّق الدّمشقيّ موطناً ، الشّافعي مَذْهباً ، والخَلْوتيّ طريقةً ، والأشعريّ مُعْتقداً ، غفر الله له ، ولوالديه ، ومشايخه ، والمسلمين أجمعين .

وذلك في يوم الأحد ، في الضّحْوة الكبرى ، الواقع في أربعة وعشرين مِن شهر مُحرَّم الحرام ، سنة اثنتين وثلاثمائة وألف ١٣٠٢هـ) اهـ

وصورة خَطِّه هذا ، في صفحة (٤٨) مِن طبعة الكتاب ، التي نشرتها «دار البشائر الإسلاميّة» عام (١٤٢١هـ) .

وكتاباهُ اللّذان ذكرَهما المالكيّ ، دليلان كافيان عَلَى عَدَمِ تحقيقهِ في العِلْمِ عَامّةً ، والعقيدةِ خاصّة .

وقد ذكرَ بَعْضُ أهل العِلْمِ : أنَّ القاسميَّ كان على ذلك أوَّلَ حياتهِ ، ثمّ رَجَعَ عنه آخرَها ، وتأثّرَ بكتب شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيِّمِ الحنبليَّيْنِ ، وعَكَفَ على مُطالعتِها ، فصلحتْ عقيدتُه ، واستقامتْ طريقتُه ، ودلّلوا على ذلك بما في «تفسيره» وبعض رسائلهِ المتأخّرةِ الأُخرى ، مِمّا يُخالفُ ما كان عليه أوَّل حياتهِ مِمّا تقدَّم ، والله أعلم.

الوجه الرّابع : أنَّ المالكيّ اختطَّ مَنْهجًا ، لم يَسِرْ عليه أحدٌ قط غيرُه ! ولم يستطع أنْ يُمَثِّلَ عليه هو بمثال واحدٍ صحيح فقط . بل أعجب مِن ذاك وأغرب : أنْ يُلْزِمَ النّاسَ به ، ثمّ يكون أوّلَ مُخالفيه !

فأين التزامُهُ بأمره بالاقتصار على الإيمانيّات الكُليّة ، وبحوثُه لم تَخْرجْ قط عن باب الصُّحْبة والصّحَابة ، والنَّصْب والنّواصب ، وأخطاء الحنابلة ، ونحوها مِن أُمور لا يَرَاهَا هو داخلةً في أركان الإيمان السِّتَّة؟!

بل أين إعذارُه ـ هو ـ للمُخالِف ، وهو يطعنُ في جَمْعٍ مِن أئمّة الإسلام ، ولا يَعْذرُ أحداً منهم ، كالمرُّوْذي ، وعبد الله بن الإمام أحمد ، والبربهاريّ ، وابن بَطّة ، وابن أبي يَعْلى ، وابن تيمية ، وابن القَيِّم ، والفوزان ، وغيرهم مِمّنْ سلّط لسانَهُ السَّليط ، في أعراضِهم المصونة؟!

فصل

في زَعْمِ المالكيّ أنَّ المُصنِّفين أقحموا في كتب العقيدة مَبَاحثَ ليستْ منها ، كمَبْحث الصّحَابة ، والدّجّال وغيرها ! وإبطال زَعْمِه ، والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(٢٨) :

(إضافة إلى ذلك ، فإنّ المؤلّفين في كتب العقائد : لم يرضوا بهذا ، حتّى أدخلوا في العقيدة أُموراً أخرى ، ووَسَّعُوا جانب العقيدة ، مع تشدّد على المخالفين ، فأدخلوا مباحث الصّحَابة ، والدّجّال ، والمهدي المنتظر ، والمسح على الخفّين ، والجهر بالبسملة ، وغير ذلك مِن الأخبار ، أو المواعظ ، أو الأحكام. فَضْلاً عن التّكفير ، والتّبديع ، ونَشْر الأكاذيب . أدخلوا كُلّ هذا وزيادة في العقيدة ، وأصبحَ المُخالِف في شيء مِن ذلك ، مُبتدعاً عندهم) اهـ.

والجوابُ عن هذا الهذيان :

أنّه لَمّا كان مِن أُصول الإيمان ، ومعاقد الإسلام المُجْمع عليها : الإيمانُ بما جاء عن الله عزّ وجلّ ، وصَحَّ عن نبيِّه ﷺ ، إيماناً مُجْملاً ، ومُفصَّلاً بما بَلَغَ المسلمَ منها . وكان كُلّما خرجتْ طائفة وفرقة ، كذّبتْ بشيء مِمّا جاء عن الله جّلّ وعلا ، أو عن رسولِه ﷺ : نَصّ أئمّةُ الإسلام ـ مقابل ذلك ـ على الإيمانِ بذلك الأمر خصوصاً ، والإيمانِ عُموماً بكُلّ ما جاء ، لخلل هذا الإيمان الكُلّيّ ، بعدم الإيمان بجزء مِن فروعه.

لِـذَا لا تـراهم نَـصُّـوا عـلى الإيمـان بشيء مِن فروع تلك الأُصول ، إلاّ بعـد ظهـور مَـنْ يُكـذِّبُ بهـا ، أَلاَ تـرا أنَّ الصَّـحَابة رضـي الله عـنهم ، لم يكـتفوا بالأمـر بالإيمـان بالغَيْـب وأُمـور الآخـرة على الإجمال ، وصَرَّحوا بوجـوبِ الإيمـان بـأُمورٍ فرعيّةٍ منها ، لـمّا ظـهَرَ التّكذيبُ ببعض فروعِها في عَهْدِهـم في القَـرْن الهجـري الأوّل ، وضَـلـَّلوا مَـنْ لم يُؤمِـنْ بهـا وبَدَّعُوه ، كعُبَيْد الله بـن زيـاد لـمّا كذّبَ بالحوض ، أخبروه بصِحَّة الأحاديثِ فـيه ، وأغلظـوا علـيه القـول ، وزجـروه ، وبَدَّعُوه ، ومنهم : أبو بَرْزَة الأَسْلَمِيّ ، وزَيْد بن أَرْقم ، والبراء ، وعائذ بن عَمْرو وغيرهم رضي الله عنهم جميعا .

وذكـرَ بَعْضُ أهل العِلْم أنَّ ابنَ زياد رَجَعَ عن ذلك ، لِمَا رواه الإمامُ أحمـد في «مسـنده» (٢/ ١٦٢ـ١٦٣) أنَّ أبـا سـبرة حَـدَّثَ ابـنَ زيـاد عـن عـبد الله بـن عَمْـرو أنـه سَمِعَ رسولَ اللهِ ﷺ يقول : «مَوْعِدُكُـمْ حَوْضِي» ، فقال ابنُ زياد : (أشهدُ أنَّ الحوضَ حَقٌ) .

وكـان ابـنُ زيـاد ضالاً ظالما مُبتدعا ، جَمَعَ إلى النَّصْبِ الرَّفْضَ ، وَلِيَ البَصْـرة سـنة (٥٥هـ) ، ولـه ثنتان وعشرون سنة ، ووَلِيَ خُرَاسان ، وقُـتِلَ يـوم عاشـوراء سنة (٦٧هـ) . وصَحَّ عند التّرمذي (٣٧٨٠) بإسنادٍ صَحَّحَه أنّـه لـمّا جِيءَ برأس ابن زياد قتيلاً ، أتتْ حَيَّةٌ فدخلتْ في مِنْخَرِه ، فمكثتْ هُنَيْهَةً ، ثمّ خرجتْ وغابتْ ، ثمّ عادتْ ففعلتْ ما فعلتْ ، مَرَّتين أو ثلاثاً .

قـال الذهـبي في ترجمـته في «سـير أعـلام النّبلاء»(٣/ ٥٤٥-٥٤٦) : (كـان جَمِيلَ الصّورة ، قَـبيحَ السَّريرةِ .... وقـد جرَتْ لعُبَيْد اللهِ خُطُـوبٌ ،

وأبغضَهُ المسلمون لِمَا فَعَلَ بالحُسين رضي الله عنه)اهـ.

أمّا حِفْظُ حَقِّ الصّحَابة رضي الله عنه ، ومَعْرفة فضل الأربعة الخلفاء الرّاشدين على ترتيبهم ، والإمساك عَمّا شَجَرَ بينهم ، وذكر فَضْلِهم ، وكَفّ اللّسان عن غَمْطِهم : فمِن الإيمان بلا شَكّ ، وقد أمر الله ورسولُه بذلك .

وأجمعتْ الأُمّة كُلُّها ، سنّة ومُبتدعة ، على أنَّ مَبْحث الصّحَابة رضي الله عنهم مَبْحَثٌ عقديٌّ ، ولم تَخْلُ كتب مُعتقداتِهم باختلافِ مذاهبهم منها ، فالمهتدون يعتقدون فيهم ما سبق ، والضّالّون المُضِلُّون يعتقدون خلافَه .

وإنْ كان المالكيّ لا يَرَى مباحثَ الصّحَابة داخلةً في العقيدة ، وقد أمرَ المسلمين ـ لِيَتَّحدوا ـ بالاقتصار على الإيمان بالأركان السِّتَّة ، إيماناً جُمْليّاً : فَلِمَ كَتَبَ في مَبْحَثِهم وهو غير عقديّ عنده ، وتَرَكَ مباحثَ الاعتقاد الجُمْليّ الكُلّي؟!

وكذلك الإيمانُ بالمسيح الدّجّال : قد تواترتْ أحاديثُه ، ولا يردُّها إلاّ ضالٌّ استبانَ ضلالُه .

والمهدي : قد ثَبَتَتْ أحاديثُه وصَحَّتْ ، بل قال جماعةٌ مِن أهل العِلْم : إنها متواترة ، منهم :

- محمّد بن عبد الرّسول البَرْزَنجي (ت١١٠٣هـ)،
- ومحمّد بن أحمد بن سالم السّفّاريني الحنبلي (ت١١٨٨هـ)،

- ومُحمَّد بن عَلِيّ الشّوْكاني (ت١٢٥٠هـ)،
- ومحمّد بن جَعْفر بن إدريس الكَـتّاني (ت١٣٤٥هـ)،

وقـد أفرد جماعةٌ مِن أهل العِلْم المهديَّ بالتّصْنيف ، منهم :

- أبو بكر أحمد بن زُهَيْر بن حَرْب ، ابن أبي خَيْثمة(ت٢٧٩هـ)،
- وأبو الحُسَين أحمد بن جَعْفر ابن الـمُـنَادي(ت٣٣٦هـ)،
- وأبو نُـعَـيْم أحمد بن عبد الله الأَصْبهاني(ت٤٣٠هـ)،
- ومحمّد بن يوسف الكنجي الشّافعي(ت٦٥٨هـ)،
- ويوسف بن يحيى السّلمي الشّافعي(ت٦٨٥هـ)،
- وإسماعيل بن عُمر ابن كَـثِير القُـرَشيّ الشّافعي(ت٧٧٤هـ)،
- وعبد الرّحمن بن أبي بكر السُّـيُوطيّ الشّافعي(ت٩١١هـ)،
- وابن كمال باشا أحمدُ بن سُليمان الحنفي(ت٩٤٠هـ)،
- ومحمّد بن علي ابن طُـوْلُـون الصّالحيّ الحنفي(ت٩٥٣هـ)،
- وأحمد بن محمّد ابن حَجَر الهَـيْتَميّ المكّي الشّافعي(ت٩٧٤هـ)،
- وعَلِيّ بن حُسَام الدِّين الْمُـتَّقِيّ الهِنْدي(ت٩٧٥هـ)، لـه فـيه كتابان ،
- وعَلِيّ بن سُلطان القاري الحنفي(ت١٠١٤هـ)،
- ومَرْعي بن يوسف الكَـرْمي الحنبلي(ت١٠٣٣هـ)،
- ومحمّد بن إسماعيل الصّنْعاني، ابن الأمير (ت١١٨٢هـ)،
- ومُحمَّد بن عَلِيّ الشّوْكاني (ت١٢٥٠هـ)،
- وأحمد بن محمّد بن الصِّدِّيق الغُمَاري المغربي(ت١٣٨٠هـ)،

- وحمود بن عبد الله بن حمود التّويجري الحَنْبلي (ت١٤١٣هـ)،
- وعبد العليم بن عبدالعظيم البستوي (مُعاصر) في كتابَيْن ، أحدهما في الأحاديث الصّحيحة التي وردتْ فيه ، وأقوال العلماء ، والآخر في الأحاديث الضّعيفة ، وهما كتابان نافعان .

هذا طرفٌ مِمّنْ صَنَّفَ فيه مِن أهل العِلْم ، وأثبتَهُ ، مِن أهل المذاهب الأربعة وغيرهم ، وهم أكثر مِن هؤلاء ، ولكن ما سقتُهُ ، فيه خيرٌ ، ويُغْني ذا البصيرة ، ومَنْ أرادَ الهداية والحَقّ . أمّا الْمُبْطل : فقد قال فيه سبحانه : ﴿وَمَا تُغْنِي ٱلْآيَـٰتُ وَٱلنُّذُرُ عَن قَوْمٍ لَّا يُؤْمِنُونَ﴾.

قال الحافظ أبو الحَسَن محمّد بن الحُسَين الآبري السِّجْزي (ت٣٦٣هـ) في كتابه «مناقب الشّافعي»: (وقد تواترتْ الأخبارُ واستفاضتْ عن رسول الله ﷺ ، بذكر المهديّ ، وأنّه مِن أهل بَيْتِهِ ، وأنّه يَمْلك سَبْعَ سنين ، وأنّه يَمْلأ الأرضَ عَدْلاً ، وأنَّ عيسى عليه السّلام يَخْرجُ فيساعدُه على قَتْل الدّجّال ، وأنّه يَؤُمُّ هذه الأُمَّة ، ويُصَلِّي عيسى خَلْفَهُ ، في طول مِن قِصتِّه وأمره) اهـ.

واستشهد الأئمّةُ بكلام الآبري رحمهم الله جميعاً ، مُقِرّيْنَ بما قالَهُ ، ومنهم :

- محمّد بن أحمد الخَزْرجي القُرْطبي(ت٦٧١هـ) في «التّذكرة» (٢/ ٧٢٣) ،
- وأبو الحَجّاج يوسف بن عبد الرّحمن الْمِزّي الشّافعي (ت٧٤٢هـ)،

- ومحمّد بن أبي بكر ابن قَيِّم الجَوْزيّة الحنبلي(ت٧٥١هـ) في «المنار المنيف»،
- والحافظ أحمد بن علي ابن حَجَر العَسْقلاني الشّافعي(ت٨٥٢هـ) في «فتح الباري» (٦/ ٤٩٤) ، و«تهذيب التّهذيب» (٩/ ١٤٤)،
- ومحمّد بن عبد الرّحمن السَّخَاوي الشّافعي(ت٩٠٢هـ) في «فتح المُغِيْث» (٣/ ١٤)،
- والجلال عبد الرّحمن بن أبي بكر السُّيُوطي الشّافعي (ت٩١١هـ)، في غير كتاب ،
- وأحمد بن محمّد ابن حَجَر الهَيْتَمي المكّي الشّافعي(ت٩٧٤هـ) في «الصّوَاعق المُرْسَلة» (ص٩٩) وغيره،
- وعَلِيّ بن سُلْطان القاري المكّي الحنفي(ت١٠١٤هـ)،
- ومَرْعِيّ بن يوسف الكَرْمي الحنبلي(ت١٠٣٣هـ)،
- ومحمّد بن عبد الرّسول البَرْزنجي(ت١١٠٣هـ)،
- ومحمّد بن عبد الباقي بن يوسف الزّرْقاني(ت١١٢٢هـ)، وغيرهم.

وقد أنكرَهُ بَعْضُ أهل البدع ، ومنهم ابنُ خُلْدون في «تاريخه» ، ولم يكن مِن أصحاب هذا الشّأن .

بل مع إنكاره ، أو تشكيكهِ في صِحَّةِ أحاديث المهدي : اعترفَ بشهرة أمر المهدي بين أهل الإسلام كافّة ، فقال في «تاريخه»(١/ ٥٥٥): (اعلمْ أنَّ المشهورَ بين الكافّة مِن أهل الإسلام على مَمَرّ الأعصار : أنّه لا بُدَّ في

آخر الزّمان مِن ظهور رَجُل مِن أهل البَيْت ، يُؤَيِّدُ الدِّيْن ، ويُظْهِرُ العَدْل ، ويتبعه المسلمون ، ويستولي على الممالك الإسلاميّة ، ويُسمَّى المهديَّ ، ويكون خروجُ الدّجّال وما بَعْدَه ـ مِن أشراط السّاعة الثّانية في الصّحيح ـ على أثره . وأنَّ عيسى يَنْزِلُ مِن بعده ، فيَقْتُل الدّجّال ، أو ينزل معه فيساعدُه على قَتْلِه ، وَيَأْتَمُّ بالمهديّ في صلاتِه) اهـ.

وهذا بابٌ يطولُ فيه التّفْصيل ، ويُغني عنه ما تقدَّم مِن الإجمال والتّجْميل ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهْدِيَهُۥ يَشْرَحْ صَدْرَهُۥ لِلْإِسْلَٰمِ﴾.

* * * *

فصل

في إنكار المالكيّ مُصْطلح «العقيدة»! وزَعْمه أنـَّهُ لفظة مُبْتدعة ! ليستْ في الكتاب والسُّنَّة ! فيجب تـَرْكـُها ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(٣٠) تَحْتَ عنوان: (أولا: مُصطلح العقيدة بين السُّنَّة والبدعة).

ثمّ قال: (مع أنّني استخدم مُصطلح العقيدة بشروط سيأتي ذكرُها ، إلاّ أنـّه عند تعريفي لعنوان المحاضرة «قراءة في كتب العقائد»، لفت نظري عَدَمُ وجود كلمة «عقيدة» في النّصوص المتقدِّمة ، لا في القرآن ، ولا كتب السُّنَّة ، ولا المؤلـَّفات المشهورة في القرون الثـَّلاثة الأُولى.

فكانت هذه أوّلَ فائدة ، وفي الوقت نفسه كانت أكبر مصيبة ، إذْ لا يَتِمُّ التَّنْبيه على ذلك ، مع حرصنا فيما نزعم ، على هجران المصطلحات البدعيّة المستحدثة ، التي لا أصل لها في الكتاب والسُّنَّة!!) اهـ.

ثمّ قال في حاشية هذه الصّفحة :

(والغريب أنّنا ننكر على بعض الطّوائف الأُخرى كالأشاعرة ، استحداثهم ألفاظا لم تَرِدْ في القرآن ، ولا في السُّنَّة ، مثل «الجُزْء» و«الجوهر» و«القديم» إلخ . وننكر على الصّوفيّة ، تسميتَهم أنفسَهم «أهل الحقيقة» ، و«أهل الطّريقة») إلخ كلام المالكي.

والجـوابُ مِن وجهَيْن :

أحدهمـا : أنّ إنكـار المـالكيّ للفـظ العقيدة ، لعدم ورودِه في القرآن والسُّــنَّة : مِـنْ جُمْلة جَهْله ، وسذاجة فِكْره. فإنّـا لو تركنا تسمية «العقيدة» بهـذا الاسـم ، وسمّيـناها «الإيمـان» أو غـير ذلـك من الأسماء التي يرضاها المـالكي! : لم يكـن ذلـك حَلاًّ لاختلافِ المسلمين ، وتوحيد اعتقاداتِهم! لأنَّ الخـلاف في المعنى والمسمَّى ، لا في الاسم .

الـثّـاني : أنَّ السـَّلَـفَ رحمهم الله ، إنّـما أنكروا أحدَ أمرَيْن في هذه المسمَّيات :

أحدهمـا : إحـداثُ مُسَـمَّياتٍ لم تَـأْتِ في الشّـرْعِ ، ثـمّ إثباتُها للهِ عزّ وجلّ أو نفيُها ، كمُسمًّى «الجزء والجوهر» ونحوها.

الـثّـاني : اسـتبدالُ ألفـاظٍ شـرعيّة ، بألفاظ أُخرى كلاميّة مُسْتحدثة ، تتضـمّن مَعَـاني ، لا يتضـمَّنُها اللـّفْظ الشّرْعي ، أو تَـنْـقُـصُ عمّا في اللـّفْظ الشّرْعي من مَعَانٍ.

أمّــا اسـتخدامُ الألفـاظ اللّغويّـة ، مُصـطلحاتٍ عـلى المسـمَّيات الشّـرعيّة : فـلا حَـرَجَ فـيه ، ولم يُنْكرْهُ أحدٌ مِن علماء الإسلام ، سُـنَّة كانوا أو مُبـتدعة ، لهـذا لم يَجِـدِ المالكيُّ ـ كما صَرَّحَ واعترف ـ أحداً نَـبَّـهَ عليه ، فكان هو أوَّلَ مُـنَـبِّـهٍ ، فللهِ دَرُّه !!

وقـد سمَّـى المسـلمون جمـيعاً أُمـورَ الإيمـان ، فـروعَها وأصـولَها : «عقيدةً» ، ولم ينازعْ في ذلك أحدٌ ، لِعَدَمِ وجودِ سَبَبٍ للنّزاع ولِعَدَمِ فائدته!

ولـو سَـرَتْ واطّـرَدَتْ ضَـلالةُ المـالكيّ هـذه : لَـبَطُـلَـتْ غالـبُ المُصْطلحاتِ الشّرعيّة ، وغيرها مِن مُصْطلحات الفنون العِلْميّة .

* * * *

فصل

في إبطال مُحَاولةِ المالكيّ، تقريرَ ما زَعَمَهُ ـ سابقاً ـ أنَّ لفظَ «العقيدة» لَفظٌ مُبْتدَع !

ثمّ ذكر المالكيّ ص(٣٢ـ٣٣) : ما وَرَدَ في القرآن والسُّنَّة في جَذْر كلمة «عَقَد»! ولم يجد ـ كما ذكر ـ أنَّ لفظ «العقيدة» موجود فيهما ، فكيف يُسْتخدم في مَعْنى كبير عظيم ، ولا وجودَ له في القرآن ولا السُّنَّة ؟! وقال ص(٣٣ـ٣٤): (إذن فليس لمصطلح «العقيدة» أصل في السُّنَّة النّبويّة أيضاً.

أمّا مُصْطلح «الإيمان» : فهو مشهورٌ في الكتاب والسُّنَّة بالمعنى الشّرْعيّ ، وألّفَ فيه بَعْضُهم في هذا المصطلح وموضوعاتِه ، ولعلَّ أشهر هؤلاء : البَيْهقيّ في كتابه المشهور «شُعَب الإيمان».

إضافةً إلى وجودِ هذا المصطلح في كُلِّ مُصنَّفٍ مِن مُصنَّفات المسلمين الحديثيَّة المشهورة ، كالصّحيحَيْنِ، والكتب السِّتَّة ، تَحْتَ اسم «كتاب الإيمان») اهـ.

والجواب :

قد تقدَّم قريباً بِأنَّ العبرة بالمُسَمَّى لا بالاسم، وبالمعنى لا بمُجرَّد اللّفْظ.

وبابُ اختيار الألفاظ ، مَفْتوحٌ غير مُقَيَّد ، إلاّ إذا خالفَ الشَّرْع ، ولَفْظُ العقيدة هنا ، وَصْفٌ لغويّ صحيحٌ ، مُوافقٌ للإيمان تماماً ، وقد استعملَهُ الأئمّةُ دون نكير ، كما استعملوا لَفْظَ الإيمان كذلك .

والبَـيْهقيّ ، إنْ كـان قـد صَـنّف كـتابا سمّـاه **«شُعَب الإيمان»** : فقد صَـنّفَ آخر وسَمّاه **«الاعتقاد»**! جَمَعَ فـيه مسائلَ العقيدة فيه، وصَنّفَ ثالـثاً سَمّاه **«الأسماء والصّفات»**، ولم يُسَمِّهَما الإيمان ، كما يُطالِبُ المالكيّ ويُلْزِم!

وهـنـا أمـرٌ آخـر :

وهـو جَهْـلُ المـالكيّ بكتـب السُّـنَّة حَيْـثُ قـال: (كالصّـحيحَيْن والكتـب السِّـتَّة)! ، والصّـحيحان داخـلان في «الكتـب السِّتَّة» كمـا يَعْلَـمُ عَامّـةُ النّاس ، فضلاً عن غيرهم مِن طُـلابِ العِلْم .

إضـافةً إلى جَهْـل آخــر : وهـو عَـدَمُ وجـود «كـتاب الإيْمَان» بهذه التَّسْـمية في «**سـنن أبـي داوود**» كمـا زَعَـمَ ، وهـي ضِمْنُ **«الكتب السِّتَّة»** ، وإنّمـا في «سُـنَنِه» رحمـه الله «كـتاب السُّـنَّة» ، وأدخـلَ فــيهِ مـا يَـتَعَلّقُ بالإيْمَان وغيره مِن أُمور المُـعْتقدِ الأُخرى .

فصل

في إيْجَاب المالكيّ ، تقييدَ السَّلَفِ الصّالح ، بالمهاجرين والأنصار مِن الصّحَابة دون سائرهم ! وبأتباعِهم بإحسان . خِلافَ أهل السُّنَّة ـ بزَعْمِه ـ الذين حَصَرُوهم في سَبْعة أشخاص ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(٣٧ ـ ٣٨) :

(ثمّ عند استخدامِنا لـ«السّلف الصّالح» ، ينبغي أنْ نقيِّدَهُ مباشرة بـ«المهاجرين والأنصار، والّذين اتبعوهم بإحسان» ، أو نشير إلى ذلك في المقدّمة أو نحوها ، حتّى لا تختلط الأمور .

أمّا إطلاقُ هذا اللّفْظ ، ثمّ حَصْرُه في خمسة أشخاص جاءوا في نهاية القرن الثّالث ، وبداية القرن الرّابع ، ورجلَيْنِ جاءا في القرن الثّامن : فهذه غفلة ، مَخْلوطة بجهل وتعصّب!!) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : مُطالبةُ المالكيّ بِمَنْ سَبَقَهُ إلى هذا القَيْد؟ ومَنْ أين أتى به؟ وأنّى له بذلك !

الثّاني : أنَّ تَخْصيصَ السَّلَفِ الصّالح بالمهاجرين والأنصار ، دون بقيّةِ الصّحابة رضي الله عنهم جميعاً ، فيه نَفَسٌ رافضيٌّ لا يَخْفى ، وإلاّ لَمَا فَرَّقَ بين المهاجرين والأنصار ، وبين بقيّةِ الصّحَابة في هذا الباب .

فإنّهم رضي الله عنهم جميعاً ، وإنْ كانوا مُخْتلفين في الأفضليَّة ، والمهاجرون والأنصار أفضلُ مِن بقيَّةِ الصّحابة ، إلاّ أنَّهم في هذا الباب ، مُتَّفقونَ غَيْرَ مُخْتلفين ، فَلِمَ التّفْريقُ إذاً ؟!

وسَبَبُ تفريق المالكيّ هذا : صَرَّحَ به المالكيُّ في كتبهِ الأُخرى في «الصّحَابة» ، حين حَصَرَ الصُّحْبة في المهاجرين والأنصار ، دون البقيّة مِن مُسلمةِ الفتح وغيرهم .

ولا أدري أسبطا رسول الله ﷺ ، وريحانتاه ، وابناه : الحَسَن والحُسَين داخلان في الصُّحْبة والصّحَابة ، أم خارجان منها ؟!

وما أقربَ باب النَّصْب ، مِن باب الرَّفْض ! بل إنَّ كُلَّ رافضيٍّ ناصبيٌّ ، وكُلَّ ناصبيٍّ رافضيٌّ عند التّحْقيق .

فالرّافضة ـ لعنها الله ـ لَمّا زَعَمَتْ تولّيها لِعَلِيٍّ وفاطمة رضي الله عنهما وابنهما الحُسَين ، وذرِّيَّتِه ، ونحوهم : تبرَّأتْ مِن سبط رسول الله ﷺ وابنه : الحَسَن بن عَلِيّ ، وسَمَّتْهُ «بِمُسَوِّدِ وجوهِ المؤمنين» سَوَّدَ اللهُ وجوهَهم .

وكذلك طعنوا في بَعْض زوجات النَّبيِّ ﷺ ، وطعنوا في عبد الله بن عبّاس رضي الله عنهما ، حَبْرِ الأُمَّة ، وتُرْجمان القرآن .

وهؤلاء جميعاً مِن آل البَيْتِ ، بل هم زهرتُه ، بَعْدَ عَلِيّ وفاطمة رضي الله عنهما ، وعنهم جميعا .

الثّالث : أنَّ «السّلَف الصّالح» عند أهل السُّنَّة جميعاً ، حنابلة وغيرهم : هم الصّحَابة جميعاً ، وتابعُوهم على الإيمان والإحسان ، وتابعُ تابعيهم ، خير القرون بتزكية رسول الله ﷺ لهم حين قال:«**خَيْرُكُمْ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ**» ثم ذكرَ الخُلُوف بَعْدَهم .

رواه البخاري (٢٦٥١)و(٣٦٥٠)و(٦٤٢٨)و(٦٦٩٥) ، ومسلم (٢٥٣٥) ، مِن حديث عِمْران بن حُصَين رضي الله عنه ، وقال : (لا أدري ، أذكرَ النَّبيُّ ﷺ بَعْدُ قرنَيْنِ أو ثلاثة) .

ورواه مِن حديث ابن مَسْعود رضي الله عنه : البخاري (٢٦٥٢)و(٣٦٥١)و(٦٤٢٩)و(٦٦٥٨) ، ومسلم (٢٥٣٣) .

ورواه مِن حديث أبي هريرة رضي الله عنه : مسلم (٢٥٣٤).

ورواه مِن حديث عائشة رضي الله عنها : مسلم (٢٥٣٦) ، وذكرتْ فيه ثلاثةَ قرون .

ومَنْ سَار على نَهْج هؤلاء السّابقين المهديِّين وتقدَّم : كان سَلَفاً لِمَنْ تأخَّر .

ولم يَحْصُرْ الحنابلةُ أو غَيْرُهم مِن أهل السُّنَّة : السَّلَف الصّالح في خَمْسة رجال ! أو حتَّى عشرة ! كما زَعَمَ هذا الكذوب !

وإنَّما ـ هو ومَنْ كان على شاكلتِه ـ : هم الّذين خَصُّوا هذا اللّفْظ ، بأشخاص مَعْدودين مِن الصّحَابة فحسب ! بل لم يُرْضِهم ذلك ، فأدخلوا المهاجرين والأنصار ، وأخرجوا البقيَّة ! دون بيّنةٍ مَرْضيّة !

فصل

في زَعْمِ المالكيّ أنَّ مُرادَ بَعْض الحنابلة بالسُّنَّة : هو التّكفير! والتّجْسيم ! والظُّلْم ! والإسرائيليّات ! وبيان مُراد المالكيّ ، والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(٣٨) :

(بل تجد بَعْضَ غلاتِهم يقول:«لا خَيْرَ في الإسلام بِلاَ سُنَّة»! وقد يقصدُ بَعْضُهم بالسُّنَّة للأسف : ما سيأتي ذكرُه مِن أمراض فكريّة ، كالتّكفير، والظُّلْم ، والإسرائيليّات ، والتّجْسيم إلخ .

فيكونُ بهذا ، قد نفى الخيريّة عن الإسلام الصّافي مِن هذه الأمراض . وهذه ضلالةٌ ، وجُرْأة على الإسلام باسم «العقيدة»!!) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ مَعْنى قول بَعْض الأئمَّة **«لا خيرَ في الإسلام بلا سُنَّة»** : أي لا خيرَ في انتساب رجل إلى الإسلام بالاسم ، دون حقيقة تحقيقهِ ، باتّباع الكتاب وسُنَّة النّبيّ ﷺ .

فمَعْنَى «السُّنَّة» في هذا الأثر ، الذي قالَهُ بَعْضُ أئمَّةِ الإسلام والسُّنَّة يشمل أمرَيْنِ :

١. العمل بسُنَّة رسول الله ﷺ : القوليّة والفعليّة والإقراريّة ، بتصديقهِ فيما أخبر، واجتنابِ ما عنه نَهَى وزَجَرَ، وأنْ لا يُعْبَدَ الله إلاّ بما شَرَع .

٢. وأنْ لا تُصْرَفَ سُنَّةُ رسولِهِ ﷺ ، بتأويلاتِ المُتأوِّلين المُتكلِّفين ، ولا المُتكلِّمين المُتهوِّكين ، فتذهب رُوْحُها ، ويَفْسُد رَوْحُها .

بل يفهمُ ذلك ، بفَهْمِ الصَّحَابة رضي الله عنهم ، وفَهْمِ تابعيهم بإحسان وتابعيهم عليه ، ومَنْ سَارَ على نَهْجِ هذه النُّخْبة ، التي اختصَّها الله بحفظ وَحْيِهِ ، والانتصار لِدِيْنِه ، وإغاضةِ الباطل ومَحْقِه .

إذا عُلِمَ هذا : عَلِمْتَ صِحَّةَ تلك الجملة ، بل إنَّ مَنْ أنكرَ أنَّ ما أتى به النَّبيُّ ﷺ وقالَهُ : وَحْيٌ ، فهو كافر، لا يُقْبلُ منه إسلام ولا إيمان ، ما بقي على ذلك ، وهذا ليس بغُلُوّ.

الثَّاني : مُطالبةُ المالكيّ بمرادِه «ببَعْضِهم» في عبارتِهِ السَّابقة ، ومَنْ مِنْ أهل العِلْم ، جَعَلَ التَّكفيرَ، والظُّلْمَ ، والإسرائيليّات ، والتَّجْسيم هي السُّنَّة ، ولا يقصد سواها؟!

الثَّالث : أنَّ التَّكفير حُكْمٌ شرعيّ ، إذا وافق الشَّرْعَ ، كان مِن الدِّين ، ومِن الإسلام والسُّنَّة ، قال تعالى :﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ﴾ ، وقال سبحانه :﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَٰنُ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ ، وقال جلّ وعلا :﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ .

وقال النَّبيُّ ﷺ : **«العَهْدُ الَّذِي بَيْنَنا وَبَيْنَهُمُ الصَّلاةُ ، فَمَنْ تَرَكَهَا : فَقَدْ كَفَرَ»** ، رواه الإمامُ أحمد في «مسنده»(٥/ ٣٤٦) والتّرمذي (٢٦٢١) والنّسائي (٤٦٣) وابن ماجَهْ (١٠٧٩) مِن حديث بُرَيدة بن الحصيب .

وقـال ﷺ : «بَـيْنَ الـرَّجُل وبَـيْنَ الشِّـرْكِ وَالْكُفْـرِ: تَـرْكُ الصَّـلاَةِ» رواه مسلم (٨٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

فالتّكفير : ليس ظُلْماً ولا بَغْياً ، متى وافقَ الشّروط ، وزالتِ الموانع ، بل هو مِن صُلْبِ الشّرْع . فمَنْ أنكرَ ذلك ، فقد أنكرَ شيئاً مِنَ الدِّيْن .

أمّا الظُّلْمُ والتّجْسيمُ : فهذِه مذاهبُ المالكيّ وأربابُ نِحْلتِه ! وهل مِن العَدْلِ الطّعْنُ في جملة مِن الصّحَابة رضي الله عنهم ، وجملة مِن أئمّةِ السّلَف ، وآخرين مِن أئمّةِ الخَلَف؟! والكذبُ عليهم ، واختلاقُ الأباطيل ، لتهجين اعتقادِهم؟!

أمّا التّجْسيمُ : فهو دِيْنُ أسلافِهِ ، الرّافضة الأوائل ، وليس مذهباً لأهل السُّنّة رحمهم الله .

فصل

في زَعْم المالكيّ أنَّ الحنابلة يُكَفِّرون أبا حنيفة وأصحابه ! ويذمُّونهم ! ويُبَدِّعونهم ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٠٦ـ١٠٧) تحت عنوان: «تكفير الإمام أبي حنيفة والحنفيّة وذمّهم وتبديعهم في كتب الحنابلة»: (ساق عبدُ الله بن أحمد بن حنبل (ت٢٩٠هـ) في كتابه «السُّنَّة» جملةً مِن اتّهامات وشتائم خُصُوم أبي حنيفة ، تلك الاتّهامات التي تَصِفُ أبا حنيفة بأنّه...) ثمّ ساق نحو اثنَيْن وأربعين وصفاً أو عبارة .

والجوابُ مِن وجوه سَبْعة :

أحدها : أنَّ تلك الأقوالَ جميعَها ، ليستْ بأقوال حنابلة ، بل ليس فيها مِن أقوال الإمام أحمد رحمه الله ، إلاّ قولَيْنِ أو ثلاثة ! أمّا بقيّةُ تلك الأقوال : فلجماعةٍ مِن الأئمّة المُتقدِّمين على أحمد ! بل جملةٌ منهم لم يدركْ أحمدُ حياتَهم ، بَلْهَ أنْ يكونوا أتباعاً له ؟! فمَوْلدُه سنة (١٦٤هـ) ، ووفاتُهُ رحمه الله سنة (٢٤١هـ) ، ومِن أولئك:

- أيوب بن كَيْسان السِّخْتياني(ت١٣١هـ)،
- وعُثمان بن مسلم البتي(ت١٤٣هـ)،
- والأعمش سُليمان بن مِهْران(ت١٥٧هـ)،
- وعبد الله بن عَوْن المُزَني(ت١٥٠هـ)،

- والأوزاعي عبد الرّحمن بن عَمْرو(ت١٥٧هـ)،
- وسُفيان بن مَسْروق الثّوْري(ت١٦١هـ)، فهؤلاء كُلُّهم لم يُدْرِكْ أحمدُ حياتَهم ، فكيف كانوا حنابلة؟! ومتى؟!

وساق عبدُ الله بن الإمام أحمد بأسانيدِه ، أقوالَ آخرين ، هم مِن طبقةِ شيوخِ شيوخِ أبيهِ ، وليسوا بحنابلةٍ أيضا ، مثل :

- هَمّام بن يحيى العَوْذِي(ت١٦٥هـ)،
- وَحَمّاد بن سَلَمَة(ت١٦٧هـ)،
- والحَسَن بن صالح(ت١٦٩هـ)،
- وأبي عَوَانَة الوَضّاح بن عبد الله اليَشْكري(ت١٧٦هـ)،
- ومالك بن أنس الأَصْبَحي ، إمام دار الهجرة(ت١٧٩هـ)،
- وحَمّاد بن زَيْد(ت١٧٩هـ)،
- وعبد الله بن المبارك (ت١٨١هـ)،
- وأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري(ت١٨٢هـ) تلميذ أبي حنيفة وصاحبِهِ،
- وأبي إسحاق الفَزَارِي إبراهيم بن محمّد بن الحارث(ت١٨٥هـ)،
- وأبي خالد الأحْمَر سليمان بن حَيّان(ت١٨٩هـ)،
- ويوسف بن أَسْباط(ت١٩٥هـ)،

وساق بأسانيدِه أقوالَ جماعة آخرين مِن شيوخ أبيهِ ، أو مِن طبقتِهم ، أو مِن أقرانهِ ، مثل :

- وكيع بن الجَرّاح(ت١٩٦هـ)،
- وسُفيان بن عُيَيْنة(ت١٩٨هـ)،
- والأصْمعيّ عبد الملك بن قريب(ت٢١٦هـ)،
- وهَوْذَة بن خَلِيفة(ت٢١٦هـ)،
- ويَحْيى بن مَعِين(ت٢٣٣هـ).

فهؤلاء كُلُّهم، ليس فيهم حَنْبليّ واحد، بَلْهَ أنْ يكونوا كُلُّهم حنابلة! فأين إنصافُ هذا المُنْصِفِ المزعوم؟! وما مقصدُه مِن هذا التّلْبيس؟

الوَجْه الثّاني: أنَّ عبدَ الله بن الإمام أحمد رحمهما الله، ناقلٌ لا قائل، وتابعٌ لامَتْبوع، ولم يذكرْ هو شيئاً في أبي حنيفة، وإنّما رَوَى في كتابه «السُّنّة» ما حَفِظَ عن أبيهِ وغيرِه مِن العُلَماء فيه. لِهَذا قال أَوَّلَ ذلك الباب (١/ ١٨٠): (ما حَفِظْتُ عن أبي وغَيْرِه مِن المشايخِ في أبي حنيفة). وكان أوَّلَ أثر رواه في هذا الباب: ما سَمِعَهُ مِن أبيه عن عبد الرّحمن بن مَهْدي أنّه قال: «مِنْ حُسْنِ عِلْمِ الرَّجُلِ، أنْ يَنْظُرَ في رَأْيِ أبي حَنِيْفَة»، فأين إنصافُ هذا المُنْصفِ المَزْعُوم؟!!

الوجه الثّالث: أنَّ أهلَ العِلْم، قد أسقطوا العُهْدَةَ عَمَّنْ رَوَى الأحاديثَ الموضوعةَ والواهيةَ عن النّبيِّ ﷺ، إذا ساقَها بأسانيدِها وإنْ كانتْ واهيةً، أو بَيَّنَ حَالَهَا إذا لم يَرْوِها بأسانيدِها تلك. وهذا في حديث النّبيّ ﷺ، وهو وَحْيٌ وتشريع. فكيف يُعَابُ على الإمامِ عبدِ الله بن أحمد،

روايتُه تلك الآثار في حَقِّ أبي حنيفة ، وهو قد رواها بأسانيدِها ، وغالبُها صحيح الإسناد؟!

الوجه الرّابع : أنَّ عبدَ الله بن الإمام أحمد ، لم ينفردْ برواية تلك الآثار، بل رَوَاهَا معه جماعةٌ مِن حُفّاظ المسلمين ، كالحافظ يعقوب بن سُفيان الفَسَويّ (ت٢٧٧هـ) في كتابهِ العَظِيم «المعرفة والتّاريخ» (١/ ٧٧٩ ـ ٨٠٣) و(٣/ ٢١) و(٢/ ٢٧٧ و٧٨٥) وهو مُتقدِّم على عبد الله.

ورَوَاهَا أيضاً، حافظُ العِرَاق، بل حافظُ المشرق:أبو بكر أحمد بن عَلِيّ الخطيب البَغْدادي(ت٤٦٣هـ) في تاريخه «تاريخ بغداد» (١٣/ ٣٢٣ـ٤٢٣) وغَيْرُ هذيْنِ الإمامَيْنِ، فَلِمَ يُحمَلُ على عَبْدِ الله ، ويُتْرَكُ غَيْرُه؟!

الوجه الخامس : أنَّ هذا الزَّيْدِيَّ المُنْصِفَ المالكيَّ ! يتباكى ـ بزَعْمِه ـ على انتقاص بَعْضِ الأئمّة المُتقدِّمين لأبي حنيفة ، بَيْنما ينتقص ـ هو ـ عشراتِ الأئمّة ، مِمّنْ تكلّموا في أبي حنيفة ، وهم أعلمُ وأعظمُ منه ! كالإمامِ مالك بن أنس ، وعبد الله بن المبارك ، وسُفيان بن عُيَينة ،والثّوريّ ، وغيرهم .

ومرادُه ليس الدِّفاع عن أبي حنيفة ، وإنّما الطّعْنُ في أولئك ، مُتستِّراً بذلك .

الوجه السّادس : أنَّ هذا المنصف ! يَعِيبُ الطّعْنَ في الحنفيَّة ، ويَنْتصرُ لهم بزَعْمِه ، وهو يَرْميهم بالتّجهُّم ! فقد زَعَمَ المالكيُّ في كتابه ص(١٠٦) أنَّ في كتابِ عبدِ الله بن الإمام أحمد: (أنَّ استقضاءَ الحنفيَّة على

بَلَـدٍ ، أَشَدُّ على الأُمّةِ مِن ظهور الدّجّال).

وهـذا باطلٌ غير صحيح ، وإنّما رَوَى عبدُ الله بن الإمام أحمد بإسنادٍ صـحيح (١/ ٢١٤) (٣٥٢) إلى عـبد الله بـن المبارك أنّـه سُئِلَ: أيُّـهم أسرعُ خـروجاً الدّجّـال أو الدّابّـة؟ فقـال عـبدُ الله بـن المـبارك : «**استقضاءُ فلان الجهمـيّ عـلى بُخَـارَى ، أشـدُّ عـلى المسـلمين مِـن خـروجِ الدّابّـة ، أو الدّجّال**».

فهـل يَرَى المالكيُّ أنَّ الحنفيَّة جهميّة؟! وإلاّ لـَمَا أقحمَ قَـوْلاً قـيل في جهميّ في الحنفيّة!

الوجـه السّـابع : أنَّ مـا ساقَـهُ الإمامُ عبدُ الله بن أحمد في أبي حنيفة ، لايَخْرجُ عن أحدِ أمرَيْنِ:

١- إمّـا أَمْـرٌ عابَـهُ الأئمّـةُ المُـتقدِّمون عـلى أبـي حنيفة ، وهم على حَـقّ ، كـرَدِّهِ جملـةً مِـن الأحاديـثِ التي بلغتْهُ ، وأخذِه بالرّأي مع وجودِها ، وهـذا الـنوعُ قـد سـاقَ جملـةً مـنه ، الإمـامُ أبـو بكـر ابن أبي شَيْبة رحمه الله (ت٢٣٥هـ) في كـتابه العظـيم «المُصـنَّف» (١٣/ ١٤٨-٢٨٢) قال في أوّل رَدِّهِ : (كـتاب الرّدّ على أبي حنيفة ، هـذا ما خالفَ بـه أبو حنيفة الأثرَ الّذي جـاء عـن رسـول الله ﷺ). ثـمّ سَـاقَ رحمـه الله بأسَـانيدِه أربعمائـة وخمسة وثمانين ، ما بين حديثٍ وأثـر .

٢- وإمّـا شيءٌ عَابَـهُ الأئمّةُ عَلَـى أبي حنيفة في اعتقادِه ، فهذا يَظْـهَرُ رُجُوْعُهُ عنه ، كـمَا دَلّـتْ عليهِ نقولُ أصحابهِ وغيرهم .

أمّـا مَـنْ حَكَـمَ مِن الأئمَّةِ المُـتقدِّمين على أبي حنيفة أنّـه مَاتَ على تلك الأُمور : فلم يَبْلغْـهُ الرّجوع .

وهـذا هـو الأَوْلَى ، لا أنْ يُنْـتَقَـصَ أحـدٌ بقـول آخـر، بل يُمْسَكُ عن الجميع رحمهم الله ، ما داموا على السُّـنَّة أو تَابَ مَنْ خالفَـها ، فـعَادَ إليها .

ولـيس مَقْصـدُ هذا الزّيديّ ، الانتصارَ لأبي حنيفة ـ فليس أبو حنيفة عـنده بأكـرم مِـن جملـةٍ مِـن أصحابِ رسول الله ﷺ الّذين لاكَ أَعْرَاضَهم ـ وإنّـما قَـصْدُه ، الغَـضُّ مِن الأئمَّةِ الآخرين ، كما تقدَّم .

فصل

في إبطال المالكيّ تَبْديعَ الحنابلة لأهل البدع ، ببُطْلان قولهِم بابتداع أبي حنيفة بزَعْمِه ! والرّدّ عليه ، وإبطال مزاعمِه

قال المالكيّ ص(١٠٧) :

(هذا نموذج واحد ، مِن نماذج سلفِنا الصّالح !! مِن غلاة الحنابلة) اهـ كلامه.

قُلْتُ : قد تقدَّم أنَّهُ ليس فيهم حَنْبليّ واحد .

ثمّ قال المالكي ص(١٠٧ـ ١٠٨):

(وهذا الفِكْرُ عند غُلاة الحنابلة لا مُعتدليهم ، هو الذي فَرَّخَ لنا اليوم ، هؤلاء الغوغاء ، مِن التيّار التّبْديعي ، الذي يَصِمُ النّاسَ بالبدعة والضّلالة ، ولعلَّهم أوقعَ النّاس فيها ، فلذلك لا يَسْتغربُ بَعْضُ الأُخوة إنْ قام بَعْضُ هؤلاء الغُلاة ، وشَبَّهَ الباحثين مِن طلبه العِلْم المخالفين له بالمستشرقين ، أو بفرعون ، أو إبليس ، أو سَلْمان رُشْدي.... ولا نَسْتغربُ منهم هذا التّبْديع والتّكفير، فنحن نرحمهم ، لأنّنا نعرفُ مِن أين أُتُوا !! أُتُوا مِن الجهل المُسَمَّى عِلْماً ، والظُّلْمِ المُسمَّى عَدْلاً ، والبدعةِ المُسمَّاة سُنَّة !!) اهـ.

والجواب :

أنَّ التَّبْديعَ كالتَّكْفير، له ضوابطُه وأسبابُه ، التي يَعْرفُها أهلُ العِلْم ، فَمَنْ بَدَّعُوهُ كان مُبْتدعاً ، ومَنْ كَفَّرُوه ، كان الفاجرَ الكافر .

فتبديعُ السَّلَفِ إذا بدَّعوا : كان حَقّاً صواباً ، فهم أعلمُ النّاس ، وأصدقُهم لهجة ، وأتقاهم لله ، وأتَمُّهم خشية ، فمَن اقتدى بهم أصاب .

أمّا التّبْديعُ غَيْرُ الصّحيح : فصاحبُه غَيْرُ مُقْتَدٍ بأولئك ، فلا يُحَمَّلون أخطاءَ غَيْرِهم .

ثمّ إنّا لم نَرَ أحداً مِن أهل العِلْم أو طلبتهِ ، حَنْبليّاً كان أو غير حَنْبليّ ، بَدَّعَ أحداً في أمر يَسُوغُ عنده فيهِ الخلاف . فما الأُمورُ التي بَدَّعَ أولئك الغوغاء ، مُخَالفيهم مِن طلاب العِلْم ، والباحثين المخالفين لهم ! حتَّى وصفوهم بفرعونَ وإبليسَ ؟!

وَلِمَ أخفى المالكيُّ أسبابَ تبديعِهم وعَمّاها؟!

وما الأمرُ الذي يَرَاهُ أولئك سُنَّةً ، وهو عند المالكيّ بدعة؟!

وما ضابطُ البدعة عند المالكيّ؟

وعَمَّنْ أخذَهُ إنْ لم يَرْتَضِ ضوابطَ السّلَف؟

وكيفَ يَعِيْبُ أمراً هو واقعٌ فيه؟!

فصل

في زَعْمِ المالكيّ أنَّ تكفيرَ الحنابلة لأبي حنيفة فيه خير، لإظهاره حَالَ مَنْ يُنْسَبُ إليهم الصّلاح ، ومِقْياس الحَقّ عندهم ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٠٨) :

(على آيَّةِ حال ، لا يَخْلو شّرٌ مِن خير في الغالب ، وعلى هذا فلا يَخْلو تكفيرُ هؤلاء لأبي حنيفة مِن فوائد عظيمة ، لعلّ أبرزها : مَعْرفة طغيان العواطف على العِلْم ، عند بَعْض السَّلَف ، الذين نَصِمُهم بالصّلاح ، ونَصِمُ مُخالفيهم بالضّلالة!!) اهـ.

والجواب :

أنَّ التّكْفير والتّبْديع ـ كما تقدَّم ـ له ضوابطُه الشّرْعيّة ، ولا يكون بالعواطفِ أو الأهواء ، وهذا طَعْنٌ آخر في السَّلَف رحمهم الله .

ونتيجة المالكي هذه ، بناها على مُقدّمات كاذبة ، بيَّنَّا كذبَها ، فهي نتيجة فاسدة .

ثمّ قال المالكيّ ص(١٠٨):

(فهذه الكتبُ تَصْلحُ لدراسةِ وقياس الإنصاف والظُّلْم عند سلفِنا ، وقياس فَهْمِهم لِلحُجَّة مِنْ عَدَمِها ، مع قياس العِلْم والجَهْل ، والصِّدْق والكذب عند المُتقدِّمين ، فهي شاهدٌ على ذلك العَصْر) اهـ.

والجـواب :

أنَّ مَـنْ جَعَـلَ كُتُـبَ ومُصـنَّفاتِ كبار أئمَّة الإسلام ، ومدار أئمَّتِه الأعلام : كُتُـباً مليئةً بعدم الإنصاف ! والظُّلْم ! وعَدَمِ فَـهْمِ حُجَّة المُـخالِف ! وتُظْهِرُ قَـدْرَ عِلْمِهِـم ، وجَهْلِهِـم ، وعَـدَمِ صِـدْقِهم ، وظهور كذبهم ! : لهو الظّـالم الـباغي، فـإنّ أولـئك هم ريحانة الإسلام ، وعُلماؤُه العِظَـام ، بهم استقامتِ الشّريعة ، وعُرِفَ الحـلال والحـرام .

وهـي ـ بـلا شـكّ ـ دلـيلُ عِلْمِهِـم ، وإنصـافِهم ، ودقَّـةِ فَـهْمِهم وصِـدْقِهم ، ولـو كـانوا غَـيْرَ ذلـك ، لَـسَـقَـطَـتِ السُّـنَّة ، فهم حَمَلَـتُهَا ، ورُوَاتُـها ، وحَافِظُـوها .

فصل

في إبطال المالكيّ : تكفيرَ الأئمَّةِ لِفِرَقِ الضّلالة ، كالرّافضة ، والمعتزلة وغيرهم ، بِبُطْلان تكفيرهم لأبي حنيفة الذي زَعَمَهُ ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٠٨) :

(كما أنَّ ظُلْمَنا في تكفير أبي حنيفة وأصحابِه رحمهم الله ، يجعلنا نتوقّف في ظُلْمنا فِرَقاً أخرى ، كالشّيعة ، والمعتزلة ، والصُّوفيَّة ، والأشاعرة ، وغيرهم . لأنّه إنْ سَلَّمْنا بِأنَّ تكفيرَنا لأبي حنيفة كان خاطئاً ، فَمَا الّذي يَمْنع مِن أنَّ تكفيرَنا لهؤلاء ، كان خاطئاً أيضاً؟!) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ السَّلَفَ رحمهم الله ، لم يَظْلموا أبا حنيفة ، وقد تقدَّم رَدُّ هذا ، فنتيجتُهُ هذه ، مَبْنيَّةٌ على مُقدِّمتِه تلك الفاسدة .

مع أنَّ أبا حنيفة ليس مَعْصوماً ، حتَّى نطعنَ في غيره مِن أئمّة الإسلام ، إذا جَرَحُوهُ أو تكلَّموا فيه ، بل الأقربُ صِحَّةُ كلامِهم ، وإمضاءُ قولِهم ، لو تَعَارَضَ الأمران ، إمّا عدالةُ أبي حنيفة ، أو صوابُهم .

الوجه الثّاني : أنَّ كلامَ السَّلَفِ في الرّافضةِ والمعتزلةِ والصّوفيّةِ والأشاعرةِ : ليس مَبْنيّاً على الظّنُون والأهواء ، بل بَنَوْهُ على الأدلَّة الواضحة ، والحُجَجِ الظّاهرة .

فحالُ الرّافضةِ : فَصَّلَهُ شَيْخُ الإسلام أبو العَبّاس ابن تيمية رحمه الله(ت٧٢٨هـ) في «منهاج السُّنَّة» ، وبَيَّنَ ضلالهَم ، وقبيحَ أقوالهِم ، وفسادَ اعتقادِهم ، بالحُجَّة والدّليل .

وأمّا المعتزلةُ والأشاعرةُ : فَبَيَّنَ حَالهَم ، شَيْخُ الإسلامِ ابن تيمية رحمه الله ، وبَيَّنَ مَوْقف السَّلَف الصّالح منهم ، في كثير مِن مؤلّفاتِهِ منها:

- «دَرْءُ تعارض العَقْل والنَّقْل»،
- و«بيان تَلْبيس الجهميّة»،
- و«الحَمَويّة»،
- و«التِّسْعينيَّة»،
- و«النُّبوَّات»،
- و«الإيْمان» ، وغيرها كثير.

وكذلك الصّوفيّة في كتابَيْهِ :

- «الاستقامة»،
- و«الفُرْقان ، بين أولياء الشَّيْطان وأولياء الرّحمن» ، وغيرهما.

وقد بَيَّنَ حَالهَم ، وحُكْمَهم بالدّليل ، ورَوَى أقوالَ السَّلَف فيهم ، جماعةٌ مِن أئمّةِ الدّين وحُفّاظِه ، في كتب كثيرة .

فمقصودُ هذا المخذول (المالكيّ) مِنْ زَعْمِه ظُلْمَ الحنابلةِ ـ ويقصد بهم السَّلَف ـ : تبرئةُ أهل البدع والضّلال ، كالرّافضةِ ، والمعتزلةِ ، والصّوفيّة ، والأشاعرة .

أمّـا زَعْمُ المالكيّ : أنَّ الرّافضةَ ، والمعتزلةَ ، والصّوفيّةَ ، والأشاعرةَ : كـُفـَّارٌ ، ففيه تفصيل :

- فإنْ كان ـ هو ـ يُكـَفـِّرُهم ، فَـلْـيُبْدِ حُجَّـتَه !!
- وإنْ كـان يقصـدُ تكفيرَنـا ـ نحـن ـ لهـم ، مـع عَـدَمِ تكفـيره ـ هو ـ لهم : فَـلْـيَذْكـُرْ لنا أسبابَ تكفيرنا لهم التي لم يَرْضَها ، وَلْيُبَيِّنْ لنا بُطـْلانَـها .

أمّـا نحـن : فحالهُـم عندنا على تفصيل يطولُ ذِكـْرُه ، مُختصرُه : أنَّ المعـتزلةَ والرّافضـةَ كـُفـّـارٌ ، قـد أجمـعَ السـَّـلَفُ المُـتقدِّمون ، والأئمّـةُ المرضـيُّون على كُفْرِهم ، بل كـُفـْر مَنْ قال بآحـادِ مسائلِهم ، كخَلـْقِ القرآن ونحوها .

أمّا الأشاعرة : فمُبتدعةٌ .

وأمّـا الصـوفيّة : فغُلاتُهـم مِـن القـائلين بالحـُلـُول والاتّحَادِ ونحوه ، فـلا شَـكّ في كـُفـْرِ مَنْ لم يُكفِّرْهم ، بَلْهَ عنهم هم ، وكذلك عُـبّاد القـبُور ، ودُعَاة الموتى .

أمّـا مَـنْ دُوْنَـهم مِن أصحابِ الأذكار والأوراد البدعيّة ، والرّقـْص ، والضّرْب بالدُّفِّ ، والموالد ، ونحوها : فهم مُبْتدعةٌ ليسوا بكـُفـّار .

فصل

في طلب المالكيّ الاتّعاظ بما حَصَلَ مِن السَّلَفِ مِن تسرُّعٍ في التّكفير! والرّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص (١٠٨):

(والعاقلُ مَنِ اتّعظَ بهذه عن تلك ، فلا يَتسرَّعُ في التّكْفير قبل مَعْرفة حُجَجِ الخَصْمِ ، وارتفاع موانعِ تكفيره ، ومَعْرفة شُبَهِه واعتذاراته ، مِن قولِهِ ، لا مِن نَقْل خَصْمِه) اهـ.

وجوابُه :

أنَّ السَّلَفَ رحمهم الله لم يُكَفِّروا ، إلاّ مَنِ ارتكب مُكَفِّراً ، واستوفى شروط التّكْفير، وهم أتقى وأورعُ وأعظمُ مِن أنْ يكونوا مُتسرِّعين فيمَنْ كفَّروه.

فإنْ وَقَفَ المالكيّ على أحدٍ كفَّروهُ بقول لم يَقُلْهُ : فَلْيُبْدِ لنا حُجَّته !

أمّا قولُه : «مِن قولِه لا مِن نقل خَصْمِه» : ففيه تفصيل :

- فإنْ كان الخَصْمُ النّاقلُ ثقةً عَدْلاً: قُبِلَ، وبأيّ دليلٍ شَرْعيّ ،أو عَقْليّ يَرُدُّه ؟! وقد قُبِلَتْ أقوالهُم في نَقْل الوَحْي ، ألا تُقْبَلُ فيما سواه ؟!
- وإنْ لم يكن عَدْلاً ثقةً : لم يُقْبلْ ، كان خَصْماً ، أو لم يكن ، إلاّ بَعْدَ التّثبّتِ والتّبيّن .

فصل

في طعن المالكي فيما رَوَاهُ عَبْدُ الله بن الإمام أحمد في «السُّنَّة» ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ (١٠٨):

(فبعض ما نَقَلَهُ عبدُ الله بن أحمد هنا ، لا يُقِرُّهُ الأحناف ، بل يُنْكِرُ الحنفيّةُ أنْ يكونَ أبو حنيفة يقول بذلك أو يَعْتقدُه) اهـ.

وجوابُه مِن وجوه :

أحدها : أنَّ عبدَ الله بن الإمام أحمد لم يَقُلْ في أبي حنيفة شيئاً ، وإنّما رَوَى بأسانيدِهِ ما بلغَهُ عن أئمّةِ السَّلَف كمالك ، والأوزاعي ، والثَّوْري ، وابن المبارك ، وغيرهم ، وهم أئمّةٌ عدول ثقات .

الثّاني : أنَّ كلامَ بَعْض أئمّةِ السَّلَف ، الذين رَوَى أقوالَهم عبدُ الله بن أحمد في أبي حنيفة : هم مُعاصرون لأبي حنيفة ، وأدرى به مِمّنْ جاء بَعْدَهُ ، وتمذهبَ بمذهبِهِ ، فهم رحمهم الله ، مُحَكَّمون لا مَحْكومون ، ومُقَدَّمُون لا مُتَقَدَّمون .

الثّالث : أنَّ الإنكارَ الْمُجَرَّدَ ، ليس بحُجَّة ، وقد تكاثرَ وتتابعَ كلامُ السَّلَف في أبي حنيفة ، فلا يُنْكرُ ولا يُرَدُّ ، إلاّ بحُجَّةٍ ودليل .

فصل

في تكذيب المالكيّ مَنْ رَمَى أبا حنيفة برَدِّ الأحاديث ، واعتذار المالكيّ عنه رحمه الله ، بأنَّ له وأصحابِه مَنْهجاً مُتشدِّداً في قبول الأحاديث !! والرّدّ عليه

قال المالكيّ في الحاشية ص(١٠٨) :

(مثل قولهم : إنَّ مذهب أبي حنيفة رَدُّ أحاديثِ الرّسول صلّى الله عليه وآله وسلّم؟! فهذا ظلمٌ وكذبٌ ، فأبو حنيفة لا يَرُدُّ أحاديثَ رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم هكذا رَدّاً بالهوى ، وإنّما له ولأصحابِهِ مَنْهجٌ مُتشدِّدٌ في قبول الأحاديث ورَدِّها ، يختلف عن مَنْهج المُحدِّثين) اهـ.

والجواب :

أنَّ هذا الجاهلَ ، يَنْفي عن أبي حنيفة ما يُثْبِتُهُ ـ هو ـ له ، فَنَفَى وكَذَّبَ مَنْ قال : إنَّ أبا حنيفةَ رَدَّ أحاديثَ الرّسول ﷺ ، ثمّ أثبتَ ذلك لأبي حنيفة !

إلاّ أنّه جَعَلَ ذلك ، لِمَنْهجِ أبي حنيفة المُتشدِّدِ في قبول الحديث !! فَرَدُّ أبي حنيفة لأحاديثِ رسول الله ﷺ عِنْدَهُ : ثابتٌ ، وإنّما الاختلافُ : في سَبَبِ الرَّدِّ ، لا وُجودِه .

ثمّ إذا كان الأمرُ كما سبق ، فمِنْ أينَ عَلِمَ المالكيُّ أنَّ السَّلَفَ جَعَلوا رَدَّ أبي حنيفةَ للأحاديثِ للهَوَى ، لا إلَى مَنْهجِهِ المُتشدِّدِ في قبولِها؟!

أمّـا زَعْـمُ المـالكيّ ، أنَّ مَـنْهجَ أبـي حنـيفة ، مَـنْهجٌ مُتشدِّد في قبول الحديـث ، وقولـُـه في حاشية ص(١٠٨): (وإنـّما له ولأصحابهِ مَنْهجٌ مُتشدِّدٌ في قـبول الأحاديـث وردِّهـا ، يختلفُ عن مَنْهج المحدِّثين ، فلا يجوزُ اتّـهامُه بِـرَدِّ أحاديثِ النّبيّ صلّى الله عليه وآله وسلّم ، وإنـّما يجوزُ تخطئتُه في المنهج نفسِه .

وكذلـك الحـنابلةُ عندما قـبِلـُوا ذلك ، وظَـنّوه صحيحاً ، وفق مَنْهجِهم المُتساهِل) اهـ : فجـوابـُه مِن وجوه :

أحدهـا :أنَّ هـذه مُغالطـةٌ بـاردةٌ ، فمَعْلومٌ تساهلُ الأحناف في قـَبُول الأحاديـثِ ، فاحـتجاجُهم بالـرّأي غالـبٌ عليهم ، حتَّى أصبحوا لا يُعْرفون إلاّ بـه ، فهم أهلُ الرّأي ، وغيرُهم أهلُ الأثـر.

وأبـو حنـيفة نفسُـه ـ مـع إمامـتهِ في الفقـه رحمـه الله ـ إلاّ أنـّه لم يكن صـاحبَ حديـثٍ . بل أحاديثـُه القليلةُ التي رَوَاهَا ، ضُعِّفَ لأجلِها ورُدَّتْ ! لِـذا لم يُخـرِجْ له الشّـيْخان شيـئا قط ، بل حتَّى أهل السُّنَن الأربع لم يَرْووا لـه شـيـئاً ، عَـدَا حديث واحد عند النّسَائي ، اخْتُلِفَ فـيهِ ، هل المذكورُ في سندِه أبو حنيفة النُّعْمان بن ثابت أو غيرُه ؟

ولا يكـادُ يَسْـلمُ لأبـي حـنيفة حديـثٌ رَوَاه ، فـإنْ سَـلِمَ مـنه هـو ، لم يَسْلمْ مِن ضَعْفِ غـَيْرِه ! فأينَ المنهجُ المُتشدِّد ؟! ومِمَّن أخذه؟!

الـثّـاني : أنَّ عناية الحـنابلةِ رحمهم الله بالحديث ، أعظمُ مِنْ أنْ يُحْتَجَّ لهـا ، وحسـب إمـامِهم حِفْظـُـهُ ألـفَ ألـفِ حديثٍ ، وأنـَّهُ عُمْدَةُ أهل الفـَنِّ ومَرْجعُهم ، في مَعْرفةِ أحوال الرّجال ، وتعديلِهم وتجريحِهم ، ومَعْرفةِ العِلـَل

وغيرهـا ، وأنَّهُ شَيْخُ الشّيوخِ ، وإمامُ الأئمّة ، المُجْمَع على عدالتهِ وتَقَدُّمِه وإتقانِه .

الثّالث : أنَّ مَنْ عَابَ أبا حنيفة بِرَدِّ الأحاديث : جماعاتٌ مِن أئمّةِ السَّلَف ، قَدَّمْنا بَعْضَهم ، كالحافظ أبي بكر عبد الله بن أبي شَيْبة (ت٢٣٥هـ) في «مُصنَّفِه» ، وليسوا بحنابلةٍ ، فَلِمَ عَلَّقَ المالكيُّ رَمْيَ أبي حنيفة بِرَدِّ الأحاديثِ بالحنابلة؟! وجَعَلَ سَبَبَ ذلك ومَرْجِعَهُ : مَنْهجَهم المُتساهِلَ في قبول الحديث !! بخلافِ مَنْهجِ أبي حنيفة وأصحابِه المُتشدِّد في قبولِها ؟!!

فصل

في رَمْي المالكيّ الأئمّةَ بتصحيح الرّواياتِ لتشويه الخَصْم ! وعَدَمِ سماعِهم حُجَّتَه ! وتكفيرهم له بغير مُكَفِّر ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ (١٠٨) :

(فمَعْنى هذا : أنَّ عندنا خللاً في النّقْل ، فنُصَحِّحُ الرّواياتِ في تشويه الخصم ، ولا نتفهَّمُ حُجَّةَ الطَّرَف الآخر، ولا نَسْمَعُ له ، ونُكَفِّر بأشياء ليستْ مُكَفِّرَةً ، أو نكفِّرُ بإلزاماتٍ لا يَجُوزُ التّكفير بها ، فلازمُ القول ليس بقول) اهـ.

وجوابُه مِن وجوه :

أحدها : أنَّ عبدَ الله بن الإمام أحمد ، ليس خَصْماً لأبي حنيفة ، بل وما أدرك شيئاً مِن حياته ليكونَ خَصْماً له ، فإنْ كان ثَمَّ خصومة ، فَمَا سَبَبُها؟ وما الدّليل؟

الثّاني: أنَّ غالبَ ما نقلَهُ عبدُ الله بن الإمام أحمد ، مِن أقوال أئمّة السّلَف ، هو مِن باب الإخبار ، أنَّ أبا حنيفة يقول بكذا وكذا ، وأنّه كذا وكذا ، وليس فيه مناظرةٌ ، وجدالٌ ، أو حُكْمٌ ، حتَّى نتفهَّمَ حُجَّةَ الآخر! ونسمعَ له !

الثّالث : مُطالبةُ المالكيّ بالمُكفِّرات التي كفّرنا بها ، وليستْ بمُكفِّراتٍ ! لِنَجْعَلَها مَجَالاً للنّقاش والجدال؟!

فـلماذا لم يذكـرْ لـنا الأُمـورَ الـتي كَـفـَّـرنا بها ، وليستْ مُكَفِّرة ، لئلا يَحْكُـمَ علينا بلا دليل ولا بـيِّنة ! وحتَّى نُبَيِّنَ له حُجَّتَنا ، ونسمعَهُ إيّـاها !!

الـرّابع : قولـُه: «أو نكفِّر بإلزامات لا يجوز التّكفير بها ، فلازمُ القول لـيس بقـول» : غَـيْرُ مُسَـلَّـمٍ لـه ، وهذه المسألة ، فيها خلافٌ طويل ، وتَدُلُّ عـلى جَهْـل المـالكيّ بأصـول الحـوار والمـناظرة ! فإنّـه لا يُسْـتَدَلُّ عـلى الخَـصْمِ ، إلاّ بأحـد أمرَيْنِ:

- أمـر يَلْتزمُه ، أو يقولُ بـه .
- أو أمـر لا يقـولُ بـه ، ويُـنكرُه ، إلاّ أنَّ مُـناظِرَهُ يُقـرِّرُ صِـحَّتَهُ قـبْلَ الاستدلال بـه ، ثمّ يَحْتجُّ بـه .

فصل

في رَمْيه الحنابلة بتكفير مُعْظم فِرَق المسلمين ، كالمعتزلة والرّافضة والقدريّة والمرجئة والجهميّة ، والرَّدّ عليه ، وبيان حال مَنْ ذكر

قال المالكيّ ص(١٠٨ـ ١٠٩) :

(وقد كفَّر غُلاة الحنابلة ، مُعْظمَ فرق المسلمين ، كالمعتزلة ، والشّيعة ، والقدريّة ، والمرجئة ، والجهميّة وغيرهم) اهـ.

والجواب :

أنّه ليس بالحنابلة غُلاةٌ ، بل هم على الإسلام والسُّنَّة بحمد الله .

ثمّ إنَّ تكفيرَ مَنْ ذكر : لم ينفردْ به غلاةُ الحنابلة كما زعم ، وإنّما هو حُكمٌ شرعيٌّ استحقّوه بشروطه ، وقد كفَّر المعتزلةَ ـ القائلين بخلق القرآن وغيرها مِن الضّلالات ـ : أئمّةُ السَّلَفِ والخلف ، وقد قدَّمنا ذكرَ جملة منهم في «المقدِّمة الثّالثة» أوَّل الكتاب .

والرّافضة والجهميّة على اعتقادِ المعتزلة ، وهم مُتَّفقون في اعتقاد ما كفَّرَهم السَّلَفُ لأجلِه ، وإن اختلفوا في أُمور أُخرى .

أمّا القدريّة النُّفاة : فقد كفَّرهم : عبدُ الله بن عُمَر رضي الله عنهما قبل الحنابلة وغيرهم ، عندما بَلَغَهُ خَبَرُ رأسِهم ، مَعْبَدٌ الجُهَنيّ ، ونفيُه للقَدَر ، وهذا في «صحيح مُسلم» (٨).

وتكفير القدريّة والمرجئة : فيه تفصيلٌ طويل ، والمرجئة فِرَق ، وليسوا كُلُّهم بكفّار ، وليس مَحَلُّ نزاعِنا في بَسْط فِرَقِهم ، والكلامِ على مُعتقداتِهم . وإنّما مَحَلُّ النّزاع : هل انفرد الحنابلةُ بتكفير المعتزلة والجهميّة والقدريّة أو لا؟

وقد بيَّنا عَدَمَ انفراد الحنابلة بذلك ، بل هم مُتَّبعون لا مُبْتدعون ، وتكفيرُهم مَحَلُّ إجماعٌ ، والحمد لله .

وقد طالبتُ المالكيَّ فيما سبق : أنْ يذكرَ لنا مَنْ هم المعتدلون في الحنابلة؟ وهل هم يوافقون الغُلاة في مُعتقداتِهم الغالية أو لا؟

وبَيَّنْتُ كذلك ، أنَّ اعتقادَ السَّلَفِ كُلَّهُ ، وتكفيرَ المارقين مِنْ فِرَقِ الزّنادقة : غُلُوٌّ عند المالكيّ ! ولم ينفردْ به الحنابلة .

فصـل

في رَمْيه غـُلاة الحـنابلة ـ بزَعْمِه ـ بالكذب على الإمام أحمد !

وبـيان كـذبه هو، والـرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٠٩) :

(وقـد أكـثر الحـنابلة ، مِـن الاحـتجاج بأقوالـهِ في تكفـير المخـالفين له مِـن المسلمين) .

ثمّ قال في حاشية ص(١٠٩):

(كنـتُ أسـتبعدُ صـدورَ مـثل هـذه الأقـوال عـن أحمـد بـن حنبل رحمه الله ، لاشتهار غـُلاة الحـنابلة بالكذب عليه) اهـ.

والجـوابُ مِن وجوه:

أحدهـا : أنَّ المخـالفين الذيـن كفـَّرَهم الإمامُ أحمد رحمه الله : لم يكن خلافُهـم فرعيّاً ، وإنـّما خلافـُهم أصليٌّ أُصوليٌّ ، لا يَسَعُ أحداً قبولـُه ، لذا كَـفـَّـرَ هـؤلاءِ المخـالفين أئمّـةُ السـَّـلَـف ، وقـد قدَّمنا جملةً مِن أسمائهم في «المقدّمة الثـّالثة» أوّل الكتاب .

الـثـّاني : أنَّ تكفـير هـؤلاء المخالفين ، القائلين بخَلْق القرآن ونحوه : أَمْـرٌ تواتـرَ عـن السـَّـلَـفِ جـمـيعاً ، ومـنهم الإمـامُ أحــمد رحـمهم الله ، وأقوالـُـه في ذلـك مـتواترةٌ عند جميع المسلمين ، سُـنـَّةً ومُبتدعةً ، تُفيدُ العِلْمَ الضّروريَّ ، بلا شَكّ.

وتشـكيكُ المـالكيّ في صِـحَّة نسبة ذلك إلى أحمد رحمه الله ، يَدُلُّ على أمرَيْنِ :

- جَهْلُـهُ بحـال الإمام أحمد رحمه الله ، وأقوالِهِ الظـّاهرة التي لا تَخْفى .
- وجَهْلُـهُ بسَبَبِ تكفير السّلَـفِ لهم ، وعِظَـمِ مُخالفتِهم لأُصول الإسلام.

الثّـالـث : مُطالـبةُ المـالكيّ بأسمـاءِ غـُلاة الحـنابلة ـ كمـا يصفـُهم ـ الذين كذبوا على الإمام أحمد رحمه الله ! بل اشتهروا بالكذب عليه !

أو يضـرب لـنا مـثالاً واحـداً ، أو مثالـَيْن لهـؤلاء الكذبـة ! وفـيما كذبوا ! لِيَظـْهَرَ ـ عِيَاناً ـ كذبُ المالكيّ ، ودَجَلـُهُ ، وظـُلْمُه ، وخُـبْـثـُه .

وقـد رَوَى مسـائلَ الإمـامِ أحمـد وفـتاواه : عشراتُ الأئمَّةِ ، حنابلةً ، وغـير حـنابلة : فَلَـمْ يُـناقضْ شـيءٌ مـنها شـيئاً آخـر، بل هي تَخْرُجُ مِن مِشْكاةٍ هـدى واحـدة ، ولـولا مَخَافـةُ الإطالـة ، لَسُقْتُ جملةً كبيرةً منهم ، لكـنِّي أكـتفي بالإحالـة إلى كـتابِ الشّـيخ العلاّمـة بكر بن عبد الله أبو زيـد «المدخـل المُفَصَّـل» (٢/ ٦٢٢ـ ٦٦٥) ، فـقـد ذكـرَ جـملـةً كـبيرةً منهم ، يُغْني مَنْ طالعَهُ عن غيره ، بمشيئة الله وتوفيقه .

فصل

في رَدِّ طَعْنه في الإمام أحمد رحمه الله ، بأنَّ فيه حِدَّة في التّكفير والتّبْديع!!

قال المالكيّ في حاشية ص(١٠٩) :

(لكنّني أصبحتُ مُتوقّفاً في صدور هذه الأقوال عن أحمد ، لِسَبَبَيْنِ اثْنَيْنِ :

السّبب الأوّل : كثرة النّقولات عن أحمد في التّكفير ، حتّى أصبحت تقترب مِن المتواتر عنه ، خصوصاً في تكفير القائلين بخلق القرآن .

السّبب الثّاني : خروج أحمد مُنتصراً مِن السِّجْن ، بعد أنْ ظُلِمَ مِن المعتزلة وسلطتِهم ، وكان لنشوة الانتصار ، والغضب على الخصوم ، أثرٌ على حِدّة الإمام في التّكفير والتّبْديع ، حتّى هَجَرَ أمثال عَلِيّ بن المديني ، ويحيى بن معين ، وللأسف أنَّ أغلب المنتصرين ، لا يتحكَّمون في عواطفهم) اهـ.

وجوابُه مِن وجوه :

أحدها : تقدَّم في ثبوتِ تكفير الإمام أحمد ، بل والسّلَف جميعاً ، للقائلين بخلق القرآن ، وتواترِ هذا عنهم ، فإنكارُه إمّا جَهْلٌ مُطْبق ، أو تلبيس .

الثّاني : أنَّ الإمامَ أحمد بن حنبل ، إمامٌ أجمعتِ الأُمّةُ على عدالتِه ، ووَرَعِه ، وتقواه ، وزُهْدِه ، بل ارتضوه إماماً لهم ، باختلافِ مذاهبهم الفقهيّة، وسَمَّوهُ إمامَ أهل السُّنَّة والجماعة ، إمام أهل الحديث .

وهو رضي الله عنه أجلُّ وأعظمُ مِنْ أنْ يُعَادِي لِحَظِّ نفسِه ، وهذا مَعْلوم مِن حاله وسيرته .

الثّالث : أنَّ تبديعَ الإمامِ أحمد ، وتكفيرَه للقائلين بخلق القرآن : لم يكن بَعْدَ خروجِه مِن السِّجْن فحسب ، بل كان قبل ذلك ، وما أدخلَهُ السِّجْن إلاّ ذاك .

الرّابع : أنَّ شِدَّةَ الإمامِ أحمد على بَعْضِ أئمَّةِ السُّنَّة ـ رحمهم الله جميعاً ـ مِمّنْ أُكرهوا على القول بخلق القرآن بالسَّيْف ـ وهم لا يَرَوْنَ ذلك ـ كان مِن أحمد غيرةً للهِ عزّ وجلّ وشَرْعِه .

وكان رحمه الله ، لا يَرَى رُخْصَةً لهؤلاء المُكْرَهين ، لِعِظَمِ وخَطَرِ إجابتِهم على مُعْتقد المسلمين .

لهذا كان هؤلاءِ المُكْرَهون يَعْتذرون للإمامِ أحمد ، بعَرْضِهم على السَّيْف ، وأنَّ الله عزّ وجلّ قد جَعَلَ رُخْصَةً لهم في قولِه جلّ وعلا: ﴿إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾.

الخامس : أنَّ عَلِيّ بن المديني ، ويَحْيى بن مَعِين وغَيْرَهم رحمهم الله ، مِمَّنْ أجابوا في الفِتْنة ، وقالوا بخلق القرآن بَعْدَ عَرْضِهم على السَّيْف : هم مِمَّنْ كَفَّروا القائلين بخَلْق القرآن ، قبل الفتنة وبَعْدَ زوالِها ، فلا خلافَ بينهم مع أحمد في هذا .

وإنْ كانتْ في أحمد حِدَّةٌ لأجل تكفيرِه القائلين بخلق القرآن ! فالحِدَّةُ فيهم أيضا !

فـصـل

في رَمْيِهِ الإمام أحمد رحمه الله ، بأنَّهُ لم يتحكَّمْ في عواطفِه ! لكون الدّوْلة والعامّة معه ! وبيان مُرادِه ، والـرّدّ عليه

قال المالكيّ بَعْدَ كلامِه السّابق ، في حاشية ص(١٠٩) :

(وللأسف أنَّ غالب المُنتصرين لا يتحكَّمون في عواطفِهم ، خصوصاً إذا كانت الدّولةُ والعامّةُ معهم . فالقلائل مِن عُقلاء النّاس ، يتحكَّمون في خصوماتِهم ، حتّى لا تَخْرجُ عن الشّرْع .

ولعلَّ مِن أبرز النّماذج الجميلة في تاريخنا : نموذج الإمام عَلِيّ مع الخوارج ، فرغم أنَّهم كانوا يُصرِّحون بعداوتهِ ، ويكفِّرونه ، ويسبّونه ، ورغم ورود النّصوص فيهم بأنَّهم يمرقون مِن الإسلام ، إلاّ أنَّ الإمامَ عَلِيّ[1] ، كان شريفَ الخصومة ، فلم يستغلَّ كُلَّ هذا في تكفيرهم ، وإنَّما قال:«إخواننا بغوا علينا» . وكان يمنحُهم حقوقَهم كغيرهم مِن المسلمين ، ولم يُقاتِلْهُم إلاّ بَعْدَ سفكِهم الدِّماء) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ الإمامَ أحمد وغيرَه مِن أئمّة الإسلام سلفاً وخلفاً : لم يُكفِّروا أحداً لعواطفِهم ، أو خصومتِهم معه ، بل كان ضابطُ ذلك ومَرْجعُه:

١- كذا في كتاب المالكي ! والصّواب : «عليّاً» .

كتابَ الله سبحانه ، وسُنَّة رسولهِ ﷺ .

لهـذا تَـجِـدُ اتّـفـاقَ أئمّـةِ الإسـلام ، بجميع مذاهـبهم الفقهـيّة ، وطبقاتِهم الحديثيّة ، على كُفْر أولئك .

فـإنْ كانـت العاطفـةُ أخـذتْ أحمـدَ ـ حاشـاه ـ ، فهـل أخـذتْ أئمّـةَ الإسلام جميعاً؟!

الـثّاني : أنَّ قـياسَ الجهميّةِ بـالخوارج عـلى الخليفة الرّاشـد عَلِـيّ رضي الله عنه ، كما فَعَلَ المالكيّ : قِيَاسٌ مع الفارق غيرُ صحيح .

فـإنَّ الخـلافَ مـع الجهمـيّةِ أُصُوليٌّ ، أمّا الخوارجُ : فخلافُـهم ـ عند نشوئـه في أوّلـهِ ـ لم يكن أُصوليّاً ، لهذا قال فيهم عليّ رضي الله عنه ما قال.

إلا أنـّهم ـ أعـني الخـوارج ـ انـتحلوا بعد ذلك الاعتزال ، فحُكْمُهم كحكم بقيّة الجهميّة والمعتزلة .

الثّالـث : أنَّ الإمامَ أحمد رحمه الله ـ وإن كان كَـفَّـرَ المعتزلةَ ـ إلاّ أنـّه لم يَقْـتُلْ أحـداً مـنهم ، ولم يُحَـرِّضِ الخلـيفةَ العَبّاسي على قَـتْلِ أحدٍ منهم ، بخـلافِ عَلِـيّ رضـي الله عـنه ، فإنّـه مـع عَـدَمِ تكفـيرِه للخوارج ، إلاّ أنَّه سَـفَـكَ دمـاءَهم ، ونَـكّـلَ بهـم ـ في مواقـع مَشْهودة ـ شَـرَّ تنكيل ، فَـعَلِيٌّ رضـي الله عـنه ، أشـدُّ في ديـن الله مِـن أحمـد رحمـه الله ، وفِعْـلُ عَلِـيّ رضـي الله عـنه في الخـوارج ، حَـقٌّ ولا رَيْـب . بـل إنَّ قـتلَه لهـم ، مَنْقـبة وفضـيلة أتـتْ في غير حديثٍ له ، فأخرجَ الإمامُ أحمد (١/ ١١٣) والبخاري (٦٩٣٠) ومسـلم (١٠٦٦) عـن عَلِـيٍّ رضـي الله عـنه قـال : سمعـتُ

رسولَ اللهِ ﷺ يقول: «**يَخْرُجُ في آخِرِ الزَّمَانِ، قَوْمٌ أحْدَاثُ الأَسْنَانِ، سُفَهَاءُ الأَحْلامِ، يَقُوْلُوْنَ مِنْ خَيْرِ قَوْلِ الْبَرِيَّةِ، لا يُجَاوِزُ إِيْمَانُهُمْ حَنَاجِرَهُمْ، فَأَيْنَمَا لَقِيْتُمُوْهُمْ فَاقْتُلُوْهُمْ، فَإِنَّ قَتْلَهُمْ أَجْرٌ لِمَنْ قَتَلَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**».

وعنه رضي الله عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**يَخْرُجُ قَوْمٌ فِيْهِمْ رَجُلٌ مُوْدَنُ الْيَدِ، أَوْ مَثْدُوْنُ الْيَدِ، أَوْ مُخَدَّجُ الْيَدِ، وَلَوْلا أَنْ تَبْطَرُوْا، لأَنْبَأْتُكُمْ بِمَا وَعَدَ اللهُ الَّذِيْنَ يُقَاتِلُوْنَهُم عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ**» رواه الإمامُ أحمد في «مسنده» (١/ ٥٩) ومسلم (١٠٦٦).

وعن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه: أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**تَمْرُقُ مَارِقَةٌ فِي فُرْقَةٍ مِنَ الْمُسْلِمِيْنَ، يَقْتُلُهُمَا أَوْلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِالْحَقِّ**» رواه مسلم (١٠٦٥).

ورَوَى الإمامُ أحمد في «مسنده» (٣/ ٣٣) وابنُه عبدُ الله في «السُّنَّة» (١٥١٢) عن أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه ـ وقد رَوَى حديثاً في الخوارجِ وعلاماتِهم ـ قال: (**فَحَدَّثَنِي عِشْرُوْنَ أَوْ بِضْعٌ وَعِشْرُوْنَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ أَنَّ عَلِيّاً وَلِيَ قَتْلَهُمْ**).

الرّابع: أنَّ عَلِيّاً رضي الله عنه، إنْ كان وَسِعَهُ خروجُ الخوارجِ عليه، وقال فيهم ما قال، إلاّ أنَّه لمّا خَرَجَ الزّنادقةُ في عَهْدِه، مِمّنْ يزعمون حُبَّهُ وتولّيْهِ، وكانتْ مُخالفتُهم عقديّة أُصُوليّة: حَرَّقَهم بالنّار ونَكَّلَ بهم، ولم يَكْتفِ بتكفيرهم. فلو كانتِ الجهميّةُ والمعتزلةُ في عَصْرِ

عَلِـيّ ، وبَلَـغَـهُ مـنهم مـا بَلــغَ أحمـدَ : لأرانـا عَلِـيّ رضـي الله عـنه فيهم ، ما أرانا في أشباهِهم .

* * * *

فـصـل

في زَعْمِ المالكيّ بُطْلانَ نقول الحـنابلة عن الإمام أحمد في التّكفير على أيٍّ حال ، صَحَّتْ أو لم تـَصِحَّ ! والـرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٠٩ـ١١٠) :

(وهذه النّقولات الكثيرة ، التي نقلها الحنابلةُ عن الإمام أحمد في التّكفير:

- إمـّا أنْ تكونَ صحيحة ،
- وإمـّا أنْ تكونَ باطلة .

فـإنْ كانتْ صحيحة : فهي مردودةٌ على الإمام أحمد ، لعدم استيفائِها لضوابط التّكفير ، التي دَلـّتْ عليها النّصوصُ الشّرْعيّة .

وإنْ كانـتْ هـذه الـنّقولات ، باطلةً عن الإمام أحمد : فهي دليلٌ على وجودِ الكذب ، داخل المنظومة الحنبليّة) اهـ.

وجـوابـُه مِن وجوه :

أحدهـا : تقـدَّمَ مـراراً ، وهـو أنَّ تكفـيرَ الإمـامِ أحمـد للقائلين بخلق القرآن ، أشهرُ وأظهرُ مِن أَنْ يُحْتَجَّ له ، وقد تواتر ذلك عنه.

الـثّـاني : أنـّـه لا شـك في كُفْـرِ مَنْ قال بخلق القرآن ، وقد أجمعَ أئمّة الإسـلام عـلى ذلـك ، وتقـدَّم ذِكْـرُ جملـةٍ مـنهم في «المقدِّمـة الثّـالـثة» أوّل الكتاب ، ولم ينفرد الإمام أحمدُ أو الحـنابلة بذلك .

ثمّ ما ضوابطُ التّكفير التي غابتْ عن الإمام أحمد وأئمّة السّلَف عند تكفيرهم الجهميّة ، وعَرَفَها المالكيّ الجاهل؟!

ولِمَ أغفلَها ولم يُبْدِها ، ونحن في أمسِّ الحاجة لها ؟! كيف لا ، وقد غابتْ عن السّلَف وجهلوها !!

الثّالث : تقدَّمَ أيضاً ، في رَدِّ طَعْنِه واتّهامِهِ لأئمَّةِ الحنابلة بالكذب تارة ، وتشكيكه في صِدْقهم تارة أُخرى ، كما في كلامِه السّابق هنا .

ونحن نُنَزِّهُ علماءَ المسلمين وأئمّتهم ، حنابلةً كانوا، أو غيرَ حنابلة ، مِن الكذب و الصّفات الذّميمة ، التي يُحاولُ المالكيّ إلصاقَها بهم .

فصل

في رَمْيه شَيْخَ الإسلام ابنَ تيمية رحمه الله ، بأنَّهُ بالغ في التّفْريق بين توحيد الرّبوبيّة ، وتوحيد الألوهيّة ! وهَوَّنَ مِن شأن الأوّل ، وعَظَّمَ الثّاني! وتبديع المالكيّ لأصل هذا التّفْريق ! والرّدّ عليه

زَعَمَ المالكيّ ص(١١٦-١١٧) :

(أنَّ شَيْخَ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، بالغ في التّفريق بين توحيد الرّبوبيّة ، وتوحيد الألوهيّة ، وأنّه رحمه الله هَوَّنَ مِن شأن الأوّل ، وبالغ في شأن الثّاني).

ثمّ قال المالكي :

(والتّفريق نفسُه ، تفريقٌ مُبْتدع ، ليس في كتاب الله ، ولا سُنَّة رسولِه ، ولم يَقُلْ بهذا التّفْريق أحدٌ من الصّحابة ولا التّابعين ، فالتّوحيد شأنه واحد .

وهذا التّفْريق ، هو الذي جعل مُقلّدي ابن تيمية يزعمون : أنَّ الله لم يَبْعث الرّسل ، إلاّ مِن أجل توحيد الألوهيّة ، أمّا توحيد الرّبوبيّة ، فقد أقرَّ به الكفّار!! ونسوا أنَّ فرعون قال:﴿فَقَالَ أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ ، وقوله : ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَـٰهٍ غَيْرِى﴾ ، وأنَّ صاحبَ إبراهيم قال:﴿أَنَا۠ أُحْىِۦ وَأُمِيتُ﴾ فَضْلاً عن سائر المُلحدين في الماضي والحاضر، وغير ذلك .

مِمَّا يؤكِّد أنَّ الرّسل ، بُعِثُوا للإقرار بوجود الله وربوبيّته ، واستحقاقه للعبادة ، وبُعِثُوا بسائر أنواع العبادة ، والأخلاق ، وتَحْريم المُحرَّمات ، وغير ذلك) اهـ.

والجواب :

أنَّ في كلامِه هذا ، مُغالطاتٍ وتلبيساً ، فإنَّ الأنبياء ـ صلوات الله وسلامُه عليهم ـ بُعِثُوا بأنواع التّوْحيد الثّلاثة : الأُلوهيّة ، والرّبوبيّة ، والأسماء والصّفات .

إلا أنَّه لما كانت الفِطَرُ السَّليمة ، مَفْطورةً ـ بالاضطرار ـ إلى نسبة هذا الخلق إلى خالق عظيم ، وأنّ الخلق لم يَخْلقوا أنفسهم ، ولم يُوْجَدوا دون خالق : كانتْ حاجةُ النّاس إلى توحيد الأُلوهيّة والأسماءِ والصّفاتِ ، أعظمَ ، لفسادِهما عند أكثر النّاس قبل بعثة الأنبياء والرّسل ، قال سبحانه: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجْتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ﴾.

ولِذَا ألزمَ الله ـ عزّ وجلّ ـ كُفَّارَ قريش بتوحيدِه في العبادة ، بإقرارِهم له بتوحيد الرّبوبيّة ، فقال سبحانه لِنَبيِّه ﷺ: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ وقال جلّ وعلا: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ وهذا في القرآن كثير.

وهذانِ التّوْحيدانِ ، مُتضمّنان لتوحيدِ الرّبوبيّة بلا شَكّ ، ولم يُخالِفْ فيه إلاّ قليل كالمَانويّة !

أمّـا قول فرعون : فكان مُكابرةً منه ، لا اعتقاداً له ، وإلا فـمَنْ خَلَقَهُ هو؟! وخَلَـقَ الخَلْقَ قَبْلَهُ ؟!

لِهَـذا قـال سـبحانه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ﴾ وقـال موسـى ـ عليه الصّلاة والسّلام ـ لفرعون : ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَـٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَـٰفِرْعَوْنُ مَثْبُورًا﴾ .

أمّـا قـولُ الـنّمرود ﴿أَنَا۠ أُحْيِۦ وَأُمِيتُۖ﴾: فـلم يُـرِدْ بـه الإنشـاءَ مِن العَـدَم ، وإنّـما أرادَ قُـدْرتَـهُ عـلى القَـتْل ، والعفو عن مُسْتحقـّه . فأخرجَ رجـلاً حُكِـمَ عليه بالقـتل ، فـعَفـى عنه ! وآخر قَـتَلَـهُ ! وهذا أمـرٌ يستوي فـيه النّمرود وغـَيْرُه .

أمّا تبديعُ المالكيّ لِمَن قَـسَّمَ التّوْحيد : فـمِنْ جُمْلة جَهْلِه !

وتسـميةُ أَمْـرِ الله عـزّ وجـلّ لخَلْقِـهِ ، بإفـرادِه بالعـبادة : توحـيدَ الأُلوهـيّة ، وتسـميةُ إخبارِه سـبحانه ، بـأنَّ له الخَلْـقَ ، وأنّـهُ مُنْشـؤهم مِن العَـدَم : توحـيدَ الرّبوبـيّة ، وتسـميةُ مـا وَصَـفَ الله بـه نفسَهُ ، مِن صفات الكَـمَال ، وما سَمَّى به نفسَهُ : توحيدَ الأسماءِ والصّفات : حَـقٌّ .

وَمَـنْ أنكـرَ التّسـميةَ لِمَـزيدِ جَهْلِـه ، وعَمَـى بَصَرِه : فلا يَسَعُهُ إنكارَ المعنى ، ومَنْ أثبتَ المعنىـ وإنكارُه كُفْرٌـ : لم يكن لإنكارِه التّسميةَ مَعْنى .

فـصـل

في تعلُّق المالكيّ بكون أئمّة الإسلام بَشَراً ، يُصيبون ويُخطئون : لِـرَدِّ أقوالِهِم في الاعتـقاد ! والتّشْكيك في صِحَّة ما اعتقدوه وقالوه! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٢٠) :

(والصّـواب لـيس مـع هـؤلاء و لا هـؤلاء . فـأبو حنـيفة ، وأحمـد ، وابـن تيمـية ، وابـن القيِّم ، والأشعري ، ومحمّد بن عبد الوهّاب : مُسلمون مُؤمنون ، لكنَّهم بشر، يُصيبون ويُخطئون) اهـ.

وأقـول :

نعـم ! الصّـواب لـيس مـع هـؤلاء ، ولا مع هؤلاء ! وإنّـما هو مع المالكيّ! فـإنَّ أبـا حنـيفة ، وأحمـد ، وغيرَهـم مِمَّـنْ ذكـر، بَشَـرٌ يُصيبون ويُخطئون ، أمّا المالكيّ فلا ! ولعلَّه مِن مارجٍ مِن نـار !

ثمّ بنى المالكيُّ على ما سبق ، وأدخلَ فيمَنْ ذكرَ غـيْرَهم فقال :

(وكذلـك الحـال في أئمّـة المعـتزلة أو الشّـيعة ، مـثل واصـل بـن عطـاء ، وعَمْرو بن عُبيد،وابن المُطهَّر،والجهم بن صفوان،والجعد بن درهم، وغيلان الدّمشـقي وغيرهم مِن العلماء:هم مُسلمون، لهم حَقّ الإسلام، لكنَّـهم بشر، يُصيبون ويُخطئون ، بِغَـضّ النّظَـرِ عن نسبةِ الصّواب والخطإ هنا) اهـ.

وأقـول :

انظرْ لِهَذا الضّالِّ المُضِلّ ، كيف يَخْلِطُ عَمْداً ، بين أئمّة الإسـلام والسُّـنَّة ،

وبين أئمّة الكفر والبدعة ، كَمَنْ ذكرَهم هنا أخيراً.

وقد حكم أئمّةُ الإسلامِ والسُّنَّة - وهم أئمّةُ عَدْل وعِلْم وتقى - بكفر هؤلاءِ الضّلاّل وزندقتِهم .

مع خَرْق المالكيّ إجماعَ مَنْ سَبَقَ ! فإنَّ كُلَّ طائفةٍ لم تجعل الأُخرى داخلةً معها في الإسلام ، بل كُلُّ فريق يُكفِّر الآخر !

أمّا أمرُ المالكيّ : بِغَضِّ النّظر عن نسبةِ الصّواب والخطإ هنا : فَمِنْ جُمْلَةِ ضلالهِ ! فإنَّ نسبةَ الخطإ والمخالفة ، ونوعَها : مُعتبرٌ مَطْلوبٌ ، وإلاّ ما مِنْ أحدٍ في الدّنيا ، لا يهوديّ ولا نصرانيّ ولا غيرهم مِن الكفار والملحدين ، إلاّ وعنده شيء مِن الحقّ ، وشيء مِن الباطل ، إلاّ أنَّ نوعَ باطلِهم ، ونسبتَهُ عظيمة .

فصل

في زَعْمِ المالكيّ كثرة الأكاذيب ، والأحاديث الموضوعة ، والآثار الباطلة ، في كتب أهل السُّنَّة الحنابلة بزَعْمِه ! والرّدّ عليه

ذكر المالكيّ ص(١٢٢) : فَصْلاً بعنوان «كثرة الأكاذيب مِن الأحاديث الموضوعة ، والآثار الباطلة» ، ثمّ قال :

(وخاصّة تلك المشتملة على التّجْسيم ، وتشبيه الله بالإنسان ، سواء ما كان منها مكذوباً على النّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم . أو ما كان مكذوباً على بعض الصّحابة والتّابعين ، أو كان مِمّا تسرَّبَ إلى الكتب من الإسرائيليّات المأخوذة عن اليهود والنّصارى) اهـ.

ثمّ ذكر جُملة آثار ، رواها الإمامُ عبدُ الله بن الإمام أحمد في كتابه العظيم «السُّنَّة» بأسانيدِه ، منها : ما ذكرَهُ المالكيّ فقال ص(١٢٤) :

(ورَوَى بإسنادِه عن ابن مَسْعود : «إِذا تَكَلَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ، سُمِعَ لَهُ صَوْتٌ كَجَرِّ السِّلْسِلَةِ عَلَى صَفْوَان!!») .

ثمّ قال المالكيّ :

(واتّهم عبدُ الله بن أحمد مَنْ لم يُقِرَّ بهذا ، بالجهميّة والبدعة!! مع أنّ هذا فيه تشبيهٌ واضحٌ ، ولم يَأْتِ عليه دليل صحيح) اهـ.

وكذَّبَ المالكيُّ أيضاً أحاديثَ أُخرى ، رواها عَبْدُ اللهِ في كتابه ، ليس في رواتِها أحدٌ مُتَّهَم ! والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ وَصْفَ اللهِ عزّ وجلّ بصفةٍ ما : شيءٌ . وروايةَ ما وَرَدَ في الباب مِن الصّفات : شيءٌ آخر ، ومَنْ ساق الإسناد ، فقد أحال ، ولا تبعةَ عليه .

وهذا الحافظ البَيْهقيّ ، أشعريٌّ شافعيٌّ ، ليس بحنبليّ : قد رَوَى ما رَوَاهُ عبدُ الله بن أحمد وغيرُه ، في كتابه «**الأسماء والصّفات**» ، وكتابه الآخر«**الاعتقاد**» .

وما حواه كتابُه «**الأسماء والصّفات**» ، مِن الأسماء والصّفات أكثر بأضعاف ، مِمّا حواه كتابُ عبد الله بن الإمام أحمد . بل لا يساوي عُشْرَهُ ، بل هو أقلُّ مِن ذلك . وفيها الصّحيح والضّعيف ، وما دون ذلك وفوقه .

الثّاني : مُطالبةُ المالكيّ : بدليلِ صِحَّة كلامِه ، فإنّه كَذَّبَ ما رواه عبدُ الله بن أحمد مِن أحاديث وآثار في كتابه «**السُّنَّة**» ، ولم يذكرْ ـ في جميع ما ساقه ـ دليلاً واحداً ، ولا عِلَّةً واحدة ! بل لم يطعنْ في أحدٍ مِن رواتِها بِحَرْف ، فَمِنْ أين يُسَلَّمُ له بصِحَّةِ دعواه؟!

الوجه الثّالث : أنَّ أثرَ ابن مَسْعود رضي الله عنه ، الذي ذكرَهُ المالكيّ ، وَعَابَ على عبد الله بن الإمام أحمد روايته : أثرٌ صحيح ، قد رواه عبدُ الله في «السُّنَّة» (١/ ٢٨١ ـ ٢٨٢) بإسنادٍ صحيح فقال : (حدّثني أبو مَعْمَرٍ [أخبر]نا جرير عن الأعمش ، و[أخبر]نا ابنُ نُمَيْر ، وأبو معاوية ، كُلُّهم عن الأعمش عن مُسلم عن مَسْروق عن عبد الله قال : «**إذا تكَلَّمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ بِالْوَحْيِ ، سَمِعَ أَهْلُ السَّمَاءِ لَهُ صَلْصَلَةً** ،

كَصَلْصَلَةِ الحَدِيْدِ عَلَى الصَّفَا») اهـ.

وهذا إسنادٌ صحيح ، لا رَيْبَ فيه ، وقد شاركَ عبدَ الله في روايتِهِ غَيْرُ واحدٍ مِن الأئمّة ، منهم :

- البخاريُّ في «خَلْق أفعال العِبَاد» (٣٦٧ـ٣٦٨) موقوفاً ، مِن طريق الأعمش بـه .
- وأبو داوود في «سُننه» (٤٧٣٨) من طريق أبي معاوية بـه مَرْفوعاً.
- والبيهقيّ في «الأسماء والصّفات» (٢٦٢ـ٢٦٣) من طريقَيْنِ عن أبي معاوية بـه ، مَرْفوعاً ومَوْقوفاً.
- واللالكائيّ في «شَرْح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٥٤٧ـ٥٤٩) مَرْفوعاً ومَوْقوفاً.
- والدّارميّ في «الرّدّ على الجهميّة» (٣٠٨) مَوْقوفاً.
- وابن خُزَيمة في «التّوحيد» (١/ ٣٥٠ـ٣٥٤) مِن طُرُق عِدّة ، مَرْفوعة ومَوْقوفة.
- وأبو الشّيْخ في «العَظَمَة» (١٤٤) مَوْقوفاً.
- وابن حِبّان في «صحيحه» (٣٧) مَرْفوعاً.
- والخطيب البغدادي في «تاريخه» (١١/ ٣٩٢ـ٣٩٣) مَرْفوعاً ومَوْقوفاً.

ورَجَّحَ الخطيبُ ، وقبلَهُ الدّارقطنيّ : الرِّواية الموقوفة ، وقالا: (هي المَحْفوظة).

وهذه الرّواية ـ وإنْ كانتْ مَوْقوفة ـ فلَها حُكْمُ الرَّفْع ، إذ أنَّ مِثْلَها لا يُقال بالرَّأي .

فإنْ كانتْ روايةُ عبدِ الله بن الإمام أحمد ، لهذا الأثر تجسيماً وتشبيهاً : فكُلُّ مَنْ خرَّجَهُ معه ـ مِمَّنْ ذكرناه أو غيرهم ـ مُجسِّمون مُشَبِّهون !

وقد جاء هذا الأثرُ مَرْفوعاً بنحوه ، مِن رواية أبي هريرة رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ قال:«إذا قضَى اللهُ الأمْرَ في السَّمَاءِ ، ضَرَبَتِ الملائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَاناً لِقَوْلِهِ ، كَأنَّهُ سِلْسِلَةٌ على صَفْوَان ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾»، رواه :

- البخاري في: «صحيحه» (٤٧٠١)و(٤٨٠٠)و(٧٤٨١) ، وفي «خلْق أفعال العِبَاد» (٣٦٩) ، وهذا لفظُه .
- والتّرمذي (٣٢٢٣) ، وقال: (هذا حديثٌ حسنٌ صحيح)
- وابن ماجَهْ (١٩٤)
- واللالكائيّ (٥٤٦)
- والبيهقيّ في «الأسماء والصّفات» ص(١٦٢)، وغيرُهم.

قال البخاري في «خلْق أفعال العِبَاد»(٧٠) بعد أنْ ذكرَه : (وكذا قال ابنُ عَبّاس ، وابنُ مَسْعود رضي الله عنهما ، وأهلُ العِلْم) اهـ ثمّ رَوَى أثرَ ابنَ مَسْعودِ السّابق.

فهل كان رسولُ الله ﷺ ، وابن عبّاس ، وابن مَسْعود ، وأبو هريرة رضي الله عنهم ، وأهلُ العِلْم ـ كما قال البخاري ـ : مُشَبِّهين مُجَسِّمين؟!

وَلِمَ رَمَى المالكيُّ عَبْدَ الله بن الإمام أحمد ، بالتّشْبيه والتّجْسيم ، لروايتهِ هذا الحديث : وتَرَكَ غَيْرَهُ مِمّنْ شاركَهُ في روايته؟! بل تَرَكَ مَنْ قاله؟!

والمالكيُّ لا يُريد الطّعْن في عبدِ الله بن أحمد ، ولا في عقيدته ، إنّما يريدُ أمراً فوق ذلك ! وهو الطّعْنُ في اعتقاد المسلمين ، وأئمّة الدِّيْن.

وما عابَهُ المالكيّ أيضاً ، على عبد الله بن أحمد ، أنّه اتَّهَمَ مَنْ لم يُقِرَّ بحديثِ ابن مَسْعود السّابق : بالتّجهُّم والابتداع : حَقٌّ ، فإنَّ أئمّة الإسلام على الإقرار به . وبكُلِّ ما صَحَّ عن النّبيّ ﷺ ، ولم يُخالِفْ في ذلك إلاّ أهلُ البدع ، كالجهميّة .

مع أنَّ ما عابَهُ المالكيّ عليه : ليس مِن قوله هو ـ رحمه الله ـ وإنّما هو مِن قول أبيهِ الإمام أحمد ، وهو رواه عن أبيه .

إلاّ أنَّ المالكيَّ أرادَ نسبتَهُ لعبدِ الله دون أبيه ! ظانّاً أنَّ الطّعْنَ في عَبْدِ الله ، أهونُ وأقربُ مِن الطّعْن في أبيه !

فصل
في رَمْي المالكيّ الحنابلةَ بالنّصْب ! والرّدّ عليه

زَعَمَ المالكيّ في حاشية ص(١٢٧) :

أنَّ الحنابلة لديهم حساسيّة كبيرة ، مِن الثّناء على أمير المؤمنين عَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وأهل بَيْتِه ! بَيْنَما ينتشرُ بينهم ، الثّناءُ على بني أُمَيَّة ، وخاصّة معاوية ، وابنه يزيد !

ثمّ زَعَمَ المالكيُّ كذلك : أنَّ المناهجَ التّعْليميّة عندنا في المملكة ، تسبّبتْ في انتشار النَّصْب بين عُمُوْمِ طلبة العِلْم !!

والجواب :

أنَّ هذه الحساسيّة المزعومة ، لا يَشْعُرُ بها إلاّ الرّافضة ، وأبناؤهم ، وأذنابُهم .

وما زالتْ كتبُ أهل السُّنَّة حنابلةً وغَيْرَهم : مليئةً بفضائل أصحاب رسول اللهِ ﷺ عامّة ، وخلفائه الرّاشدين الأربعة خاصّة ، وهذه كُتُبُهم بيننا .

والحنابلة مِنْ أشدِّ النّاس حِرْصَاً على سلامة أعراض أصحاب رسول الله ﷺ عامّة ، فكيف بخواصِّ الصّحَابة وكبارهم منزلة؟! وما زَالَ طلبةُ العِلْم يَدْرُسونها ويُدَرِّسُونها .

وهـذِه مساجدُنا ، وهاهم خطباؤنا ، لا يَخْتمون خطبَهم إلاّ بالتّرضّي على الخلفاء الأربعة ، أبي بكر، وعُمَر، وعثمان ، وعليّ رضي الله عنهم .

غـيرَ أنَّ الحـنابلة ، لم يُؤلـِّهوا عَلِـيًّا رضـي الله عـنه ! ولم يقولـوا بعصمتِه ! أو رَجْعتِه ! ولم يُقـدِّموه رضي الله عنه على أبي بكر وعُمَر .

فإنْ كان ذلك هو النَّصْب الذي يعنيه المالكي ، فنعم إذن !

أمّـا رَمْـيُ المالكيّ لمناهج تعليمِنا ، أنـَّها تسبّبتْ في انتشار النَّصْب بين عُمـوم طلـبةِ العِلْـم : فدعوى باطلة ، فليذكرْ لنا حَرْفـاً واحداً فحسب ـ ولا نـريدُ مـنه دليلاً غيرَه ـ في كتابٍ واحدٍ فحسب ، مِن تلك المناهج التّعْليميّة ، فـيه تَنَقُّصٌ لِعَلِيّ رضي الله عنه، أو غَضٌّ مِن مكانته الرفيعة رضي الله عنه ، أو أحدٍ مِن أهل بيـته . فإذا لم يفعل ـ ولن يفعل ـ فلعنة الله على الكاذبين .

وهذا «كتاب الشّريعة» ، مثالٌ لكتابٍ مِن كتب الحـنابلة في الاعتقاد ، لـلحافظ الكـبير الإمـام أبـي بكـر محمّـد بـن الحسـين بـن عـبد الله الآجرّي رحمه الله (ت٣٦٠هـ). وترجمتُه عند :

- ابن أبي يَعْلى(ت٥٢٦هـ) في «**طبقات الحنابلة**» (٣٣٢ـ٣٣٣)،
- والنّابلسي(ت٧٩٧هـ) في «**مختصر طبقات الحنابلة**» (٣٣٢)،
- والـبرهان ابـن مُفْـلح (ت٨٨٤هــ) في «**المقصـد الأرشـد ، في تـراجم أصحاب الإمام أحمد**» (٢/ ٣٨٩)،
- والعُلَـيْمي(ت٩٢٧هــ) في «**الدُّرّ المُنَضّد ، في ذكر أصحاب الإمام أحمد**» (١/ ١٧٥)،

- وفي كتاب العُلَيْمي الآخر «المنهج الأحمد، في تراجم أصحاب الإمام أحمد» (٢/ ٢٧١)،
- وابن العِمَاد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ) في «شذرات الذهب» (٣/ ٣٥) ،
- وابن عُثيمين (ت١٤١٠هـ) في «تسهيل السّابلة، لِمُريد مَعْرفة عُلماء الحنابلة»(٦٣٧)(١/ ٤٢٨-٤٢٩)،
- وبكر بن عبد الله أبو زيد، في «عُلماء الحنابلة» ص(٩٢) وغيرهم كثير.

عقد الآجُرّيُّ رحمه الله في كتابه «الشّريعة» : كُتُباً وأبواباً كثيرة في فضائل الصّحَابة رضي الله عنهم، عامّةً وخاصّةً، وعقد كتاباً في «الشّريعة» سَمّاه: (كتاب فضائل أمير المؤمنين رضي الله عنه).

ثمّ عَقَدَ تَحْتَهُ اثنَيْ عشر باباً في ذلك، يذكرُ الباب، ثمّ يسوقُ ما حَفِظَ فيه، هي :

- كتاب فضائل أمير المؤمنين عَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه
- باب ذكر جامع مناقب عَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه
- باب ذِكْر مَحَبَّةِ الله عزّ وجلّ ورسولهِ ﷺ لِعَلِيّ رضي الله عنه، وأنَّ عَلِيّاً مُحِبٌّ للهِ عزّ وجلّ ولرسولهِ ﷺ
- باب ذِكْر منزلة عَلِيّ رضي الله عنه مِن رسولِ اللهِ ﷺ، كمنزلة هارون مِن موسى
- باب ذِكْر قول النّبيّ ﷺ :«مَنْ كُنْتُ مَوْلاهُ، فَعَلِيٌّ مَوْلاهُ، وَمَنْ كُنْتُ وَلِيَّهُ، فَعَلِيٌّ وَلِيُّه»

- باب إخبار النّبيّ ﷺ بقتْل الحُسَيْن رضي الله عنه ، وقوله: «اشْتَدَّ غَضَبُ اللهِ عَلَى قَاتِلِهِ»
- باب ذِكْر نَوْح الجِنّ على الحُسَيْن رضي الله عنه
- باب في الحَسَن والحُسَيْن رضي الله عنهما : مَنْ أحبَّهما ، فللرسولِ يُحِبُّ ، ومَنْ أبغضَهما فللرسولِ يُبْغض
- باب فضائل خديجة أمّ المؤمنين رضي الله عنها
- باب ذِكْر تَزْويج النّبيّ ﷺ خديجة رضي الله عنها ، وولدها منه
- باب ذِكْر غضب النّبيّ ﷺ لخديجة رضي الله عنها ، وحُسْن ثنائه عليها
- باب إخبار النّبيّ ﷺ لخديجة رضي الله عنها ، سيِّدة نساء عَالَمِهَا
- باب بشارة النّبيّ ﷺ لخديجة رضي الله عنها ، بما أَعَدَّ الله عزّ وجلّ لها في الجنّة
- كتاب جامع فضائل أهل البَيْت رضي الله عنهم
- باب ذِكْر قَوْل الله عزّ وجلّ:﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾
- باب ذِكْر أَمْرِ النّبيّ ﷺ أُمَّتَهُ بالتّمسُّك بكتاب الله عزّ وجلّ، وبسُنَّةِ رسولِهِ ﷺ ، وبِمَحَبَّةِ أهل بَيْتِه ، والتّمسّك على ما هم عليه مِن الحقّ ، والنّهْي عن التّخلّف عن طريقتِهم الجميلة الحسنة
- باب قَوْل الله عزّ وجلّ:﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ﴾
- باب فَضْل جَعْفر بن أبي طالب رضي الله عنه

رَوَى الآجـريُّ رحمه الله في هذه الأبواب ، كثيراً مِمّا حَفِظَ ورَوَى مِن حديـث وأثــر، فجـاءتْ هـذه الأبواب حافلةً ، بكثير مِمّا جاء في فـَضْلِهم ، وعظيم حَقـِّهم .

وكـان مِمّا قال الآجرّي رحمه الله ، في أوّل كتاب فضائل أمير المؤمنين عَلِـيّ بـن أبـي طالــب رضــي الله عــنه مِــن «الشــّريعة»: (أمّــا بَعْــد ، فاعلموا ـ رحمنا الله وإياكم ـ أنَّ أمير المؤمنين عَلِيّ بن أبي طالب ـ رضي الله عـنه ـ شَـرّفَـهُ الله الكريم بأعلا الشـَّرَف ، سوابقـُه بالخـير عظيمة ، ومناقبـُه كثيرة ، وفـَضْلـُه عظيم ، وخَطـَرُه جليل ، وقدرُه نبـيل .

أخــو الرّســول ﷺ وابــنُ عَمـِّـه ، وزَوْجُ فاطمــة ، وأبــو الحَسَــن والحـُسَين ، وفارس المسلمين ، ومُفـَرِّجُ الكَـرْبِ عن رسول الله ﷺ ، وقاتل الأقــران ، الإمـام العـادل ، الـزّاهد في الدّنـيا الرّاغـب في الآخرة ، المـُتـَّبِـعُ للحَقّ ، المُتأخـِّـرُ عن الباطل ، المُتَعَلـّق بكـُلّ خُلـُق شريف.

الله عــزّ وجــلّ ورســولـُه ﷺ لـه مُحِبّان ، وهو للهِ والرّسول مُحِبّ ، الـذي لا يُحِـبُّه إلاّ مؤمـنٌ تقـيّ ، ولا يُبْغِضُـه إلاّ مُنافق شَقِيّ ، مَعْدن العَقْل والعِلْم والحِلْم والأدَب رضي الله عنه).

وقــال رحمــه الله في «كــتاب فضــائل فاطمــة رضــي الله عــنه» مِــن «الشـّريعة»: (اعـلموا ـ رحمـنا الله وإيّاكم ـ أنَّ فاطمة رضي الله عنها ، كريمةٌ عَلـَى اللهِ عزّ وجلّ وعلى رسولهِ ﷺ ، وعند جميع المؤمنين .

شَـرَفُهُا عظـيم ، وفَـضْـلُـها جَـزِيل ، الـنّبيّ ﷺ أبوهـا ، وعَلِـيٌّ رضـي الله عـنه بَعْلُـهَـا ، والحَـسَـن والحُسَـين رضي الله عنهما سَيِّدا شباب أهل الجَـنَّة ولَـدَاها ، وخَدِيجة الكُبْرى أُمُّها .

قـد جَمَـعَ الله الكـريمُ لهـا الشَّـرَفَ مِن كُـلِّ وَجْهٍ ، مُهْجَةُ رسول الله ﷺ ، وثَـمَـرَةُ فـؤادِه ، وقُـرَّةُ عَـيْنِهِ رضـي الله عـنها ، وعـن بَعْلِهَـا ، وعن ذرِّيَّتها الطـيِّبة المباركة ، قال النّبيّ ﷺ : «فَـاطِمَةُ سَيِّدَةُ نِسَاءِ عَالَـمِهَا» .

وقـال ﷺ:«حَسْبُكَ مِـنْ نِسَـاءِ الْعَالَـمِـيْنَ : مَـرْيَمُ ابْـنَـةُ عِمْـرَانَ ، وَخَدِيْجَـةُ بِـنْـتُ خُوَيْلِـدٍ ، وَفَـاطِمَـةُ بِـنْـتُ رَسُـوْلِ اللهِ ﷺ ، وَآسِـيَـة امْرَأَةُ فِرْعَون».

وقـال الآجـرّي رحمـه الله أيضـاً في «الشّـريعة» ، في «فضائل الحَـسَن والحُسَـين رضـي الله عـنهما»: (اعـلموا ـ رحمـنا الله وإيّـاكم ـ : أنَّ الحَـسَنَ والحُسَـين رضي الله عنهما ، خطرُهما عظيم ، وقدرُهما جليل ، وفضلُـهما كبـير ، أشـبـه النّـاس برسول الله ﷺ خَلْقاً وخُلُـقاً .

الحَـسَـن والحُسَـين رضـي الله عـنهما ، هُـمـا ذرّيـتُه الطـيّبة الطّـاهرة المـباركة ، وبَضْـعتان مـنه ، أُمُّهمـا فاطمـة الزّهْـراء ، مُهْجة رسـول الله ﷺ وبَضْـعة منه ، وأبوهـما أميرُ المؤمنين عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، أخو رسول الله رَبِّ العالمين ، وابنُ عَمِّه ، وخِتْـنُه على ابنـته ، وناصرُه ، ومُفَـرِّج الكَـرْب عنه ، ومَنْ كان الله ورسولُـه لـه مُحِبَّيْن .

فقـد جمـع الله الكـريم للحَسَـن والحُـسَين رضي الله عنهما ، الشَّرَفَ العظـيم ، والحـظَّ الجـزيل مِـن كـُـلِّ جهَـة ، ريحانتا رسول ِالله ﷺ ، وسيِّدا شباب أهل الجَـنَّة .

وسـنذكرُ ماحضرني ذِكْرُه بمكَّةَ من الفضائل ، مَا تَـقَـرُّ بها عَيْنُ كـُلِّ مؤمـن مُحِـبٍّ لهمـا ، ويُسْـخِـنُ الله العظـيم بهـا عَـيْنَ كـُـلِّ ناصبيّ خبيث ، باغض لهما ، أبغضَ اللهُ مَنْ أبغضَهما).

وقـال رحمه الله في «الشّريعة» ، في **«باب ذِكْر إيجاب حُبِّ بني هاشم ، أهل بَيْت النّبيّ ﷺ على جميع المؤمنين»** :

(واجـبٌ عـلى كـُـلِّ مؤمـن ٍ ومؤمـنة: مَحَـبـَّةُ أهـل ِ بَيْتِ رسول ِالله ﷺ : بـنو هاشـم : علـيّ بـن أبـي طالـب ، وولـدُه ، وذرّيّـتُه ، فاطمةُ ، وولدُها ، وذرّيّـتُها ، والحَسَـن والحُسَـين ، وأولادُهمـا ، وذرّيّتهما ، وجَعْفر الطـيّار، وولــدُه ، وذرّيّــتُه ، وحَمْــزة ، وولــدُه ، والعَـبّاس ، وولــدُه ، وذرّيّــتُه رضي الله عنهم .

هـؤلاءِ أهـل بَيْـتِ رسـول ِالله ﷺ ، واجـبٌ عـلى المسلمين محبَّتُهم ، وإكرامُهم ، واحتمالُهم ، وحُسْنُ مداراتهم ، والصّبْر عليهم ، والدّعاء لهم.

فمَـنْ أحسـن مِـن أولادِهـم وذرارِيهـم : فقـد تخلـّق بأخلاق سَلَـفِه الكرام الأخيار الأبرار.

ومَـنْ تخلـّق مـنهم بمـا لا يَحْسُـنُ مـن الأخـلاق : دُعِيَ له بالصّلاح والصّـيانة والسّلامة ، وعاشَرَهُ أهلُ العَقْل والأدب ، بأحسن المعاشرة ، وقيل

له : نحن نُجِلُّكَ عن أنْ تتخلَّق بأخلاق لا تُشْبِهُ سلفَك الكرام الأبرار ، ونغار لمثلِك أنْ يتخلَّق بما نعلم أنّ سلفك الكرام الأبرار ، لا يَرْضون بذلك ، فَمِنْ محبّتِنا لك ، أنّ نُحِبَّ لك أنْ تتخلَّق بما هو أشبه بك ، وهي الأخلاق الشّريفة الكريمة ، والله الموفّق لذلك) اهـ.

وقد قَدَّمْتُ أنّ الآجريَّ رحمه الله ، قد رَوَى في كُلِّ بابٍ ، ما حَفِظَ فيه مِن حديثٍ وأثر ، وساقَهُ بإسنادِه ، فاجتمع فيها أحاديثُ كثيرةٌ ، وآثار تَسُرُّ المؤمنين .

وقال شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله بَعْدَ حديثِ سَفِينة رضي الله عنه مَرْفوعاً : «**خِلافَةُ النُبُوَّةِ ، ثَلاثُونَ سَنَةً ، ثُمَّ يُؤْتِي اللهُ مُلْكَهُ أوِ الْمُلْكَ مَنْ يَشَاءُ**»:

(رواهُ أهلُ السُّنَن ، كأبي داوود وغيره ، واعتمد عليه الإمامُ أحمد وغيرُه في تقريره خلافة الخلفاء الرّاشدين الأربعة ، وثَبَّتَهُ أحمد ، واستدلَّ به على مَنْ توقّف في خلافة عليّ ، مِن أجل افتراق النّاس عليه ، حتَّى قال أحمد : «**مَنْ لَمْ يُرَبِّعْ بِعَلِيّ في الخِلافَة ، فَهُوَ أضَلُّ مِنْ حِمَارِ أهْلِهِ**» ، ونهى عن مناكحتِه .

وهو مُتّفق عليه بين الفقهاء ، وعُلماءِ السُّنَّة ، وأهل المعرفة والتّصوّف ، وهو مذهب العامّة .

وإنّما يخالفُهم في ذلك ، بَعْضُ أهل الأهواء ، مِن أهل الكلام ونحوهم ، كالرّافضة الطّاعنين في خلافة الثّلاثة ، أو الخوارج الطّاعنين في خلافة الصِّهْرَيْنِ المنافيين : عُثمان وعَلِيّ .

أو بَعْضُ النّاصبة النّافين لخلافة عليّ رضي الله عنه ، أو بَعْضُ الجُهّال مِن المُتَسَنِّنَة ، الواقفين في خلافتِه !

ووفاةُ النّبيّ ﷺ كانت في شهر ربيع ، سنة إحدى عشرة مِن هجرته .
وإلى عام ثلاثين سنة ، كان إصلاح ابن رسول الله ﷺ الحَسَن بن عَلِيّ السَّيِّد بين فيئَتَيْنِ مِن المؤمنين ، بنزوله عن الأمر عام إحدى وأربعين ، في شهر جمادى الأولى ، وسُمِّيَ «عام الجماعة» لاجتماع النّاس على معاوية ، وهو أوّل الملوك) اهـ مِن «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٨ـ ١٩).

وكلام شيخ الإسلام رحمه الله في هذا الباب كثيرٌ ، في كثيرٍ مِن مُصنَّفاتِهِ وفتاواه ، وفي «مجموع الفتاوي» شيءٌ كثير وقفتُ عليه ، وما قدَّمْتُه يغني بمشيئة الله .

وقال الإمام العلامة يحيى بن يوسف بن يحيى الأنصاري الصَّرْصَري الحنبلي (ت٦٥٦هـ ، شهيداً على يَدِ المغول لعنهم الله ، لَمّا دخلوا العراق) في قصيدته اللامية العظيمة ، التي ذكر فيها اعتقاد الحنابلة ، والثّناء على إمامِهم أحمد بن حنبل وأتباعه رحمهم الله جميعا ، بَعْدَ ذِكْرِه الخلفاء الثّلاثة أبي بكر ، وعُمَر ، وعُثمان رضي الله عنهم ، قال :

وَكَانَ أَحَقَّ النَّاس بِالأَمْـرِ بَعْدَهُمْ
أَبُو الحَسَنِ الْمَرْضِيِّ تَاجُ الْهُدَى عَلِيّ

وَكَانَ بِأَمْرِ اللهِ أَعْدَلَ قَائِمٍ عَلَى السَّنَنِ الْمَحْمُوْدِ لَمْ يَتَنَقَّلِ

إِمَامُ هُدَىً أَكْرِمْ بِهِ مِنْ خَلِيْفَةٍ خَلِيْفَةِ عَدْلٍ لِلْخِلافَةِ مُكْمِلِ

عَظِيْمٌ لأَسْبَابِ الْمُجَادَلِ قَاطِعٌ كَمِيٌّ لأَبْطَالِ الرِّجَالِ مُجَدِّلِ

أَبَرُّ فَتَىً جَاءَتْ بِهِ هَاشِمِيَّةٌ كَرِيْمٌ مُعِمٌّ فِي الْكِرَامِ وَمُخْوِلِ

يُجَلِّي دُجَى الهَيْجَا بِأَبْيَضَ مَنْصِلِ يُقَطِّعُ مِنْ أَبْنَائِهَا كُلَّ مَفْصِلِ

وَدِرْعُ عَلِيٍّ كَانَ صَدْرَاً فَمَا الَّذِي
تَظُنُّ بِمِقْدَامٍ عَلَى الْحَرْبِ مُقْبِلِ

وَفِي قَتْلِهِ عَمْرو بْنَ وَدٍّ وَمَرْحَبَاً
دَلِيْلٌ عَلَى مَا قُلْتُ غَيْرُ مُبَطَّلِ

وَسَمَّاهُ فِي الدَّارَيْنِ أَحْمَدُ سَيِّدَاً وَذلِك فَضْلٌ جَامِعٌ كُلَّ أَفْضَلِ

وَحَلاَّهُ مِنْ زَهْرَائِهِ وَإِخَائِهِ بِتَاجٍ مِنَ العَلْيَاءِ سَامٍ مُكَلَّلِ

وَكَانَ لَهُ السِّبْطَانِ فِي جِيْدِ فَضْلِهِ
كَعِقْدٍ بِيَاقُوْتٍ وَدُرٍّ مُفَصَّلِ

وَأَنْزَلَهُ مِنْهُ وَتِلْكَ فَضِيْلَةٌ كَهَارُوْنَ مِنْ مُوْسَى فَلاَ تَتَأَوَّلِ

وَأَثْنَى عَلَيْهِ يَوْمَ خَيْبَرَ إذ عَلاَ بِرَايَتِهِ الْعَلْيَا عَلَى كُلِّ أَطْوَلِ

ثَنَاءٌ بِحُبِّ اللهِ، ثُمَّ رَسُوْلِهِ وَفَتْحٌ عَلَيْهِ عَاجِلٌ مُتَسَهِّلِ

عَلامَةُ إيمَانِ الْمُوَحِّدِ حُبُّهُ
وَفِي بُغْضِهِ مَحْضُ النِّفَاقِ الْمُضَلَّلِ
وَكَمْ جَمَعَتْ أَلْفَاظُهُ مِنْ بَلاغَةٍ
وَجَاءَتْ بِحُكْمٍ فِي قَضَايَاهُ فَيْصَلِ
بِفَضْلِ فَتَاوَاهُ وَحَدِّ حُسَامِهِ
دَيَاجِي الْقَضَايَا وَالْوَقَائِعِ تَنْجَلِي
تَقَلَّدَ خَمْساً أَمْرَهَا مُتَحَمِّلاً بِأَعْبَائِهَا الْعُظْمَى أَشَدَّ تَحَمُّلِ
يَصُوْمُ هَجِيْرَ الصَّيْفِ أَجْراً وَحِسْبَةً
وَيَهْجُرُ لَذّاتِ الرُّقَادِ الْمُخَبَّلِ
إِلَى أَنْ أَتَى مَا لاَ مَرَدَّ لِوَقْعِهِ وَمَا يَتَعَجَّل وَقْتُهُ لاَ يُؤَجَّلِ
فَخَضَّبَ أَشْقَاهَا مِنَ الرَّأْسِ شَيْبَةً
تَسَامَتْ وَقَاراً بِالدَّمِ الْمُتَبَزِّلِ
وَذلِكَ وَعْدٌ صَادِقٌ مِنْ مُحَمَّدٍ فَآلَ بِذَاكَ الوَعْدِ أَشْرَفَ مَوْئِلِ
فَأَكْرِمْ بِهِمْ فِي النَّاسِ أَرْبَعَةً هُمُ
الرَّبِيْعُ لِقَلْبِ الْمُوْقِنِ الْمُتَقَبِّلِ
وَلَمْ تَجْتَمِعْ إلاّ بِبَاطِنِ مُؤْمِنٍ مَحَبَّتُهُمْ ، لا فِي فُؤَادٍ مُغَلَّلِ
وَبَعْدَ عَلِيٍّ كَرَّمَ اللهُ وَجْهَهُ
اسْتُنِيبَ بِصُلْحِ السَّيِّدِ الْمُتَفَضِّلِ

لِـذِي الْحِلْـمِ وَالتَّـقْـوَى مُعَـاوِيَةَ الـرِّضَى
أَمِـيْـنٍ عَلَـى التَّـنْـزِيْلِ لِلْـوَحِي مُسْجِـلِ
رَدِيْـفِ رَسُـوْلِ اللهِ ثُـمَّ دَعَـى لَـهُ
بِحِـلْـمٍ وَعِلْـمٍ إذ لَـهُ بَطْـنُـهُ يَـلِـي

ثـمّ شَـرَعَ ـ بَعْـدَ ذلـك ـ في ذِكْـر فضائل آل البَيْت رضي الله عنهم ، فقال :

وَأَذكُـرُ شَـيْـئَاً مِنْ فَـضَائِلِ أَهْـلِهِ — فَـفَـضْلُـهُمُ المَشْهُوْرُ وَالظَّاهِرُ الجَلِي
هُـمُ الْـعُـرْوَةُ الْوُثْـقَى لِمُسْتَمْسِكٍ بها — وَنُـوْرُ الْهُـدَى لِلْـمُـبْصِرِ الْمُـتَأَمِّلِ

ثـمّ ذكـر جملـة مـنهم رضـي الله عـنهم ، فـبدأ بذكـر سَـيِّـد الشّهداء حمـزة بـن عـبد المطّلـب رضـي الله عـنه ، فمدحَـهُ وأطـال ، ثـمّ جعفـر بن أبـي طالب ، ثمّ العَـبّاس بن عبد المطّلب ، ثمّ الحسنَيْنِ : الحَسَن والحُسَين ابنَيْ عَلِيّ ، ثمّ عبد الله بن عَبّاس رضي الله عنهم .

وقـال الشّـيخ حـافظ بـن أحمـد الحكمـيّ ، في «الجوهرة الفريدة ، في تحقـيق العقـيدة» (ص٣١) ، في «باب الخلافة ، ومَحَبَّةِ الصّحابة وأهل البَيْت رضي الله عنهم».

وهـو مِـن المـتون المتداولة عـند الحـنابلة ، حفظـاً وشـرحاً، ومِمّـن شـرَحَهُ : شـيخُنا العلاّمـة المحقّـق عـبدُ الله بـن عـبدِ الـرّحمن ابـن جـبرين القُـضَـاعيّ الحنـبليّ حفظـه الله ، شَرَحَهُ كاملاً صَيْفَ عام (١٤٢٢هـ) ، قال حافظ :

كَـذَا عَلِيٌّ أَبُـو السِّـبْطَـيْنِ رَابِـعُـهُـمْ بِـالْـحَقِّ مُعْتَضِدٌ ، لِلْكُفْـرِ مُضْطَـهِـدُ

فَــهَـؤُلاءِ بِـلا شَـكٍّ خِــلا فَــتُـهُـمْ بِـمُقْتَضَى النَّصِّ ، وَالإِجْمَاعُ مُنْعَقِدُ

وَأَهْلُ بَيْتِ النَّبِـي وَالصَّحْبُ قَـاطِبَةً عَنْهُمْ نَـذُبُّ ، وَحُبَّ الْقَوْمِ نَـعْـتَـقِدُ

وَالْـحَـقُّ فِي فِتْـنَـةٍ بَـيْنَ الصِّحَـابِ جَـرَتْ هُـوَ السُّـكُـوْتُ ، وَأَنَّ الْكُـلَّ مُجْـتَـهِـدُ

وَالنَّـصْـرُ أَنَّ أَبَـا السِّـبْطَـيْنِ كَـانَ هُـوَ الْـ ـمُـحِـقُّ مَــنْ رَدَّ هَـذَا قَـوْلُـهُ فَـنَـدُ

تَـبّاً لِرَافِـضَـةٍ ، سُـحْـقَـاً لِنَـاصِـبَـةٍ قُـبْحَاً لِمَارِقَـةٍ ، ضَلُّـوا وَمَـا رَشَـدُوا

هـذا شـيء مِمّـا تيسَّـر لي في هذا ، مِمّا يُظْـهِـرُ ـ جليّاً ـ كَـذِبَ هـذا الرّافضي المالكيّ على أئمّة الإسلام ، حنابلةً وغير حنابلة مِن أهل السُّـنَّة .

فـأين الحساسيّة ـ الـتي زعمهـا المـالكيّ الرّافضـي ـ مِنْ ذِكْرِ فضائل عليّ وأهل البَيْت رضي الله عنهم جميعاً .

وكتـبُ الحنابلة طافحةٌ بفضلِهم ، والتّرضّي عنهم ، وهذا أمـرٌ مُستقرٌّ عندهم ـ بحمد الله ـ لا نزاعَ فيه .

وقـد أجمـع أئمّـةُ الإسـلام والسُّـنَّة وأطبقوا ، حنابلةً وغَـيْرَهم ، على عِظَـمِ كـتاب «الشّـريعة» وفضله، وأثنى على هذا الكتاب وصاحبِه : شيخُ الإسلام ابنُ تيمية رحمه الله ، في غير موضع مِن كتبه .

وكذلـك الحـافظ ابـن قَـيِّم الجوزيّـة رحمـه الله في غـير موضع ، منها «اجتماع الجيوش الإسلاميّة».

وقد أُخِذَ هذا السِّفْرُ العظيم ـ أعني كتاب «الشريعة» ـ رسالةَ دكتوراه جامعيّة بالمملكة ، وحُقّقَ في «جامعة أمّ القرى» بمكة المكرمة ، ثمّ طُبِعَ بعد ذلك في المملكة أيضاً ، بتحقيق ـ صاحب الرّسالة ـ الشّيْخ الدّكتور عبد الله بن عُمَر بن سليمان الدُّمَيْجي.

وهذا كتاب «شَرْح العقيدة الطّحَاويّة» لابن أبي العِزّ الحنفي رحمه الله (ت٧٩٢هـ) ، أحد الكتب المُقرَّرة على طلاب كليّة الشّريعة بالمملكة ، وفيه الثّناء على عَلِيّ رضي الله عنه ، قال رحمه الله فيه (٢/ ٧٢١ـ٧٢٢) : (قولُه:«**ثُمَّ لِعَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْه**» .

ش : أي ونثبتُ الخلافة بَعْدَ عُثمان لعليّ رضي الله عنهما .

لَمّا قُتِلَ عُثمان ، وبايع النّاس عَلِيّاً : صار إماماً حقّاً ، واجب الطّاعة ، وهو الخليفة في زمانه خلافةَ نبوّة ، كما دَلَّ عليه حديثُ سَفِينة المقدَّم ذكرُه ، أنّه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ : «**خِلافَةُ النُّبُوَّةِ : ثَلاثُونَ سَنَةً ، ثُمَّ يُؤْتِي اللهُ مُلْكَهُ مَنْ يَشَاءُ**»)اهـ.

ثمّ ذكر شيئاً مِن فضائلهِ رضي الله عنه في (٢/ ٧٢٥ـ٧٢٦) ، وفي غير موضع .

ثمّ ذكر شيئاً مِمّا يجب في حَقّ الآل رضي الله عنهم ، في (٢/ ٧٣٧ـ٧٤٠) عند شَرْحِه قَوْلَ الطّحَاوي : (وَمَنْ أَحْسَنَ الْقَوْلَ فِي أَصْحَابِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ ، وَأَزْوَاجِهِ الطّاهِرَاتِ مِنْ كُلِّ دَنَس، وَذرِّيَّاتِهِ الْمُقَدَّسِيْنَ مِنْ كُلِّ رِجْس: فَقَدْ بَرِئَ مِنَ النِّفَاق) اهـ.

فصل

في بيان حال معاوية رضي الله عنه، والذّبّ عنه، وبيان حال ابنه يزيد

أمّا زَعْمُ المالكيّ انتشارَ الثّناءِ على بني أُمَيَّة، خاصّة معاوية وابنه يزيد عند الحنابلة: ففيه تفصيل.

أمّا معاوية: فنعم، وهو مِن جملة أصحاب رسول الله ﷺ، وصِهْرُه، وكُلُّ نَسَب وسَبَب مُنقطعٌ يوم القيامة، إلاّ سَبَب النّبيّ ﷺ، ونَسَبُه، ومعاوية ـ بلا شك ـ منهم رضي الله عنه.

ولَمّا ذكر الآجرّيُّ تلك الكتب والأبواب السّابقة، في فضائل عَلِيّ وفاطمة وابنَيْهِما الحَسَن والحُسَين، والآل عامّةً وخاصّةً رضي الله عنهم: خَتَمَ كتابَهُ بفضائل معاوية رضي الله عنه، فقال: «**كتاب فضائل معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما**».

ثمّ قال الآجرّي رحمه الله: (معاوية رضي الله عنه، كاتب رسول الله ﷺ على وحي اللهِ عزّ وجلّ، وهو القرآن، بأمر الله عزّ وجلّ.

وصاحبُ رسول الله ﷺ، ومَنْ دعا له النّبيّ ﷺ أنْ يقيهِ العذاب.

ودعا له أنْ يُعَلِّمَهُ الله الكتابَ، ويُمَكِّنَ له في البلاد، وأنْ يجعلَهُ هادياً مَهْديّاً.

وأردفَهُ النّبيّ مِن خَلْفِهِ فقال: «**مَا يَلِينِي مِنْك؟**»

قال: بطني.

قال: «اللـَّهُمَّ امْلأْهُ حِلـْماً وَعِلـْماً» .

وأعلمَهُ النّبيّ ﷺ : «إنـَّك سَتَلـْقَـانِي فِي الجَنـَّةِ».

وصَـاهَرَهُ الـنّبيّ ﷺ بــأنْ تـَزَوَّجَ بـأمِّ حَبيبة أُختِ معاوية رضي الله عـنهما ، فصـارتْ أُمَّ المؤمـنين ، وصـار هـو خال المؤمنين ، فأنزل عزّ وجلّ فيهم: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ ٱلَّذِينَ عَادَيْتُم مِّنْهُم مَّوَدَّةً﴾.

وقـال الـنّبيّ ﷺ: «إنــّي سَــأَلـْتُ رَبــِّي عَزَّ وَجَلَّ : ألاّ أَتـَزَوَّجَ إلَـى أَحَــدٍ مِـنْ أُمـَّتِي ، وَلا يَـتَـزَوَّجَ إلـيَّ أحَــدٌ مِنْ أُمَّتِي ، إلاّ كَـانَ مَعِيَ فِي الْجَـنَّـةِ» .

وهـو مِمّــن قـال الله عـزّ وجـلّ: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِى ٱللَّهُ ٱلنَّبِىَّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ﴾ ، فقـد ضَـمِنَ الله الكـريم بِــأنْ لا يُخـْـزِيْـه ، لأنــّه مِمّــن آمَــنَ برسول الله ﷺ.

وسـيأتي في الأخـبار مـا يـَدُلُّ على ما قلتُ ، والله الموفـّق لذلك إنْ شاء الله) اهـ.

ثمّ عَقـَدَ الآجرّيُّ عشرةَ أبواب في ذلك ، هي:

- باب ذِكْر دعاء النّبيّ ﷺ لمعاوية رضي الله عنه
- باب بشارة النّبيّ ﷺ لمعاوية رضي الله عنه بالجنـّة
- باب ذِكْر مُصَاهرة النّبيّ ﷺ لمعاوية بأُختِه أُمّ حَبيبة
- باب ذِكْر استكتاب النّبيّ ﷺ لمعاوية بـأمـر مِن اللهِ عزّ وجلّ
- باب ذِكْر مُشَاورة النّبيّ لمعاوية رحمه الله

- باب ذِكْر صُحْبة معاوية للنّبيّ ﷺ ، ومنزلته عنده
- باب ذِكْر تواضع معاوية رضي الله عنه في خِلافته
- بـاب ذِكْـر تعظـيم معاويـة رضي الله عنه ، لأهل بَيْتِ رسول الله ﷺ ، وإكرامِه إيّـاهم
- باب تزويج أبي سُفيان رضي الله عنه ، بهند أُمِّ معاوية رضي الله عنهم.
- باب ذِكْر وَصِيَّة النّبيّ ﷺ لمعاوية رضي الله عنه .

وهــذا أمــرٌ مُسْــتقرٌّ عــند أهــل السُّــنَّة جمـيعاً ، حــنابلة وغيرهــم رضي الله عن معاوية، وجميع أصحاب رسول الله ﷺ وأرضاهم .

أمّـا يـزيد : فـلا ! بل صَنَّفَ ابنُ الجوزي(ت٥٩٧هـ) ـ وهو حنبليّ ـ جُزءاً مَعْروفاً في لَـعْـنِـه .

وأمـرُ يـزيد لا يخفى ، وقـدْ نـصَّ إمامُنا وإمامُ المسلمين ، الإمامُ أحمد بـن حنبل فـيه ، فقال صالح بن أحمد : قُـلْتُ لأبي : إنَّ قوماً يقولون : إنَّـهم يُحِبُّوْنَ يـزيـد! فقـال : «**يَـا بُـنَـيَّ ! وَهَـلْ يُحِبُّ يَـزِيْدَ أَحَـدٌ يُـؤْمِـنُ بِـاللهِ وَالـيَوْمِ الآخِـرِ؟!**» .

فقلتُ : يـا أَبتِ فلماذا لا تلعنُه؟

فقال : «**يَا بُنَيَّ ! وَهَلْ رَأَيْتَ أَبَـاكَ يَلْـعَنُ أَحَـداً؟!**» .

وقال أبو محمّد المقدسي الحنبلي ، لَـمّا سُئِلَ عن يـزيـد:«**فِيـمَا بَلَـغَنِي لا يُسَبُّ وَلا يُحَبّ**».

وهـذا اختـيارُ شـيخ الإسـلام ابـن تيمـية رحمـه الله ، كما في «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٨٣)و(٤/ ٤٨٧).

وقـد ذكـر شـيخُ الإسلام رحمه الله (٤/ ٤٨١ـ٤٨٢): أنَّ النّاس قـد افترقوا في يـزيـد ثلاث فِرَق ، طرفانِ ووسط:

فـأَحَـدُ الطَّرفَـيْنِ: كَفَّـرُوه ! وجعلـوه مُـنافقاً زنديقاً ! سَعَى فِي قَـتْل سِبْط رسول اللهِ ﷺ ، تشفيّاً من رسول الله ﷺ ! وانتقاماً منه ! وأخذاً بـثأر جَدِّهِ عُتْبة، وأخـي جَدِّهِ شـيـبة ، وخالـه الولـيد بـن عُتْبة وغيرهم ! وأنشدوا لـه في ذلك شعراً.

والطَّـرَفُ الآخـر: جَعَلُوه رجلاً صالحاً ! وإماماً عادلاً ! بل ظَـنَّـهُ بَعْضُهم صحابيّاً !

وذكـرَ شيخُ الإسلام بَعْضَ أصحاب هذا القـول ، وليس فيهم حنبليّ واحد.

ثـمّ قـال شـيخُ الإسـلام رحمه الله (٤/ ٤٨٢): (وكلا القولَيْنِ ظاهرُ البُطْلان ، عـند مَنْ له أدنى عَقْلٍ وعِلْم بالأمور ، وسِيَرِ المُتَقَدِّمين . ولهذا لا يُنْسَـبُ إلى أحـد مِن أهل العِلْم المعروفين بالسُّنَّة ، ولا إلى ذِي عَقْلٍ مِنَ العُـقلاء ، الّذين لهم رَأْي وخِبْرة) اهـ.

أمّـا الوَسَـطُ بـين هذَيْـنِ الطَّرَفَـيْنِ الشّـاذيْنِ: فذكـرَ قولهَـم شَيْخُ الإسـلام (٤/ ٤٨٣) فقـال :(القولُ الثّالث: أنـّه كان مَلِكـاً مِن ملوك المسلمين،له حسنات وسيئات، ولم يُولدْ إلاّ في خلافة عُثمان، ولم يكن كافراً.

ولكـنْ جَـرَى بـسـببِـه مـا جَـرَى ، مِـن مَصْـرَع الحُـسَين ، وفَـعَلَ ما فَعَلَ بأهل الحَرَّة ، ولم يكن صاحباً ، ولا مِن أولياء الله الصّالحين ، وهذا قولُ عامّة أهلِ العَقْل والعِلْم والسُّنَّة والجماعة) اهـ.

ثـمّ ذكر شيخُ الإسلام رحمه الله (٤/ ٤٨٣ـ ٤٨٦) : أنَّ أصحاب هذا القـول الوسـط ، قـد اختلفوا فيما بينهم ، وافترقوا في يـزيـد ثلاث فِـرَق ، مع اجتماعهم على ما سبق ، مِن ظُلْمِهِ وفِسْقِه :

- فـفِـرْقَـة لعـنـتْـهُ.
- وفِـرْقَـة أحـبَّـتْـهُ.
- وفِـرْقَـة أمسكتْ ، فلم تَـسُـبَّ ، ولم تُـحِـبّ.

وبيَّنَ شيخُ الإسلام رحمه الله : مَأخذَ كُـلٍّ أصحاب قول :

فاللاعـنون كـأبي الفـرج ابـن الجـوزي الحنـبلي ، وإلكـيا الهرّاسـي وغيرهما : لَـعَنُوه :

١ ـ لِمَا صَدَرَ منه مِن أفعال تُبيح لَـعْنَتَهُ .

٢ ـ وقد يقولون : هو فاسق ، وكُـلُّ فاسق يُلْعَن.

٣ ـ وقد يقولون بلَـعْنِ صاحب المعصية ، وإنْ لم يُحْكَـمْ بفسقه .

فهذه ثلاثة مآخذ للعنتِه.

أمّـا الّذيـن أحـبُّوه : أحـبُّوه ، أو سـوَّغوا مَحَبَّـتَهُ ، كالغـَـزّالي ـ عـالم الشّافعية الشّهير ـ فلهم مأخذان :

١ـ أحدهما: أنّه مُسلم ، وَلِيَ أَمْرَ الأُمَّة على عَهْد الصّحابة ، وتابعَهُ بقاياهم . وكانتْ فيه خِصالُ مَحْمودة ، وكان مُتأوّلاً فيما يُنْكَرُ عليه مِن أَمْرِ الحَرَّةِ وغيره ، فيقولون : هو مُجتهدٌ مخطيءٌ .

ويقولون: إنَّ أهل الحَرَّة ، هُمْ نقضوا بيعتَهُ أوّلاً ، وأنكر ذلك عليهم ابنُ عُمَر رضي الله عنهما وغيرُه.

أمّا قَتْلُ الحُسَين رضي الله عنه : فلم يأمرْ به ، ولم يَرْضَ به ، بلِ ظَهَرَ منه التّألُّم لقَتْلِه ، وذمُّ مَنْ قتلَهُ . ولم يُحْمَل الرّأس إليه ، وإنّما حُمِلَ إلى عُبيد الله بن زياد .

٢ـ والمأخذ الثّاني لهؤلاء المُحِبّين : أنّه قد ثَبَتَ في «صحيح البخاري» عن ابنِ عُمَر رضي الله عنهما أنّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «**أوّلُ جَيْشٍ يَغْزُو الْقَسْطنْطِينِيَّةَ ، مَغْفُوْرٌ لَهُمْ**» ، وأوّلُ جَيْشٍ غزَاها ، كان أميرُه يزيد .

ثمّ قال شيخُ الإسلام رحمه الله (٤/ ٤٨٦) بعد ذِكْرِه مَأْخَذَ اللاعنين والمُحِبِّين: (والتّحْقيق: أنَّ هذَيْنِ القولَيْنِ، يسوغ فيهما الاجتهاد ، فإنَّ اللّعْنة لِمَنْ يعمل المعاصي ، مِمّا يسوغ فيها الاجتهاد . وكذلك مَحَبَّةُ مَنْ يَعْمل حسنات وسيّئات .

بل لا يتنافى عندنا : أنْ يجتمع في الرَّجل الحمدُ والذمُّ ، والثّواب والعِقَاب ، كذلك لا يتنافى أنْ يُصَلّى عليه ، ويُدْعَى له ، وأنْ يُلْعَنَ ويُشْتَمَ أيضاً ، باعتبار وَجْهَيْن).

أمّا المُمْسكون عن سَبِّهِ ولعنتِه : فلأنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ فِسْقُه الَّذِي يقتضي لعنَهُ ، أو لأنّ الفاسق المُعَيَّنَ ، لا يُلْعَنُ بخصوصِه ، إمّا تحريماً أو تَنْزيهاً.

وأمّا تاركوا مَحَبَّتِه : فلأنَّ المحبَّة الخاصّة ، إنّما تكون للنَّبيِّين ، والصِّدِّيقين ، والشُّهَداء ، والصّالحين ، وليس يزيدُ أحدَ هؤلاء ، وقد قال النّبيّ ﷺ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ» [خ (٦١٦٨)و(٦١٦٩) م (٢٦٤١) عن ابن مَسْعود ، وخ (٦١٧٠) م (٢٦٤١) عن أبي موسى الأشعريّ رضي الله عنهما] .

ثمّ قال شيخُ الإسلام (٤/ ٤٨٤) : (ومَنْ آمَنَ باللهِ واليوم الآخر، لا يَخْتارُ أنْ يكونَ مع يزيد ، ولا مع أمثالهِ مِن الملوك ، الذين ليسوا بعادلين).

ثمّ ذكر شَيْخُ الإسلام مأخذيْنِ لتاركي مَحَبَّتِه:

١ـ أحدهما : أنّه لَمْ يَصْدُرْ منه مِن الأعمال الصّالحة ، مِمّا يوجب محبّتَهُ ، فبقي واحداً مِن الملوك المسلَّطين ، ومَحَبَّةُ أشخاص هذا النّوع ، ليستْ مشروعة .

وهذا المأخذ ، ومأخذُ مَنْ لم يثبتْ عنده فسقُه ، اعتقد تأويلاً.

٢ـ الثّاني : أنّه صَدَرَ منه ، ما يقتضي ظلمَهُ وفسقَهُ في سيرته ، كأمر الحُسَين رضي الله عنه ، وأمر أهل الحَرَّة.

ولم يثبتْ عند شيخ الإسلام رحمه الله ، علاقةُ يزيد بمقتل الحُسَين ، مِن حَيْثُ الأمر به ، أو الرِّضى .

وقد نَبَّـه عليه مراراً ، لهذا قال رحمه الله (٤/ ٤٨٧) : (وأمّا مَنْ قَتَلَ الحُسَين ، أو أعان على قَتْلِه ، أو رَضِيَ بذلك : فعليه لعنة الله ، والملائكة ، والنّاس أجمعين ، لا يَقْبل الله منه صرفاً ، ولا عَدْلاً)اهـ ونحوه في (٤/ ٥٠٥).

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٤/ ٥٠٥ـ٥٠٦) ذاكراً مَقْتلَ الحُسَين رضي الله عنه : (وكان الذي حَضَّ على قَتْلِه : الشِّمْر بن ذي الجوشن ، صار يكتبُ في ذلك إلى نائب السّلطان على العراق عُبَيْد الله بن زياد.

وعُبَيْدُ اللهِ هذا ، أَمَرَ ـ بمقاتلة الحسين ـ نائبَهُ عُمَرَ بن سعد بن أبي وقاص ، بعد أنْ طلب الحُسَين منهم ، ما طلبه آحادُ المسلمين ، لم يجيء معه مقاتلة ، فطلب منهم :

- أنْ يدعوه إلى أنْ يرجعَ إلى المدينة ،
- أو يُرْسلوه إلى يزيد ابن عَمِّهِ ،
- أو يذهبَ إلى الثَّغْر ، يقاتل الكُفّار.

فامتنعوا إلاّ أنْ يستأسر لهم ، أو يقاتلوه !

فقاتلوه حتَّى قتلوه وطائفةً مِن أهل بَيْتِه وغيرهم .

ثمّ حملوا ثِقْلَهُ وأهلَهُ إلى يزيد بن معاوية إلى دمشق ، ولم يكن يزيد أمرَهم بقَتْلِهِ ، ولا ظَهَرَ منه سرورٌ بذلك ، ورضىً به .

بـل قـال كلامـاً فــيه ، ذمّـاً لهم ، حَيْثُ نـُقِلَ عنه أنـّه قال:«لقد كنتُ أرضـى مِـن طاعـةِ أهـل العراق ، بدون قتل الحُسَين». وقال:«لـَعَنَ الله ابنَ مَـرْجانة ـ يعـني عُبَيْدَ الله بن زياد ـ واللهِ لو كان بينه وبين الحُسَين رَحِمٌ لـَمَا قـَتَلَـه» يـريد بذلـك الطـَّعْن في اسـتلحاقه ، حَيْثُ كان أبوه زياد ، استُلْحِقَ حـتَّى كـان ينتسـبُ إلى أبي سُفيان صَخْر بن حَرْب : وبنو أُمَيَّة وبنو هاشم ، كلاهما بنوا عَبْدِ مَناف .

ورُوِيَ أنـّه لـَمّا قـَدِمَ على يزيد ، ثقلُ الحُسَين وأهلِه ، ظَـهَرَ في داره الـبُكاءُ والصُّـرَاخ لذلـك ، وأنـّـه أكـرمَ أهلـَــهُ ، وأنـزلهم مَـنْزلاً حسـناً ، وخَـيَّرَ ابـنَهُ عَلِـيّاً ، بـين أنْ يُقِـيْمَ عنده ، وبين أنْ يذهبَ إلى المدينة ، فاختار المديـنة . والمكان الّذي يُقالُ له: سِجْن عَلِيّ بن الحُسَين بجامع دمشق ، باطلٌ لا أصلَ لـه .

لكـنَّه مـع هـذا ، لم يُقِـمْ حَـدَّ اللهِ عـلى مَنْ قـَتَلَ الحُسَين رضي الله عنه ، ولا انتصرَ لـه ، بل قتل أعوانـَهُ لإقامةِ مُلْكِه .

وقـد نُقِلَ عنه ، أنـّه تمثـّل في قـَتْل الحُسَين بأبـياتٍ تقتضي مِن قائلِها الكفر الصَّريح ، كقولِه :

لـَمّا بـَدَتْ تِلـْكَ الْحُمُوْلُ وَأَشْـرَفَـتْ
تِـلـْكَ الـرُّؤُوْسُ إلىَ رُبـَى جَـيْـرُوْنِ
نـَعَـقَ الْغـُرَابُ فـَقـُلـْتُ: نـُحْ أَوْ لا تـَنـُحْ
فـَلـَـقـَدْ قـَضَـيْـتُ مِـنَ النـَّبِـيِّ دُيـُوْنِـي

وهذا الشِّعْر كـفـر)اهـ.

ثـمّ قـال شـيخُ الإسـلام رحمـه الله (٤/ ٥٠٧ـ٥٠٨): (وأمّـا الحُسَين رضـي الله عـنه : فقُـتِلَ بكـربلاء ، قريب من الفُـرَات ، ودُفِنَ جسدُه حَيْثُ قُـتِلَ ، وحُمِـلَ رأسُـه إلى قُـدّام عُبَيْد الله بن زيـاد بالكوفة ، هذا الذي رواه البخاري في «صحيحه»(٣٧٤٨) ، وغَـيْرُه من الأئمّة .

وأمّـا حَمْلُـهُ إلى الشّام إلى يزيد : فقد رُوِيَ ذلك مِن وجوه مُنقطعة ، لم يثبـتْ شيء منها ، بل في الرّوايات ما يَدُلُّ على أنـّها من الكذب المختلق ، فإنّـه يُذْكـر فـيها : أنَّ يزيد جَعَلَ يَنْكُـتُ بالقَـضِيب على ثناياه ، وأنَّ بَعْضَ الصّحَابة الذين حضروه كأنس بن مالك ، وأبي بَرْزة ، أنكر ذلك .

وهـذا تلبـيس ! فـإنّ الّـذي جَعَـلَ ينكـتُ بالقَـضِـيب ، إنّمـا كـان عُبَـيْد الله بـن زيـاد ، هكـذا في الصّـحيح والمساند [خ (٣٧٤٨) حم (٣/ ٢٦١) عن أنس بن مالك رضي الله عنه].

وإنّما جعلوا مكان عُبَيْد اللهِ بن زيـاد : يـزيـد !

وعُبَيْدُ اللهِ لا رَيْبَ أنـّه أَمَـرَ بقتلِه ، وحُمِلَ الرّأس إلى بين يديه .

ثمّ إنَّ ابنَ زيـاد قُـتِلَ بعد ذلك ، لأجل ذلك .

ومِمّـا يُوضـح ذلـك : أنَّ الصَّـحَابة المذكوريـن ، كـأنس وأبي بَرْزَة ، لم يكونـوا بالشّـام ، وإنّما كانوا بالعِرَاق حينـئذٍ . وإنّما الكذابون ، جُهَّالٌ بما يُسْتَدَلُّ به على كَـذِبهم .

وأمّا حَمْلُه إلى مصر : فباطلٌ باتّفاق النّاس ، وقد اتّفق العُلماء كُلُّهم ، على أنَّ هذا المشهد الذي بقاهرة مِصْر ، الذي يُقال له: مَشْهَد الحُسَين : باطلٌ ، ليس فيه رَأْس الحُسَين ، ولا شيء منه ، وإنّما أُحْدِثَ في أواخر دولة بني عُبَيْدِ اللهِ ابن القدّاح).

ثمّ قال رحمه الله (٤/ ٥١١-٥١٢): (والحُسَين رضي الله عنه ، أكرمَهُ الله تعالى بالشّهادة في هذا اليوم ، وأهان بذلك مَنْ قَتَلَهُ ، أو أعان على قَتْلِهِ ، أو رَضِيَ بقَتْلِه .

وله أسوةٌ حسنة بمَنْ سبقَهُ مِن الشُّهَداء ، فإنّه وأخوه سَيِّدا شباب أهل الجنَّة ، وكانا قد تربَّيا في عِزِّ الإسلام ، لم ينالا مِن الهجرة ، والجهاد ، والصَّبْر على الأذى في الله ، ما نالَهُ أهلُ البَيْت ، فأكرمَهما الله تعالى بالشّهادة ، تكميلا لكرامتِهما ، ورفعاً لدرجتِهما .

وقَتْلُهُ مُصيبةٌ عظيمةٌ ، والله سبحانه قد شَرَعَ الاسترجاعَ عند المصيبة بقوله تعالى:﴿وَبَشِّرِ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿١٥٥﴾ ٱلَّذِينَ إِذَآ أَصَٰبَتۡهُم مُّصِيبَةٌ قَالُوٓاْ إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيۡهِ رَٰجِعُونَ ﴿١٥٦﴾ أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٌ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُهۡتَدُونَ ﴿١٥٧﴾﴾.

وفي «الصَّحيحَيْن» عن النّبيّ ﷺ أنّه قال:«مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَابُ بمُصِيْبَةٍ فَيَقُوْلُ: إنّا للهِ وإنّا إلَيْهِ رَاجِعُوْنَ ، اللّهُمَّ أجُرْنِي فِي مُصِيْبَتِي ، وَأَخْلِفْ لِي خَيْراً مِنْهَا ، إلاَّ آجَرَهُ اللهُ فِي مُصِيْبَتِهِ ، وَأَخْلَفَ لَهُ خَيْراً مِنْهَا».

ومِنْ أحسن ما يُذكر هنا : أنّه قد رَوَى الإمامُ أحمد(١/ ٢٠١) وابن ماجَهْ (١٦٠٠)عن فاطمة بنت الحُسَين عن أبيها الحُسَين رضي الله عنه قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يُصَابُ بمُصِيبَةٍ ، فَيَذْكُرُ مُصِيْبَتَهُ وَإنْ قَدُمَتْ ، فَيُحْدِثُ عِنْدَهَا اسْتِرْجَاعاً، كَتَبَ اللهُ لَهُ مِثْلَهَا يَوْمَ أُصِيْبَ».

هذا حديثٌ رواه عن الحُسَين: ابنتُه فاطمة ، التي شَهِدَتْ مَصْرَعَه.

وقد عُلِمَ أنَّ المصيبة بالحُسَين ، تُذْكَرُ مع تقادم العَهْد ، فكان مِن محاسن الإسلام ، أنْ بَلَّغَ هو هذه السُّنَّةَ عن النّبيّ ﷺ ، وهو أنّه كُلَّما ذُكِرَتْ هذه المصيبة يُسترجعُ لها ، فيكون للإنسان مِن الأجر، مثل الأجر يوم أُصِيْبَ بها المسلمون .

وأمّا مَنْ فَعَلَ مع تقادم العَهْد بها ، ما نَهَى عنه النّبيّ ﷺ عند حَدَثَانِ العَهْدِ بالمصيبة : فعقوبتُه أشدّ ، مثل لَطْمِ الخدود ، وشَقّ الجيوب ، والدّعاء بدعوى الجاهليّة.

ففي «الصّحيحَيْن» عن عبدِ الله بن مَسْعود رضي الله عنه قال : قال رسولُ الله ﷺ: «لَيْسَ مِنّا مَنْ ضَرَبَ الخُدُوْدَ ، وَشَقَّ الجُيُوْبَ ، وَدَعَا بدَعْوَى الجَاهِلِيَّة»[خ (١٢٩٧)و(١٢٩٨)و(٣٥١٩) م (١٠٣)]. ثمّ ذكر رحمه الله ، شيئاً مِمّا وَرَدَ في النَّهْي عن ذلك .

وكلامُ شَيْخِ الإسلام في هذا الباب، وهذهِ المسألة ، كلامٌ جَيِّدٌ مُحَرَّرٌ كثيرٌ، سواءٌ في المواضع التي سبقتْ أو غيرها ، وماسبق يكفي بمشيئة الله .

فصل

أمّا ما زَعَمَهُ هذا الرّافضي : أنَّ الحنابلة لا يَذْكرون آل البَيْت ، أو لديهم حساسيَّة مِن ذلك : فكذبٌ باطلٌ ، لم يستطعْ أنْ يَخْتلقَ دليلاً عليه ، بَلْهَ أنْ يَجِدَ دليلاً غيرَ مُختلق ! لِبُعْدِهم رحمهم الله عن ذلك ، ومَحَبَّتِهم العظيمة ، لآل البَيْت رضي الله عنهم .

قال شيخُ الإسلام ابن تيمية في «العقيدة الواسطيّة» ـ المتن المختصر اللّطيف في العقيدة ، الذي يحفظُه طُلاَّبُنا ، ويُدَرِّسُه عُلماؤنا في مساجدِهم ـ : (ويُحِبُّونَ[1] أهلَ بَيْتِ رسول الله ﷺ ، ويتولَّونهم ، ويحفظون فيهم وصيةَ رسول الله ﷺ حَيْثُ قال يوم غديرخُم: «**أذكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أذكِّرُكُمُ اللهَ فِي أَهْلِ بَيْتِي**» .

وقال أيضاً للعَبّاس عَمِّهِ ، وقد شكا إليهِ أنّ بَعْضَ قُرَيش يجفو بني هاشم فقال : «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، لا يُؤْمِنُوْنَ حَتَّى يُحِبُّوْكُمْ وَلِقَرَابَتِي**».

وقال: «**إنَّ اللهَ اصْطَفَى إِسْمَاعِيْلَ ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي إِسْمَاعِيْلَ كِنَانَةً ، وَاصْطَفَى مِنْ كِنَانَةَ قُرَيْشاً، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ**».

---

١ - أي أهل السُّنَّة والجماعة .

ويتولَّون أزواجَ رسول الله ﷺ مِنْ أُمَّهات المؤمنين ، ويُقِرُّون بأنَّهُنَّ أزواجَهُ في الجنَّة بالآخرة ، خُصُوصاً خديجة ، أُمّ أكثر أولاده ، وأوَّل مَنْ آمنَ بهِ ، وعاضدَه على أَمْرِه ، وكان لها منه المنزلة العليَّة. والصِّدِّيقة بنت الصِّدِّيق ، التي قال فيها النّبيّ ﷺ: «**فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ ، كَفَضْلِ الثَّرِيْدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ**» .

ويتبرَّؤون مِن :

ـ طريقة الرَّوافض ، الذين يُبْغضون الصَّحَابة ، ويسبُّونهم .

ـ وطريقة النَّواصب ، الذين يؤذون أهل البَيْت ، بقولٍ أو عَمَل) اهـ.

وهذا المختصر «الواسطيّة» ، ليس أحدٌ مِن طلاب العِلْم عندنا ، إلاّ وهو يحفظُه . وليس أحدٌ مِن مشايخنا ، إلاّ وقد شَرَحَهُ مراراً ، في حلقات العِلْم بالمساجد ، أو أفردَهُ بشرح مُؤلَّف.

قال الشّيْخ العلاّمة المحقّق عبد الرّحمن بن ناصر السّعْدي التَّمِيمي النَّجْدي الحنبلي رحمه الله (ت١٣٧٦هـ) ، في كتابه «**التَّنْبيهات اللَّطيفة ، فيما احتوتْ عليه العقيدة الواسطيَّة ، مِن المباحث المُنِيْفة**» (ص١٢١) عند شرح الموضع السّابق منها: (فمَحَبَّةُ أهل بَيْتِ النّبيّ ﷺ : واجبةٌ مِن وجوه ، منها : لإسلامِهم ، وفَضْلِهم ، وسوابقِهم .

ومنها لِمَا تميَّزوا به مِن قُرْب النّبيّ ﷺ ، واتّصال نَسَبِه. ومنها لِمَا حَثَّ عليهِ ، ورَغَّبَ فيه. ومنها ولِمَا في ذلك ، مِن علامة مَحَبَّةِ الرَّسول ﷺ)اهـ.

ومِـن المعلـوم المسـتقرّ عـندنا وعـند غيرنا ، مِمّن لـه عِلْم وعَقْل: أنَّ كثيراً مِن بني هاشمٍ طالبيِّين وغيرهم : حنابلةٌ ، بل فيهم جماعة ، هم مِن كبار أئمَّتهم ومُصنِّفيهم ، كأبي الحُسَين اليُوْنِيْنِي ، وابن أبي مُوسى.

فهـل انـتحلَ هـؤلاء الهاشمـيّون ، مذهباً ينتقصُ مِن شأنهم ! ويطعنُ في أجدادِهم؟!

أو أنـهم أصبحوا يأمرون بذلك ! ويُصنِّفون فـيه ! ويَحُثُّون عليه؟!

أو أنـهم لم يَعْلموا بتلك الأُمور؟!

ولـمّـا سُئِلَ شَيْخُ الإسلام ابن تيمية رحمه الله (٤/ ٤٧٨ـ٤٨٨) عن مَحَبَّةِ آل البَيْت قـال: (مَحَبَّتُهم عندنا : فَـرْضٌ واجبٌ ، يؤجـر عليه ، فإنـه قـد ثبـت عندنا في «صحيح مُسْلم»(٢٤٠٨) عن زَيْـد بن أَرْقم قال : خَطَـبَنَا رَسُـوْلُ اللهِ ﷺ بغَدِيْـرٍ يُدْعَـى خُمّـاً ، بَـيْنَ مَكّـةَ وَالَمدِيْنَةِ فَـقَـالَ : «يـا أيُّـهَا الـنّـاسُ ! إنـي تـارِكٌ فِيْكُـمُ الثّقَـلَـيْن ِ، كِتَابَ اللهِ» فَـذَكَـرَ كِتَابَ اللهِ وَحَضَّ عَلَـيْهِ ، ثمّ قال: «وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، أُذكـِّرُكُـمُ اللهَ فِي أَهْل ِ بَيْتِي، أُذكـِّرُكُـمُ اللهَ فِي أَهْل ِ بَيْتِي، أُذكـِّرُكُـمُ اللهَ فِي أَهْل ِ بَيْتِي» .

قلتُ لمقدم ـ وهو السّائل ـ:

ونحـن نقـول في صـلاتنا كـُلَّ يـوم «اللـَّهُمَّ صَـلِّ عَلَـى مُحَمَّـدٍ، وَعَلَـى آل ِمُحَمَّـدٍ ، كَـمَـا صَلَّـيْتَ عَلَـى إبْرَاهِيْمَ ، إنـَّكَ حَمِيْدٌ مَجِيْدٌ ، وَبَارِكْ عَلَـى مُحَـمَّدٍ وَعَلَـى آل ِمُحَـمَّدٍ ، كَـمَا بَـارَكْـتَ عَلَـى آل ِ إبْرَاهِيْمَ إنـَّكَ حَـمِـيْـدٌ مَجِيْدٌ» .

قال مقدم: فيمَنْ يُبغض أهلَ البَيْت؟

قُلْتُ : مَـنْ أبغضَهم ، فعليهِ لعنةُ اللهِ ، والملائكةِ ، والنّاس أجمعين ، لا يقبل الله منه صَرْفاً ولا عَدْلا) اهـ.

* * * *

فصل

في الذّبِّ عن خُلفاء بني أُمَيَّة ، الأئمَّة الفاتحين المُجاهدين

قد سبق ذِكْرُ جملة مِن مطاعن المالكيّ في بني أُمَيَّة ! مِمّا يَشُقُّ حَصْرُه في كتابه هذا ، فضلاً عن كتبه الأُخرى ومقالاته !

فرمامهم بكُلِّ قبيحةٍ ورذيلة ، وكُلِّ ظُلْمٍ وبَغْي ، وزَعَمَ مَزاعِمَ كبيرة ، وكذب كذباتٍ بلقاءَ كثيرة ، لا يسترُها اللَّيْلُ وإنْ طال ، ولا مَغِيْبُ الشَّمْس ، ولو حُرمتِ الشُّرُوْقَ والزَّوَال .

وزَعَمَ أنَّ الأحاديث النَّبويَّة الصَّحيحة ـ زيدتْ شرفاً ـ : قد جاءتْ بذمِّهم ! والآثارُ الصَّحَابيَّة والتّابعيَّة ، تكاثرتْ في ذمِّ زمانِهم !

والجوابُ عن هذا كُلِّهِ وغيره ، مِن وجوه :

أحدها : أنَّ خُلفاءَ بني أُمَيَّة ، مِن خيار مُلوك المسلمين ، ولا أَدَلَّ على ذلك ولا أظهر، مِن كثرة فتوحاتِهم ، وما خَصَّهم الله ـ عزّ وجلّ ـ ويسَّرَهُ على أيديهم ، مِن نشر الإسلام ، وتمكينِه في الأرض ، حتّى أصبحَ المسلمُ عزيزاً ، لا تجرؤ أُمَّةٌ ـ وإنْ عَظُمَتْ ـ على انتقاصِ قَدْرِه ، أو هَضْمِ حَقِّه.

الثّاني : ما حَصَلَ مِن بَعْضِهم مِن ظُلْم : لم نُنْكِرْهُ ، وما ادَّعَيْنا لهم العِصْمة؟!

بـل هـم كغيرِهـم مِـن المؤمـنين ، يَحْصُـلُ مـنهم تقصـيرٌ وتفـريط ، وأفعـالُهم السّـابقة ، كفيلة ـ بمشيئة الله ، ورحمته ، ورضوانه ـ بـإزالـة ما قيل إنْ صِدْقاً ، وإنْ كـذباً ، وكما قال الأوّل :

مَـنْ ذا الـَّذِي تُـرْضَى سَـجَـايَـاهُ كُـلُّـهَـا

كَـفَـى الْمَـرْءَ نُـبْلاً : أَنْ تُـعَـدَّ مَـعَـايِبُـهُ

الثّالـث : أنَّ زَعْمَـهُ أنَّ الأحاديـثَ الصَّـحيحة ، قـد جاءتْ بذمِّهم : فكـذبٌ ، ولم يَصِـحَّ في ذلـك شـيء ، عـدا ذمّ الحَـجّاج بن يوسف الثَّـقَـفي (ت٩٥هـ) ، ولم يكـن أُمَوِيّـاً ! وإنّـمـا كـان عـاملاً لهـم ، اسـتعملوه عـلى العِـرَاق ، ولم يُوَفَّـقُـوا في اختـياره . قال الإمامُ العلامة الكبير ، أبو عبدِ الله ابـن قَـيِّـم الجوزيّة في «المنار المنـيف ، في الصَّحيح والضَّعيف» (ص١١٧) : (وَكُـلُّ حَدِيْثٍ فِي ذمِّ بَنِي أُمَيَّة : فَـهُوَ كَـذِبٌ) اهـ.

الـرّابع : أنَّ مـا صَـحَّ مِن الآثار الصَّحَابيَّة والتّابعيَّة ، في ذمِّ بني أُمَيَّة : فَـلِكَـوْنِ مـيزانِهم عزيزاً ، ولِسَان مِنْجَمِهم رفيعاً دقيقاً ، أَحَسُّوا بفرق حالِهم في خلافـة الخلفـاءِ الأربعة الرّاشدين ، عَمَّنْ جـاءَ بعدهم ، مع ما حصل مِن بَعْضِ بني أُمَيَّة ، مِن مَعَاصٍ وجَوْرٍ ، لم يكن في عَهْدِ مَنْ قبلهم.

وكـان بَعْـضُ ذمِّ أولـئك الأئمَّـة : في الـزَّمَان ، لا في الأَعْـيَان ، لِدُخُـولِ المولـَّدين في الإسـلام ، ومـا قَـدِمُـوا بـهِ معـهم إلـيه ، فـأزالـوا ثوابت ، وأحدثوا حوادث .

ولظهور بدعٍ زلزلتِ السُّنَّة ، كبدعةِ الخوارج ، والقدريَّة ، والرّافضة ، والجهميَّة ، وغيرهم.

* * * *

فصل

في ذِكْر فضائل بني أُميَّة ، وتقريبِ الرَّسول ﷺ لهم ، واعتمادِه عليهم ، وإبقاء أبي بكر وعُمَر وعُثمان رضي الله عنهم لهم ، وذِكْر سَبَبِ كثرة الافتراءات على بني أُميَّة

لقد كان عَهْدُ بني أُمَيَّة مِن خير عُهُود الإسلام ، ففيهِ انتشر الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها ، وانحسر الكفر وكُبِتَ .

وفيه انتشر العِلْم والفقه ، ودُوِّنَ الحديث ، ودُوِّنَ التَّفْسير ، وعَمَّ الرَّخَاءُ أَرْجَاءَ العَالَمِ الإسلامي ، حتَّى بلغ الحالُ بالمسلمين في بَعْضِ عُهُود بني أُمَيَّة ، ألاّ يجدوا مُحتّاجا يأخذ زكاةَ أموالهم ، لِغِنَى المسلمين وكفايتهم ، على الرّغم مِن اتّساع الرّقعة ، وكثرة المسلمين .

ويشهدُ لِفَضْلِهم ـ على الجملة ـ قوله ﷺ: **«خَيْرُ القُرُوْنُ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِيْنَ يَلُوْنَهُمْ»** أخرجاه في «الصّحيحين» وتقدم تخريجه (ص١٣٠).

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ۚ يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا ۚ وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾.

وقولــه تعــالى: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ۝٤٠ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ ۝٤١﴾.

فـالله ـ عـزّ وجـلّ ـ قـد مَكـَّنَ لبني أُميَّة في الأرض ، وبَـدَّلَ خوفَـهم أمـناً ، ونصـرَهم في جهـادِهم ، حـتَّى فتحوا مَشَارِقَ الأرض ومغاربها ، مِن «كاشـغر» على حُدُوْدِ «الصِّيْن» في الشَّرْق ، إلى «الأندلس» وجنوب «فرنسا» في الغَــرْب . ومِـن «بَحْـر قَــزْوين» في الشَّــمَال ، إلى «المحـيط الهـندي» في الجنوب .

فهل بَعْدَ هذا النَّصْر نَـصْـرٌ؟! وهل بَعْدَ هذا التَّمْكين تَمْكين؟!

وهـذه الأُمـور وغيرُها زادتْ غَـيْظَ الحاقدين والمتربِّصين بالمسلمين ، فـأخذوا يُلَفِّقُـون الأكاذيـب والأباطـيل ، مُحَـاولين تشـويهَ عَصْـرِ بني أُمَيَّة ، ونشـرُوها بـين النّاس . خاصّة عندما اشتدَّ عُوْدُ دعوة العَبّاسيّين في آخر عَهْدِ الدّولة الأُمَويَّة .

وهكـذا استمرتْ هذه الحملة بل الحملات ، حتَّى بعد سقوط الدّولة الأُمويـَّة .

وكـان مِمّـن يُـرَوِّجُ هـذه الشّـائعات : الـرَّوافضُ والخـوارجُ . فـقـد أَقـضَّـتْ هـذه الدّولـةُ الفتـيَّةُ مضـاجعَهم ، وكَـسَـرَتْ شـوكتَهم ، وأبطلـتْ شُبَهَهُمْ . كما أقضَّتْ مضاجعَ الرُّوْم والفرس ، وسائر الكافرين .

يُعـاونهم في ذلـك : كـُلُّ طوائفِ الضَّلال ، مِن منافقين أبطنوا الكفر، وأظهـروا الإسـلام ، خَوْفـاً مِـن المسـلمين ، ومِن مُبْتدعة كَـرِهوا ما كانتْ علـيه الدّولـةُ الأُمَويَّـة مِـن نَـشْـرِ السُّـنَّة ، والعقيدة الصَّحيحة ، ومُحَاربة البدع .

وجُهَّـالٌ تأثَّـروا بهـذه الدَّعـوات ، إذ أُرْضِعُوها مُنْذ الصِّغَـر ، فـلَـمْ يُجْـدِ معهم نُـصْحٌ ولا إرشاد ، فعيَّر بَعْضُهم بني أُمَيَّة ، بأنـَّهم عَادَوْا الإسلام في بداية عَهْدِه!! وأنَّ إسلامَهم قد تأخَّر! إلى آخر ما قالوه !

قـال العلاّمـةُ الدّكـتور عـبد الشـّافي بـن محمّد عبد اللـّطيف ـ أُستاذ الـتّاريخ الإسـلامي ، بجامعـة الأزهر ـ في كتابه : «العالم الإسلامي في العَصْر الأُمَوي» ص(ب ـ د) ، رادّاً على أولئك الجـُهّال وغيرهم :

(فلـئن كـان بَعْضُ الأُمَويـّين ، عادى الإسلام في البداية ، وتأخَّر إسلامُهم : إلاّ أنــّهم لمّـا أسـلموا عام الفَـتْح ، أظهروا مِن حُسْنِ البـلاء في الفتوحات ، وقـاموا بـأدوار بـارزة في رَفْـعِ رايـة التّوحيد ، وأبدوا مِن الحـُبِّ لِدِيْنِ الله ، والجـهـاد في سَـبِيْله ، مـا لَـفَــتَ إلـيهم الأنظار ، حتَّى إنَّ رسولَ اللهِ ﷺ ، أسـندَ إلى كـثيرٍ مـنهم أجـلَّ الأعمـال وأخطـرَها ، وكذلـك فـَعَلَ الخلفـاءُ الرّاشدون الثـّلاثة مِن بعده .

ولكـن عـلى الرّغْم مِن ذلك كـُلـّه ، فإنَّ بَعْضَ الكـُتّاب والمؤرِّخين ، سـواءٌ مِمَّـنْ اندفعـوا وراءَ رَغْـبَةِ العَبّاسـيِّين ، والتـَّقـرُّب إليهم بالإساءة إلى الأُمَويــِّين ، أو مِمَّـنْ سَـيْطـَر علـيهم الهوى ، وأعماهم التَّعصُّب المذهبي : لم

يستطيعوا التَّخلُّص مِن نظرتِهم إليهم قبل إسلامِهم ، فراحُوا يُعيِّرونهم بأنَّهم «الطُّلَقَاءُ وأبناءُ الطُّلَقَاء»! ونسوا أنَّ الإسلام يَجُبُّ ما قبله. بل وَصَلَ ببعضِهم إلى حَدِّ اتِّهامِهم بالكُفْر).

ثُمّ قال الدّكتور عبد الشّافي كذلك ، في ص(٧ ـ ٨) مِن كتابه المذكور: (ومع أنَّ الجميعَ أسلموا بعد فَتْحِ مكّة ، وحَسُنَ إسلامُهم ، وأبلوا بلاءً حسناً في نُصْرة الإسلام ، وإعلاء كلمة الله ، إلاّ أنّ بَعْضَ النّاس ، نَسِيَ كُلَّ عداواتِ قُرَيْشٍ للرَّسول ﷺ ، ولم يذكرْ إلاّ عَدَاءَ بني أُمَيَّة !! وكأنَّهم وَحْدَهم الذين وقفوا هذا الموقف !!

ومع أنَّ الإسلام يَجُبُّ ما قبله ، إلاّ أنَّ بَعْضَ ذوي الأهواء ، لا يريد أنْ يفهم ذلك ، ولا يَكُفُّون عن ذِكْر المواقف السَّيِّئة ، لبني أُمَيَّة ، التي كانتْ قبل إسلامِهم ، وكأنَّ القوم ما أسلموا !! وما جاهدوا في اللهِ حَقَّ جهادِهِ !!

حتَّى إنَّ هؤلاءِ المُدَّعين لِتَأَصُّلِ العداوة بين البيتَيْنِ [بني هاشم وبني أُمَيَّة] قديمًا ، نَسُوا أنَّ بَعْضَ بني أُمَيَّة ، كانوا مِن السّابقين إليه مِن بني هاشم ، فقد كان عُثمان بن عَفّان بن أبي العَاص بن أُمَيَّة ، مِن السّابقين إلى الإسلام . وكذلك كان أبناءُ سَعِيد بن العَاص : خالد بن سعيد ، وعَمْرو بن سعيد ، مِن السّابقين إلى الإسلام ، فقد أسلمَ خالدُ بن سعيد بن العاص ، وكان خامساً في الإسلام ، كما تقول ابنتُه أُمُّ خالد: «كان أبي خامساً في الإسلام ـ أي أسلمَ بَعْدَ أربعةٍ سبقوه فقط ـ وهاجرَ إلى أَرْضِ الحبشة ،

وأقام بها عَشْرَ سنين ، ووُلِدْتُ أنا بها»[1]

وكذلك أسلم أخوه عَمْرو بن سعيد بن العَاص ، وهاجر الهجرتَيْنِ[2] ، ثمّ لحق بهما أخوهما ، أَبَان بن سعيد[3] .

وكان خالد وأبَان ابنا سعيد بن العَاص ، مِن كُتَّاب الوَحْي للرَّسول ﷺ[4] .

لكن رُغْم إسلام هؤلاء الرِّجال مِن بني أُمَيَّة ، مُنْذ البداية ، وتضحياتِهم ، وهِجْرتهم إلى الحبشة ، ورُغْم إسلام جميع بني أُمَيَّة عند فَتْح مكّة ، وترحيب الرَّسول بهم ، وفرحه بإسلامهم ، والاعتماد عليهم في جلائل الأعمال ـ كما سنذكره بعد قليل ـ إلاّ أنَّ كُلَّ ذلك لم يشفعْ عند أصحاب الأهواء ، حتَّى الكلمة الطَّيِّبة ، التي قالها الرَّسولُ ﷺ ، في مَعْرِض العفو العام عنهم ، وفي اليوم الذي سَمّاه يوم بِرٍّ ووفاء ، وهي قولُه ﷺ: «اِذهَبُوْا فَأَنْتُمُ الطُّلَقَاء» حتَّى هذه الكلمات ، جَعَلَ بَعْضُ النّاس منها ، سِبَّةً في جَبين بني أُمَيَّة وَحْدَهم ! وجعلوا يُعَيِّرُونهم بأنَّهم الطُّلَقَاء ، وأبناء الطُّلَقَاء !

١ـ عزاه الدّكتور إلى «السِّيَر» للذهبي (١/ ٢٦٠) ، و«الإصابة» للحافظ ابن حَجَر (١/ ١٦).

٢ـ عزاه الدّكتور إلى «السِّيَر» للذهبي (١/ ٢٦١) ، و«الإصابة» للحافظ ابن حَجَر (١/ ١٦).

٣ـ عزاه الدّكتور إلى «السِّيَر» للذهبي (١/ ٢٦١) ، و«الإصابة» للحافظ ابن حَجَر (١/ ١٥).

٤ـ عزاه الدّكتور إلى أبي الحَسَن الخُزَاعي في «تخريج الدّلالات السَّمْعيَّة» (ص١٥٩).

ولم يفهموا أنَّ هؤلاء الطُّلَقَاء وأبناءَهم ، قد أسلموا ، وحَسُنَ إسلامُهم ، وكانتْ لهم مواقفُ مشهودةً ، في نُصْرة الإسلام في حياة الرَّسول ﷺ ، وبعده في الفتوحات في عَهْدِ خلفائه الرّاشدين...).

ثمّ قال الدّكتور عبد الشّافي ص(٩) :

(فتعييرُ الأُمَويِّين بأنَّهم الطُّلَقَاء ، وأبناء الطُّلَقَاء ، يكشف عن الحِقْد الدَّفِين ، عند بعض الغُلاة مِن الشّيعة وغيرهم .

فبنوا أُمَيَّة يدخلون في جملة مُسْلمة الفَتْح ، الذين وَعَدَهم الله بالحُسْنى في قولِه تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِى مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ ٱلْفَتْحِ وَقَٰتَلَ أُوْلَٰٓئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ ٱلَّذِينَ أَنفَقُوا۟ مِنۢ بَعْدُ وَقَٰتَلُوا۟ وَكُلًّا وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْحُسْنَىٰ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿١٠﴾﴾.

الله سبحانه وتعالى يَعِدُهم بالحُسْنى ، جزاءَ قِتَالهم وجهادِهم ، حتَّى مع تأخُّرِ إسلامِهم ، رحمةً منه سبحانه وتعالى.

ولكن بعض أصحاب الأهواء مِن المؤرِّخين ، يأبى ، إلاّ أنْ يرميَهم بالكفر ، نُعيذُ أنفسَنا وإيَّاهم باللهِ مِن ذلك).

ثمّ ذكر الدّكتور عبد الشّافي في كتابه السّابق ، تحت عنوان«الأمويُّون في عَهْدِ النَّبيّ ﷺ» ص (١٠-١١) جملةً مِمّنْ ولاّه النّبيّ ﷺ مِن بني أُمَيَّة ، ثمّ قال ص(١٢):(وخُلاصة القول: فقد قُبِضَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، ومُعْظمُ رجالات بني أُمَيَّة على مختلف الأعمال ، مِن الولاية ، والكتابة ، وجباية الأموال ، ولا نَعْرفُ قبيلةً مِن قبائل قُرَيْش ، فيها عُمّالٌ

لرسـول الله ﷺ أكـثـر منهم[1].

واسـتعمالُ الـنّبيّ ﷺ لأكـثر رجال بني أُمَيَّة : أكبرُ دليل على كفاءتهم وأمانـتهم ، فلـو لم يكـن الرّسـول ﷺ ، مُطمئـناً إلى كفـاءتهم ، وقدرتهـم ، وأمانـتهم ، لَـمَـا عَهِـدَ إلـيهم بعمـل مِـن الأعمال ، لأنَّ النّبيّ ﷺ ، لم يكن يُحَابي أحداً حاشا للهِ ، ولم يكن يستعمل إلاّ أهل الكفاية والأمانة...) .

وقـال الدّكـتور ص(١٢ـ١٣) تحـت عـنوان : «الأمويّـون في عَهْـد أبـي بكـر رضـي الله عـنه»: (لحـق الـنّبيّ ﷺ بالرَّفـيق الأعلى ، بَعْدَ أنْ بَلَّـغَ الرّسـالةَ ، وأدَّى الأمانـة ، وبُويـع أبو بكر الصِّدّيق رضي الله عنه بالخلافة ، فسَـارَ عـلى نـَـهْج الرَّسـول ﷺ ، في اسـتعمال بني أُمَيَّة ، والاستعانة بهم في جلائل الأعمال .

وقـد اسـتجابوا للصِّـدّيق ، ولكنَّهم فَـضَّلوا الجهاد في سبيل الله على الأعمـال الإداريّــة ، فاشـتركوا في مَعَـارك الإسـلام الكـبرى ، في عَهْـدَي الصِّـدّيق والفـاروق ، سـواءٌ في حــروب الـرِّدَّة ، أو في مَعَـارك الفُتُوح في الشّام وفارس...) .

ثـمّ ذكـر أمـثلةَ ذلـك، وعَزَاها لبعض كتب التّاريخ والسِّـيَر ، ثمّ قال ص(١٤) : (وهكـذا استمرَّ الأُمويّون ، يَعْملون في عَهْد أبي بكر ، مُجاهدين في سبيل الله ، مُفَـضِّلين ميادين القِتَال على الأعمال الإداريّـة ، ولو كـانوا

١- عزاه الدّكتور عبد الشّافي في حاشية كتابه ، إلى «منهاج السُّنّة» لشيخ الإسلام (٣/ ١٧٥).

يبحثون عن المناصب ، والجاه والمال ، لقعدوا في ولاياتهم ، وأعمالهم الإداريّة ، كما طلب منهم أبو بكر).

ثمّ قال الدّكتور عبد الشّافي ص(١٥) تحت عنوان «الأمويّون في عَهْد عُمَر بن الخطّاب رضي الله عنه»: (عندما توفّي الصِّدِّيق رضي الله عنه في جمادى الآخرة سنة ١٣هـ، وبويع الفاروق بالخلافة : سَارَ على نَهْجِ صاحبَيْهِ في استعمال بني أُمَيَّة ، والثّقَة فيهم ، فلم يَعْزِل أحداً منهم مِن عَمَل ، ولم يَجِدْ على أحدٍ منهم مَأْخذاً ، والكُلُّ يَعْرف صرامة عُمَر ، وتحرِّيه أمرَ ولاتِهِ وعُمّالِه ، وتقصِّيهِ أعمالَهم وأخبارَهم ، ومُحَاسبتهم بكُلِّ دِقَّةٍ وحَزْمٍ . فاستمرارُهم في عَهْدِه ، يَدُلُّ على أمانتِهم وكفايتِهم ، فقد بقي يزيد بن أبي سفيان والياً على دمشق ، كما زاد عُمَرُ في عمل معاوية بالشّام ، فقد ضَمَّ إليه ولايةَ حمص فوق ما كان يتولاهُ من أعمال مُدُنِ السّاحل) .

إلى أنْ قال ص(١٦): (وهكذا استمرَّ الأُمويّون في خِلافة الفاروق ، وكانوا في خِيْرة مِن عُمّاله ، وعلى كثرة مُحَاسبة عُمَر للولاة والعُمّال ، وعَزْل بَعْضِهم بسبب التّقْصير والإهمال ، فقد بقي معاوية طوال خلافتِه في عَمَلِه ، مواجهاً للرّوم ، واقفاً لهم بالمرصاد، ضابطاً لعملِه، قائماً بالقِسْط، مَرْضِيّاً عنه مِن الرَّعِيَّة ، ومِن الخليفة).

أمّا سَبَبُ كثرةِ الافتراءات على الأمويّين : فقد بَيَّنَهُ الدّكتور عبد الشّافي في كتابه السّابق ص (أ ـ جـ) مِن المقدّمة ، في مَعْرض كلامِه عن

سَـبَبِ تأليفِه كتابـهُ ذلك حَيْثُ قال: (ولقد كان الدّافع لهذا العَمَل ، أنَّ تلك الحُقْـبة مِـن تـاريخ المسـلمين ، لا تـزَال في حاجـة إلى دراسة واعية مُتأنّـية ، يكـون رائدُهـا البَحْـثَ عـن الحقـيقة التّاريخـيّة المُجَـرَّدة ، مُسـتقاةً مِـن أوثق مصادرها ، وإلى كلمة حياديـّة مُنصفة ، تقوم على تحليل الرّوايات ، ومقارنة الحـوادث ، واسـتنطاق النّصـوص التّاريخـيّة ، ذلـك لأنَّ مُعْظـم الكـتابات المعاصـرة ـ وهـي كـثيرة ـ الـتي تناولـتْ هـذا العَصْر : اتّخَذَتْ موقفًا مُعاديًا للأمويّـين ! مُعـتمدةَ في ذلـك عـلى روايات خصومِهم ! أو آراء ذوي الهوى والمـيول مِن المؤرِّخين ! فجاء تاريخ خلفائِهم وولاتِهم مُشَوَهّاً ، يشوبـه كثيرٌ مِـن الـزَّيْف والـتَّحْريف ، والـبُعْد عـن حقـائق الـتّاريخ ، وقد تظافرتْ عِدّةُ عوامـل أسـهمتْ في ذلـك التَّشْـويه ، وصـبغتْ عَصْـرَ بـني أُمَيَّة بألوان قاتمة مُظلمة ، منها :

١ـ أنَّ مُعْظـم الأمويِّـين ، وقفـوا مِـن الرّسـالة المحمّديّة موقفَ العِدَاء المُطْلـق ، وحَمَلـوا لـواءَ مُعارضـتها ، وشَـنّ الحرب ضِدَّها أكثر مِن عشرين عاماً ، ولم يدخلوا الإسلام ، إلاّ عند فتح مكّة سنة(٨هـ) .

ومـع أنــّهم أسـلموا ، وحَسُـنَ إسلامُهم ، إلاّ أنَّ بَعْضَ خصومِهم ، استغلـّوا هذا الموقف ، واتّخذوا منه ذريعة للنَّيْل منهم ، والتَّشْهير بهم.

٢ـ أنَّ بـني أُمَـيَّة ، دخلـوا في صِرَاع سِيَاسي مع آل البَيْت ، مُنذ مَقْتِل عُـثمان رضـي الله عـنه ، فمالـتْ عواطـفُ كثيرٍ مِن المسلمين إلى آل البَيْت ، نظراً لمكانتِهم في نفوس النّاس .

وعَمَّقَ هذا الشُّعُور ، ما تعرَّض له بَعْضُ أفراد آل البَيْت مِن المآسي ، مِمّا خَلَقَ شُعُوراً يكادُ يكوِّن عاماً ، بالكراهية للأمويّين ، حَيْثُ لم يكن مِن السَّهْل على أيّ مُسْلمٍ ، مَهْمَا كان مذهبُه واتّجاهُه السِّياسي : أنْ يَرْضَى عن حادث مَقْتل الحُسَين رضي الله عنه ، ذلك الحادث الذي شَغَل حَيِّزاً كبيراً في كُتُب المؤرِّخين ، وأساء إلى سُمْعَةِ الدَّوْلة الأُمويّة.

٣ـ ما وقع فيه بَعْضُ خُلفاء وولاةِ بني أُمَيَّة مِن أخطاء جسيمة ، مثل غَزْو المدينتَيْنِ المقدَّستَيْنِ مكّة والمدينة ، مِمّا هَزَّ مشاعر المسلمين ، وتردَّدَ صَدَاهُ في نفوسِهم وكتاباتِهم .

٤ـ كثرة أعداءِ بني أُمَيَّة ، مِن الشِّيعة والخوارج ، ومِن الحاقدين عليهم ، والطّامعين في الحُكْم ، مثل المُختار الثَّقَفِي ، وابن الأشعث ، وابن المُهَلَّب وغيرهم ، مِمّا اضطرَّ الأُمويّين إلى الدّخول معهم في معارك طاحنة ، والتَّنْكيل بهم .

وفَوْقَ ذلك : الموالي مِن الفُرْس ، الذين لم يَنْسَوْا زوال دولتِهم على أيدي العَرَب ، فَصَبُّوا جام غضبهم على الأُمويّين ، واتّهموهم بالتَّعصُّب ضِدَّهم .

تجمَّعتْ كُلُّ هذه العناصر الموتورة ، وكان لكُلٍّ منها ، شُعَراء وخُطَباء ، ونقلة للأخبار ورواة ، وراحتْ تَبُثُّ الشّائعات في جوانب العالم الإسلامي ، وتُضَخِّمُ الأخطاء الصّغيرة ، وتفتعل الأكاذيب ، وتلفّقُ الرِّوايات عن العَصْر الأُمويّ ورجالِه.

كما شارك دعاةُ بني العَبّاس ـ إبّان المرحلة السِّرِّيَّة لدعوتِهم ، والتَّحْضير للثَّوْرة على الدَّولة الأُمويَّة ـ في هذا التَّيَّار ، وأخذوا يُرَكِّزُون على تشويهِ سُمْعَةِ الخلفاء والولاة ، ليخلقوا رأياً عامّاً مُعاديًا للدّوْلة ، وقد نجحوا في ذلك نجاحًا كبيرًا .

٥ـ ظَلَّتْ هذه الأخبار والشّائعات ، يَتَرَدَّدُ صَدَاها على ألسنة النّاس ، حتَّى بدأَ عَصْرُ التَّدْوين ، فَدَوَّنَ المؤرِّخون كُلَّ ما وَصَلَ إلى سَمْعِهم ، وسواءٌ أكان حَقّاً أمْ باطلاً.

وكان مِن سُوء حَظِّ الأُمويّين : أنَّ تاريخهم دُوِّنَ في عَصْرِ خُصُوْمِهم العَبّاسِيّين .

وقد لَعِبَتِ الخُصومةُ ـ التي بلغتْ حَدَّ استئصال شَأْفة الأُمويّين ، ونَبْشِ قبورِهم ـ : دَوْرَها في تشويهِ هذا التّاريخ ، وطَمْسِ معالِمِه.

لقد أَدَّتْ تلك العوامل مُجتمعةً ، إلى تشويه كثير مِن جوانب التّاريخ السِّياسي لعَصْر بني أُمَيَّة ، وتزييف عديد مِن حقائقه ، وتلفيق الشّائعات والأباطيل ، حَوْلَ خلفائِه وولاته) اهـ .

وقال الدّكتور محمّد السّيّد الوكيل ، في مُقدّمة كتابه : «**الأُمويّون بين الشَّرْق والغَرْب**» ص(٥ ـ ٦): (لم تكن الدّولة الأُمويّة ، نَشَازاً في العالم الإسلامي ، كما يَدَّعِي بَعْضُ المستغربين .

ولم تكن حَدّاً فاصلاً بين نظامِ الدّولة الإسلاميّة في عَهْدِ الخلافة الرَّشِيدة ، وبين النِّظام الذي قامتْ على أساسِهِ ، كما يزعم بَعْضُ

المُـتَقَـوِّلين ! الذيـن يُـرَوِّجون لدعوةٍ كاذبةٍ ، بِأَنَّ الدّولةَ الإسلاميّة ، لم تكنْ إلاّ في عَهْدِ الرَّسول ﷺ ، وخلفائه الرّاشدين !!

وإنّمـا كانـتْ دولـةً إسـلاميّةً أصـيلةً ، وإنْ حَـدَثَ فـيها بَعْـضُ الـتَّجَاوزات ، الـتي لا تعيبها حقيقةً كدولة ، وإنّما تُؤْخَذُ على بَعْضِ الخلفاءِ الذين حَصَلَ منهم هذه التَّجَاوزات .

وإذا أخذنـا بعَـيْنِ الاعتـبار : أنَّ هـؤلاء المُتجاوزين ، بَشَرٌ يَقَـعُ منهم الخطـأ ، كمـا يَقَـعُ مِـن غيرهـم ، لارتفعَ هذا اللَّـوْمُ العَنِـيْفُ ، الذي يُوَجَّهُ إليهم.

نعـم ! إنَّ كـذبة الأمير ، بلقاءُ مَشْهورة ، وخطأه ليس كخطإِ العامَّة ، ولكـنَّه ما دام غير مَعْصوم ، فالخطأ حاصلٌ لا مَحَالة ، والرَّسول الكريم ﷺ يقـرِّر تلـك الحقـيقة حـين يقـول: «كـُـلُّ بَنَي آدَمَ خَطّـاءٌ ، وَخَيْرُ الخَـطّـائِيْنَ الـتَّوّابُوْنَ» [مي(٢٧٢٧) ت(٢٤٩٩) جه(٤٢٥١) كُلُّهم مِن طريق عليّ بن مَسْعدة عن قتادة عن أنـس بــه ، وقـال الـتّرمذي : «هـذا حديـثٌ غريـبٌ ، لا نعـرفـُه إلاّ مِن حديث عليّ بن مَسْعدة عن قتادة»].

عـلى أنَّـنا ينبغي أنْ نعلمَ : أنَّ كثيراً مِن التُّهَم التي أُلْصِقَتْ بالخلفاء ، وبخاصّةٍ بني أُمَيَّة : لم تَـثْبُـتْ صِحَّتُها ، وإنَّما كانت مِن وَضْعِ أعدائهم ، مِن الشّيعة وغيرهم ، فـَمِنَ المعلوم : أنّ الشّيعة هم أَلَـدُّ أعداءِ بني أُمَيَّة .

وهــم مع ما سبَّبوه مِن المِحَنِ لآل البَيْت رضوان الله عليهم ، فكُلُّ ما حَلَّ بآل البَيْت مِن نكبات : كان بسببِـهم ، فهم الذين خَذَلـُوا عليّاً كرَّم الله وجهه ، في وَقْتٍ كـان في أَمَسِّ الحاجة إلى عَوْنِهم .

وهم الذين دعوا الحُسَين رضي الله عنه ، وألْحَّوا في دعوتِه ، ثمّ تَخَلَّوا عنه ، وهو في أَشَدِّ الحاجة إلى وقوفِهم معه ، وتركوه يتلقَّى مصيرَهُ وَحْدَه !

والغريب أنَّهم هُمُ القَتَلَةُ الحقيقيّون لآل البَيْت ، وهم الذين يَبْكُونهم ! ويلطمون خُدُوْدَهم ! ويَخْمِشُون وجوهَهم ! حَسْرَةً وأَسَفاً على ما حَلَّ لهم !!

ولقد بلغ الكَذِبُ بهؤلاء الرّافضة : أنْ وضعوا الأحاديثَ كَذِباً على رسول الله ﷺ ، يُزَيّنُون بها باطلَهم ، ويَذُمُّون بها أعداءَهم ، ويؤيّدون أهواءَهم .

ونحن لا نستبعد على هؤلاءِ الذين يَضَعُون الحديث كَذِباً على رسول اللهِ ﷺ ، أنْ يُلْصِقُوا بأعدائِهم كُلَّ نقيصة ، ويُرَوِّجُوا عنهم الشّائعات التي تدفعُهم زُوْراً وبُهْتَاناً. وهذهِ بَعْضُ أقوالِ أئمَّة الحديث فيهم :

سُئِلَ الإمامُ مالكٌ رضي الله عنه عن الرّافضة : أيؤخذُ عنهم الحديث؟ فقال : «لا تُكَلِّمْهُمْ ، وَلا تَرْوِ عَنْهُمْ ، فَإِنَّهُمْ يَكْذِبُوْنَ».

ثمّ قال الدّكتور الوكيل في ص(٦ ـ ٧) من كتابِه السّابق : (هؤلاءِ هم الشّيعة ! الأعداءُ الألِدّاءُ لبني أُمَيَّة ، وهذه هي آراءُ العُلماء مِن السُّنَّة ، ومِن الشّيعة المعتدلين فيهم ، فهل يُسْتَبْعَدُ على مَنْ كَذَبَ على رسول اللهِ ﷺ ، أنْ يكذبَ على بني أُمَيَّة؟!

إنَّ الذيـن استباحوا لأنفسهم الكَـذِبَ ، لا يـتورَّعون عـن إلْصَاقِ التُّهَمِ بغيرِهم ، ولا يَكـُفُّـون عن تشويهِ حياة أعدائِهم .

ولسـتُ أُريـدُ مِن وَراءِ ذلك : تبرئةَ خُلفاءِ بني أُمَيَّة مِن كـُلِّ ما نُـسِبَ إلـيهم ، ولكنِّي أُريد توضيحَ حقائق لا يَنْبغي أنْ تَخْفى على الباحث : وهي أنَّ كـثيراً مِمّـا وُجِّـهَ للخُلفاء مِن التُّهَم : زَيْفٌ لم يستطعْ أحـدٌ إثبـاتَـهُ بطريق يُمْكِنُ التَّسْليم بـه).

ثـمّ قـال الدّكـتور الوكيل في ص(٨ ـ ٩): (إنَّ الدّولة الأُمويـّة ، التي فـتَحَـتْ بلادَ الهـند والسِّـنْد ، حتَّى وَصَلَـتْ حُدُوْدَ الصِّيْن شَرْقاً . وواصلتْ فـتوحاتِها في المغـرب العـربي ، بـل وجاوزتـه إلى أوربـا ، حـتَّى فـتَحَـتْ الأندلس ، ووَصَلَـتْ جنوبَ فرنسا.

هـذه الدّولـة ، لا يُمْكِـنُ أنْ تسلم مِن ألسـنةِ المستشرقين والمستغربين عـلى حَـدٍّ سـواء ، لأنّ هذه الفتوحات المُذْهِلَـة : أَوْرَثَـتِ الأعداءَ حِقْـداً لم يسـتطيعوا إخفـاءَه ، ولم يقـدروا عـلى تجـاوزه ، بـل ظلّـُوا يجترُّونـه قـُرُوناً طويلـة ، حـتَّى واتتهم الفرصة ، بإصابة الدّولة الإسلاميّة بالشَّيْخوخة ، التي تُصِيْبُ الأُمَـمَ دائمـاً مِـن غير تفريق ، فانقضُّوا عليها وهي تحتضر، لِيَأْخُذوا منها ثـأرَهم ، وهي على فِرَاش المـوت.

ومَهْمَـا قـال الحـاقدون عـن الأُمويـّين ، ومَهْمَـا أثـاروا الـزَّوابع والعواصـف مِـن حولهـم : فـإنّ تـاريخَـهم حـقبةٌ مُشْرقةٌ مِن أحقاب التّاريخ الفَـذّ .

وسَيَرَى الدّارسُ لهذه الحقبة : ما نشرُوه مِن الحضارة ، وما خلّفوه وراءَهم مِن النُّظُم ، وما أَنْجَبُوا مِن القيادات ، التي ساقتْ جيوشَهم مِن نَصْرٍ إلى نَصْر ، حتَّى دان لهم أكثرُ مِن نِصْفِ الأرض المعروفة في تلك الفتْرة مِن الزَّمَان.

وإذا تركنا الأُمويِّين في الشّرْق ، لِنُلْقِي نَظْرَةً على دولتِهم في الغَرْب : نَرَى ما لم يَخْطُرْ لأحدٍ على بالٍ في تلك الفترة . نَرَى حَضَارةً في العُمْران ، في القُصُور الرّائعة ، والمساجد المُبْهرة . نَرَى الحدائق في البُيُوت والميادين . نرى الشّوَارع المرصوفة ، والأسواق العامرة)[1] انتهى المقصود مِن كلام الدّكتور.

١ـ بل نرى قبل ذلك: انتشارَ العِلْم النَّبَويّ والسُّنَّة ، وكثرةَ الفقهاء والمُحدِّثين ، وارتفاعَ راية الجهاد ، وإقبالَ النّاس على الخير ، وإدبارَهم عن الشرّ ، وظهور المَعْروف ، وانحسار المُنْكر .

فصل
في ذِكْر شيءٍ مِن فتُوحات الأمويّين

بعد أنْ تَمَّ الصُّلْحُ بين الحَسَنِ بن عليّ ، وبين معاوية بن أبي سُفيان رضي الله عنهم ، وبايع الحَسَنُ معاوية ـ وذلك عام (٤١هـ) ، فكان لأهل السُّنَّة : عَامَ الجماعة ، وكان لأهل البدعة : عَامَ الفُرْقة ـ : انطلقتْ جُيُوْشُ الإسلام في مشارق الأرض ومغاربها ، غازيةً في سبيل الله ، ففتحتْ «سوسة»و«جلولا»و«فزان»و«قصوركوار»و«خاور»و«غبرامس»و«ميلة» و«تلمسان» في بلاد المغرب الإسلاميّ ، وغيرها.

ثمّ لـمّا وَافتِ المَنِيَّةُ خليفةَ المسلمين ، وأميرَ المؤمنين وخالهم : معاويةَ بن أبي سُفيان رضي الله عنهما ، سنة (٦٠هـ) : تولَّى ابنُه يزيدُ ، ومع ما قيل فيه حقا وباطلا : إلاّ أنّه كان شجاعا ، ذا هِمَّة عَلِيَّة ، ونَفْس أبيَّة ، تَتَطَلَّعُ نفسُه للقتال : فاستمرَّ في إعداد الجيوش للجهاد ، وإرسال الكتائب تِلْوَ الكتائب ، ففتح الله للمسلمين في عَهْدِه: «المنستير»و«الزّاب»و«تيهرت»و«طنجة» وغيرها إلى المحيط الأطلسي.

ثمّ توالتِ الفتوحات ، واستمرَّتْ في سائر عُهُود خُلفاء بني أُمَيَّة ، حتَّى بلغتِ الفتوحاتُ في عَهْدِهم : أقصى حَدٍّ استطاعَهُ المسلمون تقريباً ، حتَّى أنَّ خُلفاء بني العَبّاس : لم يستطيعوا زيادةَ تلك الفتوحات ـ مع حِرْصِهم على ذلك ـ زيادةً تُذْكر ، بجانب فتوحات الأُمويِّين ، فاقتصر

العَبّاسيّون على حِمَايـة الثُّغُـور ، والمحافظة على هذه الرُّقْعة العَظِيمة ، التي بلغـتْ حُـدُودَ «الصِّـين» شرقاً ، و«الأندلس» وجنوب «فرنسا» غرباً ، و«بحر قزوين» شمالاً ، و«المحيط الهندي» جنوباً .

بـل ربّمـا لـو سَلِمَتْ دولـتُهم مِـن ثـورات الـثّـائرين هـنا وهـناك ، والدّعَـوات السِّيَاسيَّة السِّرِّيَّة ـ بعـد استقرار الأمـر لـبني أُمَيَّة ، بَعْدَ وفاة يـزيد ـ الـتي أشـغلتها عـن الجـهـادِ والفـتوحات ، وأضعفت التـفاف النّاس عليها : لكان قـد عـَمَّ الإسلام الأرضَ قاطـبة .

وغالـبُ تلـك الـثّورات : كانـتْ ثوراتٌ شيعيّة ، لم تظفرْ مِن الدّولة الأُمويّـة بشـيء أكـثر مِن إشغالِها عن الجـهاد والفتوحات ، وأَعْظِمْ بـهِ مِن ظفر ، مِمّا يَدُلُّ على أنَّ وراءَ الأمـر مكيدة !

وغالـبُ أولـئك الـثّائرين : يَطلـبون لأنفسِـهم ، مـا يُحَـرِّمُونه عـلى غَـيْرِهـم ! فيطلـبون مُلْـكَ الأبِ والجَـدّ ! ويُحَرِّمُون على الأُمويِّين توارثَ الخِـلافـة والحُكْـم ، إذ أنـّه مُخالِفٌ لحقيقة الخـلافة !! فَـحَـلَّ لهم ، ما حَـرُمَ على غَـيْرِهم .

وإنْ كـان بَعْـضُ أولـئك صـالحاً ، إلاّ أنَّ أقـلَّ أحوالِـه : أنـّـه مُسْتَدْرج !!

ولسـتُ أعـني بهذا : عليّاً وابـنَـيْهِ ـ حاشا للهِ ـ وهـم أجلُّ مِن أنْ يَـرِدَ علـيهم ذلـك . وإنّمـا قلـتُه دفعـاً لِمَـا أعلمُه مِن تلبيس الرّافضة ، وتحريفِهم الكلم عن مواضعِه .

وخِلافة عَلِيّ ، خِلافةٌ راشدة على مِنْهاج النُّبُوَّة ، وبيعتُه صحيحة لا مِرْيَة فيها ولا رَيْب ، ومَنْ نازعَهُ الأمر ، خالفَ وعَصَى ، غير أنَّ مَنْ في ذلك مِن أصحاب رسول اللهِ ﷺ مُتأوِّل ، مُجْتهد مُخْطِئ .

والحَسَن رضي الله عنه : خلافتُه خلافةُ نبوَّة كذلك ، فهي تَمَام الثّلاثين ، غَيْرَ أنَّ الأمرَ لم يستقمْ له ، وما كان صاحبَ مُلْكٍ ودُنْيا ، وإنّما كان صاحبَ تُقَى وزُهْدٍ وأُخْرَى ، فنزلَ بالِخلافة إلى معاوية رضي الله عنهما .

أمّا الحُسَين رضي الله عنه : فكان يَرَى أنَّ الخِلافة بَعْدَ معاوية له ، وهو أحقُّ أهل ذلك العَصْر ، وما كان أحدٌ لينازعَهُ ، إلاّ أنَّ معاوية كان قد أخذ البَيْعة لابنهِ يزيد ، فكان ما كان .

وقَتْلُ الحُسَين رضي الله عنه : ظُلْمٌ كبير ، وفجورٌ ظاهر ، نال بهِ رضي الله عنه الشَّهَادة ، ونال قاتلُهُ اللَّعْنة والمُحَادَّة .

وإنّما عنيتُ ما حَدَثَ بَعْدَهم ، في دولة بني أُمَيَّة مِن ثورات ، يَقِفُ المتأمِّل مِن مَقاصدِها مواقفَ رِيبَة ! مع حُرْمتِها شَرْعاً ، وسذاجتها عَقْلاً .

وكما قَرَّرنا قريباً : أنَّ الإسلام انتشرَ في تلك البلاد ، وانتفعَ أهلُها بالإسلامِ والمسلمين ، إذ تحرَّرُوا مِن عبادة العباد ، إلى عبادة رَبِّ العباد ، ومِن ذلِّ الدُّنْيا ، إلى عِزِّ الآخرة والدُّنْيا.

قال الدّكتور عبد الشّافي بن محمّد عبد اللّطيف ، في كتابه «العالم الإسلامي في العَصْر الأُموي» ص(٥٨٧): (أمّا أبرزُ أمْجادِ الأُمويّين الباقية

علـى الـزَّمَنْ : فهـي جهودُهـم في مـيدان الفـتوحات الإسـلاميّة ، فـرغم المصـاعِبِ الجَـمَّـةِ الـتي كانـتْ تعـترض طـريقَـهم ، والقوى العديدة المعادية لهم ، والتي كانتْ تَـشُـدُّهم إلى الوراء ، فقد نفَّذوا برنامجاً رائعاً للفتوحات ، ورفعـوا رايةَ الإسـلام ، ومدُّوا حُدودَ العالم الإسلامي ، مِن حُدود «الصّين» في الشَّرْق ، إلى «الأندلس» ، و«جنوب فرنسـا» في الغَـرْب ، ومِـن «بَحْـر قـزوين» في الشَّمَال ، حتَّى «المحيط الهندي » في الجنوب.

ولم يكُـنْ هـذا الفَـتْحُ العظـيم ، فَـتْحاً عسـكريّاً لِبَسْـطِ الـنُّفُوذ السِّيَاسـي ، واستغلال خَيْراتِ الشُّعُوب ، كما يَدَّعي بَعْضُ أعداءِ الإسلام ، وإنّمـا كـان فَتْحاً دينـيّاً وحَضَاريّاً ، حَيْثُ عَمِلَ الأُمويّون بجدٍّ واجتهادٍ على نَـشْـرِ الإسلام في تلك الرّقْعة الهائلة مِن الأرض ، وطبَّقوا مَنْهجاً سياسيّاً في مُعاملـة أبناءِ البـلاد المفتوحة ، هَـيّأهم لقبول الإسلام ديناً ، حَيْثُ عاملوهم مُعاملـةً حُسْـنى في جُمْلـتِها ، واحترمـوا عُهودَهـم ومواثـيقَـهم معهـم ، وأشركوهم في إدارة بلادِهم، فأقبلواعلى اعتناق الإسلام عن اقتناع ورضى.

وبذلـك تَكَـوَّنَ في العَصْـر الأُموي ، عالم إسلاميٌّ واحد ، على هذه الـرّقعة الكـبيرة مِـن الأرض ، أخـذ يَشُـقُّ طـريقَـهُ تدريجيّاً نَحْـوَ التّـشابـه والـتّـماثل في العـادات والتّـقاليد والأخلاق ، ومُعاملات الحياة . وأخذتْ أُمَمُـهُ وشعوبُه ، تَنْسلخ مِـن ماضـيها كُـلِّـهِ ، وتَنْصَهِرُ في بوتقةِ الإسلام ، الـذي حَقـَّقَ لهـا العِـزَّة والكَـرَامَة والحُـرِّيَّة والمسـاواة ، مُكَوِّنَـةً الأُمَّةَ الإسلاميَّة) اهـ.

فصل

في رَمْي المالكيّ للحنابلة بالتَّجْسيم والتَّشْبيه ! ورَدّ ذلك عنهم

قال المالكي ص(١٢٩) تحت عنوان «التّجْسيم والتّشْبيه»:

(صَحَّحَ الشّيخ عبدُ المغيث الحربي الحنبلي حديث الاستلقاء!! الذي فيه أنّ الله لّما انتهى مِن الخلق ، استلقى ووضع رجلاً على رجل!! وهذا تشبيه واضح) وعزا المالكيُّ ذلك إلى «سير أعلام النبلاء»للذهبي (٢١/ ١٦٠).

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ هذا يُعَابُ بهِ الشّيخ عبد المغيث لا الحنابلة . ولم يكن ـ رحمه الله ـ مِن علمائِهم الكبار ، بل كان قليل العِلْم ، وقد بَيَّنَ قِلَّةَ عِلْمِه ، بَعْضُ أهل العِلْم ، كابن الجوزي الحنبلي وغيره.

الثّاني: أنَّ إثبات الاستلقاء ـ لو صَحَّ ، أو عند مَنْ صَحَّحَهُ ـ لا يَلْزمُ منه التَّشْبيه .

وإثباتُ الصّفاتِ المُجَرَّدُ ، ليس فيه تشبيه ، وإنْ كان جِنْس الصّفة أو الفِعْل ، موجوداً في الخالق والمخلوق ، والمالك والمملوك.

فاللهُ عزّ وجلّ ، حَيٌّ ، سَمِيعٌ ، مُتكلِّمٌ ، ينزلُ ، ويَغْضبُ ، ويُحِبُّ ، ويَرْضَى ، ويَكْرَهُ ، وغير ذلك مِن الصّفات والأفعال الثّابتة له سبحانه في كتابه الكريم ، أو في سُنَّة رسولهِ ﷺ .

وكذلك المخلوقُ ، حَيٌّ ، سَمِيعٌ ، بَصِيرٌ، مُتكلِّمٌ ، يَنْزِلُ ، ويَغْضبُ ، ويُحِبُّ ، ويَرْضى، ويَكْرَهُ ، وغير ذلك.

وصِفَاتُ اللهِ وأفعالُه سبحانه : ليستْ كصفاتِ خَلْقِه جلّ وعلا ، ولا تشبيه في ذلك.

أمّا إثباتُ الاستلقاء : فالعُمْدة فيه صِحَّةُ الحديثِ أو ضَعْفُه ، فإنْ صَحَّ ، فليس لنا إلاّ التَّسْليم.

وإنْ كان الرّاجحُ ضَعْفُه ، إلاّ أنَّ مَنْ صَحَّحَهُ لم يكن مُشَبِّهاً ، ومَنْ ضَعَّفه لم يكن مُعَطِّلاً .

الثّالث : أنَّ نَصَّ حديث الاستلقاء الذي ذكَرَهُ المالكي : ليس مذكوراً في مَصْدر المالكيّ الذي أحال عليه!! والذي في مَصْدره ـ «**سير أعلام النّبلاء**» ـ : أنّه صَحَّحَ حديث الاستلقاء فحسب !

فهذه الزِّيادة مِن المالكي ، ولم يُنَبِّهْ عليها ، وليستْ مُسْتَنْكرة مِن مثله !

فصل

في إقحام المالكيّ للأهوازيّ في الحنابلة ! وتحميلِهم أخطاءَه ! وبيان أنّه لم يكن حَنْبليّاً قط ! ولم يذكرْهُ أحدٌ في الحنابلة ، وإبطال مزاعمِه

قال المالكيّ ص(١٢٩) :

(أمّا الأهوازي ـ الحَسَن بن عَلِيّ بن إبراهيم ، وهو مِن غُلاة أهل السُّنَّة ، وغُلاة أهل السُّنَّة حنابلةٌ ـ الحنبلي ، فقد أَلَّفَ كتاباً طويلا في الصّفات : أورد فيهِ أحاديثَ باطلة ، منها حديث عَرَق الخيل الذي نَصُّه : «**إنَّ الله لَمّا أراد أنْ يَخْلِقَ نَفْسَهُ ، خَلَقَ الخيل فأجرَاها حتَّى عَرِقَتْ ، ثمّ خَلَقَ نفسَهُ مِن ذلك العَرَق**» !! تعالى الله عن ذلك عُلُواً كبيراً) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه ثلاثة :

أحدها : أنَّ الأهوازيَّ لم يكن ، وما كان ، ولن يكونَ : حنبليّاً قط ، فَلِمَ أقحمَهُ هذا المخذولُ فيهم؟! وحَمَّلَهم أخطاءَه؟!

الثّاني : أنَّ الحديثَ المذكور ، حديثٌ باطلٌ ، لم يُصَحِّحهُ أحدٌ مِن الحنابلة قط.

الثّالث : أنَّ روايةَ حديث «عَرَق الخيل» ـ مع بُطْلانه ـ : لا يَدُلُّ على قَوْلِ الأهوازيِّ بِهِ ، أو تصحيحِه له ، أوالأخذِ به ، لا هو ، ولا غيرُه مِمّن رواهُ ، أو رَوَى أمثالَه .

وكـان الأئمّـةُ ـ رحمهـم الله ـ رُبَّمـا رَوَوْا أحاديثَ في أسانيدِها شيءٌ ، في كتـب «**الأسمـاء والصّفات**» وغيرها : ليس للأخذِ بها ، بل للوقوفِ على أسانيدِها ، ومَعْرفة حالِها ، وعِلَـلِها .

* * * *

فصل

في رَمْيه مَرْويّات شَيْخِ الإسلام أبي إسماعيل الأنصاري الهَرَوي رحمه الله ، في كتابه «الصّفَات»: بأنّها أحاديث باطلة ، وإبطال زَعْمِه

قال المالكيّ ص(١٢٩ ـ ١٣٠) :

(وألّفَ الهرويّ الحنبليّ كتاباً في الصّفات ، حشرَهُ بأحاديث باطلة مِن هذا الجنس) ثم عَزَا المالكي ذلك إلى الذهبي في «سير أعلام النّبلاء» (١٨/ ٥٠٨).

والجواب مِن وجوه ثلاثة:

أحدها : تقدَّم قريباً ، وأنَّ روايةَ أمثال تلك الأحاديث ، لا يَلْزمُ منه القولُ بجميعِها.

الثّاني : مُطالبةُ المالكيّ بدليل صِحَّةِ مزاعمِه ، أو سبيل مَعْرفته ، فإنَّ كتابَ شَيْخِ الإسلام الأنصاري غَيْرُ مَطْبوع ، ولم يُوْقَفْ له على نسخةٍ خطيَّةٍ بَعْدُ !

فإنْ قال : كان اعتمادي على الذهبي في «السِّيَر» (١٨/ ٥٠٩) ، كما عَزَا .

قُلْنا : لاتَدُلُّ عبارةُ الحافظ الذهبي على ذلك ، وهذا نَصُّ عبارته رحمه الله ، قال : (وقد كان هذا الرّجل ، سَيْفاً مَسْلولاً على المُتكلّمين ، له صَوْلة وهَيْبة ، واستيلاء على النّفوس ببلدِه ، يُعَظّمُونه ويَتَغالون فيه ،

وَيَبْذلون أرواحَهم فيما يـأمـر بـه.

كـان عندهم أطوعَ وأرفعَ مِن السُّلْطان بكثير ، وكان طَـوْداً راسـياً في السُّـنَّة ، لا يـتزلزلُ ولا يَلِـيْنُ ، لـولا مـا كـَدَّرَ كتابـَهُ «**الفارق في الصّفات**» بذكـر أحاديـث باطلـة ، يَجِـبُ بـيانُها وهَـتْكُها ، والله يغفـر له بحُسْـن قَـصْدِه) اهـ.

الثّالـث : أنَّ الذهـبيَّ نفسَـهُ ، قـد أثـنى عـلى الكـتابِ بَعْـدَ عبارتهِ السّـابقة ، فقـال في «السِّـيَر» (١٨/ ٥١٤) : (غالـبُ مـا رواه في كـتاب «**الفارق**» : صِحَاحٌ وحِسَان) اهـ.

فلماذا أغفلَ المالكيُّ كلامَ الذهبي ، وهو في صُلْبِ مَوْضوعه؟!

فصل

في جَعْل المالكيّ لفْظَ «الحدّ» في كلام بَعْض أئمّة السَّلَف، مِن الغرائب في الاعتقاد! لِعَدَمِ فَهْمِهِ المرادَ منه، وبيان مَعْناه وصِحَّته

قال المالكيّ ص(١٣١):

(وقال محمّد بن إبراهيم القَيْسي الحنبلي: «قلت لأحمد بن حنبل: يُحْكَى عن ابن المبارك أنَّه قيل له: كيف يُعْرَفُ رَبُّنا عزّ وجلّ؟

قال: في السَّمَاء السّابعة، على عَرْشِهِ بحَدٍّ، أو يُحَدّ.

فقال أحمد: هكذا هو عندنا».

أقول: الرّواية مُنْقطعة عن ابن المبارك، ولو صَحَّتْ عنه، لَمَا كانتْ حُجَّةً، فلم يَرِدْ لفظُ الحدّ في الكتاب، ولا في السُّنَّة الصّحيحة، فلماذا اللَّجَاجة في هذه الغَرَائب؟!) اهـ كلام المالكي.

والجواب مِن وجهَيْنِ:

أحدهما: أنَّ قَوْلَ ابن المبارك هذا: صحيحٌ، ثابتٌ عنه، رواهُ جماعاتٌ بأسانيد صحيحة، في غير كتاب، وقد صَحَّحَهُ الذهبيُّ في كتابه «العُلُوّ».

بل صَنَّفَ الإمامُ مَحْمود بن أبي القاسم بن بَدْرَان الدَّشْتي (ت٦٦٥هـ) جُزْءاً في ذلك سَمّاهُ «**إثبات الحدّ لله تعالى**»، ساق فيه ما وَرَدَ في الباب، مِن أحاديث وآثار، ومنها أثرُ ابنِ المبارك رحمه الله

السّابق مِن طُرُق صحيحة عِدَّة.

الثّاني: أنّه ليس في قَوْلِ عبد الله بن المبارك رحمه الله ما يُنْكَر ، وما أنكرَهُ المالكيّ إلاّ لجهلِه وفَسَادِ فَهْمِهِ ، فإنّ مَعْنى الحَدِّ الذي أرادَهُ ابنُ المبارك ، هو العُلُوّ، ومباينةُ اللهِ تعالى لِخَلْقِه ، فالله جلّ وعلا ، كَمَا هو مُسْتقرٌّ عند أئمّة الإسلام ، عالٍ على خَلْقِه ، بائنٌ منهم ، غَيْر مُمَازِجٍ لهم . وهذا المُرادُ بالحَدّ .

فإذا عرفتَ ذلك : عَلِمْتَ أنّه قد دَلّ عليه الكتابُ ، والسُّنَّةُ الصّحيحةُ بل المتواترة ، وآثار السَّلَف ، وإجماعُهم .

فصل

في إنكار المالكي: عَظِيْمَ ما شَرَّفَ الله عزّ وجلّ به نبيَّهُ ﷺ ، مِن إقعادِه على العَرْش ، وطَعْنِه في الحنابلةِ لإثباتِهم ذلك ، والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣١) :

(وروَوا ـ يعني بهم الحنابلة ـ: أنَّ المقام المحمود للنّبيّ هو قعودُه صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم مع ربِّهِ على العَرْش!!

واعتبروا مَنْ رَدَّ هذا الأثر الضّعيف ، جَهْميّاً أو زنديقاً !! وأنّه لا يُؤمن بيوم الحِسَاب !!

أقول : انظروا إلى الأحكام الجائرة ، فكُلَّما كانت القِصَّة ، أو الأثر مكذوباً ، كُلَّما زاد إنكارُهم على مَنْ أنكرَهُ ، وحكموا عليه بالزَّنْدقة والكُفْر !! وكأنَّ الشِّدَّة ، تَعْويضٌ لِضَعْفِ الحُجَّة) اهـ كلام المالكي .

والجواب : أنَّ كلامَهُ هذا ، قد اشتملَ على عِدَّة كذبات :

إحداهنّ : أنَّ راوي هذا الأثر ليس بحنبليّ . وإنّما قائلُه : الإمامُ التّابعيُّ الكبير، مُجَاهد بن جَبْر (ت١٠٢هـ) ، تلميذ ابن عَبّاس رضي الله عنهما ، ولم يكن ـ رحمه الله ـ حنبليّاً !!

وقد رواه عنه الأئمّةُ في كتبهم ، منهم :

الحافظ الكبير، شَيْخُ المُفسِّرين وإمامُهم : مُحمّد بن جَرِير بن يزيد

الطَّبَري (ت٣١٠هـ) في «تفسيره» ، وليس حنبليّاً أيضاً ، بل قال رحمه الله بَعْدَ روايتِهِ لـه : (ليس في فِرَق الإسلام مَنْ يُنْكِرُ هـذا) اهـ.

وقال الحافظ الذهبي ، في كتابه «العُلُوّ» ص(١٩٤):

(وقد ذكرنا احتفالَ الإمامِ أبي بكر المرُّوْذِي في هذا العَصْر، لقول مجاهد: **«إنَّ الله تعالى يُقْعِدُ محمّداً ﷺ على العَرْش»** ، وغَضَبَ العُلماء لإنكار هذه المنقبة العَظِيمة ، التي انفردَ بها سَيِّدُ البَشَر.

ويَبْعُدُ أنْ يقولَ مجاهدٌ ذلك إلاّ بتوقيف ، فإنَّهُ قال:**«قرأتُ القرآنَ مِن أوله إلى آخرِه ثلاثَ مَرّاتٍ على ابن عَبّاس رضي الله عنهما ، أقِفُهُ عند كُلِّ آيةٍ أسألُه»** .

فمجاهدٌ أجلُّ المفسِّرين في زمانه ، وأجلُّ المقرئين ، تَلا عليهِ ابنُ كثير، وأبو عَمْرو ، وابن مُحَيْصن.

فَمِمّن قال «إنَّ خبَرَ مُجَاهِدٍ يُسَلَّمُ بِهِ ، وَلا يُعَارِضُ»:

- عَبّاس بن محمّد الدُّوْري الحافظ(ت٢٧١هـ)،
- ويَحْيَى بن أبي طالب المحدِّث(ت٢٧٥هـ)،
- ومحمّد بن إسماعيل السّلمي التّرمذي الحافظ(ت٢٨٠هـ)،
- وأبو جَعْفر محمّد بن عبد الملك الدَّقِيْقِي(ت٢٦٦هـ)،
- وأبو داوود سُليمان بن الأشعث السِّجستاني ، صاحب «السُّنَن» (ت٢٧٥هـ) ،
- وإمام وقته ، إبراهيم بن إسحاق الحَرْبي(ت٢٨٥هـ)،

- والحافظ أبو قِلابـة ، عبد الملك بن محمّد الرَّقَاشي(ت٢٧٦هـ)،
- وحَمْدان بن عَلِيّ الورّاق الحافظ(ت٢٧٢هـ).

وخَلْـقٌ سـواهم مِـن عُـلماء السُّـنَّة ، مِمَّـنْ أعـرفُهم ، ومِمَّـنْ لا أعـرفُهم ، ولكـن ثبـت في الصِّحَاحِ : أنَّ المقـام المحمـود ، هو الشَّـفَاعة العامّـة ، الخاصّة بنبـيّنا ﷺ) اهـ كلام الذهبي.

وأثبتَها أيضاً أئمّةٌ كثـير، غير مَنْ سَمَّى الذهبيُّ هنا ، منهم :

- محمّد بن مُصْعَب العابد ، شَيْخ بغداد،
- والإمـامُ الحُـجَّة الحافظ ، أحمد بن محمّد بن حَنْبل الشَّيْباني (ت٢٤١هـ)، إمام أهل السُّـنَّة قاطبة ،
- وعبد الله بن أحمد بن حَنْبل الحافظ(ت٢٩٠هـ)،
- ومحمّـد بـن جَـرِيـر الطَّـبَري ، شَيْخ المفسِّرين(ت٣١٠هـ)، وسبق ذِكْرُ قولـه ، بل حكايتُه الإجماعَ على ذلك ،
- ومحمّد بن عليّ السّراج ،
- وأبـو بكـر أحمـد بـن سَـلْمان بـن الحَسَـن النَّجّاد الحافظ ، شَيْخ العِرَاق (ت٢٤٨هـ) ،
- والحافظ يَحْيى بن محمّد بن صَاعِد (ت٣١٨هـ)،
- وأبـو الحَسَـن عَلِـيّ بـن عُمَـر الدّارقطـني، الحـافظ الكـبير (ت٣٨٥هـ)، ونَـظَـمَ في ذلك أبـياتاً مَشْهورة ، قال فيها :

حَـدِيْثُ الشَّـفَاعَـةِ فِي أَحْـمَـدِ ... إِلَى أَحْـمَـدَ الْمُصْطَـفَى نُسْنِـدُهُ
وَأَمّـا حَـدِيْثٌ بِـإِقْـعَـادِهِ ... عَلَى الْعَرْشِ أَيْضاً فَـلا نَـجْحَـدُهُ
أَمِـرُّوْا الحَـدِيْـثَ عَلَى وَجْـهِـهِ ... وَلا تُـدْخِلُـوْا فِـيْـهِ مَا يُـفْـسِـدُهُ
وَلا تُـنْـكِـرُوْا أَنَّـهُ قَـاعِـدٌ ... وَلا تُـنْـكِـرُوْا أَنَّـهُ يُـقْـعِـدُهُ

وغَيْرُهم كثيرٌ كَمَا قال الذهبيّ، مع سِعَةِ اطّلاعه على الرِّجَال، وأحوالِهِم، وأقوالِهِم رحمهم الله. وسَبَقَ أنْ ذكرنا حِكايةَ ابن جرير الطَّبَري الإجماعَ على القَوْل بذلك.

قال العلامة الإمام أبو عبد الله ابنُ قيِّم الجوزيّة في «نونيّته»:

وَاذكُرْ كَلامَ مُجَاهِدٍ فِي قَوْلِهِ ... ﴿أَقِمِ الصَّلاةَ﴾ وَتِلْكَ فِي (سُبْحَانِ)
فِي ذِكْرِ تَفْسِيْرِ الْمَقَامِ لأَحْمَدٍ ... مَا قِيْلَ ذا بِالرَّأْيِ وَالْحُسْبَانِ
إِنْ كَانَ تَجْسِيْماً فَإِنَّ مُجَاهِداً ... هُوَ شَيْخُهُمْ بَلْ شَيْخُهُ الْفَوْقَانِي
وَلَقَدْ أَتَى ذِكْرُ الجُلُوْسِ بِهِ وَفِي ... أَثَرٍ رَوَاهُ جَعْفَرٌ الرَّبَّانِي
أَعْنِي ابْنَ عَمِّ نَبِيِّنَا وَبِغَيْرِهِ ... أَيْضاً أَتَى وَالْحَقُّ ذوْ تِبْيَانِ
وَالدّارَقُطْنِيُّ الإِمَامُ يُثَبِّتُ الْـ ... آثَارَ فِي ذا البَابِ غَيْرَ جَبَانِ
وَلَهُ قَصِيْدٌ ضُمِّنَتْ هَذَا وَفِيْـ ... ـهَا لَسْتُ لِلْمَرْوِيِّ ذا نُكْرَانِ
وَجَرَتْ لِذَلِكَ فِتْنَةٌ فِي وَقْتِهِ ... مِنْ فِرْقَةِ التَّعْطِيْلِ وَالْعُدْوَانِ

وقال ابنُ القيِّم في مَوْضعٍ آخر منها، حاكياً قَوْلَ خَصْمِهِ له:

وَزَعَمْتَ أَنَّ مُحَمَّداً يَوْمَ اللِّقَا ... يُدْنِيهِ رَبُّ الْعَرْشِ بِالرِّضْوَانِ

حَتَّى يُرَى الْمُخْتَارُ حَقّاً قَاعِداً ... مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ الرَّفِيعِ الشَّانِ

وكان شيخُنا الكبير العلاّمة ، إسماعيل بن محمّد بن مَاحِي الأنصاري(ت١٤١٧هـ) رحمه الله ، يَسْتَدِلُّ بأبياتِ الدّارقطني ويذكرُها ، ويَحْتَجُّ لها ، وبها ، إذا عَرَضَتْ هذِه المسألة.

فهذا اعتقادُ أئمّةِ الإسلام ، وقولهُم في هذا الأثر ، الذي رواه مجاهدٌ رحمه الله ، وغالب مَنْ ذكر ليس بحنبليّ.

أمّا كذبةُ المالكي الثّانية : فزعمُهُ أنَّ هذا الأثرَ مَكْذوبٌ !!

واحتجاجُ مَنْ ذكرنا بِهِ ـ وهم صَيَارفةُ الحديث ، ونُقّادُه وحُفّاظُه ـ يُغْنِي عَنْ غَيْرِه.

فصل

في زَعْمِ المالكي : أنَّ مُعْتقدات رواة الحديث : سَبَبٌ في توثيق الأئمّة لهم ، أو تَجْرِيحِهم ، لذا يَجِبُ الحذرُ مِن توثيقِهم وتَجْرِيحِهم ، فربّما وثّقوا لأَجْلِها ضعيفاً ! أو ضَعَّفوا ثقةً ! وإبطال زَعْمِه ، والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٢) تحت فقرة «تأثير العَقِيدة على الجَرْح والتَّعْديل»: (ولعلَّ أبرز آثار العَقِيدة على الجَرْح والتَّعْديل عند الحنابلة : تضعيف ثقات المُخالفين ، وتوثيق ضُعَفاء المُوافقين ، ومِن ذلك :

- تضعيفُ ثقات الشّيعة ، وخاصّة فيما يَرْوونه في فضائل عَلِيّ .
- تضعيف سائر المُخالفين مِن العُلماء ، كعُلماء المُرجئة ، والقَدَريّة ، والمعتزلة.
- تضعيف القائلين بخَلْق القرآن ، أو المُتوقّفين .
- تضعيف مَنْ يتوهَّمون فيه أدنى مُخالفة ، حتّى وَصَلَ تضعيفُهم للبخاري ومسلم !! والكرابيسي وأبي حنيفة إلخ .
- تضعيف الكِبار مِن أئمّة الأشاعرة ، كالبيهقي ، يُضَعِّفُه مِن الحنابلة المعاصرين : الشَّيْخ صالح الفوزان !! ويَزْعم أنّه لا يُوْثق بنقلِه في العقيدة !! وهذا ما لم يُسْبق إليه الشَّيْخ ، وإلى الآن لا أدري كيف تجرَّأَ على هذا القَوْل؟!) اهـ كلام المالكي .

والجـوابُ مِن وجوه :

أحـدهـا : أنَّ كلام المالكيّ هنا ، مَحْضُ كـَذِبٍ وافتراء ، فـمَا ضَعَّفَ الحـنابلةُ خاصّـة ، وأهـلُ السُّـنَّة عامّة ، ثـقـةً ورَدُّوا حديثـَهُ لأجل اعتقادِه ، لِـذَا لم يستطع المـالكيُّ إيـرادَ مـثالٍ صـحيحٍ واحدٍ فحسب ! ولا أَدَلَّ على كـَذِبـِه ، وضَعْفِ حُجَّتِه مِن هـذا.

وقـد كـان أئمّـةُ السَّلَـف ، وكِـبارُ عُلماء الإسلام ، مِن التّابعين ومَنْ بَعْدَهـم : ربّمـا رَدُّوا حديـثَ راوٍ لبدعـتِه ، فـَلا يَـرْوونه عـنه ، لـئلا يَظْهـرَ ويُقْصَدَ ، فتعمّ فتـنـةُ المسلمين بـهِ ، ويَجِدَ سبـيلاً إلى نشر ضلالِه.

أمّا أنْ يُكذِّبوه ، أو يُضعِّفُـوه لأجل ذلك ، وهو ثقة : فكلاّ وحاشا.

وأنا أُبيِّنُ كـَذِبَ المالكيّ على الحـنابلة ، وأسوقُ لذلك عشرينَ مثالاً، لِـرجال مِـنْ أهـل الـبدع ، مِـن الرّافضـة ، والنّاصبة ، والقدريّة ، والمعتزلة ، والمرجـئة : قــد وَثـَّقــَهم الإمـامُ أحمـد بـن حنـبل ، مـع عِلْمِـه بـبدعِهم ، بل واشتهارِهم بـها ، منهم :

١. إبراهـيم بـن طـَهْمَـان الخُرَاسـاني(ع) : وثـَّقــه الإمـامُ أحمـد ، وكـان مُرْجئاً . «تهذيب الكمال» (٢/ ١٠٨) ، «بَحْر الدَّم» (٢٨).

٢. تـَلِـيْد بـن سُـليمان المـُحَاربي : وثـَّقه الإمامُ أحمد وقال : «كان مذهبُه التَّشَيُّع»اهـ. قلتُ: كان رافضيّاً ، يطعن في عُثمان رضي الله عنه .

٣. ثـَـوْر بـن يـزيد الكلاعـي : قـال فـيه أحمـد:«ثـَـوْر بـن يـزيد ثـقــةٌ ، إلاّ أنـّه كان يَرَى القـَدَر» اهـ . «بَحْر الدَّم» (١٣٩).

٤. **الحَسَن بن صالح بن حَيّ** (بخ م ٤): قال فيه الإمام أحمد:«الحَسَن بن صالح ، صحيحُ الرّواية مُتفقّة ، صائنٌ لنفسِه في الحديث والوَرَع» .
وقال مَرَّة: «ثقة ، إلاّ أنَّ مَذْهبَهُ ذاك!» . «تهذيب الكمال» (٦/ ١٧٧) ، «بَحْر الدَّم» (١٩٤).

قُلتُ: أراد أحمدُ أنّه يَرَى السَّيْف ، ويتركُ الجمعةَ والجهادَ خَلْفَ أئمَّة الجَوْر.

٥. **حَمّاد بن أبي سُليمان** (بخ م ٤) : شَيْخ أبي حَنيفة ، وأوَّل مَنْ تكلَّم في الرَّأْي ، كان مُرْجئاً مَشْهوراً بذلك . ومع ذلك وثّقه أحمد ، وذكرَ عنه ما ذكرتُه عنه. «تهذيب الكمال» (٧/ ٢٦٩) ، «بَحْر الدَّم» (٢٢٨).

٦. **سَعِيد بن أبي عَرُوْبَة** (ع) : وثّقه أحمد ، وذكرَ أنّه يقولُ بالقَدَر ويَكْتُمُه . «تهذيب الكمال» (١١/ ٥) ، «بَحْر الدَّم» (٤٦٥).

٧. **سُليمان بن قَرْم بن مُعاذ الضَّبِّي** (خت م د ت س) : وثّقه أحمد وقال:«ما أرى بهِ بأْساً ، لكنّه يُفرط في التَّشَيُّع».«تهذيب الكمال» (١٢/ ٥١) ، «بَحْر الدَّم» (٣٩٨).

٨. **قَتَادة بن دِعَامة السَّدُوْسِي**(ع) : ذكرَهُ أحمدُ فأطراه كثيراً ، وذكرَ مِن فَضْلِه وعِلْمِه ، وقال: «كان قتادةُ أحفظَ أهل البَصْرة» ، وقد ذكر أحمد في موضع آخر : أنَّ قتادة يقول بالقَدَر ويكتُمُه . «بَحْر الدَّم» (٣٦٥)و(٨٤٦).

٩. عبد الله بن شَقِيْق العُقَيْلي(بخ م ٤) : قال أحمد فيه: «ثقة ، وكان يحمل على عَلِيّ رضي الله عنه».«تهذيب الكمال» (١٥/ ٨٩) ، «بَحْر الدَّم» (٥٣٤).

١٠. عبد الله بن أبي نَجِيح يَسَار(ع) : وثَّقَه أحمد ، وكان قدريّاً ، جالسَ عَمْرَو بن عُبَيْد فأفسده . «تهذيب الكمال» (١٦/ ٢١٥) ، و«بَحْر الدَّم» (٥٦٧).

١١. عبد العزيز بن أبي رَوّاد(م ٤) : قال فيه أحمد: «رجل صالح ، وكان مُرْجئاً» . «تهذيب الكمال» (١٨/ ١٣٦) ، «بَحْر الدَّم» (٦٣٤).

١٢. عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوّاد(م ٤) : قال فيه أحمد: «ثقة ، تَعَلَّق في الإرجاء». «تهذيب الكمال» (١٨/ ٢٧٣) ، «بَحْر الدَّم» (٦٤٤). قلت : كان غالياً في الإرجاء ، داعياً إليه .

١٣. عُثمان بن غياث الرّاسِبِي (خ م د س) : قال فيه أحمد: «ثقة ، كان يَرَى الإرجاء».«تهذيب الكمال» (١٩/ ٤٧٣)،«بَحْر الدَّم»(٦٧٦).

١٤. عَلْقمة بن مَرْثَد الحَضْرمي(ع) : قال فيه أحمد: «كان يُتَّهم بالإرجاء ، وكان ثقةً في حَدِيْثِه ضابطاً» . «تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٠٨) ، «بَحْر الدَّم» (٧٠٥).

١٥. عَلِيّ بن بَذِيْمَة الحرّاني(ع) : قال فيه أحمد : «صالح الحديث ، لكنَّه رَأْسٌ في التَّشَيُّع».«تهذيب الكمال» (٢٠/ ٣٢٨)، «بَحْر الدَّم» (٧٠٨).

١٦. الرَّبيع بن صَبِيْح السَّعْدِي(خت ت ق) : قال فيه أحمد : «هُو في بَدَنِهِ رجلٌ صالح ، وليس عنده حَدِيث يُحْتاج إليه فيه» .

وقال مَرَّة : «ليس به بأْس» وذكرَ أنَّه كان مُعتزليّاً . «تهذيب الكمال» (٩/ ٨٩) ، «بَحْر الدَّم» (٢٩٣).

١٧. سالم بن أبي حَفْصَة العِجْلي(بخ ت) : قال فيه أحمد: «ليس به بأس ، إلاّ أنَّه كان شيعيّاً».«تهذيب الكمال»(١٠/ ١٣٣)،«بَحْرالدَّم»(٣٣٤).

١٨. عَلِيّ بن المبارك الهُنَائي(ع) : وثَّقه أحمد ، وكان قدريّاً ، ولمّا قيل لأحمد في ذلك قال : «قد كان يُرْمَى بالتّشَيّع» .«تهذيب الكمال» (٢١/ ١١١) ، «بَحْر الدَّم» (٧٢٢).

١٩. عَمْرو بن الهَيْثم بن قَطَن(بخ م ٤) : وثَّقه أحمد ، وكان قدريّاً ، ولمّا قيل لأحمد في ذلك قال : «نَحْنُ نُحَدِّثُ عن القَدَريّة ، ولو فتَّشْتَ أهلَ البَصْرة ، وجدتَ ثلثَهم قدريّة». «تهذيب الكمال» (٢٢/ ٢٨٠) ، «بَحْر الدَّم» (٧٨٥).

٢٠. فِطْر بن خَلِيفة(خ ٤) : وثَّقه أحمد ، وقال فيه: «صالح الحديث ، خَشَبِيّ مُفْرِط» . «تهذيب الكمال» (٢٣/ ٣١٢)، «بَحْر الدَّم» (٨٣٤). قلتُ : كان شيعياً .

٢١. الوَضِيْن بن عَطَاء(د عس ق) : وثَّقه الإمامُ أحمد ، وقال مَرَّة : «ليس به بأس ، وكان يَرَى القَدَر».

فصل

ولم يكن الإمام أحمد ، ولا أئمّة السَّلَف جميعاً ، يُحَابُون في دِيْن الله أحداً ، وافَقَهم أمْ خالفَهم ، وقد كان :

- رَوّاد بن الجَرّاح(ق) : صَاحِبَ سُنَّةٍ ، إلاّ أنَّ ذلك لم يَمْنَعْ أحمدَ مِن بيان حالِه ، فقال فيه: «لا بأس به ، صاحب سُنَّة ، إلاّ أنّه حَدَّثَ عن سُفيان أحاديثَ مَنَاكير».«تهذيب الكمال»(٩/ ٢٢٧)،«بَحْرالدَّم»(٣٠٤).
- ونوح بن أبي مَرْيم ، أبو عصمة المَرْوَذي(ت فق) : مثله كذلك ، قال فيه الإمامُ أحمد: «كان أبو عصمة يَرْوي أحاديثَ مناكير، ولم يكن في الحديث بذاك ، وكان شديداً على الجهميّة يَرُدُّ عليهم ، تَعَلَّمَ منه نَعِيم بن حَمّاد الرَّدَّ على الجهميَّة».«تهذيب الكمال» (٣٠/ ٥٦) ، «بَحْر الدَّم» (١٠٨٥).
- وكذلك حَمّاد بن سَلَمَة(خت م ٤) : كان إماماً في السُّنَّة ، شديدَ التَّمسُّك بها ، مُنَافِرَاً لأهل البدع ، ولَمّا سأل محمّدُ بن يَحْيى النَّيْسَابوريُّ الإمامَ أحمد عنه قال فيه: «إنّ حَمّادَ بن سَلَمَة يُخْطيء» قال النَّيْسابوريُّ : (وأومأ بيدِه خطأً كثيراً ، ولم يَرَ بالرّواية عنه بأساً). «بَحْر الدَّم» (٢٢٧).

فَبِمَا سَبَقَ ، يظهرُ جَلِيّاً كَذِبُ المالكي ، فيما ادَّعاه.

الوجه الثّاني: أنَّ زَعْمَ المالكيّ أنَّ الحنابلة قد ضَعَّفُوا البُخاريَّ ومُسْلماً : كَذِبٌ أيضاً ، بل هُمَا عندهم، إمامانِ كبيرانِ جَلِيْلانِ حَافظانِ ،

كـتـابـاهما أَصَحُّ الكـتـبِ بَـعْـدَ كـتابِ اللهِ عَـزّ وجَلّ.

بل يَحْكونَ الإجماعَ على ذلك ، ويُنَافِرُون ويُنَابِذُون مَنْ تكلَّم فيهما.

وأنَـا أتحـدَّى المالكيَّ ، أنْ يُسَمِّي لي حَنْبليّاً واحداً فقط ، قـد ضَعَّفَ البخاريَّ أو مُسْلماً رحمهما الله.

وإنّمـا مَـنْ يُشَـكِّكُ فـيهما : هو وأمثالُـه مِن أهل البدع ، وقـد دَعَى المـالكيُّ الـنّاسَ إلى مُـراجعة «صـحيح البخاري» ، وإعادة دراستِه ، ودراسة أسانيدِه !!

ولـه كـلامٌ قَبِـيْحٌ في «صـحيح الـبخاري» أيضـا ، تفـوَّه بـه لَـمّـا استضافتْهُ القنوات الفضائيّة ، لا يحضرني نَصُّه، أمّا مَعْناه فقد قدَّمتُه.

الوجـه الثّـالـث : أمّـا تضـعيفُ الحـنابلة للكـرَابيسـي وأبي حَنِيفة : فأمـرٌ آخـر، فقد ضَعَّفَـهما في الحديث ، أئمَّةُ هـذا الشَّأْن ، قبل أنْ يُخْلَـقَ أحـمد .

الوجـه الـرّابع : وأمّـا زَعْمُـهُ أنَّ الحـنابلة يُضَـعِّفون البَيْهقيَّ : فحاشا وكـلاّ ، وهــو مِن كِبَـار حُفّـاظ الحديث ، ولم يتكلَّـم في حِفْظِه أحدٌ منهم ، بل هو مَحْفوظ ، بما حَفِظ.

ومـا نسـبَةُ هـذا الكـذوبُ إلى شيخِنا الشَّيْخ العَلاّمة المُـحَقِّق الدَّكتور صـالح بـن فوزان بن عبد الله الفوزان حفظه الله ونفع بعلومه ، مِن تضعيفِه للبَيْهقي !! وعدَمِ وثوقهِ بنقلِه !! : فَـكَـذِبٌ صَرِيحٌ أيضاً.

وإنّما الشَّيْخُ صالح الفوزان ، وأهلُ السُّنَّة جميعاً ، يَعِيْبُون على البيهقي رحمه الله : قولَهُ لا نقلَهُ ، فيعيبون ما يذكرُه مِن تأويل عَقِبَ بَعْضِ أحاديثِ الصِّفَات التي يَرْويها . وإلاّ فهم مُغْتبطون بكتب البَيْهقي رحمه الله ، ومُصَنّفاته ، ومُعْتدُّون بمرويّاته ، وآرائهِ ، وأقوالِه ، ما لم تكن مُخَالفةً للصّواب .

وقد كان عبدُ الله بن عُمَر بن الخَطّاب ، وأبو هُرَيْرة : مِن حُفّاظ الصَّحَابة بلا رَيْب ، ومَعَ ذلك رَدَّ أهلُ العِلْم بَعْضَ آرائِهم في مَرْويّاتِهم ، وقالوا : «يُؤْخَذ بروايتِهم ، ولا يُؤْخَذ برأيهم» . فهذا فيهم رضي الله عنهم ، وهم حُفّاظٌ ، صحابةٌ ، وفي مُخَالفاتِهم الفَرْعيَّة ، فكيف بغيرِهم ، ومُخَالفاتُه أُصُوليَّة ؟!

وقد سألتُ شيخَنا صالحاً الفوزان ، عَمّا نسبَهُ إليهِ المالكيُّ في تضعيفِ البَيْهقي: فأنكرَهُ ، وكَذَّبَهُ ، وقال: «**البَيْهقي رحمه الله ، مِن أئمَّة الإسلام ، وحُفّاظِ الحديثِ الثِّقَات الكِبَار . وإنّما أَعِيْبُ عليهِ تأويلَهُ للصِّفَات ، وقد عَابَهُ عليهِ أهلُ السُّنَّة قَبْلي**»اهـ.

وهُنَا تناقضانِ ظاهرانِ للمالكيّ ، وتناقضاتُه كثيرة :

أحدهما : إنْ كان الحنابلةُ يُضَعِّفون البَيْهقيَّ رحمه الله كما ذكر المالكي ، فكيف يكونُ الشَّيْخُ صالحٌ الفوزان المعاصر، وما زال حَيّاً ـ أطال الله في عُمْره ، ومتّعنا به مُمَتّعاً بصِحَّتِه وعافيته ـ أَوَّلَ مَنْ ضَعَّفَه ـ كما

زعم سابقا ـ ولم يُسْبَقْ إلى ذلك؟! فهل الحنابلة الذين يَعْنِيْهم المالكيّ ، أتوا بَعْدَ الفوزان؟!

الثّاني : أنَّ غيرتَهُ على البَيْهقي رحمه الله : غَيْرَةٌ كاذبة ، فكيف يُنْكِرُ تضعيفَهُ ، وهو يُكَذِّبُ جَمَاعَةً غَيْرَهُ كُلُّهم مِن أئمّة الدِّين ، ويُشَكِّك في نَقْلِهم : كعَبْدِ اللهِ بن الإمام أحمد ، وأبي بكر المرُّوْذِي ، وابن أبي يَعْلَى، وابن بَطّة ، والبَرْبَهَاري ، وغيرهم؟!!

بل كيف يُنْكِرُ الكَذِبَ ويَسْتَعْظِمُه ، وما بَنَى كِتَابَهُ هذا إلاّ عليه؟!

فصل

في رَمْيه الحنابلة بأنَّ فيهم ضُعَفاء ووَضّاعين ! أحَقّ بالتَّجْريح مِن غيرهم ! وإبطال زَعْمِه ، والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٢-١٣٣) :

(مع أنَّ المُضَعَّفين لهؤلاءِ مِن الحنابلة مِن حَيْثُ الجملة : أضعفُ في الرّواية مِن خُصُومِهم.

بل إنَّ بَعْضَ أئمَّتِهم كانوا يَضَعُون الأحاديث ، ويُغَيِّرُون في الأسانيد والمتون ، لِخِدْمَةِ المَذْهَب ، كما كان يَفْعَلُ ابنُ بَطَّةَ الحنبلي ، وهو مِن كِبَار عُلماء الحنابلة في العقيدة ، قال ابنُ حَجَر: «وَقَفْتُ لابن بَطَّةَ على أمرٍ استعظمتُه ، واقشعرَّ جِلْدِي». ثمّ ذكرَ أثراً مَوْضوعاً عن ابن مَسْعود وهو أثرُ تكليمِ اللهِ لِمُوسى ، وعليهِ جُبَّةُ صُوْفٍ ، وعِمَامةُ[1] صُوْف .

ثمّ ذكر ما يَدُلُّ على أنَّ ابن بَطَّةَ ، غَيَّرَ في أسماءِ رجال القِصَّة ، حتَّى يكونَ إسنادُها صَحِيحاً !!

وكان كثيرٌ مِن الحنابلة ، يَكْذِبُون على أحمد بن حنبل ، ويُسِيئُون لِمَنْهَجِه وسُمْعَتِه ، ولذلك قال أحدُ العُلماء : إمامانِ جَلِيْلانِ ، ابتُليا بأصحابِ سُوْء ، جعفر الصّادق ، وأحمد بن حنبل) اهـ كلام المالكي.

١ـ هكذا عند المالكي! وهو عند الحافظ ابن حَجَر بلفظ : «كِسَاء» بدل «عِمَامَة» !

والجـوابُ مِن وجوه أربعة :

أحـدهـا : أنَّ الحديـثَ الـذي عَابَـهُ المـالكيّ عـلى الإمـامِ ابـن بَطّـة رحمـه الله (ت٣٨٧هـ) ، واتّـهمَـهُ بوَضْـعِه ، وتَغْـيـير إسـنادِه لِـيُظْهِرَ صِـحَّـتَهُ : حَدِيْـثٌ قـد رواه مـع ابـن بَطّـة : جَمَاعَةٌ مِن الحُـفّـاظ والعُلماء غَـيْرُه .

فقـد رواه ابـن بَطّـة : عـن إسماعـيل بـن محمّـد الصَّـفّار عـن الحَسَـن بـن عَـرَفَـة عـن خَلَـف بـن خَلِـيْفة عـن حُمَـيْد الأعْـرَج عـن عـبد الله بـن الحـارث عـن عـبد الله بـن مَسْـعود رضـي الله عـنه قـال : قـال الـنّبيّ ﷺ :«كَـلَّـمَ الله تـعَـالَـى مُوْسَـى يَـوْمَ كَـلَّـمَـهُ ، وَعَلَـيْهِ جُـبَّـةُ صُوْفٍ ، وَكِسَاءُ صُوْف» الحـديث .

وقد رواهُ البَيْهقيُّ في «الأسماء والصِّفَات»(ص٢٥٢) عن جَمَاعةٍ مِن شيوخِه عن إسماعيل بن محمّد الصَّفّار ـ وهو شَيْخُ ابن بَطَّة ـ بـه .

وهـذا الحديـثُ كذلـك ، في «جُـزْء الحَسَـن بـن عَـرَفَـة العَـبْدي (ت٢٥٧هـ)» المشـهور ص(٦٣) بسـندِه الـذي ذكـرَهُ ابنُ بَطَّة دون تـغْـيير ولا تبديل .

وهـو جُـزْءٌ مُـتَواتـرٌ عـن الحَسَـن بـن عَـرَفَـة ، قَـبْلَ أنْ يُخْلَـقَ ابنُ بَطَّة !!

كَـمَـا رواه الـتّرمذيُّ (١٧٣٤) في «سُـنَنِه» عـن عَلِـيّ بـن حُجْـر عن خَلَـف بن خَلِيْفة بـه .

وهـذا الحديـث : حَدِيـثٌ مُعَـلٌّ ، بحُمَـيْد بـن عَلِـيّ الأعـرج ، قـال ابـنُ حِبّان فـيه: «مُـنكر الحديث جِداً ، يَرْوِي عن عبدِ الله بن الحارث عن ابن مسعود ، بنُسْخَةٍ كأنـّها مَوْضوعة ، لا يُحْتَجُّ بخَبَرِه إذا انفرد».

ومَـعَ هــذا : فقـد رواه الحـاكمُ في «مُسْـتدركه عـلى الصَّـحيحَيْن» (٢/ ٣٧٩) مِـن طـريق خَلَـف بن خَلِيْفة بـه ، وظَـنَّ حُمَيْدَ بْنَ عَلِيّ الأعرج راويـهِ الضَّـعِيف : حُمَيْدَ بْنَ قَـيْسٍ الأعرج الثّـقَـةَ!! : فصَحَّحَهُ وقال : (هذا حَدِيْثٌ صَحِيحٌ على شَرْط البخاري ولم يخرجاه) !!

فـإنْ كـان أحـدٌ مُسْـتحقـاً للإنكـار والـتُّهْمة بتغـيير رجـال إسـنادِه : فالحـاكم ! ـ وحاشـاه ـ فقـد جَمَـعَ إلى روايـتِـه لـــه : وَهْمَـاً في اسـمِ أحَـدِ رجالِـه ، ثمّ تصحيحَهُ لـه !!

ومـا فَـهِمَـهُ المـالكيّ مِن التَّشْبيه فـيه : غَـيْرُ صَحِيح ! فإنَّ الضَّمِيْرَ في قولِـه : «وَعَلَـيْهِ جُـبَّةُ صُوْفٍ» إلخ : عَائِدٌ على (موسى) عليه السَّلام ، ليس على (الله) جَلّ وعلا.

ومَـــنْ ذكـرَ هـــذا الحديـــث ، في كتـــب الاعـــتقاد ، والأسمـــاء والصّـفَـات ـ كمـا فَـعَلَ الإمامـانِ أبـو عـبد الله ابـن بَطّـَـة ، وأبـو بكـر البَيْهقي ـ : لم يُـرِدْ مـنه إثـباتَ لِبْسِ الجُـبَّةِ والصُّوْفِ للهِ جَلّ وعلا ، وتنزّهَ عـن ذلـك . وإنّمـا مُـرادُه : إثـباتُ صِـفَـةَ الكـلام للهِ ، كمـا هـي ظاهرةٌ في الحديـــث . وهـــذِه صِـــفَـةٌ قـــد ثبتـــتْ بالقـــرآن ، والسُّـــنَّة المـــتواترة ، والإجماع .

الوجه الثّاني : أنَّ ابنَ بَطّة(ت٣٨٧هـ) رحمه الله : إمامٌ كبير، بريءٌ مِمّا اختلقَهُ المالكيّ في حَقّه ! قال مُؤرِّخُ الإسلام أبو عبدِ الله الذّهبي في «سير أعلام النُّبلاء» في ترجمته (١٦/ ٥٢٩): (ابنُ بَطّة : الإمامُ ، القُدْوَةُ ، العَابِدُ ، الفَقِيْهُ ، المُحَدِّثُ ، شَيْخُ العِرَاق ، أبو عَبْد الله عُبَيْدُ اللهِ بنُ محمّد بن محمّد بن حَمْدان العُكْبَري الحنبلي).

قال الحافظ الكبير رَشيد الدِّين العَطّار(ت٦٦٢هـ) في كتابه «نزهة النّاظر، في ذكر مَنْ حَدَّثَ عن أبي القاسم البَغَويّ مِن الحُفّاظ والأكابر» (ص٩٢) في ابن بَطّة بَعْدَ أنْ ذكرَهُ مِن الحُفّاظ والأكابر الآخذين عن البَغَويّ: (فقيهٌ ، جليلٌ ، زاهدٌ ، مُصَنِّفٌ ، حَدَّثَ بـ«مُعْجم البَغَويّ» عنه ، لكن تَكلَّم فيه الخطيبُ وغيرُه)اهـ.

ومَعَ إمامةِ ابن بَطّة في الدِّين : كان في حِفْظِه شيء ! قال الذّهبيّ في «السِّير» (١٦/ ٥٣٠) : (لابن بَطّة مَعَ فَضْلِه : أوْهَامٌ وغَلَط).

ونقل الذّهبيّ عن الخَطِيْب قولَهُ : (حَدَّثني أبو حَامِد الدَّلَوي قال:«لَمّا رَجَعَ ابنُ بَطّةَ مِن الرِّحْلة ، لازمَ بَيْتَهُ أربعين سَنَةً ، لم يُرَ في سُوْق ، ولا رُؤي مُفْطراً إلاّ في عِيْد ، وكان أمّاراً بالمعروف ، لم يَبْلُغْهُ خَبَرُ مُنْكرٍ إلاّ غَيَّرَه») اهـ.

الوجه الثّالث : أنَّ المالكيّ عَمَّى مَصْدَرَ نَقْلِهِ عن الحافظ ابن حَجَر ـ عَمْداً ـ لِئَلاّ يُوْقَفَ على حَقِيقةِ كلام الحافظ ابن حَجَر!!

وكـلامُ الحـافظِ موجـودٌ في كـتابه «لِسَان الميزان» (٤/ ١٣١ـ١٣٢) في ترجمتِه لابـن بَطـَّـة ، إلاّ أنَّ المـالكيّ حَرَّفـَهُ ! وبَتَرَهُ ! وكـَانَ مِمّا قال الحافظُ ابـنُ حَجَـر في ابـن بَطـَّـة هـناك ، وتعمَّـد المـالكيّ حَذْفـَـهُ : (إمـامٌ ، لكـنَّهُ ذو أوهام) .

ثـمّ قـال: (ومَعَ قِلـَّةِ إتقان ابن بَطّة في الرّواية ، كان إماماً في السُّـنَّة ، إماماً في الفقه ، صاحبَ أحوال ، وإجابةِ دَعْوةٍ رضي الله عنه)اهـ.

ثـمّ نـَقـَـل الحـافظُ عـن أبـي الفـَـتْح القـَـوّاس قولـَـهُ : (ذكـرتُ لأبي سَعِيْدٍ الإسماعيلي: ابنَ بَطـَّةَ ، وعِلْمَهُ ، وزُهْدَهُ . فـَخَرَجَ إلـيه ، فـَلـَمّا عَادَ قال لي:«هو فـَوْقَ الوَصْف») اهـ.

الوجـه الـرّابع : أنـّا لا نُسَلـِّمُ أنَّ أحداً مِن عُلماءِ الحـنابلة وأئمّتهم ، كان يَكْذِبُ على الإمامِ أحمد رحمهم الله جميعاً .

وقـد رَمَـى المـالكيّ ابـنَ بَطـَّـةَ بـالكذب ، وبـَيـَّـنـا كـَذِبـَـهُ هـو ، وأنَّ ابن بَطـَّة بريءٌ مِن ذلك .

ونـَحْــنُ نطـَالِـبُهُ هـنا ، بمـثالٍ واحـدٍ صـادقٍ غير مَكـْذوب ، لِعَالِمٍ حَنْبليّ ، كـَـذَبَ عـلى الإمـام أحمد !! وما كذباتُ ذلك الكاذب ؟!! وأنـَّى للمالكي بذلك؟!!

فصل
في رَمْيه كتب العقائد السَّلَفيَّة بالتَّنَاقُض ! وإبطال زَعْمِه

قال المالكيّ ص(١٣٤) ، تَحْتَ عنوان «التَّنَاقض»:

(التَّناقض سِمَةٌ رئيسة مِن سِمَات كتب العقائد ، فتجد الشَّيء وضِدَّه ، فتجدُهم يأمرون بالاهتمام بالقرآن والسُّنَّة ووجوب اتِّباع الأثر، ثمّ يَتْركون الآياتِ الصَّريحة ، والأحاديثَ المُتَّفَق عليها ، إلى موضوعات ، وأكاذيب ، وإسرائيليّات ، لا تَصِحُّ لا سَنَداً ، ولا مَتْنَاً) اهـ كلام المالكي .

وأقول :

﴿قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ﴾ ومَنْ نَظَرَ في كتب عقائد أهل السُّنَّة حنابلةً وغيرهم : وَقَفَ على صِدْق التزامِهم بالقرآن والسُّنَّة ، بفَهْمِ السَّلَف الصّالح رحمهم الله .

وكيف يَسْتدلُّون بالموضوعاتِ والمكذوباتِ ونحوها ، وهم صَيَارفةُ الحديث ونُقّادُه؟!

وما رَوَوْهُ ـ هم ـ وغيرُهم ، مِن أحاديث مُعَلَّةٍ ، فقد قدَّمنا سَبَبَ روايتِهم لها ، وبَيَّنّا حُجَّتَهم في ذلك ، وأنَّ مَقْصدهم : جَمْعُ ما في الباب ، وإيقافُ النّاس على أسانيد تلك الأحاديث بعِلَلِها ، ولم يَلْتزموا الصِّحَّة ، فكيف يُلْزَمون بها؟!

وذكرنا كذلك في موضعٍ تقدَّم ، أنَّ هذا أمرٌ مُسْتقرٌّ، فَعَلَهُ حُفّاظُ الإسلامِ حنابلةً وغيرهم .

وقد كانتْ تلك الأحاديثُ المُعَلَّقةُ تُروَى ، في عَصْرِ التّابعين ، ثمّ تابعيهم ، ومَنْ بَعْدَهم ، ولم يكن حينذاك أحمدُ ولا أصحابُه ، فكيف يُناطُ هذا بالحنابلة ، ويُتْرَك غَيْرُهم؟!

ومِمّن كان يَرْويها : البَيْهقيّ في «الأسماء والصِّفات» وغيره ، والحاكمُ في «المستدرك» ، وهُمَا شافعيّان ، وغَيْرُهما .

أمّا أخبارُ بني إسرائيل : فإنْ ذكَرَ أحدُ الأئمّةِ شيئاً مِن أخبارِهم ، فإنَّهم لم يعتمدوها قط ، وما رووها إلاّ جَمْعاً لِمَا في الباب ، واستئناساً بها على أصل مُسْتقرٍّ في الكتاب والسُّنَّة . ولهم في أصحاب رسول اللهِ ﷺ ، وأتباعِهم ، وتابعيهم : أُسوةٌ حَسَنَة .

وقد أَذِنَ لهم نبيُّهم ﷺ إذ قال: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلِيَّ مُتَعَمِّداً ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»[حم(٢/ ١٥٩و٢٠٢و٢١٤) خ(٣٤٦١) ت(٢٦٦٩) عن عبدِ الله بن عَمْرو بن العَاص].

ولَمّا أتى حَبْرٌ يهوديّ إلى النّبيّ ﷺ فقال :«يَا مُحَمَّدُ ! إنّا نَجِدُ في التَّوْرَاةِ : أَنَّ الله عَزَّ وَجَلَّ يَضَعُ السَّمَوَاتِ عَلَى إصْبَعٍ ، وَالأَرَاضِيْنَ عَلَى إصْبَعٍ...» الحديث : تَبَسَّمَ النَّبيّ ﷺ للحَبْرِ مُقِرّاً له بما قال .

والعَجَبُ مِن هذا الغيور!! كيف يَحْمِلُ على عقائدِ الحنابلة ، الذين يَدَّعُون اعتمادَ القرآن والسُّنَّة ، واتّباع الأثر باعترافِه هو ، ويَتْرُك أئمَّةَ

الضّلال والبدعة ، الذين يَأْمُرُوْنَ بتجنُّبِها ، ويَزْعُمُوْنَ :

- أنَّ ظاهرَ الوحيَيْنِ كُفْر! عياذاً بالله ،
- وأنَّ الواجبَ تحكيمُ عقولِهِم المَعْصومةِ بميزان العقول «المنطق»! في الوحيَيْن ، لا جَعْلُه مَحْكوماً بهما؟!

ويَجْعلون أصلَ دينِهم ، ومَرْجعَ عقائدِهم : إلى عِلْم الكلام المذموم ، وسَفْسَطة الفلاسفة؟!

* * * *

فصل

في رَمْيِهِ الحنابلة بالغُلُوّ في التّكفير والإطراء ! مع تحذيرهم منهما ، والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٤) :

(وتجدُهم يحذرون مِن الغُلُوّ ، مع غُلُوّهم في التّكفير، وغُلُوّهم في الثّناء على عُلَمَائِهم) اهـ كلام المالكي .

وأقول :

ما مثالُ ذلك؟ وهل انفردَ الحنابلةُ يوماً ، بتكفير أحدٍ لم يُكَفِّرْهُ السَّلَفُ وأهلُ السُّنَّة؟! وإذا كان الحنابلةُ انفردوا بتكفير أحدٍ ! فَمَنْ هو؟! وما مُعْتقدُه الذي كَفَّرَهُ الحنابلةُ لأجْلِه ولم يُصيبُوا؟!!

وقد ذكرتُ مِرَاراً : أنَّ المالكي يُلْقِي قولَهُ دون دليل ، أو بَيِّنَةٍ ، أو مثال !! وكأنَّ كلامَهُ قد أصبحَ دليلاً يُسْتدلُّ بهِ لا لَه ! وكلامُه هنا مِن هذا الباب .

وكان مِمّا عَابَ المالكيّ بهِ الحنابلة : تكفيرُهم جُمْلةً مِن فِرَق المسلمين ! وذكرَ منها المعتزلة ! والرّافضة !

وقدَّمتُ أنَّ هاتَيْنِ الطّائفتَيْنِ ومَنْ وَافقَهما : مُجمِعُون على جُمْلةِ اعتقاداتٍ ، أجْمَعَ السَّلَفُ على كُفْرِ فاعل آحَادِها ، فكيف بها مُجْتَمِعَةً؟!!

ومَثّلْتُ لذلك ، بقولِهم بخَلْق القرآن ، وإنكار العُلُوّ ، وإنكار الصِّفَات ، ونَفْي رؤيةِ اللهِ عزّ وجلّ في الآخرة ، وغير ذلك .

وذكرتُ في «المقدِّمة الثّالثة» أوّل الكتاب : إجماعَ السَّلَف الصّالح قاطبةً على كُفْر الجهميّة ، القائلين بخَلْق القرآن ، وكُفْر كُلِّ مَنْ قال بذلك .

ومَنْ أسلفنا داخلون في ذلك بلا رَيْب ، فلم ينفرد الحنابلةُ بتكفير مَنْ ذكر ، إنْ كان زَعَمَ إنفرادَهم به .

وقد رَمَى المالكيّ الحنابلةَ بفريتِهِ السّابقة ظُلْماً ، مع سلامتِهم منها ! وتَرَكَ الرّافضة ! وهم أوقعُ النّاس فيها ! فكفّروا الشَّيْخَيْن أبا بكر وعُمَر ! أفضل الأُمَّة بعد نبيِّها ، وأتمَّها إيْماناً ، بل قد كفّروا غالبَ الصَّحَابة ! وفسّقوا أكثرَ الباقين ، إلاّ عَلِيّاً وجماعةً قليلين ! حتّى آل البَيْت ، الذين يزعمون حُبَّهم وتولّيهم : لم يَسْلَمُوا مِن هذا ! فأدخلوا عَبْدَ الله وعُبَيْدَ الله ابني العَبّاس بن عبد المطّلب في ذلك ! ونالوا مِن الحَسَن بن عَلِيّ ، سِبْط رسول اللهِ ﷺ وابنه !

فأينَ المالكيّ عنهم ؟!! يُدَافِعُ ويَذُبُّ عن المعتزلة والقدريّة والرّافضة أنْ لا يُكَفَّروا بالحقّ ؟!! ويَتْرُكُهم ـ هم ـ وقد كفّروا الصَّحَابةَ بالظُّلْم ؟!! بل قد كفّروا الأُمَّة كُلَّهَا عَدَاهم !!

فصل

في رَمْيه أهلَ الفِرَق جميعاً : بأنّهم مُتَنَاقضون ! يأمرون أتباعَهم باتّباع السَّوَاد الأعظم عند تَمَكُّنهم ! فإذا كانوا قِلَّةً قالوا «طوبى للغُرباء»!! وبيان مُرَادِه ، والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٤) :

(وتجد هذه الفِرَق والطوائف ، عند سيطرتِها ، وكثرةِ أتباعِها ، تأمر أتباعَها باتّباع السَّوَاد الأعظم !! وعدمِ مخالفة الأُمّة!!

فإذا انتصرَ خُصُومُهم ، وأصبحوا سَوَاداً أعظم ، يأتي العقائديون ويقولون : «طوبى للغرباء ، الذين يَصْلُحون إذا فَسَدَ النّاس»!! فالجماعة ما وافقَ الحقَّ ، ولو كُنْتَ وَحْدَكَ!!) اهـ.

والجوابُ مِن ثلاثةِ وجوه :

أحدها : أنَّ السَّوَادَ الأعظم ، يُرَادُ بِه أحدُ أمرَيْنِ في كلام الأئمّة :

- إمّا لزوم جَمَاعة المسلمين ، وإمامِهم وإنْ كان جائراً ظالماً ، وعَدَم الخروج عليه ، وشَقّ عَصَا الطّاعة.
- وإما الإجماع .

فالأوّل : لا يُخَالِفُ فيه إلاّ الخوارج .

والثّاني : لا يُخَالِفُ فيه إلاّ صاحب قول مَنْبُوذ ، شَذَّ بِهِ عن الأُمَّة ، فخشي احتجاجَهم عليه بالإجماع فأبطلَهُ ، وقد قال سبحانه:﴿وَمَن يُشَاقِقِ

ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا (١١٥)﴾.

ولم يستدلّ أهلُ السُّنَّةِ حنابلةً وغيرهم على الحقّ - قط - بكثرة أتباعِهِ ، كيف لا؟! وهم يَتْلون قَوْل اللهِ تعالى:﴿وَإِن تُطِعۡ أَكۡثَرَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ﴾ وقولُهُ جلّ وعلا:﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ بِمُؤۡمِنِينَ﴾.

ولو اطَّرَدَ هذا : لَبَطُلَ دِيْنُ الإسلامِ برُمَّتِهِ ! فإنّ الكُفّار والمشركين ، أكثرُ مِن المؤمنين ، بل قد ثَبَتَ في «الصَّحِيْحَيْن» مِن حديث أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه عن النّبيّ ﷺ قال:«يَقُوْلُ اللهُ تَعالَى : يَا آدَمُ !

فَيَقُوْلُ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، وَالْخَيْرُ فِي يَدَيْك.

فَيَقُوْل : أَخرِجْ بَعْثَ النَّارِ .

قَالَ : وَمَا بَعْثُ النَّارِ؟

قَالَ : مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعَ مِائَةٍ وَتِسْعَةً وَتِسْعِين .

فَعِنْدَهُ يَشِيْبُ الصَّغِيْرُ ، وَتَضَعُ كُلُّ ذاتِ حَمْلٍ حَمْلَهَا ، وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى ، وَمَا هُمْ بِسُكَارَى ، وَلَكِنَّ عَذَابَ اللهِ شَدِيْدٌ»

قَالُوْا : يَا رَسُوْلَ اللهِ ، وَأَيُّنَا ذلِكَ الْوَاحِدُ؟

قَالَ :«أَبْشِرُوا ، فَإِنَّ مِنْكُمْ رَجُلاً وَمِنْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ أَلْفًا».

ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، إِنِّي أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

فَكَبَّرْنَا ، فَقَالَ : «أَرْجُوْ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ».

فَكَبَّرْنَا ، فَقَالَ : «أَرْجُو أَنْ تَكُونُوا نِصْفَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» .

فَكَبَّرْنَا ، فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ ، إِلاَّ كَالشَّعَرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ ثَوْرٍ أَبْيَضَ ، أَوْ كَشَعَرَةٍ بَيْضَاءَ ، فِي جِلْدِ ثَوْرٍ أَسْوَدَ» [خ(٣٣٤٨) و(٦٥٣٠) ، م(٢٢٢)].

الوجه الثّاني : متى كان الحنابلةُ أكثرَ مِن بقيَّة أتباع المذاهب؟! وأيُّ عَصْرٍ ذاك؟! حتَّى أمرَ الحنابلةُ باتِّباع السَّوَادِ الأعظم لذلك!!

وما زال الحنابلةُ قليلي العَدَد ، مِن عَهْدِ أحمد إلى يومِنا هذا ، وإنْ كانوا في مُعْتقدِهم على مُعْتقد سَلَفِ الأُمَّةِ وخيارِها.

وقد كانوا في صَدْرِ الإسلام الأوّل في عَهْد الصَّحَابة ، والتّابعين ، وأتباعِهم سَوَاداً أعظم.

فأئمَّة الهُدَى المُتقدِّمون ، هم سَلَفُ الحنابلة ، لهذا إنْ أَمَرَ الحنابلةُ باتِّباع أئمَّة الإسلامِ قبل أحمد ، لا يأمرونهم باتِّباع مَذْهب الإمام أحمد وأصحابه ، وإنْ كانوا جميعاً على مُعْتقد واحد ، إلاّ أنَّ المتبوعَ أَوْلَى بالاتِّباع مِن التّابع .

الوجه الثّالث : أنَّ الآمرَ بلزُوْمِ السَّوَادِ الأعظم ـ على المُرَادِ الأوَّل ـ هو النَّبيُّ ﷺ ، كَمَا في حديث حُذيفة رضي الله عنه ، وفيهِ قال

حُذيفـةُ : (فَـإِنْ لم يكن لهم جماعةٌ ولا إمام؟ فقال ﷺ:«فَـاعْتَزِلْ تِلْكَ الْفِرَقَ كُـلَّـهَـا ، وَلَــوْ أَنْ تَـعَــضَّ بِـأَصْلِ شَـجَرَةٍ ، حَتَّى يُدْرِكَـكَ المَـوْتُ وَأَنْـتَ عَلَـى ذَلِكَ» رواه البخاري ومسلم [خ(٨٣٣٣) و(٦٥٥٧) ، م(٣٤٣٤)].

وهـو ﷺ قـائل: «إنَّ الدِّيْـنَ بَـدَأَ غَرِيْـباً ، وَيَـرْجِعُ غَرِيْـباً ، فَـطُـوْبَى لِلْغُـرَبَـاء الَّذِيْنَ يَصْلُـحُوْنَ إذا فَـسَدَ النَّـاسُ مِنْ بَعْدِي مِنْ سُـنَّـتِي» رواه عنه الترمذيُّ في «جامعه»(٢٦٣٠) ، وقال:«هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيح».

فـإنْ كـان ثمَّـة تـناقضٌ في الأمـرين ـ كمـا يـزعم المالكيّ ـ : فَـمَرَدُّهُ للـنَّبِيِّ ﷺ بـأبي هـو وأُمِّـي . وهـل يَـبْقَـى لقائل هذا إسلامٌ وإيْمان؟! عياذاً باللهِ .

فصـل

في رَمْيه للحنابلة بالتّنَاقض في أمْرِهم بالوقوف عند حُدُود الشَّرْع ، وعَدَم الزّيادة عليه ، ثمّ يزيدون هم أموراً في المعتقد ليستْ فيه! والـرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٤) :

(وتـراهم يأمـرون بـالوقوف عـند حُـدُود النُّصُوص الشَّرْعيَّة ، وعدم الزّيادة علـيها ، بيـنما هــم يـزيدون كـثيراً مِــن العقــائد ، ليســت في الكــتاب ولا السُّـنَّة) اهـ كلام المالكي.

وأقـــول :

أين مثالُ ذلك ودليلُه؟! أأعياه التّمْثيل له ، ولو بمثال؟!

وإنْ كـان يعـني بهـذه الـزّيادات الـتي زادهـا الحـنابلةُ ، وليسـتْ في كـتاب الله ، ولا سُـنَّة رسـولهِ ﷺ : مـا ذكـرَهُ سـابقاً مِـن وجوب الإيمان بالدَّجّـال ، والمهـدي ، وحِفْـظ حَـقّ الصَّـحَابة ، والإمساك عَمَّا شَجَرَ بينهم ونحوهـا : فهـذه أمـورٌ قـد أثبـتَها الشَّـرْعُ ، في الكـتاب والسُّـنَّة الصَّـحيحة والمـتواترة ، كـمَـا أنَّ الحـنابلة لم يـنفردوا بإيجـابِ الإيمـان والأخـذِ بهـا ، بل شاركهم كثـيرٌ غيرُهم ، مِن أهل العِلْم والسُّـنَّة ، كما تقدَّم .

فصل

في رَمْيه للحنابلةِ بالتَّناقض في تكفيرِ الخُصُوم ! فإذا كانوا ضُعَفاء حَرَّمُوه ! وجَعَلوه مِن عقائد الخوارج ! وإذا قووا كَفَّروا المسلمين ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٤) :

(وتراهم يُعَظِّمون تكفيرَ المسلم ، وأنَّه مِن عقائد الخوارج ، وأنَّه لا يجوز . وهذا الوَرَعُ عن التَّكْفير، إنَّما هو عند ضَعْفِهم !! فإذا قَوُوا ، لا يَرْقبون في مُسْلم إلاًّ ولا ذِمَّة) اهـ .

والجوابُ مِن وجهَيْنِ :

أحدهما : أنَّ تكفيرَ مَنِ ارتكبَ ناقضاً مِن نواقض الإسلام المعلومة المُقَرَّرة : أصلٌ مِن أُصول الإسلام ، أجمعَ على صِحَّتِه ـ مِن حَيْثُ الأصل ـ المسلمون جميعاً ، باختلافِ مذاهبهم ، وتَعَدُّدِ طرائقِهم ، وليس مِن عقائد الخوارج ، ولم ينفرد الخوارج بذلك ، وبيَّنَّا ذلك في «**المقدِّمة الأُولى**» أوَّل الكتاب .

أمَّا ما انفرد بهِ الخوارج ، وإخوانُهم المعتزلةُ والرّافضة : هو تكفير المؤمنين ، بالمعاصي والكبائر، التي لا يَكْفُرُ فاعلُها ، أو جَعْلُه ـ لأجلِها ـ في مَنْزلة بين مَنْزلتين ، ورُبَّما كفَّروهم بطاعاتٍ عظيمةٍ ليست بمَعَاصٍ، كتكفير الرّافضة لأبي بكر وعُمَر رضي الله عنهما ، وتكفير الخوارج لِعُثْمان

وعَلِيّ رضي الله عنهما ، وتكفير المعتزلة وأضرابِهِم ، لمعتقدي اعتقاد السَّلَف الصّالح رضي الله عنهم ، وفي هذا يقول الإمام الكبير أبو عبد الله ابن قيِّم الجوزيّة في «الكافيّة الشّافيّة» :

وَخُصُومُنَا قَدْ كَفَّرُوْنَا بِالَّذِي
هُوَ غَايَةُ التَّوْحِيْدِ وَالإِيْمَانِ

الوجه الثّاني : أنَّ الحنابلةَ وأهلَ السُّنَّة جميعاً ، قد كانوا ضُعَفاء ، تَسَلَّطَتْ عليهم المعتزلةُ في عَهْد الخليفةِ العَبّاسي المأْمون ، وأعملوا سُيُوْفَهُم في رقابِهِم ، وجَلَدُوا ظُهُوْرَهم ، وسجنوهم ، وآذوهم فعَظُمَ بلاؤهم : ولم يَمْنَعْهُمْ ذلك أبداً ، أنْ يُكَفِّروا المعتزلةَ ، وجميعَ مَنْ قال بقولِها بخَلْقِ القرآن.

بل قد كَفَّرَ الإمامُ أحمدُ رضي الله عنه ، بَعْضَ مُجَادِلِيْهِ مِن المعتزلة ، في مَجْلس المُعتصم ، وأمامَ نَظَرِهِ وسَمْعِه !

وتعاقبَ على تعذيبِ الإمامِ أحمد رضي الله عنه ، ثلاثةُ خلفاء مِن بني العَبّاس ، وطال عَذَابُهُ ، وطال سَجْنُه ، فلم يَخْتَلِفْ قَوْلُهُ الأوَّل عن قولِهِ الأخير، ولم يَزِدْهُ ذلك إلاّ ثَبَاتاً ، ورِفْعَةً في الدَّارَيْن .

فأيُّ قُوَّةٍ كانتْ لأحمد حينذاك؟! وأيُّ ظُهُور؟!!

وكذلك كان حَالُ أتباعِهِ مِن مُعَاصريه ، ومَنْ بَعْدَهم إلى شيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذه ابن القَيِّم وغيرهم : كانوا ضُعَفَاء ، تَسَلَّطَ المبتدعةُ عليهم بالسَّلاطين ، وسُجِنُوا وأُوْذوا ، وحَصَل لهم

مـا هـو مَعْـروف مَعْلـوم : فـمَا حَمَلـَهم هـذا قـط ، على التَّـبْديل والتَّغْيير، كـمَـا كـان أتـباعُ الأنبـِـياء والرُّسُل ، قال سبحانه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُواْ لِمَآ أَصَابَهُمۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَمَا ضَعُفُواْ وَمَا ٱسۡتَكَانُواْۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلصَّٰبِرِينَ ١٤٦﴾.

* * * *

فصل

في رَمْيه للحنابلة بالتَّنَاقض في نهيهم عن الاشتغال بما لم يشتغلْ به النَّبيّ ﷺ ، وهم يشتغلون بمضايق الاعتقادات ! مِمّا لم تُعْرفْ إلاّ عنهم كما يَزْعم ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٤) :

(وتراهم يَنْهون عن الاشتغال بأمر لم يشتغلْ بهِ النَّبيّ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلّم وأصحابُه ، فإذا سَنَحَتْ لهم الفُرْصَة ، أمروا النّاس بمضايق مِن الاعتقادات ، لم تخطرْ على بال صحابيّ ، ولا تابعيّ ، مع مُسَمَّياتٍ وألقاب سَمَّوها هم وآباؤهم ، ما أنزل الله بها مِن سُلْطان) اهـ.

والجوابُ مِن وجهَيْن :

أحدهما : مُطالبة المالكيّ بمثال واحد فحسب ، على صِدْق دعواه ! وقد ذكرتُ في مواضع كثيرة ، وسيأتي كثير : أنَّ المالكي يُلْقِي اتهاماتِهِ الكاذبة ، دون دليل ولا بيّنة ولا حتَّى مثال ، كَمَا هو حال كلامِهِ هنا ، لعَجْزِه عنه ، ولو كَذِبَاً وتَلْبيساً.

الثّاني : أنَّ الحنابلة وأهل السُّنَّة عامّة ، شُغْلُهم كتابُ اللهِ وسُنَّة رسولهِ ﷺ، وما دار في فَلَكِهما ، لم يَدْخُلوا في مَنْطق ولا فَلْسَفة ، بل يَرْون العِلْمَ في جَهْلِهما ، والجَهْل في عِلْمِهما ، فَمِنْ أينَ تَدْخل عليهم ألفاظٌ ليستْ في الكتاب والسُّنَّة ، وتخالِفُهما؟!

فصل

في رَمْيه الحنابلة بالتَّشدُّد في نَقْد وتضعيف الرّجال المُخالِفين لهم ، وإنْ كانوا أئمَّةً ! والمُبالغةِ في توثيق أتباعِهم ، وإنْ كانوا ضُعَفاء ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٤) :

(وتراهم يَتَشَدَّدُون في نقد وتضعيف الرّجال الذين لا يوافقونهم في شواذ العقائد ، حتَّى وصل ذمُّهم للبخاري ، ومسلم ، ويحيى بن معين ، وعَلِيّ بن المديني ، والكرابيسي ، وابن الجَعْد ، وأبي حَنِيفة ، والحنفيّة .

فضلاً عن تضعيف سائر الشّيعة ، مُتمسِّكين بعبارة نقلوها عن الشّافعي في تكذيب الخطّابيَّة مِن الرّوافض ، لأنَّهم يَسْتحلُّون الكذب ، فجعلَها هؤلاء في كُلِّ الشّيعة ، ثقاتِهم وضُعَفائِهم !!

بينما يُبالغون في توثيق أتباعِهم ، ولو كانوا ضُعَفاء ، أو خَفِيفي الضَّبْط ، كما فعلوا في توثيق ابن بَطَّة مثلاً) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : كَذِبُ هذِه المزاعم ، كبقيَّة مزاعمِهِ السّابقة ، والآتية.

الثّاني : مُطالبتُه بذكر حنبليّ واحدٍ فقط ، ذمَّ البخاريَّ ، أو مُسْلماً ، أو يَحْيى بن مَعِين ، أو عَلِيّ بن المديني ، ولن يَجِد.

وهؤلاء عند الحنابلة ، وأهل السُّنَّة : حُفَّاظُ الإسلام ، وأعلامُهُ الأعلام .

قال الإمامُ أحمدُ في البخاري: «مَا أَخْرَجَتْ خُرَاسَانُ مِثْلَ مُحَمَّدِ بن إسماعيلَ البُخَارِيّ» وَعَدَّ أحمدُ الحُفَّاظَ أربعةً ، وذكرَهُ منهم.

أمّا يحيى بن معين : فقال فيه أحمدُ: «أَعْلَمُنَا بالرِّجَالِ : يَحْيَى بْنُ مَعِيْن ، وَكُلُّ حَدِيْثٍ لا يَعْرِفُهُ يَحْيَى بْنُ مَعِين ، فَلَيْسَ بحَدِيْث».

وأمّا ابنُ المَدِيني : فلم يكن أحمدُ يُسَمِّيهِ ، بل كان يُكَنِّيهِ تَبْجيلاً له وتعظيماً ، وكان يقول فيه : «أَحْفَظُنَا لِلطِّوَالِ عَلِيّ».

أمّا عَلِيّ بن الجَعْد : فثقة ، وثَّقه يحيى بن معين ، ولم يضعفْهُ أحمد ، ولا الحنابلةُ ، وإنّما نَهَى الإمامُ أحمدُ عن الجُلُوس إليه ، والأخذِ عنه ، لِتَنَاوليهِ أصحابَ رسول الله ﷺ ، ومُجاهرتِهِ بذلك ، فخشي أحمدُ أنْ يَتَأثَّرَ بِهِ مَنْ جَلَسَ إليه ، أو أنْ يَظْهَرَ أمْرُهُ ، ويَفْشُو شَرُّهُ ، إذا كَثُرَ سَوَادُه.

أمّا الكَرَابيسي : ففقيهٌ ، ليس عندَهُ حديث ، حتَّى يُوَثَّقَ أو يُضَعَّفَ ، وكان صَاحِبَ بدعة.

وأمّا أبو حَنِيفة رحمه الله : فإمامٌ ، فقيهٌ ، كبير، ذا رأي ، ولم يَعْتَنِ بالحديثِ كثيراً ، لهذا كان مُقِلاًّ ، وقد تكلَّم بَعْضُ الأئمَّةُ في حِفْظِه ، لِذا لم يَحْتَجَّ بِهِ أهلُ الصِّحَاح ، لا الشَّيْخان ، ولا غيرُهما .

إلاّ أنَّ التّرمذيّ رَوَى له في «العِلَل» مَوْضعاً واحداً مِن قولِه ، لا مِن مَنْقوله.

وَاخْتُلِفَ في حديثٍ رواه النَّسَائي في «سُنَنِه» ذكرَ فيه النُّعْمَان ، فقال بَعْضُهم:إنَّه أرادَ أبا حَنِيفة النُّعْمان ، وقال آخرون: لا، لم يُرِدْهُ ، وأراد غيرَه.

الوجه الثّالث :

أنَّ الحنابلةَ لم يُضَعِّفُوا ثقاتِ الشّيعة كما زَعَمَ المالكيّ ، بل قد وَثَّقَ الإمامُ أحمدُ جماعةً منهم ، مع عِلْمِه بتشيُّعِهم ، وكذلك أصحابُه رحمهم الله ، منهم:

- سُليمان بن قَرْم بن مُعاذ الضَّبِّي ، قال فيه أحمد:«مَا أَرَى بِهِ بَأْساً ، لَكِنَّهُ يُفرِطُ في التَّشَيُّع».
- عَلِيّ بن بَذِيْمَة الحَرّاني، قال فيه أحمد:«صَالِحُ الحَدِيْثِ ، لَكِنَّهُ رَأْسٌ في التَّشَيُّع».
- سَالم بن أبي حَفْصَة العِجْلي، قال فيه أحمد:«لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ ، إلاّ أنَّهُ كَانَ شِيْعِيّاً».
- عَلِيّ بن المبارك الهُنَائي، وَثَّقَهُ أحمدُ وقال:«قَدْ كَانَ يُرْمَى بالتَّشَيُّع».
- فِطْر بن خَلِيفة ، قال فيه أحمد:«صَالِحُ الحَدِيْثِ ، خَشَبِيٌّ مُفْرِط».

الوجه الرّابع : أنَّ الحنابلةَ وأهلَ السُّنَّة عامّة ، إنْ وثّقوا أحداً ، أو ضَعَّفُوه في الرِّوَاية ، فَمَرَدُّ ذاك إلى حِفْظِه ، وضَبْطِه ، وصِدْقِه ، وأمانتِه ، لا لِكَوْنِهِ حَنْبليّاً أو غَيْرَ حَنْبليّ.

وقد قدَّمْتُ جملةً مِمّنْ وثَّقهم الإمامُ أحمدُ وكانوا مُبْتدعة ، وآخرين ضَعَّفَهم ، وكانوا مِن أئمّة السُّنَّة ، كرَوّاد بن الجرّاح ، ونُوْح بن أبي مَرْيم ، وحَمّاد بن سَلَمَة وغيرهم.

أمّا تمثيلُ المالكيّ لِمَزَاعِمِهِ السّابقة ، بابن بَطّة رحمه الله : فباطلٌ ، فإنَّ ابن بَطّة ـ كما قدَّمنا ـ إمامٌ كبيرٌ، صَاحِبَ سُنَّة واتّباع ، وفِقْهٍ عظيم ، أثنى عليهِ الأئمَّةُ لذلك ، إلاّ أنَّهم لينوه ـ رحمه الله ، ورحمهم ـ في حِفْظِه.

وعِلْمُ الرّجل ، واتّباعُهُ ، وفِقْهُهُ ، ووَرَعُهُ شيءٌ ، وحِفْظُهُ ، وإتقانُه فيما يَرْوي شيءٌ آخر . ومَنْ خَلَطَ بينهما : لم يَخْفَ فَسَادُ رَأْيه.

أمّا رَمْيُه لابن بَطّة بالكذب : فحاشاه ، وقد بَيَّنّا فسادَهُ في فَصْلٍ تقدَّم(ص٢٥٦ـ٢٦٠) ، وأنَّه أجلُّ مِن أنْ يُدْفَعَ ذلك عَنْهُ رحمه الله .

فصل

في رَمْيه للحنابلة بأنَّهم لا يَمْدحون السُّلْطان إلاّ إذا نصرَهم ، ولو كان باغياً ! أمّا إذا آذى أحدَهم ، فيذمُّونـه ! ولو كان عادلاً ! وإبطال زَعْمِه

قال المالكيّ ص(١٣٤-١٣٥) :

(وتراهم يذمُّون السُّلطان إذا آذى أحدَ أتباعِهم ، وأنَّ هذا سُلطان سُوء ، وينسون كُلَّ فضائله ، كما فعلوا بالمأمون ، وكان مِن أعدل مُلوك بني العَبّاس ، وأكثرهم عِلْمَاً.

فإذا جاء سُلطانٌ آخر أظهرَ نُصْرَتهم ، يَمْدحونه بمبالغة ، ولو كان مُبْتدعاً ظالماً كالمتوكّل. بل ويُبدِّعون ويُضلِّلون مَنْ يُخَالِفُه ، ويُرَدِّدُوْنَ قواعدَ طاعةِ ولاةِ الأُمور، وأنَّ مَنْ لم يَدْعُ للإمام ، فهو صَاحِبُ بدعة!!) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ المالكيَّ يَلْزَمُهُ ما يَلْزمُنا ! فإنْ كُنّا نَمْدَحُ المُتوكّل، ونَذُمُّ المأمونَ للمَذْهب ! فهو قد مَدَحَ المأمونَ ، وذمَّ المتوكّل للمَذْهب أيضاً ! غَيْرَ أنَّ مَدْحَنَا للمُتوكّل : كان لِنُصْرَتِهِ السُّنَّة ، وإظهاره لها.

وذمُّنا للمأمون : كان لابتداعِهِ في الدِّين ، وإدخالِهِ عُلُومَ الفلاسفةِ الزَّنادقة على المسلمين ، وحَمْلِهِ النّاسَ على الكُفْر، وهو القَوْلُ بخَلْق القرآن ، وقَتْلِهِ أئمَّةَ الإسلامِ وحُفّاظِه ، وجَلْدِهم وسَجْنِهم ، حين امتنعوا

عن طاعتِهِ في الكُفْر.

أمّا مَدْحُ المالكيّ للمأمون : فلفُجُوْرِهِ وضَلالِهِ وبدعتِهِ . وذمُّهُ للمتوكّل ، فلاتّباعِهِ السُّنَّة ، ونُصْرَتِها ، وقَمْعِ مُخَالِفِيْها ، وشِدَّتِهِ على الرّافضة .

الثّاني : أنَّ مِن المُستقرِّ عند أهل السُّنَّة جميعاً ـ والحنابلة منهم ـ : السَّمْعَ والطّاعةَ لِمَنْ وَلِيَ أمْرَ المسلمين ، وعدمَ الخروج عليه ، إلاّ إذا أتى بكُفْر بَوَاحٍ عندنا فيه مِن اللهِ بُرْهان ، كَمَا جَاءَتْ بِهِ السُّنَّة ، وزالَ المانعُ عنه ، بجَهْل أو شُبْهة ، وكانَ مَقْدوراً على ذلك ، ولا يَتَسَبَّبُ خُرُوجُهم عليهِ ، بفتنةٍ أعظمَ مِمّا خروجُوا لأجلِها .

وهَذا مَعْلوم مِن مَذْهبهم ، سواءٌ أكانَ الإمامُ مُحِبّاً لهم مُكْرماً ، أمْ مُبْغِضاً لهم مُنَاوِئاً.

لهذا ، لم يأمر الإمامُ أحمدُ بالخروج على خُلفاء بني العَبّاس الذين سَجَنُوْهُ ، وجَلَدُوه ، وحَصَلَ منهم له ما هو مَعْلوم.

ولو كان سَمْعُهم وطاعتُهم للأئمَّة ، مُعَلَّقاً بحَظِّهم مِن الدُّنْيا ، أو بميل السُّلْطان لهم ونحوه : لَكَانَ المأمونُ والمُعتصمُ والواثقُ ، أوْلى اللأئمَّةِ بالخروج ، والقتال ، وخَلْع البَيْعة.

وكذلك كان حالُ الحنابلةِ وأهل السُّنَّة جميعاً ، وحالُ شَيْخِ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، ومَنْ سُجِنَ معه مِن تلاميذه : مع سَلاطين عُصُورِهم ، المناوئين لهم والسّاجنين : لم يَدْعُوا أحدٌ منهم للخروج على السُّلطان ،

أو مُـنابذتهِ بالسّـلاح ، مـع كـثرة أتـباعِهم ، ومُحِبِّـيهم مِـن عامّـة الـنّاس وخَاصّـتهم ، ومـا أَمْـرُ جـنازةِ الإمـام أحمـد ، ومَـنْ خَرَجَ فيها مُشيّعاً باكياً ، وجنازة شيخ الإسلام ابن تيمية ، بخَافٍ على أحـد.

الثّالـث : أنَّ الخلـيفةَ العَبّاسـي المأمون : لم يكن ـ كما زَعَمَ المالكيّ ـ ذا عَـدْلٍ وعِلْـم جَـمّ ! وإنّمـا كـان باغـياً جائـراً ، سَـفَـكَ دمـاءَ العُلَـمـاءِ المَـعْصـومة ، وفـتَنَ الأُمّـة ، وأَدْخَـلَ الفلسـفةَ في عُلـُومِ المسلمين ، بَعْدَ أنْ كانتْ سالمةً منها ، فَـضَلَّ وأَضَلّ.

فـإنْ كـان ظُـلْـمُ الحجّـاجِ وسَـيْفـه ، غايةً يُضْرَبُ بها المثلُ في الظُّلْم والشَّرّ : فلقد كان المأمونُ أطغى منه وأشَـرّ.

وكـيف يُقَـاسُ الحجّـاجُ بالمـأمون ، وكـان سَيْفُ الحجّاجِ صَلْتاً على الخـوارج ، والـبُغَـاة ، وفي الجهـاد ، إلاّ أنّـه نـالَ جماعـاتٍ مِـن الصّالحين ، فاختلطـتْ فـيه دماءٌ زكيّةٌ ، بأُخرى رَدِيـّة . أمّا سَيْفُ المأمون فقد عُصِمَ منه كـلُّ زنديق ومُبْطل ، ولم يُرِقْ إلاّ دماء عُلماء الأُمّة ، وكبار الأئمّة؟!

ومـا نَـقِـمَ المـأمونُ مـنهم ، إلاّ مـا نَقِمَـهُ مَـنْ هـم عـلى شاكلتِهِ مِن المؤمـنين ، الذيـن قال فيهم جلّ وعلا: ﴿وَمَا نَقَمُواْ مِنۡهُمۡ إِلَّآ أَن يُؤۡمِنُواْ بِٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾.

قـال الإمـامُ الحـافظُ ابـنُ كـثير الشّـافعي ، في «الـبداية والـنّهاية» (١٠/ ٣٠٢) في ترجمته : (وقـد كـان فـيـهِ تشيُّعٌ واعتزال ، وجَـهْـلٌ بالسُّـنَّة الصَّحيحة).

ثـمّ قـال: (وكان على مَذْهب الاعتزال ، لأنـّه اجتمعَ بجماعةٍ ، منهم بِشْر بن غِيَاث المَرِيْسي ، فخدعوه ، وأخذ عنهم هذا المذهب الباطل.

وكـان يُحِـبُّ العِلْـمَ ، ولم يكـن له بصـيرةٌ نـافذةٌ فـيه ، فدخل عليه بسـببِ ذلـك الدّاخل ، وراجَ عنده الباطل ، ودعا إلـيه ، وحَمَلَ النّاس عليهِ قـهْراً ، وذلك في آخـر أيامهِ ، وانقضاءِ دَوْلتِه) اهـ كلامه رحمه الله.

فـعَدْلُ المأمونِ الذي أرادَهُ المالكيّ :

هـو سَـفْكُ دِمَـاءِ العُـلماء الرَّبّـانـيِّين ، الذيـن قِـيْدُوا مِـن مَشَـارق الأرض ومغاربهـا ، لـيقولوا كـلمةَ الكُفْـر ، أو تُضْـرَبَ أعـناقُـهم ، وتُسْـتَبَاحُ حُرْمَةُ دمائِهم ، ظُلْماً وبَغْـياً.

أمّا عِلْمُ المأمونِ الذي أرادَهُ المالكيّ :

فمُجَاهَـرَتُـهُ بالـرَّفض والاعتزال ، والتَّصْريح بخَلْق القرآن ، بل حَمْلُ النّاس عليهِ بالسَّيْف.

الوجـه الـرّابع : أنَّ الخلـيفة العَبّاسـي المـتوكّـل، الذي جَعَلَـهُ المالكيّ (مُبْـتدعاً ظالمـاً) : كـان إمـامَ هُـدَىً ، وسُنَّةٍ ، وصَلاحٍ ، وعَدْلٍ، وخَيْر، قال الحـافظُ خَلِـيْفة بن خَـيّاط : (اسْتُخْلِفَ المتوكّـلُ فأظهرَ السُّنَّة ، وتُكـُلِّـمَ بها في مَجْلِسِـه ، وكَـتَبَ إلى الآفاقِ بِـرَفْعِ المِحْنَةِ ، وبَسْطِ السُّـنَّة ، ونَـصْرِ أهلِها) «السِّيَر» للذهبي (١٢/ ٣٢).

وقـال الذهـبيّ رحمـه الله في «سـير أعـلام النّـبلاء» أيضاً (٢١/ ٣٤) : (وفي سـنة ٢٣٤هـ: أظهرَ المتوكّـلُ السُّـنَّة ، وزَجَرَ عن القـوْل بخَلْق القرآن ،

وكَتَبَ بذلك إلى الأمصار ، واستقدمَ المُحدِّثين إلى سَامُرّاء ، وأجزلَ صِلاتِهم ، ورَوَوْا أحاديثَ الرُّؤْيةِ والصِّفات) اهـ .

قُلْتُ : وكانتْ مَجَالِسُ الحديثِ تُعْقَدُ في المساجد ، ويَحْضُرُها عَشَرَاتُ الآلاف.

ثمّ قال الذهبي (١٢/ ٣٦): (وغَضِبَ المتوكّل على أحمد بن أبي دُؤَاد ، وصادرَهُ ، وسَجَنَ أصحابَهُ ، وحُمِّلَ سِتَّةَ عَشَرَ ألف دِرْهم ، وافتقرَ هو وآلُه) اهـ.

ثمّ أطلقَ المتوكِّل رحمه الله ، مَنْ تبقَّى في السُّجُون مِمّنْ امتنعَ مِن القول بخَلْق القرآن ، وأُنْزِلَتْ عِظَامُ الإمامِ الحافظِ الكبير أحمد بن نَصْر الخُزَاعِي الشَّهِيْد ، ودفنَها أقاربُه.

وذكرَ ابنُ كثير في ترجمته في «البداية والنّهاية» (١٠/ ٣٨٧) : أنَّ المتوكّل قال يَوْماً لبَعْضِهم :«إنَّ الخُلفاءَ تَغْضَبُ عَلَى الرَّعِيَّة لِتُطِيْعَهَا ، وإنّي أَلِيْنُ لهم لِيُحِبُّوْنِي ويُطِيْعُوْنِي».

وقال ابنُ كثير أيضاً رحمه الله : (وكان المتوكّل مُحَبَّباً إلى رعيَّته ، قائماً في نُصْرَةِ أهل السُّنَّة ، وقد شَبَّهَهُ بَعْضُهم بالصِّدِّيق في قَتْلِه أهلَ الرِّدَّةِ لأنَّه نَصَرَ الحَقَّ ، ورَدِّهِ عليهم ، حتَّى رجعوا إلى الدِّيْن ، وبعُمَر بن عبد العزيز حين رَدَّ مَظَالم بني أُمَيَّة.

وقد أظهرَ السُّنَّة بَعْدَ البدعة ، وأخْمَدَ أَهْلَ البدع وبدعتَهم بَعْدَ انتشارِها واشتهارِها ، فرحمه الله .

وقد رآه بَعْضُهم في المنام بعد موتِهِ وهو جالسٌ في نُوْر، قال :

«فقلتُ : المتوكِّل؟!

قَالَ : المتوكِّل.

قُلْتُ : فَمَا فَعَل بك رَبُّك؟

قَالَ : غَفَرَ لِي.

قُلْتُ : بماذا؟

قَالَ : بقليل مِن السُّنَّة أَحْيَيْتُهَا».

ورَوَى الخطيبُ عن صالح بن أحمد : أنَّه رَأى في مَنَامِهِ ليلةَ ماتَ المتوكِّلُ ، كأنَّ رَجُلاً يُصْعَدُ بِهِ إلى السَّمَاء ، وقائلاً يقول :

مَلِكٌ يُقَادُ إلىَ مَلِيْكٍ عَادِلٍ ... مُتَفَضِّلٍ فِي الْعَفْوِ لَيْسَ بِجَائِرِ

وَرَوَى عن عَمْرو بن شَيْبَان الحلبي ، قال:«رَأَيْتُ لَيْلَةَ المُتَوَكِّلِ قَائِلاً يَقُوْلُ :

يَا نَائِمَ الْعَيْنِ فِي أَوْطَانِ جُثْمَانِ

أَفِضْ دُمُوْعَكَ يَا عَمْرَو بْنَ شَيْبَانِ

أَمَا تَرَى الْفِئَةَ الأَرْجَاسَ مَا فَعَلُوْا

بِالْهَاشِمِيِّ ، وَبِالْفَتْحِ بْنِ خَاقَانِ

وَافَى إلىَ اللهِ مَظْلُوْمَاً فَضَجَّ لَهُ

أَهْلُ السَّمَوَاتِ مِنْ مَثْنَى وَوُحْدَانِ

وَسَوْفَ يَأْتِيكُمُ مِنْ بَعْدِهِ فِتَنٌ
تَوَقَّعُوْهَا لَهَا شَأْنٌ مِنَ الشَّانِ
فَابْكُوْا عَلَى جَعْفَرٍ وَابْكُوْا خَلِيْفَتَكُمْ
فَقَدْ بَكَاهُ جَمِيْعُ الإِنْسِ وَالْجَانِ

قال :

فلمَّا أصبحتُ ، أخبرتُ النّاسَ برُؤْيايَ ، فجاءَ نَعْيُ المتوكّل أنّه قد قُتِلَ في تلك اللّيْلة.

قال :

ثمّ رأيتُه بعد هذا بشَهْر ، وهو واقفٌ بين يَدِي اللهِ عزّ وجلّ، فقلتُ : ما فَعَلَ بك ربُّك؟

فَقَال : غَفَرَ لي .

قُلْتُ : بماذا ؟

قَالَ : بقليل مِن السُّنَّة أَحْيَيْتُها.

قُلْتُ : فَمَا تَصْنَعُ هَهُنَا ؟

قَال : أنتظرُ ابني محمّداً ، أُخاصِمُه إلى اللهِ الحليم العَظِيم الكريم») اهـ كلام الحافظ ابن كثير .

وقد رواها أيضاً الحافظُ ابنُ عَسَاكر بإسنادِه إلى عَمْرو بن شَيْبان.

وقال السُّيُوطي في ترجمة المتوكّل رحمهما الله ، في «تاريخ الخُلَفاء» ص(٣٩١) : (أظهرَ المَيْلَ إلى السُّنَّة ونَصرَ أهْلَها ، ورَفَعَ المِحْنَةَ ، وكَتَبَ

بذلك إلى الآفَاق).

ثـمّ قـال : (وتوفَّـرَ دُعاءُ الخَلْق للمتوكّـل ، وبالغوا في الثَّـنَاء عليه ، والتَّعْظِيْم لــه ، حـتَّى قـال قـائلُـهم :«الخُـلَفـاءُ ثلاثـةٌ : أبـو بكـر الصِّـدِّيق رضـي الله عـنه في قَـتْل أهـل الـرِّدَّة ، وعُمَـر بـن عبد العزيز في رَدِّ المَظَالم ، والمتوكّـل في إحياء السُّـنَّة ، وإماتةِ التَّجهُّم») اهـ كلام السُّيوطي.

قُـلْـتُ :

عَـنَى السُّـيُوطيُّ بقائلِهم في كلامه السّابق : قاضيَ البَصْرة ، إبراهيمَ بن محمّد التَّيْميَّ ، فقد ذكرَ الذهبيُّ مقولتَهُ هذه في «السِّيَر» (١٠/ ٣٢) وعَزَاهَا إلـيه.

ثمّ قال السُّيوطيّ ص(٣٩١): (وقَـالَ أبو بكر ابن الخـبازة في ذلك :

وبَـعْـدُ فَـإنَّ السُّـنَّةَ الـيَـوْمَ أَصْـبَـحَتْ
مُـعَـزَّزَةً حَـتَّـى كَـأَنْ لَـمْ تُـذَلَّـلِ

تَـصُـوْلُ وَتَـسْـطُـوْ إذ أُقِـيْـمَ مَـنَـارُهَـا
وَحُـطَّ مَـنَـارُ الإفْـكِ وَالـزُّوْرِ مِـنْ عَـلِ

وَ وَلَّـى أَخُـوْ الإبْـدَاعِ فِـي الـدِّيْـنِ هَـارِبَـاً
إلَـى النّـارِ يَهْـوِي مُـدْبِـراً غَـيْـرَ مُـقْـبِـلِ

شَـفَـى اللهُ مِـنْـهُـمْ بِالْـخَلِـيْـفَـةِ جَـعْـفَـرِ
خَلِـيْـفَـتِـهِ ذِي الـسُّـنَّـةِ الْـمُـتَـوَكِّـلِ

خَـلِـيْـفَـةِ رَبِّـي ، وَابْـنِ عَـمِّ نَـبِـيِّـهِ
وَخَيْـرِ بَـنِي الْـعَـبّاسِ مَـنْ مِـنْـهُـمْ وَلِـي

أَطَـالَ لَـنَـا رَبُّ الْعَـالَمِيْنَ بَقَـاءَهُ
سَلِيْمَاً مِـنَ الأهْـوَالِ غَـيْرَ مُـبَدَّلِ

وَيَـوَّأَهُ لِلنَّـصْـرِ لِلـدِّيْـنِ جَنَّـةً
يُجَـاوِرُ فِي رَوْضَـاتِهَـا خَيْرَ مُـرْسَلِ

وكان مِمّا نَقِمَهُ الرّافضةُ المجوسُ على المتوكّل ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ مع ما سبق مِن نُصْرَةِ السُّنَّة ، وقَمْعِ المعتزلة : هَدْمُ المتوكّل الدُّوْرَ والمَشَاهِدَ التي أقامتْهَا الرّافضةُ عند الحُسَين بن عَلِيّ رضي الله عنهما ، لإقامةِ البدع والشَّنَائع فيها .

هَدَمَهَا ـ رحمه الله ـ مُمْتَثِلاً في ذلك قَوْلَ النّبيّ ﷺ لِعَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه : «وَلا تَدَعْ قَبْراً مُشْرِفَاً إلاّ سَوَّيْتَهُ» رواه الإمام أحمد في «مسنده» (١/ ١٢٩) ومسلم في «صحيحه» (٩٦٩) وأبو داوود (٣٢١٨) والترمذي (١٠٤٩) والنَّسَائي (٢٠٣١)وكان ذلك سَنَة (٢٣٦هـ).

فَلَمّا فَعَلَ ذلك : ضَجَّتْ الرّافضةُ في العِرَاق ، ولَهَجَتْ بسَبِّ المتوكّل وشَتْمِه ومَا زالوا ! إلى أنْ آلَ الأمرُ إلى صَغِيْر أفراخِهم (المالكي) ، فتابعَ أجدادَهُ في ذلك ، ورَمَى المتوكّل رحمه الله ، بِمَا قد رَمَاهُ سَلَفُهُ بِه.

اللّهمَّ ارحم المتوكّل رحمةً واسعةً ، وأسكنْهُ فسيحَ جَنّاتِك ، وأعظمْ له أجرَهُ ، واغفرْ له ذنبَهُ ، وارْفَعْ درجاتِهِ في عِلّيِّين ، وأَلْحِقْهُ بالنَّبِيِّين والصِّدِّيقين والشُّهَداءِ والصّالحين وحَسُنَ أُولئِك رَفِيْقاً.

فصل

في رَمْيه الحنابلة بالتّناقض في الإجماع ! فيدَّعونه في أُمور ليس فيها إجماع ! فإذا استدلَّ عليهم أحدٌ به ، أبطلوهُ وقالوا:«وما أدراك لعلَّ النّاس قد اختلفوا» !!

وإبطال زَعْمِه

قال المالكيّ ص(١٣٥) :

(وتراهم يَحْتجُّون بالإجماع ، ويدَّعونه في أُمور ليس فيها إجماع ، فإذا احتججتَ عليهم بالإجماع في أمر أظهر منه ، يردِّدون عبارةَ أحمد بن حنبل:«مَن ادَّعى الإجماعَ فقد كذب ، وما أدراك لعلَّهم اختلفوا») اهـ.

والجوابُ عليه مِن وجهَيْنِ :

أحدهما : مُطالبة المالكيّ بأمرَيْن لِتَصِحَّ دَعْواه :

- مثالٌ على ما ادَّعى الحنابلةُ فيه الإجماعَ ، وليس فيه إجماع ، بقول عالم ، لا بهذيان المالكي!
- ومثالٌ آخر ، ادُّعِيَ فيه الإجماعُ علينا ، في مسألةٍ خالفَ فيها الحنابلةُ ، فتَخَلَّصُوا منه ، بنَفْي صِحَّةِ الاحتجاج بالإجماع!

الوجه الثّاني : أنَّ الإمامَ أحمد رحمه الله ، لا يُنْكِرُ صِحَّةَ الاحتجاجِ بالإجماع ، وهو يأخذُ بهِ ، بل احتجَّ به في مَسَائلَ عِدَّة.

ولكن مقولة أحمد السّابقة في إنكار الإجماع ، يُرَادُ بها أحدُ رَجُلَيْنِ :

- مَنْ حكى الإجماعَ ، وهو ليسَ بأهل لحكايتِه.

- أو رَجُلٌ حَكَاهُ بَعْدَ انتشار العُلَماء في بلادِ المسلمين الشّاسعة ، فَمَا يُدْريه ، لعلَّ النّاس اختلفوا ، ولم يَعْلَمْ .

* * * *

فصل

في رَمْيه الحنابلة بالتَّنَاقض في الصَّحَابة ، فيذمُّون الرّافضة لطَعْنِهم في كثيرٍ مِن الصَّحَابة ، ويتركون النَّوَاصب ! مع نَيْلِهم مِن عَلِيّ رضي الله عنه ، وهو مِن الصَّحَابة ! ورَدّ مَزَاعِمه

قال المالكيّ ص (١٣٥) :

(وتراهم يتناقضون في الصّحَابة ، ووجوب تقديرهم ، فيذمُّون الشّيَعة ، لأنَّهم ينتقصون أصحابَ النَّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، بينما لا يذمُّون النّواصب ، ولا يذكرونهم بسوء !! مع أنَّهم كانوا يلعنون عَلِيّ بن أبي طالب ، ويذمُّونه ، ويَرْمونه بكلّ طامّة ، سواء كان ذلك مِن قبل حُكّامِهم مِن بني أُمَيَّة ، أو عُلَمَائهم كحَرِيْز بن عُثمان ، وثور بن يزيد ونحوهم) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ مَنْ سَبَّ صَحَابيّاً واحداً فأكثر ، كان رافضيّاً خبيثاً . وعَلِيّ رضي الله عنه صَحَابيٌّ ، بل مِن أفاضل الصّحَابة وخيارِهم ، فَمَنْ تكلَّمَ فيه بشيء ، كان رافضياً ناصبيّاً.

وكُلُّ كلامِ الحنابلةِ وغيرهم مِن أهل السُّنَّة في ذمِّ الرّافضة ولَعْنِهم ، هو في النّاصبة كذلك ، مِن الطّاعنين في عَلِيّ رضي الله عنه.

الثّاني : أنَّ الحنابلةَ كبقيَّة أهل السُّنَّة ، يُحِبُّون آل البَيْت ، ويحفظون وصيَّة رسول اللهِ ﷺ فيهم ، ويَرْوُونَ أحاديثَ فضائلِهم ، ويُحَدِّثون بها ، ويُبْغِضون ويذمُّون مَنْ تكلَّم فيهم بحرف.

وفي «مُسْند الإمام أحمد» مئاتُ الأحاديثِ التي رووها ، فأوَّل المسانيد في «مُسْنده» رحمه الله ، وهو مِن ترتيبِ ابنهِ عبدِ الله : مُسْند الخُلَفاء الرّاشدين الأربعة ، رابعُهم أميرُ المؤمنين عَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، وعنهم جميعاً ، رَوَى عنه الإمامُ أحمدُ في «مسنده» (٨١٨) حديثاً.

ثمّ ذكرَ عبدُ اللهِ ، مُسْندَ بقيَّة العشرة ، ومُسْندَ توابعهم ، ثمّ ذكرَ مُسْند آل أبي طالب : الحَسَن والحُسَين ابْنَيْ عَلِيّ بن أبي طالب ، وعَقِيْل وجَعْفر ابْنَيْ أبي طالب ، وعبد الله بن جَعْفر بن أبي طالب رضي الله عنهم.

ثم ذكرَ عبدُ الله مُسْندَ آل العَبّاس: العَبّاس بن عبد المطّلب وأبنائه : الفَضْل ، وتَمّام ، وعُبَيْد الله ، وعبد الله ، ورَوَى فيه (١٧٨٤) حديثاً لهم.

ثمّ سَاقَ حديثَ مئات الصّحَابة رضي الله عنهم ، ولم يَرْضَ عبدُ الله بن الإمام أحمد أنْ يتقدَّم آلَ البَيْتِ أحدٌ ، عَدَا الخلفاء الرّاشدين، وتتمَّة العشرة المبشَّرين بالجنَّة وتوابعهم ، ثمّ حديثهم.

ثمّ خَتَمَ عبدُ اللهِ «مُسْندَ أبيه»: بمسند النّسَاء ، بدأه بأمّ المؤمنين عائشة بنت أبي بكر، ثمّ فاطمة بنت رسول الله ﷺ ، ثمّ حَفْصة بنت عُمَر بن الخطّاب ، ثمّ أمّ سَلَمَة ، ثمّ زَيْنَب بنت جَحْش ، ثمّ جُوَيْرية بنت الحارث بن أبي ضِرَار ، ثمّ أمّ حَبِيبة بنت أبي سُفْيان ، ثمّ خَنْسَاء بنت خذام ، ثمّ

أُخْـت مَسْـعود ابن العجماء ، ثمّ رُمَيْثة ، ثمّ مَيمونة بنت الحارث ، ثمّ صَفِيّة أمّ المؤمـنين ، ثمّ أمّ الفَـضْل بنت عَبّاس ، ثمّ أمّ هانىء فاختة بنت أبي طالب رضـي الله عـنهن جمـيعاً ، وفيهنّ هاشميّات ، وأُمّهات المؤمنين ، وهُنَّ جميعاً مِن آل البَيْت.

وفي «الشّـريعة» للإمـام الحـافظ أبـي بكـر محمّد بن الحُسَين الآجرّي الحنـبلي (ت٣٦٠هــ) ـ وهـو مِـن الكتـب المعـتمدة عـند الحنابلة في العقيدة وأهمّهـا ـ : ذكـرَ الآجـرّي عِـدَّةَ أبـواب في فضـائل عَلِيّ وآل بَيْتِهِ رضي الله عـنهم جمـيعاً ، قــد تقدَّمـتْ في فَـصْـلٍ تقدَّم في رَدٍّ زَعْمٍ له نَحْو زَعْمِه هنا ، ص(١٩٧ـ٢١٤) مِن كتابي هـذا.

كمـا مَـرَّ في فَـصْلٍ تقدَّم ، طَـرَفٌ مِن الرَّدِّ عليهِ في هذا الباب ، وذِكْرِ اعتقادِ الحنابلةِ في آل البَيْت ص(٢٢٧ـ٢٣٠) .

الوجـه الثّـالـث : أنَّ حَرِيـزَ بْنَ عُثْمان الرَّحَبي ـ وهو مِن رواة السِّـتَّة عـدا مُسْـلماً ـ : مِـنْ أئمّـة المسـلمين ، وعُـلماء الحديـث الورعين ، ولم يكن ناصـبيّاً كمـا زَعَمَ المالكي ، وإنّما رَمَاهُ بَعْضُهم بالنَّصْبِ ، ولم يَصِحَّ عنه ، بل قد نَفَـاهُ عنه أبو حَاتم الرّازي وبَـرَّأَهُ منه.

وذكـرَ الذهـبي في «سـير أعـلام النّبلاء» (٧/ ٨٠) : إنكـارَ حَرِيزٍ لِمَا نُسِبَ إلـيه مِن شَتْمِ عَلِيّ رضي الله عنه ، أو النَّـيْل منه.

وذكـرَ أنَّ رَجُلاً قال له: بلغني أنّـك لا تَتَرحَّمُ عَلـى عَلِيّ ! فقـال لـه حَرِيْزٌ :«اسكُـتْ ! رَحِمَهُ اللهُ مِـائةَ مَرَّةً» ، وقال حَرِيْزٌ مَرَّةً :«وَاللهِ مَا سَبَـبْتُ

عَلِيّاً قَط».

قال الذهبيُّ بعد ذلك في «السِّيَر» (٧/ ٨١) : (هَذَا الشَّيْخُ كَانَ أَوْرَعَ مِنْ ذلك) اهـ.

أمّا ثَوْرُ بن يزيد الكلاعي(ت١٥٣هـ) : فهو مِن رواة السُّنَّةِ عدا مُسْلماً كذلك ، وكان قدريّاً ، ولم أرَ مَنْ ذكرَهُ بالنَّصْب !

وعَلَى كُلِّ حَال : مَنْ كان ناصبيّاً ، فإنَّ الحنابلةَ يُضلِّلُونَهُ ، ويُبَدِّعُونَهُ كما سبق .

ويَتَعَذَّرُ عليهم وعَلَى غيرهم : أنْ يُحْصُوا كُلَّ مُبْتدع أتى ببدعةٍ ثمّ يذمُّونه !

وإنّما يكفيهم : أنْ يُبَيِّنُوا أصلَ المسألة ، ويُبَدِّعون صاحبَ القَوْل بها ، أو كان رأساً فيها ، مِمّنْ عَرَفُوا وبَلَغَهم ، أمّا مَنْ لم يعرفوه ، أو لم يبلغْهُمْ ، فـ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَاۚ﴾.

الوجه الرّابع : أنَّ المالكيّ جاهلٌ بالتّاريخ جَهْلاً كبيراً ، فجعلَ الحنابلةَ مُدَاهنين لحُكّامِهم بني أُمَيَّة ! كما زَعَمَ ! إذ أنّهم يتكلّمون في عَلِيّ رضي الله عنه ، وهم ساكتون لا يفوهون بشيء !!

وهذا مِنْ أعجب العَجَب ، ومِنْ أظهر الكَذِب ، فإنَّ الإمامَ أحمد رحمه الله ، لم يُوْلَدْ إلاّ في دولة بني العَبّاس ، ولم يُدْرك بني أُمَيَّة ! فكيف يُداهنون حُكّاماً لم يُعَاصِرُوهم ؟! ولم يُدْركوا يوماً مِن أيامهم؟! ولم يُوْلَدُوا إلاّ في عَهْدِ خُصُوْمِهم ؟!

فصل

في رَمْيه الحنابلة بالتّنَاقض : بانتقاد الآخرين بالمشتبه مِن كلامِهم! والاعتذار عن عباراتٍ صريحة مُخَالفة ، صَدَرَتْ مِن أئمَّتهم ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٦) :

(وتراهم ينتقدون الآخرين ، ويستدلُّون عَلَى صِحَّةِ نَقْدِهم لهم ، بأمور مُشْتَبِهَةٍ مِنْ كلامِهم ، ولو بطرفِ عبارة) اهـ.

والجـواب :

أنَّ المالكيَّ يقصد بالأمور المشتبهةِ في كلامِهِ هذا ، أحدَ أمرَيْنِ :

إمّا اشتباهُ مقصود المتكلِّم مِن كلامِه : فهذا باطلٌ غير صحيح ، فإنَّ الحنابلةَ لَمّا تكلَّموا وكفَّروا الجهميَّةَ بقولِهم بخَلْق القُرْآن ، ونفي الرُّؤْية ، وتعطيل الصِّفات : كانتْ عباراتُهم ـ أعني الجهميَّة ـ صريحةً ، ومقصدُهم ظاهر، ولم يُنازِعْ في ذلك أحدٌ .

ولم تَقُل الجهميةُ والمعتزلةُ لأهل الحديث ، حنابلة وغيرهم : «إنّكم لم تفهموا مقصدَنا مِن كلامِنا ! أو فهمتموهُ على غير وَجْهِهِ ! وإنَّما مرادُنا كذا وكذا !» ونحو ذلك ، بل كانوا يُنافحون عن مُعْتقدِهم ، وصَرِيح عبارتِهم .

وكذلك القولُ في الرّافضة ، في كلامِهم في الصَّحَابة والإمَامة ، وكذلك الخوارج ، والقدريّة ، والمُرْجئة ، وغيرهم مِن أهل البدع.

وإمّـا أنْ يقصد المالكي «اشتباهَ الحُكْـم ، وما يؤول إليه حال قائلِه» :

فهـذا باطل غير صحيحٍ أيضاً. فإنَّ كُفْـرَ الجهميّة ، ومَنْ قال بقولِهم ، مُجْمَعٌ عليهِ عند الأئمَّةِ جميعاً قبل أحمد وبعده ، وهو مُسْتَقِرٌّ عند أهل السُّنَّة كذلك.

وأمّـا البدعُ والضّلالاتُ التي لم يُكَفِّـرُوا بها : فإنَّـهم بَدَّعُوا مُنْتَحِلَـهَا وضَلَّلُـوهُ ، وهم في ذلك كُلِّـه ، على ثِقَـةٍ مِمّا حَكَـمُوا وقضوا بـه.

وعـلى كـلا الحـالين ، ليس للمالكيّ دليلٌ واحدٌ ، أو مثال ، عَلَـى صِحَّةِ ما ادَّعَـاه !!

فصل

في رَمْيِهِ الحنابلةَ بتكلُّفِ الأعذار لأئمّتِهم ! وعَدَمِ إعذارهم المُخالفين ، مع أهليَّتِهم لذلك ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٦) :

(بينما يُبَالِغُون في الاعتذار لعباراتٍ صريحة ، صَدَرَتْ مِن أئمَّتِهم ، كما يفعلون في الاعتذار عَمّا كتبَهُ عبدُ الله بن الإمام أحمد ، أو الأهوازيّ ، أو الهَرَوِيّ في التَّجْسيم.

أوْ ما كتبَهُ البربهاريّ في التّكفير، أو ما كتبَهُ ابن تيمية في انتقاص عَلِيّ بن أبي طالب ، ورَدِّ كثير مِن فضائلِه) اهـ كلام المالكي.

قُلْتُ :

وقد تبيَّنَ مِنْ كلامِهِ هذا : أنّه يريدُ بكلامه السّابق ، في الفَصْل قبلَهُ : «اشتباهَ مقصودِ المُتكلِّم ، لا اشتباهَ الحُكْم» وقد قدَّمنا رَدَّه.

والجواب مِن وجوه عِدَّة :

أحدها : أنَّ أئمَّةَ الحنابلةِ المذكورين ، هم أئمّة أهل السُّنَّة أيضاً ، ولم يُخطِئوا فيما ذكروه وَرَوَوْهُ ، حتَّى يُحْتَاجَ إلى الاعتذار عنهم ، باعتذارٍ مُتَكَلَّفٍ أو غير مُتَكَلَّفٍ ، مع التَّنْبيهِ أنَّ الأهوازيَّ لم يكن حنبليّاً ، وتقدَّمَ بيانُه.

الثّاني : رَمْيُ المالكيّ لشَيْخِ الإسلام أبي إسماعيل الهرويّ رحمه الله بالتَّجْسيم ، مِن جِنْسِ رَمْي عَمْرو بن عُبَيْدٍ لِعَبْدِ اللهِ بن عُمَر رضي الله عنهما به ، ومِن جَنْس رَمْي أهل البدع جميعاً ، لأهل السُّنَّة به !

وإلاّ فإنَّ روايةَ أحاديثِ الصّفاتِ ، والإيْمان بها على ظاهرِها ، مِن غير تكييف ولا تَشْبيه ، ولا تَمْثيل ، ولا تَعْطيل : ليس فيه تشبيه ، إلاّ عند الضُّلاّل والمُبتدعة.

الثّالث : أنَّ البربهاريَّ رحمه الله ، لم ينفردْ بتكفير مَنْ كَفَّر ، ولم يُكَفِّرْ إلاّ مَنْ قالتِ الأُمَّةُ بكُفْرِه ، وقد تقدَّم الدِّفاع عنه رحمه الله.

الرّابع : أنَّ شَيْخَ الإسلامِ ابن تيمية رحمه الله ـ وأهل السُّنَّة حنابلةً وغيرهم ـ أكثرُ النّاس إجلالاً ، وحُبّاً، وتَعْظيماً ، لِصَحَابةِ رسول الله ﷺ ورضي عنهم جميعاً ، خاصّةً ذوي الفَضْل الكبير، والسَّبْق الشَّهير، كالخُلفاء الأربعة، وبقيَّة العشرة ، والمهاجرين والأنصار، فكيف يَنْتَقِصُ شَيْخُ الإسلام عَلِيّاً رضي الله عنه ، وهو رابعُ الخُلفاء الرّاشدين ، وأفضل النّاس قاطبةً ، بعد النَّبيّ ﷺ والخُلفاء الثّلاثة قبلَهُ ، وكان يُدافع رحمه الله عن عامّةِ الصَّحَابة مِن مُسْلمة الفَتْح وغيرهم ، ومِمّن هم دون عَلِيّ في الفَضْل والسّابقة؟!وإنّما أهلُ البدعِ والأهواء ، قَوْمٌ بُهْتٌ ، يَكْذِبُونَ ولا يَسْتَحُوْنَ .

وقد قَدَّمنا قريباً في غير موضع ، ما يُبَيِّنُ مَكَانةَ عَلِيّ رضي الله عنه ، عند شَيْخِ الإسلامِ ابن تيمية رحمه الله.

ولم يَـتَّهِـمْ شَـيْخَ الإسـلامِ ابن تيمية بهذه التُّهْمَةِ ، إلاّ الرّوافضُ بَعْدَ رَدِّهِ العَظِـيم عليهم المسمَّى «مِنهاج السُّـنَّة النَّـبَويَّة» الذي أثنى عليهِ العُلماء ، حـتَّى مُـناوئي شَـيْخِ الإسـلام وخُصـومِهِ ، أثـنوا علـيهِ وأطـروه ، كالـتَّقِي السُّبْكي ، وأبـيـاتُـه في ذلك مَعْروفة مَشْهورة .

أمّـا دعـواه أنَّ شَـيْخَ الإسـلامِ ابـن تيمـية ـ رحمـه الله ـ رَدَّ كثيراً مِن فضـائل عَلِـيّ رضـي الله عـنه : فكَـذِبٌ ، لا بَيِّـنَةَ عليهِ ولا دليلٌ أو مثال ، إلاّ إنْ كان يقصد بفضائلهِ التي رَدَّها شَيْخُ الإسلام :

- القولَ بإلهيَّتهِ رضي الله عنه !
- أو نبوَّتهِ !
- أو تقديْمِه على الشَّيخَيْنِ.
- أو ما وَرَدَ في فَـضْلِهِ مِن أحاديثَ موضوعةٍ وضعيفة .

فـإن كـان هذا : فنعم إذن ! ولا إنكارَ على شَيْخِ الإسلام رحمه الله ، ولا حَرَج .

ولم يكـنْ عَلِـيٌّ رضـي الله عـنه مُحْتاجاً إلى تلك الفَـضَائل المزعومة ! لِتَرْفَـعَ مِن قَـدْرِهِ الرَّفيع ، أوتزيدَ في فَـضْلِهِ العظيم .

ولم يَـرُدَّ شَـيْخُ الإسـلامِ رحمـه الله شـيئاً صَـحَّ ، وَرَدَ في فضـائلِهِ رضي الله عنه .

أمّـا مـا كـان في صِـحَّتهِ نـزاعٌ ، فـمِنْ أهـل العِلْمِ مُصَحِّحٌ ، ومنهم مُضَعِّفٌ: فلا إنكارَ على المُصَحِّحِ ولا المُضَعِّفِ ، وهذا مِن مَوَاطِنِ الاجتهاد.

وقـد ذكـرنا سـابقاً ، شـيـئاً مِـن كـلامِ شَـيْخِ الإسـلامِ في عَلِـيّ رضي الله عنه ، وتضليلَـهُ رحمه الله مَنْ تَوَقَّفَ عن التَّرْبيع بـه.

* * * *

فصل

في رَمْيه الحنابلة بالتَّناقض ، حين قالوا : إنَّ أبا حنيفة لم يُؤْتَ الرِّفق في دِيْنه بزَعْمِه ! وهم يُكَفِّرُونه ! وهذا أبْعَدُ عن الرِّفْق ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٦) :

(وتراهم يذمُّون رَجُلاً مثل أبي حَنِيفة ، لِزَعْمِهم أنَّهُ لم يُؤْتَ الرِّفْقَ في دِيْنِهِ ، ثمّ يُكَفِّرُونه ! وهذا أبلغُ في البُعْدِ عن الرِّفْق) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه:

أحدها : أنَّ مَنْ ذمَّ أبا حَنِيفة رحمه الله ، ذمَّهُ لأمور رَجَعَ عن أكثرِها ، فربّما بلغهُ رجوعُه فأمسكَ ، وربّما لم يَبْلُغْهُ ، وغالبُ هؤلاءِ مِن أئمَّة السَّلَف المُتقدِّمين على الإمام أحمد ! وليسوا مِن أصحابِه !

أمّا تكفيرُ أبي حنيفة رحمه الله : فلم يُكَفِّرْهُ أحدٌ مِن الحنابلةِ قط ، وإنّما رَوَوْا أقوالَ بَعْضِ الأئمَّةِ فيهِ بأسانيدِهم .

وهذا لاتبعةَ عليهم فيه ، ولم ينفردوا به ، وقد قدَّمنا تفصيلَهُ في فَصْل سَابق والحمد لله.

الثّاني : أنَّ مَنْ يَعْنِيْهِ المالكيّ بنَفْي الرِّفْقِ عن أبي حَنِيفة رحمه الله : هو سِوَارُ بن عَبْدِ الله رحمه الله[1]، ولم يكن حنبليّاً !

---

١ ـ «السُّنَّة» لعبد الله بن أحمد (١/ ١٩٠) (٢٥٩).

فإنْ أراد المالكي الذّبَّ عن أبي حنيفة رحمه الله : فَلْيحملْ عليهِ ، ولْيَتْرُكِ الحنابلة !

الثّالث : أنّه إنْ كان أحدٌ مِن الحنابلةِ ذمَّ أبا حَنِيفة : فليسَ ذلك مَذْهباً لهم ! بل مَذْهَبُ غالبِهم : الثّنَاءُ عليه ، وتبجيلُهُ ، وذِكْرُ فَضْلِهِ ، والأخذُ بفقههِ ، كبقيَّة أهل العِلْم ، وذِكْرُ أقوالهِ ، ونزاعِهِ أو مُوافقتِه . ولم تَخْلُ كُتُبُ الحنابلةِ قط ، مِن ذكره رحمه الله ، ومِن عِلْمِه .

* * * *

فصل

في رَمْيه الحنابلة بالتّناقض: بذمِّهم المنطق وإنكار المَجَاز ، ثمّ يَسْتدلُّون بهما ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٦) :

(وتراهم يذمُّون المنطق ، ويُنْكرون المجاز، مع وجود هذا وهذا في كلامِهم وحُجَجِهم!!) اهـ.

والجواب :

أنَّ مَنْ ذَمَّ المنطق مِن أئمّة السُّنَّة ، حنابلةً وغيرهم ، ومَنْ أنكرَ منهم المجازَ : لم يستدلَّ بهِ أبداً ، إلاّ أنْ يكونَ في مَعْرض الرَّدِّ عليهم ، وإظهار تناقضِهم ، كما فَعَلَ شَيْخُ الإسلام ابن تيمية في كتابه «**الرَّدّ على المنطقيين**» ، وفي غير كتاب .

ولم ينفردِ الحنابلةُ بتحريمِهِ ، بل كُلُّ السَّلَفِ على ذلك ، ولم يطرإ الخلافُ في جواز تَعَلُّمِ مبادئهِ ، ما خَلَى منها عن مُحَادَّةِ الشَّريعة ، إلاّ متأخِّراً عند المتأخِّرين ، ولم يَسْلَمْ أيضاً مِن تَحْريمِ العُلماء الرَّبّانيّين ، حنابلةً وغيرهم .

قال أبو عَمْرو ابنُ الصّلاح(ت٦٤٣هـ) الإمامُ الشّافعيّ الشّهير، في فتواهُ الشّهيرة في تَحْريم المنطق والفَلْسَفة:

(الفلسفةُ رأسُ السَّفَهِ والانحلال ، ومادةُ الحيرةِ والضَّلال ، ومثارُ الزَّيْغِ والزَّنْدقة.

ومَنْ تفلسفَ : عَمِيَتْ بصيرتُهُ عن مَحَاسن الشَّريعة ، المؤيَّدةِ بالحُجَجِ الظّاهرة ، والبراهين الباهرة.

ومَنْ تلبَّسَ بها تعليماً وتعلُّماً : قارنَهُ الخُذْلانُ والحِرْمان ، واستحوذ عليهِ الشَّيْطان).

إلى أنْ قال: (وأمّا المنطق : فهو مَدْخَلُ الفلسفةِ ، ومَدْخَلُ الشَّرِّ شَرٌّ ، وليس الاشتغالُ بتعليمهِ وتعلُّمهِ ، مِمّا أباحَهُ الشّارع ، ولا استباحَهُ أحدٌ مِن الصَّحَابةِ والتّابعين ، والأئمَّةِ المُجتهدين ، والسَّلَفِ الصّالحين ، وسائر مَنْ يُقْتدى بهِ مِن أعلام الأئمَّة وسادتِها ، وأركان الأُمَّةِ وقادتِها ، قد بَرَّأَ اللهُ الجميعَ مِنْ مَعَرَّةِ ذلك وأدناسِه ، وطهَّرَهم مِن أوضاره) إلى آخر فتواهُ المعروفة الشّهيرة ، رحمه الله .

وكذلك حَرَّمَهُ الإمامُ النَّوويّ(ت٦٧٦هـ) ، والجلال السُّيُوطي (ت ٩١١هـ) في رسالةٍ سَمّاها «القول المُشْرق ، في تَحْريم الاشتغال بالمَنْطق» قال فيها: (فَنُّ المَنْطق ، فَنٌّ خَبِيْثٌ مَذْمومٌ ، يَحْرُمُ الاشتغالُ بهِ ، مَبْنَى بَعْضِ ما فيهِ على القول بـ«الهَيُوْلَى» ، الذي هو كُفْرٌ يَجُرُّ إلى الفلسفةِ والزَّنْدقةِ ، وليس له ثمرةٌ دينيّةٌ أصلاً ، بل ولا دنيويّة ، نَصَّ على مَجْموعِ ما ذكرتُهُ : أئمَّةُ الدِّين، وعُلَماءُ الشَّريعة. **فأوَّلُ مَنْ نَصَّ على ذلك :**

- الإمامُ الشّافعي رضي الله عنه .

ونَـصَّ عليه مِنْ أصحابِـه :

- إمامُ الحرمَيْن،
- والغـَزّالي في آخر أَمْرِه،
- وابن الصَّبّاغ ، صاحب «الشّامل»،
- وابن القـُشَيْري،
- ونَـصْر المَقْدسي،
- والعِمـَاد ابن يونس،
- وحَفَـدَهْ (ت٥٧١هـ)،
- والسِّلَـفي،
- وابنُ بُـنْدار،
- وابنُ عَسَاكر،
- وابنُ الأثير،
- وابنُ الصَّلاح،
- وابنُ عبد السَّلام،
- وأبو شَـامَة،
- والنـَّوَوي،
- وابن دقيق العِـيْد،
- والبُرْهَان الجعبري،
- وأبو حَيّان،

- والشَّرَف الدِّمْياطي،
- والذهبي،
- والطِّيْبِي،
- والمَلَوي،
- والأسنوي،
- والأذرعي،
- والولي العِراقي،
- والشَّرَف ابن المقري،
- وأفتى بـهِ شَيْخُنا، قاضي القـُضَاة ، شَرَفُ الدِّين المـناوي.

ونـَصَّ عليهِ مِن أئمَّة المالكيَّة :

- ابنُ أبي زَيـْد، صاحب «الرِّسالة»،
- والقاضي أبو بكر ابن العَرَبي،
- وأبو بكر الطـَّرْطـُوْشِي،
- وأبو الوليد البَاجِي،
- وأبو طالب المكّي، صاحب «قـُوْت القـُلـُوْب»،
- وأبو الحـَسَن ابن الحـَصّار،
- وأبوعامر ابن الرَّبيع،
- وأبو الحـَسَن ابن حَبِيْب،
- وأبو حَبِيْب المـالِقِي،

- وابن المُنَيِّر،
- وابنُ رُشْـد،
- وابنُ أبي جَمْرَة،
- وعامّةُ أهل الغـرْب.

ونَـصَّ عليهِ مِن أئمَّة الحنفيَّة:

- أبوسعيد السِّيْرافي،
- والسِّـراج القَـزْويني، وَأَلـَّفَ في ذمِّـهِ كِـتَاباً سَـمَّاهُ «نصـيحة المُسْـلم المُشْـفِق ، لِمَن ابْتُـلِيَ بِـحُـبِّ عِلْـم المَنْطق».

ونَـصَّ عليهِ مِن أئمَّةِ الحنابلة :

- ابنُ الجوزي،
- وسَعْدُ الدِّين الحارثي،
- والـتَّقِيُّ ابـنُ تيمـية، وَأَلـَّفَ في ذمِّـهِ ونَـقْـضِ قواعدِه ، مُجلـَّداً كبـيراً، سَمّاهُ «نصيحة ذوي الإيمان ، في الرَّدِّ على مَنْطق اليُونان».

وقـد اختصـرتُـهُ في نَحْـو ثُـلُـثِ حَجْمِـه ، وأَلـَّفْـتُ في ذمِّ المـنطق مُجلـَّداً ، سُـقْـتُ فـيهِ نُصوصَ الأئمَّةِ في ذلك) إلى آخر فتواه رحمه الله.

فـإنْ قـال المالكي: لـَسْتُ أُنْـكِـرُ على الحنابلةِ تَحْرِيْمَهم المنطق ، فقد حَرَّمَهُ السَّلَفُ ، وجمهورُ الخَـلَـفِ ، كما ذكرتَ سـابقاً .

وإنّمـا مـا أنكرتُـهُ عليهم : القول بتحريْمِه ، ثمّ الاستدلال بـهِ ! فهذا تـناقضٌ منهم.

قُلْنَا لَهُ :

هذا كَذِبٌ منك ظاهر، فهَلاّ مثالاً واحداً ! إنْ كنتَ صَادقاً !

* * * *

فصـل

في رَمْيه الحنابلة بالتَّنَاقض ، في ذمِّهم الخوارجَ بتكفير المسلمين وقَتْلِهم ، ثمّ يُكَفِّرون المسلمين ! ويُفْتون بقَتْلِهم ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٦) :

(وتراهم يذمُّون الخوارجَ ، لأنَّهم يَقْتلون المسلمين ويُكَفِّرُونهم ، بَيْنما هم يُفتون بقَتْل خُصومِهم ، وتكفيرِهم ، كالخوارج تماماً. انظر على سبيل المثال ، الآثارَ عند عَبْدِ الله بن أحمد : (٥٢٨ ، ٥٣١) ، (٤٣١) ، (١/ ١١٨، ١٠٧، ١١٢، ١١٥، ١٢٠، ١٢١، ١٢٤، ١٢٧) وغير ذلك مِمّا لا يُمْكِنُ حَصْرُه) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه أربعة :

أحدها : أنَّ عُلماءَ المسلمين جميعاً ، يُكَفِّرُون مَن ارتكبَ ناقضاً مِن نواقض الإسلام ، الاعتقاديَّة ، أو القوليَّة ، أو الفِعْليَّة ، وليس هذا مِن عَقَائد الخوارج ! أو خُرُوْجاً !

الثّاني : أنَّ مَنْ كَفَّرَهُ الحَنَابلةُ ، للتَّجهُّم أو الاعتزال ، مِن قَوْل بخَلْق القُرْآن ، وغيره : لم ينفردوا ـ كما سبق بيانه ـ بتكفيره ، وهم مَسْبوقون من أئمَّةِ السّلفِ جميعاً بتكفيرهم، وعليهِ المتأخِّرون مِن أهل السُّنَّة.

الثّالث : أنَّ الحنابلةَ ، والسَّلَفَ جميعاً ، وأهلَ السُّنَّةِ كُلَّهم بَعْدَهم : كَفَّرُوا الجهميَّةَ والمعتزلة ، وخَصُّوا بالتَّسميةِ ، الجَهْمَ بن صَفْوان، وبِشْراً المَرِيْسي ، والجَعْد بن دِرْهم ، ونحوهم.

أمّا الخوارجُ : فكَفَّروا عُثْمان ! وعَلِيّاً ! رضي الله عنهما ، ومَنْ معهما ! وكَفَّرُوا عُصَاةَ المسلمين ببعض الكبائر! فهل يَرَى المالكيّ أنَّ تكفير الزَّنَادقة لعنهم الله ، كالجهميّة ، مِن جِنْس تكفير عُثْمان وعَلِيّ رضي الله عنهما؟!

الرّابع : أنَّ الأرقامَ والمواضعَ التي ذكرَها المالكيّ في كلامِه السّابق ، وعَابَهَا على الحنابلةِ ، وأشارَ إلى وجودِها عند عَبْدِ الله بن أحمد في كتابه «السُّنَّة»، وأنَّ فيها تكفيراً للمسلمين مِن الحنابلةِ ! فسأذكرُ ما تَحْتَ تلك الأرقامِ المذكورة مِن آثار ، لِيَتَبَيَّنَ مَدَى كَذِبِ هذا الرَّجُل وفجوره :

رقم (٥٢٨)

- رَوَى عَبْدُ اللهِ بن الإمام أحمد في «السُّنَّة» تَحْتَهُ : بسندِه إلى يزيد بن هَارون قال: (إنْ كانَ مَا يُذْكرُ عَنْ بشر المَرِيْسِيّ حَقّاً:حَلَّ سَفْكُ دَمِه).

رقم (٥٣١)

- وَرَوَى عَبْدُ الله بسندِه إلى عبد الرّحمن بن مَهْدِي قال: (مَنْ زَعَمَ أنَّ اللهَ عَزَّ وجَلَّ لم يُكَلِّمْ مُوْسَى صَلَوَاتُ اللهِ عَلَيْهِ : يُسْتَتَابُ ، فَإِنْ تَابَ ، وَإِلاّ ضُرِبَتْ عُنُقُه).

رقم (٢/ ٤٣١)

- وَرَوَى عَـبْدُ الله بسندِه إلى الإمامِ مالك بن أنس عَنْ عَمِّهِ أبي سُهَيْل قال: (كُنْتُ مَعَ عُمَرِ بْنِ عَبْدِ العَزِيْزِ رحمه الله ، فـقَـالَ لِي: مَا تـرَى فِي هَؤُلاءِ القَـدَرِيّـة؟

قَـالَ : قُـلْـتُ : أَرَى أَنْ تَسْـتَتِيْبَهُمْ ، فَـإِنْ قَـبِلُـوْا ذلك ، وإلاّ عَرَضْتَهُمْ عَلَـى السَّيْف.

فَـقَـالَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ العَزِيْزِ: ذلك هُوَ الرَّأْي.

قُـلْـتُ لِمَالِكٍ : فَـمَا رَأْيُكَ أَنْـتَ؟

قَـالَ : هُوَ رَأْيِيّ)اهـ.

رقم (١/ ١١٨)

- وَرَوَى عَـبْدُ اللهِ بسـندِه إلى فِطْـر بـن حَمّـاد قـال : (سَـأَلْتُ مُعْـتَمِرَ بْـنَ سُـلَيْمَانَ فـقُـلْـتُ : يَـا أَبَـا مُحَمَّـدٍ ، إمـامُ الْقَـوْمِ يَقُـوْلُ : «الْقُـرْآنُ مَخْلُـوْق» أُصَلّـي خَلْـفَـهُ؟

فَـقَـالَ : «يَنْبَغِي أَنْ تُضْرَبَ عُـنُـقُـه»).

رقم (١/ ١٠٧)

- وَرَوَى عَـبْدُ الله بسـندِه إلى سُـفْـيَان الثّـوْري قال: (مَنْ زَعَمَ أَنَّ قَـوْلَ اللهِ عَزّ وَجَلَّ يـٰا مُوْسَى إنـّهُ أَنَـا اللهُ الْعَزِيْزُ الحَـكِيْمُ: مَخْلُـوقٌ ، فَـهُوَ كَـافِـرٌ، زِنْـدِيْقٌ ، حَلالُ الدَّمِ).

رقم (١/ ١١٢)

• وَرَوَى عَـبْدُ اللهِ بسـندِه إلى سُـفْيان بـن عُيَيْـنة قال: (مَنْ قَـالَ: «الْقُـرْآنُ مَخْلُـوْقٌ» كَـانَ مُحْـتَاجاً أَنْ يُصْلَـبَ عَلَـى ذبَـاب) يَعْني جَبَل.

رقم (١/ ١١٥)

• وَرَوَى عَـبْدُ اللهِ بسـندِه إلى وكـيع بـن الجَـرّاح قال: (مَنْ زَعَـمَ أَنَّ الْقُـرْآنَ مَخْلُـوقٌ ، فَـقَـدْ زَعَـمَ أَنَّـهُ مُحْدَثٌ : يُسْتَتَابُ ، فَـإِنْ تَـابَ وَإلاّ ضُرِبَتْ رَقَـبَـتُه).

ورقم (١/ ١٢٠)

• وَرَوَى عَـبْدُ اللهِ بسـندِه إلى عبد الرّحمن بن مَهْدي ، بأقوال عِدَّة له ، منها قَـوْل عـبد الـرّحمن بـن مَهْدي رحمه الله: (لَـوْ كَـانَ لِي مِنَ الأَمْرِ شَيءٌ ، لَـقُـمْـتُ عَلَـى الْجسْـرِ ، فَـلا يَمُـرُّ بِـي أَحَدٌ مِن الجَـهْمِيَّةِ ، إلاّ سَأَلْـتُـه عَن الْقُـرْآنِ فَـإِنْ قَـالَ:إنَّـهُ مَخْلُـوْقٌ:ضَرَبْتُ رَأْسَـهُ وَرَمَيْتُ بِـهِ في الماء).

ورقم (١/ ١٢١)

• وَرَوَى عَـبْدُ اللهِ بسـندِه إلى عبد الرّحمن بن مَهْدي ، بعِدَّةِ آثار بمَعْنى الأثر السّابق .

رقم (١/ ١٢٤)

• وَرَوَى عَـبْدُ اللهِ بسـندِه إلى شَـبَابة بن سِـوَار قـال: (اجْتَمعَ رَأْيِي ، وَرَأْيِ أَبـي النَّضْـر هَاشِـمِ بْـنِ قَـاسِـمٍ ، وجَمَاعَـةٍ مِـنَ الفُـقَـهَـاءِ ، عَلَـى أَنَّ

المَرِيْسِـي : كَافِـرٌ، جَـاحِدٌ ، نَـرَى أَنْ يُسْتَتَابَ ، فَـإِنْ تَـابَ ، وَإِلاّ ضُـرِبَتْ عُنُقُـه).

رقم (١/ ١٢٧)

• وَرَوَى عَبْدُ اللهِ بسندِهِ إلى أمير المؤمنين هَارون الرَّشيد قال: (بلَغَنِي أنَّ أَنَّ بِشْـرَاً المَرِيْسِـيَّ يَـزْعُمُ أَنَّ الْقُـرْآنَ مَخْلُـوْقٌ ! للهِ عَلِـيَّ إِنْ أَظْفَـرَنِي بِـهِ ، إلاّ قَتَلْتُهُ قِتْلَـةً مَا قَتَلْتُهَا أَحَدَاً قَط).

وبَعْـدَ سياقةِ هـذِه الآثـار، التي زَعَـمَ المالكيّ أنَّ فيها تكفيراً مِـن الحـنابلةِ ! لخصومِهم مِـن المسلمين ! فشابهوا الخوارجَ لذلـك : يَتَبَيَّنُ جَلِيَّاً ، أنـَّها أقوالُ جماعةٍ مِن أئمَّةِ السَّلَفِ ، وهم:

- عُمَرُ بن عبد العزيز، الخليفة الرّاشد(ت١٠١هـ)،
- وأبـو سُهَيْل نافع بن مَالك الأَصْبحيّ(ت بعد١٤٠هـ)، عَمُّ الإمام مالك وشيخُه،
- وسُفْيان بن سَعِيْد الثَّوْري(ت١٦١هـ)،
- ومَالك بن أنس، إمام دار الهجرة(ت١٧٩هـ)،
- ومُعْتَمِرُ بن سُليمان(ت١٨٧هـ)،
- ووَكِيْعُ بن الجرّاح(ت١٩٦هـ)،
- وعبد الرّحمن بن مَهْدي(ت١٩٨هـ)،
- وسُفْيان بن عُيَيْنة (ت١٩٨هـ)،
- ويـزيـد بن هـارون(ت٢٠٦ هـ)،

- وشَبَابة بن سِـوَار(ت٢٠٦هـ)،
- وهَاشِم بن القاسم، أبو النَّضِر(ت٢٠٧هـ)،
- هَارون الرَّشِيْد ، الخليفة القُـرَشِيّ الهاشميّ العَـبّاسيّ، الصّالِحُ ، العَادِلُ ، المجاهد(ت١٩٢هـ).

وهـؤلاء كُلـُّهم ـ رحمهم الله ـ : ليسوا بحنابلةٍ ، بل هم جميعاً ، أَسَنُّ مِـن الإمـامِ أحمد رحمه الله ، وجملةٌ منهم لم يُدْرِكْـهُم ، فإنَّ وفاة أحمد رحمه الله سنة(٢٤١هـ) .

وكُلـُّهم مِـن أئمَّـةِ الحديـثِ وأهلِـه ، مُخَـرَّجٌ حَدِيْـثُهم في الصِّحَاحِ السِّـتَّةِ ، عَدَا أمير المؤمنين هَارون الرَّشيد رحمهم الله.

وبَعْدَ هذا السِّيَاق : يَظْـهَرُ جَلِيّاً أمران :

- كَـذِبُ المـالكيّ ، وليسَ بجديدٍ ولا مُسْتَغْـرَبٌ منه ، فالشَّيء لا يُسْتَغْـرَبُ مِن مَعْدَنِهِ ، وكتابُهُ هذا كُلـُّهُ ، مَبْنِيٌّ عليه.
- وأنَّـهُ يَـرَى أئمَّـةَ السَّـلَفِ الصّـالحِ : مُشَـابهين لـلخوارج ، مُكَـفِّـرِينَ للمسلمين ظُلـْماً ، نعوذ باللهِ مِن رَانِ القلوبِ ، وخُبْثِ العَقَـائد.

ويَلـْزَمُ المالكيَّ كذلك أحَدُ أمرَيْن :

إمّـا أنْ يُكَـفِّـرَ الزَّنَـادقةَ ، الذينَ كَـفَّـرَهُم السَّـلَفُ الصّالحُ ، وأجْمَعَ أهْـلُ السُّـنَّةِ عـلى ذلـك ، بمـا فـيهم الحـنابلة : فيكون المالكيُّ خارجيّاً أيضاً مِـثْـلَـهم ! ويكـون عَـابَ عـلى الحـنابلةِ وأئمَّـتِهم السّـابقين ، مـا هـو واقعٌ فـيـه !

أوْ لا يُكَفِّرُهم : فيكون مُخَالِفاً للسَّلَفِ ، وأهلِ السُّنَّةِ جميعاً ، ومُوافقاً للزَّنَادقة والضُّلاّل ! فَلْيَخْتَرْ ما شَاءَ ، فَلا ثَالِثَ لهما.

* * * *

فصل

في زَعْمِهِ أنَّ الحنابلة لم يأمروا بأمرٍ إلاّ خَالفُوه ! أو يَنْهوا عن شيء إلاّ ارتكبُوه ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٦) :

(لكنّني أقولُ في الخُلاصةِ هنا: إنّني لم أجِدْ غُلاةَ الحنابلةِ ، يَنْهون عن شيء ، إلاّ ارتكبوهُ عندما يُريدون ، ولم يَأمروا بأمر ، إلاّ خالفُوه عندما يُريدون ذلك) اهـ.

والجواب :

أنّا قد سُقْنا سَفَاهاتِ المالكيّ حَرْفاً حَرْفاً ، وبيَّنّا كَذِبَهُ فيها وتَلْبيسَهُ ، فلم يَصِحَّ له منها شيء ! فهذِه نتيجةٌ فاسدة ، مَبْنيةٌ على مُقَدِّمَاتٍ كاذبة.

فصل

في رَمْي المالكيّ فِرَق المسلمين عامّة بالتَّناقض ، وخَصّه الحنابلة بمزيد مِن التَّناقضات ! التي تجعلهم أكثرَ تناقضاً مِن المعتزلة والأشاعرة ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٦) :

(وهذِه مُصيبة عامّة ، لا تكاد تنجو منها فرقة مِن فرق المسلمين للأسف ، لكنَّها في غلاة الحنابلة ، تَبْدو أكثر وضوحاً مِن الأشاعرة ، والمعتزلة على الأقل) اهـ.

والجواب :

أنَّ الله عزّ وجلّ لّما كان كتابُه الكريمُ ، سالماً مِن التَّناقض ، لأنَّه مِن عنده سبحانه ، وكذلك كانتْ سُنَّةُ نبيِّه ﷺ ، وكان أهلُ السُّنَّة جميعاً بما فيهم الحنابلة ، أشدَّ النّاس تمسُّكاً بهما ، وانتصاراً لحماهما : سَلِمُوْا مِن التَّناقض في عقائدِهم ، لهذا لم يستطع المالكيّ أنْ يُمَثّل على ذلك بمثالٍ واحدٍ صحيح فقط .

أمّا أهلُ البدع ، كالمعتزلةِ والأشاعرة : فَحَظُّهُمْ مِن التَّناقض، بقدر بُعْدِهم مِن السُّنَّة ، وحَظُّهم مِن الصّواب ، بقدر إصابتِهم للسُّنَّة ، وقُرْبِهم منها.

قال أبو المُظَفَّر السَّمْعَاني (ت٤٨٩هـ) رحمه الله:

(ومِمّا يَدُلُّ على أنَّ أهلَ الحديث هم على الحَقّ : أنَّك لو طالعتَ جميعَ

كتبِهم المُصنَّفة مِن أولِهم إلى آخرِهم ، قديمِهم وحديثِهم ، مع اختلافِ بُلْدانِهم وزمانِهم ، وتباعدِ ما بَيْنهم في الدِّيار ، وسكون كُلٍّ واحدٍ منهم قُطْراً مِن الأقطار : وَجَدْتَهم في بيان الاعتقادِ على وَتِيْرةٍ واحدةٍ ، وَنَمَطٍ واحد ، يَجْرُوْنَ فيهِ على طريقةٍ لا يَحِيْدُوْنَ عنها ، ولا يَمِيْلُوْنَ فيها. قولهُم في ذلك واحد ، ونَقْلُهم واحد ، لا تَرَى بَيْنهم اختلافاً ، ولا تفرُّقاً في شيء ما ، وإنْ قلّ.

بل لو جَمَعْتَ جميعَ ما جَرَى على ألسنتِهم ، ونقلوه عن سَلَفِهم : وَجَدْتَهُ كأنَّه جاء مِن قَلْبٍ واحدٍ ، وجَرَى على لِسَانٍ واحدٍ . وهل على الحقِّ دليلٌ أبينُ مِن هذا ، قال الله تعالى:﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَۚ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾، وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ۚ﴾.

وأمّا إذا نظرتَ إلى أهل الأهواء والبدع : رأيتَهم مُتفرِّقين مُخْتلفين ، أو شِيَعاً وأحزاباً ، لا تكادُ تَجِدُ اثنَيْنِ منهم على طريقةٍ واحدةٍ في الاعتقاد ، يُبَدِّعُ بَعْضُهم بَعْضاً !

بل يرتقون إلى التَّكفير، يُكَفِّرُ الابْنُ أباه ! والرَّجلُ أخاه ! والجَارُ جَارَه !

تراهم أبداً في تنازع، وتباغض، واختلاف ، تنقضي أعمارُهم ، ولَمّا تتَّفقْ كلماتُهم﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾.

أَوَمَا سَمِعْتَ أنَّ المعتزلة مع اجتماعِهم في هذا اللَّقب : يُكَفِّرُ البَغْداديّون منهم البَصْريّين ! والبَصْريّون منهم البَغْداديّين !

ويُكَفِّرُ أصحابُ أبي عَلِيّ الجُبّائي ، ابنَهُ أبا هاشم ! وأصحابُ أبي هاشم ، يُكَفِّرُون أباه أبا عَلِيّ ! وكذلك سائرُ رؤوسهم.

وأربابُ المقالاتِ منهم ، إذا تدبَّرتَ أقوالَهم : رأيتَهم مُتفرِّقين ، يُكَفِّرُ بَعْضُهم بَعْضاً ، ويتبرَّأُ بَعْضُهم مِن بَعْض.

وكذلك الخوارجُ والرّوافضُ فيما بَيْنهم ، وسائرُ المبتدعةِ بمثابتهم ، وهل على الباطل دليلٌ أظهر مِن هذا ، قال الله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ[1] دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

وكان السَّببُ في اتّفاق أهل الحديث : أنَّهم أخذوا الدِّيْنَ مِن الكتاب والسُّنَّة ، وطريق النَّقْل ، فأَوْرَثَهم الاتّفاقَ والائتلاف.

وأهلُ البدع : أخذوا الدِّيْنَ مِن المعقولات والآراء ، فأَوْرَثَهم الافتراقَ والاختلاف.

فإنَّ النَّقْلَ والرِّواية مِن الثّقات والمُتقنين : قَلَّمَا يختلف ، وإن اختلف في لفظٍ أو كلمةٍ ، فذلك اختلافٌ لا يَضُرُّ الدِّيْن، ولا يقدحُ فيه.

وأمّا دلائل العَقْل: فَقَلَّمَا تتَّفق ، بل عَقْلُ كُلِّ واحدٍ ، يُرِي صَاحِبَهُ غَيْرَ ما يَرَى الآخر ، وهذا بَيِّنٌ والحمد لله) انتهى كلام أبي المظفَّر

---

١ ـ في الأصل : «فارقوا» على قراءة .

السَّـمْعَاني ، نَـقَـلَـهُ عـنه الحـافظُ أبـو القاسـم التَّيْمِي رحمهما الله ، في كتابه العظيم «الحُـجَّة في بَـيَان المَـحَجَّة» (٢/ ٢٢٤ـ٢٢٧).

* * * *

فصل

في رَمْيه الحنابلة بالتّناقض في نهيهم عن الكلام والجدَل حِيْنَ ضَعْفِ حُجَّتِهم ! فإذا تمكّنوا ، تركوا ذلك وجادلوا ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٧) :

(مثل شُبْهتِهم في النَّهْي عن عِلْم الكلام والجدل ، مع أنَّهم يتناقضون ويجادلون إذا تمكّنوا من ذلك !

لكن لهم شبهاً ضعيفة ، يمنعون بها العُلماء مِن الخوض في عِلْم الكلام ، بينما يُعَلِّمون العوام مُصطلحات مُستحدثة مِن عِلْم الكلام) اهـ.

والجواب :

أحدها : أنَّ النّاهين عن عِلْم الكلام ، هم أئمَّةُ السَّلَف ، وشيوخُ المسلمين ، مِن كُلِّ المذاهب ، باختلافِ العصور ، وقد قَدَّمْتُ قريباً عند ذكر النّاهين عن المنطق ، جملةً كبيرةً مِن أسمائِهم ، حنفيّة ، ومالكيّة ، وشافعيّة، وحنابلة.

بل حتّى أئمّة هذا الفنّ ـ أعني عِلْم الكلام ـ : قد رَجَعَ عنه جملةٌ مِن كبار أئمَّتِه ، وندموا على دخولِهم فيه ، كأبي حامد الغَزّالي ، والفَخْر الرّازي ، وغيرهم ، وقد ذكرنا بَعْضَهم في موضع سابق.

الثّاني : أنَّ النّاهين عن جدال أهل البدع ومناظرتِهم ، هم أئمَّة السَّلَف والمسلمين كذلك ، حنابلةً وغَيْرَ حنابلة ، مِن أهل السُّنَّة ، قال الإمامُ البغوي رحمه الله في «شرح السُّنَّة» (١/ ٢١٦) : (واتَّفقَ عُلماءُ السَّلَف مِن أهل السُّنَّة ، على النَّهي عن الجدال ، والخصومات في الصّفات ، وعَلَى الزَّجْر عن الخوض في عِلْم الكلام ، وتعلُّمه) اهـ.

وقد عقد جملةٌ مِن أئمَّة المسلمين ، أبواباً في مُصَنَّفاتِهم ، ذكروا فيها نَهْيَ السَّلَفِ عن الجدال والمناظرة ، ومنهم :

- الآجرّيُّ في «الشّريعة» : (باب ذمّ الجدال ، والخصومات في الدِّين)،
- واللالكائيُّ في «**شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة**»: (سِيَاق ما رُوِيَ عن النَّبيّ ﷺ في النَّهْي عن مُناظرة أهل البدع وجدالِهم ، والمُكالمة معهم ، والاستماع إلى أقوالِهِم المُحْدَثة ، وآرائِهم الخبيثة)،
- وابن بَطَّة العُكْبَري في «**الإبانة الكُبْرَى**»: (باب النَّهْي عن المِرَاءِ في القُرآن).
- وابن عبد البَرّ في «**جامع بيان العِلْم وفَضْلِه**»: (باب ما يُكْرَهُ فيه المُناظرة والجدال والمِرَاء)،
- وأبو القاسم التَّيْمي، في «**الحُجَّة في بَيَان المَحَجَّة**»: (فَصْل في النَّهْي عن مُناظرة أهل البدع ، وجدالِهِم ، والاستماعِ إلى أقوالِهِم) وغيرهم.

وفي هذه الكتب وغيرها : ما لا يُحْصَى كثرةً ، مِن نَهْي جماعاتٍ مِن السَّلَف عن الجدال والمِرَاء.

ومُستندُهم في ذلك: قَوْلُ الله تعالى:﴿مَا يُجَٰدِلُ فِيٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي ٱلْبِلَٰدِ﴾ ونحوه ، وقَوْلُ النّبيّ ﷺ:«أبْغَضُ الرِّجالِ إلى اللهِ : الألَدُّ الْخصِمُ». أخرجه البخاري (٤٥٢٣) ، ومسلم (٢٦٦٨) عن عائشة رضي الله عنها.

وقَوْلُه ﷺ:«مَا ضَلَّ قَوْمٌ بَعْدَ هُدَىً كَانُوْاعَلَيْهِ ، إلاّ أُوْتُوا الْجَدَلَ ، ثُمّ قَرَأَ ﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًۢا﴾» أخرجه الترمذي (٣٢٥٣) وابن ماجَهْ (٤٨) والحاكم (٤٤٧٢) وصَحَّحَهُ ، ووافقه الذهبيُّ عن أبي أُمامة رضي الله عنه.

ومِن أقوال أئمّة السّلَف الشّهير ة في هذا الباب :

- قَوْلُ أبي قِلابة رحمه الله: (لا تُجَالِسُوْا أهلَ الأهواء، ولا تُجَادِلُوْهُم ، فَإنّي لا آمَنُ أَنْ يَغْمِسُوكم فِي الضَّلالةِ ، أَوْ يَلْبِسُوا عَلَيْكُم في الدِّين بَعْضَ مَا لُبِسَ عَلَيْهم).
- وَقَوْلُ الحَسَن البَصْري ، ومحمّد بن سيرين: (لا تُجَالِسُوا أصحابَ الأهواء ، ولا تُجَادِلُوهم ، ولا تَسْمَعُوا مِنْهم).
- وقَوْلُ عَوْن بن عبد الله بن عُتْبَة بن مَسْعود الهُذَلي: (لا تُجَالِسُوا أهلَ القَدَر ، ولا تُخَاصِمُوهم ، فَإنّهم يَضْربون القُرْآن بَعْضَهُ ببَعْض).
- وقَوْلُ الفُضَيْل بن عِيَاض: (لا تُجَادِلُوا أهلَ الخُصُومَات ، فإنّهم يَخُوْضُونَ في آياتِ الله). وهؤلاءِ كُلُّهم قبل الإمام أحمد رحمهم الله .

والآثارُ في هذا الباب : كثيرةٌ جدّاً عن الصَّحَابة والتّابعين وأتباعِهم ، وَمَنْ بَعْدَهم . قال الإمامُ اللالكائي الشّافعي(ت٤١٨هـ) في «**شَرْح أُصُول اعتقاد أهل السُّنَّة**» (١/ ١٩) : (فَمَا جَنَى على المسلمين جنايةً ، أعظم مِن مُناظرة المبتدعة.

ولم يكن قَهْرٌ ولا ذلٌّ ، أعظمَ مِمّا تَرَكَهُم السَّلَفُ على تلك الجملة ، يَمُوتون مِن الغَيْظِ كَمَداً وَدرداً ، ولا يَجِدون إلى إظهار بدعتِهم سبيلاً.

حتَّى جاء المغرورون ، ففتحوا لهم إليها طريقاً ، وصاروا إلى هلاكِ الإسلامِ دليلاً ، حتَّى كَثُرَتْ بَيْنهم المُشاجرات ، وظهرتْ دعوتُهم بالمناظرة ، وطرقتْ أسماعَ مَنْ لم يكن عَرَفَهَا مِن الخاصّة والعامّة) ... إلى آخر كلامِه رحمه الله.

أمّا ما وَرَدَ في جواز الجدال والمُناظرة أيضاً : فكثيرٌ، كقولِهِ سبحانه:﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾.

وجدال إبراهيم عليه السّلام لقومِهِ ، وللنّمْرود.

وجدال نبيّنا محمّدٍ ﷺ ، لِقَوْمِهِ آحاداً وجماعات.

وتَحَاجّ آدم وموسى عليهما السّلام.

وأَخَذَ بِهِ كثيرٌ مِن السَّلَفِ ، مثل:

- الشّافعيّ مع حَفْصٍ الفَرْد المعتزلي ، وغيره.

- وعُمَر بن عبد العزيز مع غَـيْلان الدّمشقي القَـدَري ، وغيره.
- والأوزاعيّ مع بَعْض القَـدَريّة.
- والإمام أحمد وجماعات مِن الأئمَّة ، مع المعتزلةِ في خَلْق القُـرْآن ، وغيره.
- والدّارمي مع بشر المَـرِيْسِيّ .

وغيرُهـم كـثيرٌ لا يُحْصَى ، قال الحافظُ ابنُ رَجَبٍ في «جامع العُلـوم والحِكَـم»: (قـال كـثـيرٌ مِـن أئمَّـةِ السَّلَف : ناظروا القَـدَريـَّة بالعِلْمِ ، فـإنْ أَقَـرُّوْا بِـهِ : خُصِمُوا . وإنْ جَحَدُوْا : فَـقَـدْ كَـفَـرُوا)اهـ.

ولا تعـارضَ بين هذه الأدلـَّةِ والأقوال والأفعال ، المانعةِ مِنْ الجـدال والمُـناظرة ، والآمـرةِ بـهِ ، أو الآذنة .

وإنّمـا المسـألةُ فـيها تفصـيلٌ ، ذكـرَهُ جملـةٌ مِـن أهل العِلْم ، فلا تجوزُ المُناظرة والجـدال ، إلاّ بتحقُّقِ شـروطٍ في المُـنَـاظِـر، والخَـصْم ، والمَـكَـان.

فَـشَرْطُ الْمُـنَـاظِـر:

- أنْ لا يُـنَـاظِـرَ إلاّ فِي حَقّ ،
- وأنْ يكونَ عَـالماً عَـارفاً بِـمَا يُـنَـاظِـرُ فـيـهِ ، مُتَمَكّـناً مـنـه.

وشَـرْطُ الخَـصْمِ الْمُـنَـاظَـر :

- أنْ يَعْلَـمَ مُـنَاظِـرُه فـيهِ الإنصافَ ، وطَـلَـبَ الحَـقّ ، بحيث لو استبانَ له الحَـقّ ، رَجَعَ إلـيه ، وَتَـرَكَ ما هو فـيهِ وعليه.

وشَـرْطُ الْمَكَـان المُـنَـاظَـرِ فـيه :

- أنْ لا يكونَ عَاماً ، إلاّ إذا ضَمِنَ أمْرَيْنِ:

• أنْ لا يكونَ فيهِ مَنْ لو سَمِعَ شُبَهَ الخَصْم ، تَعَلَّقَ قَلْبُهُ ـ لجهلهِ ـ ببَعْضِها ، وربّما لم يَعِ ، أو لا يَعِي، حُجَّةَ المُناظِر له ، فيهلك.

• وأنْ لا يكونَ الخَصْمُ مَغْمُوراً ، غَيْرَ مَعْروفٍ ، فإذا نُوْظِرَ عُرِفَ وظَهَرَ أمرُه عند بَعْض المفتونين.

فإنْ كان كُلُّ مَنْ في المجلس ضالاً ، فإن اهتدوا ، وإلاّ بقوا على ما هم عليه مِن الضّلال : فلا بأس بالمناظرة فيه على عمومه .

ومَدَارُ الحُكْم : تَحَقُّقُ المصلحةِ ، ولو مع تَخَلُّفِ بَعْضِ هذه الشّروط .

فإنْ ظَنَّ تَحَقُّقَ مَصْلحةٍ راجحة ، مع تَخَلُّفِ أحد هذه الشّروط ، رُوعِيَت المصلحة ، وَتُرِكَ الشَّرْطُ ، كَأَنْ تُعْلَمُ مُكابرةُ الخَصْم ، وعدمُ رجوعِه للحَقّ ، ولو قامتْ عليهِ الحُجَّة ، أو مُلاجَجتُه في باطل ، يَعْلَمُ ـ دون مُناظرةٍ ـ بُطْلانَهُ ، إلاّ أنَّ الْمُناظِر أرادَ إرغامَهُ وتصغيرَهُ أمامَ أتباعِهِ ، آمِلاً في هدايتِهم ، وطلباً لنجاتِهم ، كما ناظر موسى ـ عليه السّلام ـ فرعونَ ، وفرعونُ يَعْلَمُ بُطْلانَ ما هو عليه ، لهذا قال الله عنه وعن قَوْمِهِ: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّاۚ﴾ إلاّ أنَّ ما يرجوه موسى ـ عليه السّلام ـ مِن المَصْلحة: تَحقّقَ ، فآمَنَ له السَّحَرةُ ، وزَوْجةُ فرعون ، وكثيرٌ مِن أتباعِه.

ومَنْ نَظَرَ في كلامِ السَّلَفِ ، في نَهْيِهم وأَمْرِهم ومَنْعِهم ، وتَجْويزهم : رَأَى أنَّ مَدَارَ ذلك كُلِّهِ عَلَى ما سَبَق .

وهكذا كان مَنْعُ الحنابلةِ ، وتجويزُهم ، ونَهْيُهم ، وأمرُهم.

ولم يكن سَبَبُه : ما زعمَهُ المالكيّ ، مِنْ ضَعْفِ الحُجَّةِ والدّليل ، فإنَّهم ظاهرون بالحُجَّةِ على جميع مَنْ ناظرَهم وجادلَهم ، وَحَسْبُكَ مُناظرتُهم مع المعتزلةِ في خَلْق القرآن وغيرها ، ومُناظرةُ شَيْخِ الإسلام ابن تيمية لخصومِهِ، وغيرهم.

الوجه الثّالث : مُطالبتُه بدليلِ صِحَّةِ قَوْلِهِ:«بَيْنَما يُعَلِّمونَ العَوَامّ ، مُصْطلحاتٍ مُسْتحدثة مِن عِلْمِ الكلام» ، أو مثالِهِ، وأنَّى له بذلك؟!

فصل

في زَعْمِ المالكي: أنَّ سَبَبَ تَحْرِيمِ الحنابلة لعِلْمِ الكلام ، هو عَدَم مَعْرفتِهم لوظيفتِه ! وعَدَمِ فَهْمِهم لحُجَجِ خُصُومِهم ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٣٧) :

(ويَحْسُنُ أنْ أسردَ هنا ، نموذجاً للحوار معهم في جَدْوى عِلْمِ الكلام ، للإمام أبي الحَسَن الأشعري ، وكان يَرُدُّ على غُلاةِ الحنابلةِ في عَصْره ، الذين يُحَرِّمُون عِلْم الكلام ، نتيجةَ عَدَمِ فهمِهم لوظيفة عِلْم الكلام نفسِه ، أو عدم فهمِهم لحجج الآخرين مِن المعتزلة ، وأصحابِ الأشعري والكُلاّبيّة وغيرهم) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ السَّلَفَ قاطبةً ، كانوا يَنْهون عن عِلْم الكلام ، قبل الإمام أحمد وأصحابِهِ وبَعْدَهم ، وسبق تقريرُ ذلك، فلا مَعْنى لتَخْصِيْصِهم .

والثّاني : أنَّ الْحُكْمَ على الشّيء ، فَرْعٌ عن تَصَوِّره ، وكان السَّلَفُ وأهلُ السُّنَّة جميعاً رحمهم الله ، أتَمُّ النّاس عِلْماً ، ووَرَعاً ، وفِقْهاً ، لِذَا كان حُكْمُهم في عِلْم الكلام وغيره ، حقّاً ، وصِدْقاً ، وعَدْلاً.

الثّالث : أنَّ سَبَبَ تأليفِ اليونانيّين لكتب الفَلْسفةِ والمنطق ، كُتُبِ الكلام : هو غِيَابُ الوَحْي عنهم ، وحَاجتُهم إلى مَعْرفةِ الغَيْبيّات وأمور

كثيرة ، لا سبيلَ إلى مَعْرفتِها إلاّ بالوَحْي.

فَحَاوَلَ كِبَارُهم الوصول إليها بعقولِهم ، وخافوا مِنْ زَلَلِها في تصوّراتِها ، فوضعوا مَوَازينَ وقواعد ، تَعْصِمُ أذهانَهم وعقولَهم بزعمِهم مِن الخطإ ، ليجزموا بصِحَّةِ ما وَصَلوا إليه.

فَقَدَّمُوا لِمَا جَهِلُوا أو أرادُوا إثباتَهُ ، بمقَدِّمَاتٍ مُسَلَّمَةٍ ضرورةً ، لِيَصِلُوا إلى نتيجةٍ مَجْهولةٍ ، أو مُتَنَازعٍ فيها.

وما زادتْهم تلك القواعدُ ، إلاّ ضياعاً وضلالاً في باب الإلهيّات ، والغَيْبيّات عامّة.

فإذا كانتْ هذِه وظيفةَ عِلْمِ الكلام ، أيطلبُه رَجُلٌ قد رضي باللهِ تعالى ربّاً ، وبمحمّدٍ ﷺ نبيّاً ، وبالإسلامِ دِيْناً ، قد صَدَّقَ بما جاء عن اللهِ في كتابهِ الكريم ، وما قالَهُ نبيُّه ﷺ الصّادِقُ الأمين؟!

لا واللهِ ! ولكن لَمّا كان أولئك الضُّلاّلُ المبتدعةُ ، جهميّةً ومُعْتزلةً ونحوهم ، شُكّاكاً ذوي ريبَةٍ تَخْتَلِجُ وتَتَلَجْلَجُ في صُدُوْرِهم ، وتحشرجُهم في نحورهم : عَمَدُوا إليهِ عُطَاشَى ، فشربوا منه شُرْبَ الهيم ، فَمَا زادهم إلاّ عَطَشَاً ، فلهذا تَجِدُهم أجهلَ النّاس بالكتابِ والسُّنَّةِ وعُلُومِها .

وزَادَ جَهْلُهم بهما: طَلَبُهم ما يُناقضُهما ، ويُعَارضُهما ، فَزَادُوا على الشَّرِّ شَرّاً أعظمَ منه.

ولَمّا بلغوا غايتَهم فيه ، وقضوا نَهْمَتَهم منه : إذ بشَكِّهم قد زاد ، وما كان عندهم مِن إيمان قليل ـ قبل ولُوجِهم في عِلْمِ الكلام ـ قد زال.

فكم أُرِيقَتْ دُموعُ مَخْذولٍ تَحَيَّرَ في الحَقّ ، لا يَدْري بما يورد وبما يَصْدُر .

وكم تَفَوَّهَ آخر بالحَسَراتِ والعَبَرَات ، وحَسَدَ العَجَائزَ وذوي الجَهَالات ! لِسَلامةِ قلوبهم ، وطهارة أنفسِهم ، وسألَ اللهَ إيْمَاناً كإيْمَانِهم ! بعد بلوغِه في عِلْمِ الكلامِ مَا بَلَغ !

وقد قَدَّمْتُ في فَصْلٍ سَابق ، أقوالَ جماعةٍ مِن كبار المُتكلِّمين وأئمَّتِهم ، يَتَحَسَّرُون ويَتَنَدَّمُون على دخولِهِم فيه ! فهل يَتَمَنَّى مُؤْمِنٌ ذلك أو يَسْعَى إليه ، حاشا لله .

الوجه الرّابع : أنَّ زَعْمَ المالكيّ أنَّ الحنابلة ـ ومُرَادُه السَّلَفُ جميعاً ـ لم يَفْهموا حُجَجَ الآخرين مِن المعتزلةِ ، والكُلاّبيّة ، والأشاعرة : باطلٌ إجماعاً ، غير صحيح .

بل إنَّ مُرادَ المعتزلة وغيرهم مِن المبتدعةِ في حُجَجِهم : ظاهرٌ بَيِّنٌ ، لا يَحْتاجُ إلى مزيد إيضاح ، وهو كُفْرٌ وردَّةٌ عن الإسلام ، ومُحَادَّةٌ له.

فإنْ أَبَى إلاّ قَوْلَهُ : فَلْيُبَيِّنْ لنا مُرادَ قَوْمِهِ المعتزلةِ مِن حُجَجِهم ، التي لم يَفْهَمْها السَّلَف !

وكُتُبُ السَّلَفِ رحمهم الله ومَنْ بعدهم ، بين أيدينا ، وأقوالهُم ـ وهي لا تُحْصَى ـ مُدَوَّنَةٌ عندنا ، تَدُلُّ على مَعْرفتِهم التّامَّة ، بحُجَجِ المُخالفين ، ومُرادِهم .

وحُجَجُ الأئمَّةِ في نَقْضِ شبهات أولئك الضُّلاّل، تَدُلُّ عليه كذلك.

ولو سَلَّمْنَا للمالكي - ولا نُسَلِّم - أَنَّ أحدَ أئمَّة السَّلَف أو العُلماء، قد خَفِيَ عنه مَقْصَدُ أولئك الضُّلاّل، أو غَابَ عنه فَهْمُه لحُجَّتِهم: فَكَفَّرَهم بأقوالِهم تلك! أفيَشْمَلُ ذلك الجَهْلُ بحُجَّةِ الخَصْمِ، وفَهْمِها السَّلَفَ جميعاً! وأهلَ السُّنَّةَ قاطبةً بعدهم! فيُجْمِعُون على كُفْر أولئك، وهم لم يفهموا مُرَادَهم؟! سُبْحانك هذا بُهْتان عظيم.

فصل

في إيرادِ المالكيّ : رسالةً لأبي الحَسَن الأشعريّ في «استحسان عِلْم الكلام»! صَنَّفَها قبل رُجُوْعِهِ إلى السُّنَّة ! ونَقْضُها

ثمّ ذكرَ المالكيُّ رسالةَ أبي الحسن الأشعري في «استحسان الخوض في عِلْم الكلام» لِيُبَيِّنَ للمُخَالِفِ المُحَرِّمِ للكلام : حُسْنَ تَعَلُّمِه ، وبُعْدَ الصَّوابِ عن مُحَرِّمِه !

وجوابُ هذا مُجْمَلٌ ومُفَصَّل ، أمّا المُجْمَلُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ :

أحدهما : أنَّ هذِه الرّسالة صَنَّفَها الأشعريُّ قبل رجوعِهِ إلى السُّنَّة ، عندما كان مُعتزليّاً ، وقد رَجَعَ عنها ، وعن كُلِّ ما كتبَهُ في الاعتزال ، ودَانَ الله عزّ وجلّ بعقيدةِ إمامِ المسلمين أحمد بن حَنْبل رضي الله عنه ، ذكر ذلك في رسالتِهِ الشَّهيرة «الإبانة».

بَلْ خَالفَ الأشعريُّ المُتكلّمين وأضرابَهم بَعْدَ رجوعِهِ إلى السُّنَّة ، ونَقَضَ كثيراً مِن أصولِهِم في رسالتِهِ «الإبانة»و«رسالتِهِ إلى أهل الثَّغْر» ، وغيرها.

الثّاني : أنَّ مُخَالفةَ أبي الحَسَن الأشعريّ لأئمَّةِ الإسلام والسُّنَّة ، لا تَضُرُّ ما أجمعوا عليه ، ولا تُغَيِّرُ حُكْمَهُ ، وإنّما هي مَرْدودةٌ عليه ، لا قيمةَ لها ، ولا حَظَّ لها مِن النَّظَر ولا مِن الاعتبار ، وقد قَدَّمْنا أنَّه قد رَجَعَ عنها ، فالحمد لله .

فصل

في الجواب المُفَصَّل على رسالة أبي الحَسَن الأشعريّ في «استحسان الخَوْض في عِلْم الكلام»

قال المالكيّ ص(١٣٧) :

(يقول أبو الحَسَن الأشعريّ في رسالتِهِ في «استحسان الخَوْض في عِلْم الكلام» يَرُدُّ على الحنابلة:«إنَّ طائفةً مِن النّاس ، جَعَلوا الجهلَ رأسَ مالهم ، وثَقُلَ عليهم النَّظَرُ والبَحْثُ عن الدِّين ، ومالوا إلى التَّخْفيف والتَّقْليد ، وطَعَنُوا على مَنْ فَتَّشَ عن أُصول الدِّيْن ، ونسبوهُ إلى الضَّلاّل») اهـ كلامه.

والجواب :

أنَّ الأمرَ في الاعتقاد ، مَبْنِيٌّ على التَّسْليمِ والاتّباع ، وهذا مُقرَّرٌ عند أهل السُّنَّة والجماعة ، بالكتاب والسُّنَّة ، وإجماع سَلَفِ الأُمَّة ، ومَنْ جاء بَعْدَهم مِن الأئمَّة.

وهذا ما يُسَمِّيهِ المُتبدعةُ تَقْليداً ، ويَعِيبُون أهلَ السُّنَّة بهِ ، لجَعْلِهم الوَحْيَيْنِ مَصْدراً للعقيدة ، دون تَحْكيم العَقْل فيها !

وأُمورُ الغَيْبِ عامّة ، لا يُمْكِنُ إدراكُها بالعقل قط ، بل إنَّ غايةَ إدراك العقل لِمَا غاب عن الإنسان مِن أُمور الدُّنْيا ، أو شيء منها ، ظني ، لا يُفيد العِلْم ، ولا حتَّى العِلْم المُقارب ! فكيف بما غاب عنه مِن أُمور

الآخرة ونحوها؟!

فـلا يُحَكَّـمُ العقـل في ذلـك ، أو يُصَـحِّحُ حُكْـمَـهُ فيها ، إلاّ ناقص عَـقْـل ، أو مَنْ لا عَـقْـلَ لـه .

ولـو كان في العقول كفاية ، أو نَـوْعُ كفاية : لَـمَا كان الخَلْقُ في حاجةٍ للرُّسُل ، ولَـمَا أَرسلَ الله سبحانه رُسُلَـهُ إلى عبادِه.

ولو كانتْ كافـيةً : لَـمَا ضَلَّـتِ اليُونان ، وهم أهلُ العَقْل وعُلومِه !

بـل إنَّ ضُلاّلَ اليُونانيّين في هذه الأبواب : أعظمُ مِن ضُلاّل غيرهم ، لِهَـذا تَجِـدُ أنَّ جميعَ أهل المِلَـل والنِّحَل باختلافِها، أقرب إلى الهداية ، وأكثر طلباً لها ، مِن اليونانيّين فلاسفةً ومناطقة !

حتَّى مَـنْ آمَـنَ منهم ، إيْمانُـهُ مُذَبْذَبٌ ، على شَـفَـا جُـرُفٍ هَارٍ ، تَجِدُهُ قليلَ عـبادة ، وضعيفَ ديانة ، وصلاح ، واستقامة ، وزهـد ، ووَرَع ، بل ربّما كان خِلْواً منها كُـلّـها ، أو أكـثرها.

ومـنهم مَـنْ لم يدخـلْ في الإسلام إلاّ مكيدةً بـه وبأهله ، فَـمَا حصل مـنهم في عَهْـدِ المـأمون وقَـبْله وبَعْده مِن تَـفَـرُّقِ المسلمين إلى الـيوم ، شيء كـبير عـريض، لـو اجتمعـتْ جُيُوشُ الكُـفْـر لِفِعْلِهِ لَـمَا استطاعتْ ، ولكن مَكْـر اللـيْل والنَّـهَار.

ومَـنْ طـالع تراجمَ المُتكلّمين : لم يَجِـدْ أحـداً منهم ، يَسْلَـمُ مِن طامَّة أو بَلِـيَّة ! بل هم في ذلك ، بين مُكْـثر ومُقِلّ ، عـياذاً بالله .

ومَـنْ لم يَشْفِهِ الوَحْي في مَعْرفة أُصول الدِّين ، فلا شَفَـاه الله ، ومَنْ لم يَعْرِفْـهُ بـهِ ! فكيف وبِـمَ يعرفـه؟!

* * * *

ثمّ ذكـر المالكيّ قَـوْلَ الأشعـريّ :

(وزعمـوا أنَّ الكـلامَ في الحَـرَكَـةِ ، والسّـكون ، والجسـم ، والعَـرَض ، والألـوان ، والأكـوان ، والجـزء ، والطّـفْـرة ، وصـفات الباري عزّ وجلّ: بدعة وضلالة) اهـ كلامه.

والجـواب :

أنَّ هـذا حَـقّ ، فـإنَّ تَحْكـيمَ العَقْـل في صـفات اللهِ جـلّ وعـلا الذّاتـيَّة والفِعْليَّة ، وما يَجُوزُ علـيه سبحانه ، وما يَمْتنعُ ، بمنأى عن الوحـي ، بل مع مُعَارضتِه : مُنْكرٌ عظيم ، بل كُـفْـرٌ ورِدَّةٌ عن الإسلام .

لهـذا تَجِـدُ عقـائدَ المُتكلِّمين ، تُخَـالِفُ صـريحَ القـرآن ، وصحيح السُّـنَّة ، مُخَالفـةً ظاهرةً لا يمكنُ الجمعُ بينهما ! وتُخَالِفُ اعتقادَ المسلمين ، في الصَّـدْر الأوّل ومـا تلاه مِن أهل القرون الفاضلة المُفضَّلة ، وما عليه أهلُ السُّـنَّة جميعاً بعد ذلك !

غَـيْرَ أنَّ بُعْـدَ المُتكلِّمين مِن الحَـقّ وقُـرْبِـهم منه : بقَـدْر حَظِّـهم مِن عِلْم الكلام ، فـمَنْ زَادَ علمُه بـه ، زاد بُعْدُه عن الحَـقّ ، والله المستعان.

ثمّ أوْرَدَ المالكيّ ص(١٣٧ـ١٣٨) قـوْلَ الأشعريّ ، وهو يذكرُ حُجَجَ أهل السُّـنَّة ، في إبطال عِلْم الكلام :

(١ ـ وقالوا:
لـو كـان هُدَىً ورشاداً : لـتَكَـلَّـمَ فيه النَّبِيُّ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلَّم ، وخلفاؤه ، وأصحابُه.

٢ ـ قالوا :
ولأنَّ الـنَّبِيَّ صـلّى الله عـليه وعـلى آلـهِ وسـلّم لم يَمُـتْ حـتَّى تـكَـلَّــمَ في كـُلّ ما يُحْتَاجُ إلـيه ، مِن أُمور الدِّيْن ، وبَـيَّـنَـهُ بـياناً شـافياً ، ولم يتركْ بعده لأحـدٍ مقـالاً ، فـيما للمسلمين إلـيه حاجة مِن أُمور دينهم ، وما يُقرِّبُهم إلى الله عزّ وجلّ ، ويُبَاعِدُهم عن سَخَـطِه.

فَلَـمّـا لم يـرووا عـنه الكلامَ في شيء مِمّا ذكرناه : عَلِمْـنَا أنَّ الكلامَ فــيه بدعة ، والبحث عنه ضلالة ، لأنـَّه لو كان خيراً ، لـمَا فات النَّبِيَّ صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلّم ، ولـتَكَـلَّـمُوا فـيـه.

٣ـ قالوا:
ولأنـّه ليس يَخْلـُو ذلك مِن وَجْهَيْنِ:

- إمّا أنْ يكونوا عَلِمُوه فسكتوا عنه،
- أو لم يَعْلموه ، بل جَهِلـُوه.

فـإنْ كـانوا عَلِمُوه ، ولم يتكلـَّموا فـيـه : وَسِعَـنَا أيضاً نَحْنُ السُّكوتُ عـنه كمـا وَسِعَهم السُّكوتُ عنه ، ووَسِعَـنَا تـرْكُ الخوض فـيه ، كما وَسِعَهم تـرْكُ الخـوض فـيه ، لأنـّه لو كـان مِن الدِّيْن ، ما وَسِعَهم السّكوتُ عنه.

وإنْ كانوا لم يَعْملوه : وَسِعَنَا جَهْلُه ، كما وَسِعَ أولئك جَهْلُه، لأنَّه لو كان مِن الدِّيْن ، لم يَجْهَلُوه .

فَعَلَى كلا الوجهَيْنِ : الكلامُ فيه بدعةٌ ، والخوضُ فيه ضلالة.

فهذِه جملةُ ما احتجّوا به في تَرْكِ النَّظَر في الأُصول) اهـ كلامه .

وأقول :

هذِه حُجَجٌ قويّة ، دافعة لكُلِّ شُبْهَةٍ وبدعة ، وهي حُجَجٌ تُبْطِلُ كُلَّ بدعة وضلالة ، سواء كانتْ عِلْمَ الكلام ، أم خَلْقَ القرآن ، أم غير ذلك.

كما أنَّ لهم في رَدِّ عِلْمِ الكلام ، حُجَجاً أُخرى لم يذكرْها الأشعريّ ، قد ذكرنا طرفاً منها في مواضع تقدَّمتْ.

* * * *

ثمّ قال المالكيّ ص(١٣٨):

(ثمّ أَخَذَ أبو الحَسَن الأشعري في الرَّدِّ قائلاً: «الجواب عن الكلام السّابق مِن ثلاثة أوجه:

أحدها : قَلْبُ السّؤال عليهم ، بأنْ يُقال : النَّبيُّ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلّم لم يَقُلْ أيضاً:«إنّه مَنْ بَحَثَ عن ذلك ، وتكلَّمَ فيه ، فاجعلوه مُبتدعاً ضالاً» ! فقد لَزِمَكم أنْ تكونوا مُبتدعةً ضُلاّلاً، إذ تكلَّمتم في شيء لم يتكلَّمْ فيه النَّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم) اهـ كلامه.

وجوابُ هذا الوجه ، يسيرٌ مِن ثلاثةِ وجوه:

أحدها : أنَّ الكلامَ في أسماءِ اللهِ وصفاتهِ ، وأمورَ الغَيْب عامّة : توقيفيّ ، لا يَجُوزُ أنْ يُزَادَ فيها أو يُنْقصَ منها ، إلاّ عن طريق الوَحْي ، فَمَنْ تكلّم في هذا الباب مِن غير توقيف : كان مُخْطئاً ، ولو قُدِّرَ أنّه أصاب ! لِتَكَلُّمِهِ فيه مِن غير طريق الوحي ، فإذا تقرَّرَ هذا ، فالكلامُ في هذا الباب ، بعِلْمِ الكلام : فاسدٌ باطل.

الثّاني : أنَّ عِلْمَ الكلام ، وكتبَهُ كتب المنطق والفلسفة : لم تكن في عَهْدِ النّبيّ ﷺ حتّى يَخُصَّها بشيء.

إلا أنَّ عِلْمَ الكلام ، قد احتوى على مسائل كثيرة وعظيمة ، قد حَذَّرَ النَّبيُّ ﷺ ، وشَدَّدَ في آحادِها ، فكيف بها مُجْتمعة؟! كَرَدِّ القرآن ، أو السُّنَّة بالرّأي ، أو ضَرْبِ بَعْضِه بِبَعْض ، أو التَّشْكيك في حُكْمِه بمتشابهِ ، أو الكلام في الدِّيْن بالرّأْي .

مع ما احتواه عِلْمُ الكلام ، مِن مُخالفةٍ لكلامِ اللهِ عزّ وجلّ ، وكلامِ رسولهِ ﷺ ، وهذا كافٍ في مَعْرفة حُكْمِ الشّارع فيه.

الثّالث : أنَّ الصَّحَابة رضي الله عنهم والتّابعين ، ساروا على ما سَارَ عليه نبيُّهم ﷺ ، فلمّا طَرَأَ عِلْمُ الكلامِ ودخل على المسلمين، ضَجَّ أئمَّةُ الإسلام وعلماؤهم ، بإبطالهِ ، وتَحْريمه ، ورَدِّه ، والتَّحْذير منه ، ومِن أهلِه ، وتكفير كثير مِن مُنْتحليه ، لِفَسَاد عقائدِهم ، وقد تقدَّم.

ثمّ أورد المالكيّ الوَجْهَ الثّاني ، لجواب أبي الحَسَن الأشعري على أهل السُّنّة فقال: (والجواب الثّاني: أنْ يُقالَ لهم : إنَّ النَّبيّ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلّم ، لم يَجْهَلْ شيئاً مِمّا ذكرتموه مِن الكلام في الجسم والعَرَض ، والحَرَكة والسُّكون ، والجُزْء والطّفْرة ، وإنْ لم يتكلَّمْ في كُلِّ واحدٍ مِن ذلك كلاماً مُعيَّناً.

وكذلك الفقهاء والعُلماء مِن الصَّحابة ، غير أنَّ هذه الأشياء التي ذكرتموها ، مُعيَّنة أُصولُها ، موجودة في القرآن والسُّنَّة جملةً غير مُفصَّلة) اهـ كلامه .

والجوابُ مِن وجوه ثلاثة :

أحدها : أنّه إذا كان أصلُ هذه الألفاظ ، موجوداً في القرآن والسُّنَّة ، فَلِمَ الإعراضُ عنها ؟! واستبدالُ عباراتِهما بعباراتِ المُتكلّمين والفلاسفة اليونان؟!

الثّاني: أنّا لو سَلَّمنا - ولا نُسَلّم - أنَّ أصلَ هذه الألفاظِ في الكتاب والسُّنَّة : فقد تضمَّنتْ أموراً زائدة على أَصْلِها ، أو نَقَصَتْ عنه ، فهي غَيْرُ مُوافقة ، فيَبْقى حُكْمُ ذلك القَدْر الزّائد ، مَرْدوداً ، يَحْتاج دليلاً لإثباته.

الثّالث : أنَّ غالِبَ تلك الألفاظ ، مُحَادَّةٌ لِمَا جاءَ عن الله جلّ وعلا ، وعن رسولِهِ ﷺ ، مُناقِضةٌ لهما ، فكيف يكونُ أَصْلُها في الكتاب والسُّنّة؟! مَعَاذ الله .

فإنَّ المُتكلِّمين يقولون : إنَّ الحركة والسُّكُون ، مِن صفات المخلوقات ! لِهَذا لا تَجُوز في حَقِّ اللهِ عزّ وجلّ ! ثمّ يُبْطِلُون بذلك ، جميعَ صفاتِ اللهِ ـ سبحانه ـ الفعليّة ! وهذا باطل فاسد ، مُخَالِفٌ بالكتاب ، والسُّنَّة ، والإجماع . وللمُتكلِّمين غير ذلك ، مِمّا لا يُسْتَسَاغ ذِكْرُه .

* * * *

ثمّ قال الأشعري :

(أمّا الحركة والسّكون والكلامُ فيهما : فأصلُهما موجودٌ في القرآن ، وهُمَا يَدُلاّن على التّوحيد ، وكذلك الاجتماعُ والافتراق.

قال الله تعالى ، مُخْبراً عن خليلِهِ إبراهيم صلوات الله عليه وسلامه ، في قِصَّة أُفُوْل الكواكب والشَّمْس والقَمَر ، وتَحَرُّكِهما مِن مَكَان إلى مَكَان ، مَادَلَّ على أنَّ ربَّه عزّ وجلّ ، لا يَجُوزُ عليه شيء مِن ذلك ، وأنَّ مَنْ جَازَ عليهِ الأُفوالُ والانتقال مِن مكان إلى مكان ، فليس بإله) اهـ كلامه.

والجوابُ مِن وجوه ثلاثة :

أحدها : أنَّ في هذا الكلامِ السّابق ، مُحَادَّةً ومُخَالفةً ومُعارضةً لِمَا في الكتاب والسُّنَّة، وتحريفاً لكلامِ اللهِ عزّ وجلّ عن مواضعِهِ ، وهذا مِصْداق ما قَدَّمنا قريباً.

الثّاني: أنَّ قَوْلَ إبراهيم عليه السّلام ، دَالٌّ على خِلافِ ما استدلَّ به الأشعري ! فإنَّه عليه السّلام ، لم يُنْكِرْ حَرَكَةَ هذه الكواكب ، وإنّما

أنكرَ أُفولَها ، وغيابَ سُلْطَانِها بَعْدَ ظهوره ، وهذا يَدُلُّ على جواز الحركة والظُّهُور ، لا انتفائه.

قال سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْءَافِلِينَ ﴿٧٦﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلْقَمَرَ بَازِغًا قَالَ هَٰذَا رَبِّى فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمْ يَهْدِنِى رَبِّى لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلضَّآلِّينَ ﴿٧٧﴾ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى هَٰذَآ أَكْبَرُ فَلَمَّآ أَفَلَتْ قَالَ يَٰقَوْمِ إِنِّى بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ﴾.

الثّالث : أنَّ الكتاب والسُّنَّة ، قد دَلاّ على ثبوت الصّفاتِ الفعليّة لله جلّ وعلا، كصفة المجيء ، والنُّزُول ، وغيرها ، التي أنكرتْها المعتزلةُ ، وسَبَقَ إنكارُها في كلام الأشعريّ المُتقدِّم ، ومِن ذلك :

- قَوْلُه تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾.
- وقال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ﴾.
- وقال عزّ وجلّ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَ﴾.

وَرَوَى الإمامُ مالكٌ في «الموطّإ» عن ابن شهاب عن أبي سَلَمَة بن عبد الرّحمن ، وأبي عبد الله الأَغَرّ عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : إنّ رسولَ اللهِ ﷺ قال: «يَنْزِلُ اللهُ عَزّ وَجَلّ كُلَّ لَيْلَةٍ إلى سَمَاءِ الدُّنْيَا ، حِيْنَ يَبْقَى ثُلُثُ اللّيْلِ الآخِيرِ ، فَيَقُولُ: مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيْبَ لَهُ ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيَهُ ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ» ،

وهـذا حديثٌ صحيحٌ مُخَرَّجٌ في «الصَّحيحَيْن»[خ (١١٤٥) و(٦٣٢١)و(٧٤٩٤) عن القعنبي وعبد العزيز بن عبد الله الأُويسي وإسماعيل بن أبي أُويس كُـلُّـهم عن مالك ، م (٧٥٨) عن يحيى بن يحيى عن مالك به] .

قال عَـبّاد بن العَوّام :

(قَـدِمَ علينا شَـرِيْكُ بن عبد الله مُـنْـذُ نَـحْوِ مِن خمسين سنةً ، قـال : فقلتُ لـه : يـا أبـا عـبدِ الله ، إنَّ عـندنا قومـاً مِـن المعـتزلة ، يُـنْكرون هـذه الأحاديـث ـ يعـني حديـث الـنُّزُوْل السّـابق ـ قال : فحدَّثني بنحوٍ مِنْ عشرةِ أحاديـث في هــذا ، وقـال:«أَمّا نَحْنُ ، فـقـد أخذنـا دِيْنَـنَا هـذا عن التّابعين عن أصحابِ رسول الله ﷺ ، فـهُمْ عَمَّنْ أخذوا؟!»).

* * * *

ثمّ قال الأشعري ص(١٣٩):

(أمّـا الكـلامُ في أُصول التّوحيد ، فمأخوذ أيضاً مِن الكتاب ، قال الله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾ ، وهــذا الكــلامُ مُوْجَــزٌ مُنَــبِّهٌ عــلى الحُـجَّةِ ، بأنـَّه واحد لا شريك له) اهـ.

والجـواب :

أنَّ أهـلَ الكـلامِ ، يظـنّون أنَّ أصـلَ التَّوحيدِ ومَرْجِعَهُ ، هو توحيد الرُّبوبيَّة ، وهو الذي أُرْسِلَـتْ بِـهِ الرُّسُل ، ونـَزَلَـتْ في بَيَانِهِ الكُـتُب.

والحـَقّ في هـذا : أنَّ الأنبياءَ والمرسلين صلواتُ اللهِ وسلامُه عليهم ، بُـعِثُـوا بأنواعِ التّوحيد الثّـلاثة : توحيد الرُّبوبيَّة ، وتوحيد الأُلوهيَّة ـ وهــو توحيد العِبَادة ـ وتوحيد الأسماء والصّفات.

ولم ينازعِ المشركون، وغالبُ أقوامِ المرسلين في الأُمَمِ كلِّها في توحيد الرُّبوبيَّة.

وإنّما كان نزاعُهم في توحيد الألوهيّة، قال الإمام القاضي عَلِيّ بن عَلِيّ بن محمّد بن أبي العِزّ الحنفي الدّمشقي(ت٧٩٢هـ) في «شرح الطَّحاويّة» (١/ ٢٨ ـ ٢٩): (وكثيرٌ مِن أهل النَّظَر يَزْعمون: أنَّ دليلَ التَّمَانُعِ، هو مَعْنى قولِهِ تعالى:﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ﴾لاعتقادِهم أنَّ توحيد الرّبوبيّة، الذي قرَّروه، هو توحيد الإلهيّة، الذي بَيَّنَهُ القرآن، ودَعَتْ إليه الرُّسُل عليهم السّلام.

وليس الأمرُ كذلك، بل التّوحيد الذي دَعَتْ إليهِ الرُّسُل، ونَزَلَتْ به الكتب: هو توحيدُ الإلهيّة، المُتضمِّنُ توحيدَ الرّبوبيّة، وهو عبادةُ اللهِ وَحْدَه لا شريك له.

فإنَّ المُشركين مِن العرب، كانوا يُقِرُّون بتوحيد الرّبوبيّة، وأنَّ خالق السّمواتِ والأرض واحدٌ، كما أخبر تعالى عنهم بقوله:﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ﴾، ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ﴾ومثل هذا كثير في القرآن، ولم يكونوا يَعْتقدون في الأصنامِ أنَّها مُشاركةٌ للهِ في خَلْق العالم) اهـ.

ثمّ قال المالكيّ ص (١٤٠):

(ثمّ أطال الأشعريُّ الكلامَ على هذِه المسألة، في نحو خَمْس صفحات ثمّ قال: «يُقال لهم: النَّبيُّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم لم يَصِحَّ عنه

حديث في أنَّ القرآن غير مخلوق ، أو هو مخلوق ، فلِمَ قلتم : إنّه غير مَخْلوق؟».

فإنْ قالوا : قاله بَعْضُ الصَّحَابة ، وبَعْضُ التّابعين.

قيل لهم : يَلْزَمُ الصَّحَابيَّ والتّابعيّ مِثْلُ ما يَلْزَمُكم ، مِن أنَّ يكونَ مُبتدعاً ضالاً ، إذ قال ما لم يَقُلْهُ الرَّسولُ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم !!

فإنْ قال قائل: فأنا أتوقّفُ في ذلك ، فلا أقولُ مخلوق ، ولا غير مَخْلوق .

قيل له : أنتَ في توقُّفِك ذلك ، مُبْتدعٌ ضَالّ !! لأنَّ النَّبيَّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم لم يَقُلْ: إنْ حَدَثَتْ هذِه الحادثةُ بعدي ، توقَّفوا فيها ، ولا تقولوا فيها شيئاً !!

ولا قال : ضَلّلُوا ، وكفّروا مَنْ قال بخَلْقِه ، أو مَنْ قال بنَفْي خَلْقِه !!) اهـ كلامه .

والجواب :

أنَّ الله عزّ وجلّ قد قَبَضَ نبيَّهُ ﷺ بعد أنْ أكملَ الدِّيْنَ ، وأتمَّ الشّريعة ، فقال سبحانه:﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًاۚ﴾ ، وقال أبو الدَّرْداء رضي الله عنه : (لقد مات النَّبيُّ ﷺ وما طائرٌ يَطِيْرُ بجناحيه ، إلاّ وعندنا منه خبر).

ولـمّا قال المشركون لسلمانَ الفارسيّ رضي الله عنه: قد علَّمَكم نبيُّكم كُلَّ شيء حتَّى الخِرَاءَة؟!!

فَقَالَ : «أَجَلْ لَقَدْ نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ مِنْ ثَلاثَةِ أَحْجَارٍ ، أَوْ أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ ، أَوْ بِعَظْمٍ» وهذا في مسلم في «صحيحه» (٢٦٢).

فإذا كان الحالُ كذلك ، فكيف نُتْرَكُ في أمرٍ عظيمٍ ، كمسألةِ خَلْق القرآن ، بلا بَيِّنَةٍ ولا دليل؟!

وقد دَلَّ الكتابُ ، والسُّنَّةُ الصَّحيحة بل المتواترةُ ، وإجماعُ السَّلَفِ ، على أنَّ القرآنَ كلامُ الله ، مُنَزَّلٌ غير مخلوق ، منه بدأ وإليه يَعُود.

وقد تكلَّمَ الله بهِ ، وما كان منه سبحانه ، فهو غَيْرُ مَخْلوق ، ومَنْ قال خِلافَ ذلك فقد كَفَرَ ، قال سبحانه وتعالى: ﴿كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَٰرَكٌ﴾.

وقال جلّ وعلا: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ خَٰشِعًا مُّتَصَدِّعًا مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾.

وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾.

وقال: ﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ﴾.

وقال: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾.

وقال: ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰٓ أَنِ ٱئْتِ ٱلْقَوْمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿١٠﴾﴾ والآياتُ في هذا الباب كثيرة.

وكذلك الأحاديثُ النَّبويَّة : مُتواترةٌ في هذا الباب ، وهي أكثر مِنْ أنْ تُحْصَى، منها :

- قَوْلُـه ﷺ:«مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ إلاّ سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ ، لَيْس بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حَاجِبٌ ولا تُرْجُمَان» رواه البخاري (٦٥٣٩) ومسلم (١٠١٦) مِن حديث عَدِيّ بن حاتم رضي الله عنه .
- وقَوْلُـه ﷺ:«يَقُوْلُ الله تَعَالى: يَا آدَمُ ! فَيَقُوْلُ : لَبَّيْكَ وَسَعْدَيْكَ ، فَيُنَادِي بِصَوْتٍ : إنَّ اللهَ يأْمُرُكَ أَنْ تُخْرِجَ ذرّيّتِكَ بَعْثاً إلى النّار» رواه أحمد في «مُسْنده»(٣/ ٣٢ـ٣٣) ، والبخاريّ في «صحيحه»(٣٣٤٨) و(٤٧٤١)و(٦٥٣٠) ، ومسلم (٢٢٢) من حديث أبي سعيد الخُدْري رضي الله عنه.

أمّا إجماعُ السَّلَفِ قاطبةً ، وأهلِ السُّنَّةِ جميعاً : فقد حَكَاهُ ، جماعاتٌ مِن العُلماء ، كأبي حاتمٍ وأبي زُرْعَة الحافظَيْنِ الرّازيَيْن رحمهما الله وغيرهما.

وقد ذكرتُ أوّل الكتاب ، أسماءَ جماعات مِن السَّلَف والحُفّاظ ، مِمَّن كَفَّروا مَنْ قال بخَلْق القرآن.

فلا يقولُ ما فاه بهِ الأشعريُّ ، أو يستدلُّ به ، أو يَخَالُه حُجَّةً ، إلاّ مَنْ لم يَعْرِفِ الكتابَ ولا السُّنَّة ، ولا ما كان عليهِ عُلَمَاءُ الأُمَّةِ ، وإنّما صَنْعَتُه الكلامُ والفلسفة .

ثمّ قال الأشعريّ ص(١٤٠):

(وخَبِّرُونا ! لو قال قائل: إنَّ عِلْمَ اللهِ مَخْلوقٌ ! أكنتم تتوقّفون فيهِ أم لا؟

فإنْ قالوا : لا.

قيل لهم : لم يَقُلِ النَّبيُّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، ولا أصحابُه في ذلك شيئاً.

وكذلك لو قال قائل: هذا رَبُّكم شَبْعان ، أو ريّان ، أو مُكْتَسٍ ، أو عُرْيان ، أو مَقْرور... ونحو ذلك مِن المسائل ، لكان ينبغي:
أنْ تسكتَ عنه ، لأنَّ رسولَ الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، لم يتكلَّمْ في شيء مِن ذلك ، ولا أصحابُه.
أوْ كُنْتَ لا تسكت ، فكنتَ تُبَيِّنُ بكلامِك أنَّ شيئاً مِن ذلك ، لا يَجوزُ على اللهِ عزّ وجل وتقدَّس عن كذا وكذا ، بحُجَّةِ كذا وكذا) اهـ كلامه.

والجواب :
أنَّ باب الأسماء والصّفات ، بابٌ غيبيٌّ ، لا تجوزُ الإضافةُ إليهِ ، أو النَّقْصُ منه ، إلاّ بوحي مِن كتابِ الله ، أو سُنَّةِ رسول الله ﷺ.

فمَنْ وَصَفَ الله عزّ وجلّ بشيء ليس في الكتاب ، ولا السُّنَّة ، رُدَّ على قائلهِ ، وطُولِبَ بالدَّليل.

أمّا المُتكلِّمون : فلا يستطيعون إثباتَ صفةٍ ، ولا نَفْيَها ، خارجَ الكتاب والسُّنَّة ، فإنَّهم لا يستدلُّون بحُجَّةٍ عقليَّة على إثباتِها ، أو نفيها ، إلاّ ولِخَصْمِهم حُجَّةٌ عقليّةٌ أُخرى ، تَرُدُّ ما استدلُّوا به ، وتُثْبِتُ خِلافَه !

لهذا كانَ مآل أكثرِهم ـ والعياذ بالله ـ الزَّنْدقة ، ومَنْ سَلِمَ منهم مِن الزَّنْدقة ، كان شَكّاكاً مُتَلَجْلِجاً.

ثمّ قال المالكيّ ص(١٤٢) بعد إتمامهِ كلامَ أبي الحَسَن الأشعريّ:

(وأنتم ترون أنَّ عَدَمَ فَهْمِ حُجَّة الطَّرَف الآخر، والظَّنَّ بأنَّه لا يَعْتمدُ على دليل: مِن الأسباب الرَّئيسةِ في انتقاصِنا للآخرين، والنَّظَر إليهم بعين الازدراء، وكأنَّهم مجموعةٌ مِن العوام، الذين يعكفون على التَّقْليد، ويعتمدون على أذواقِهم وعقولِهم القاصرة، إلخ.

ولو تواضعنا وطلبنا مِن الآخر أنْ يُبَيِّنَ حُجَّتَهُ بالبراهين، لِنَدْرُسَهَا ونُراجعَها: لكانَ أفضلَ مِمّا نَحْنُ عليهِ مِن نَفْي الآخر، والتَّعَالي عليه، ولعلَّنا أجهل منه، وأبعد عن الحَقّ) اهـ كلام المالكي.

والجواب عن هذا يسيرٌ مِن وجهَيْن:

أحدهما: أنَّ ما ذكرَهُ المالكيّ قد سَلِمَ منه السَّلَفُ وأتباعُهم بحمد الله، وإنّما هو وَصْفٌ لِحَالِهِ مع أئمَّةِ السَّلَف وعُلماء السُّنَّة! على حَدِّ قَوْلِ الأوّل: «رمتني بدائها وانسلَّتْ»، وهو أحقُّ النّاس بنصيحتِه!

الثّاني: أنَّ أهل السُّنَّة حنابلةً وغيرهم رحمهم الله، لَمّا حَكَمُوا على عِلْمِ الكلامِ بما حكموا بهِ عليه: كان حُكْماً عادلاً مُنْصفاً، قد بَيَّنّا سابقاً، دلائلَ صِدْقِه، وظهور إصابتِه.

ولا أدلّ وأوضح على ذلك: مِن رجوعِ أبي الحسن الأشعري نفسِه، عَمّا كان فيه مِن اعتزال وكلام، إلى مذهب أهل السُّنَّة، وَخَصَّ منهم إمامَ الأئمَّة، أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وهذا قد ذكرَهُ أبو الحسن الأشعريّ في رسالتِه «الإبانة».

فَلِمَ رَجَعَ الأشعريُّ عن كلامِهِ السّابق؟! بل عن مَذْهبِه كُلِّهِ ، إلى مذهبِ الإمام أحمد؟!

أمْ أنَّ أبا الحسن الأشعريَّ ـ أيضاً ـ : لم يفهمْ ما كان هو عليه ، ويَحْتَجُّ له ، ويَذُبُّ عنه؟!

وكذلك رجوعُ أئمَّةِ المُتكلِّمين ، وكبارِهم ـ الذين بلغوا فيه الغاية ، وأصبح المُتكلِّمون يَحْتجُّون بهم ، وقد كانوا يَحْتجُّون لهم ـ عن الكلام ، وقد قدَّمنا ذِكْرَ بَعْضِهم ، وهذا يَدُلُّ على دِقَّةِ فَهْمِ السَّلَف لِمَآل عِلْمِ الكلامِ وأهلِه .

فصل

في زَعْمِ المالكيّ أنَّ مِن صفات الحنابلة : الظُّلْم ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٤٣) في سياق ذكره صفاتِ الحنابلة :

(ـ الظّلْم ، مثل قولِهِم :

- المرجئة مثل الصّابئين.
- المرجئة يهود.
- الرّافضة أكفرُ مِن اليهود والنّصارى!!
- المُعطّلة أكفرُ مِن المشركين .
- المرجئة والقَدَريّة ، ليس لهما نصيب في الإسلام!!
- الحنفيّة كاللُّصوص.
- وَصْم المتأوِّلين للنّصوص ، كالأشاعرة وغيرهم : بالملحدين!! ومَخَانيث المعتزلة!!
- الجهميّة كُفّار.
- القدريّة كُفّار.
- الرّافضة كُفّار.
- القَدَريّة مَجُوس) اهـ كلام المالكي.

والجـــوابُ مِن وجوه :

أحدهـا : أنَّ هـذه أقـوالٌ قالها جماعةٌ مِن أئمَّة السَّـلَف قبل الحنابلة ! فجملةٌ منها لِسَعيد بن جُـبَير التّابعي الكبير رحمه الله ، ولأمثاله.

الـثّاني : أنَّ المُعطّلةَ والجهميَّة ـ ومنهم المرجئة الغاليّة ـ والرّافضة : مُـتَّفقون عـلى جملـةِ اعـتقاداتٍ ، قـد أجمعَ السَّـلَـفُ ، وأهلُ السُّـنَّة بعدهم ، على تكفير قائلِها ، كالقول بخَلْق القرآن ، وقـد قدَّمنا أوَّلَ الكتاب ، وفي غير موضع ، أسماءَ جماعاتٍ منهم ، ودليلَ ذلك وحُجَّتَه.

أمّـا القدريّـة : فقـد صَحَّ عن ابن عُمَر رضي الله عنهما في «صحيح مسـلم»(٨) أنّـه كَـفّـرَهم ، وهو أوَّلُ مَنْ كَـفّـرَهم ، فهـم كُـفّـار بلا شك ، وهذا موطنُ إجماعٍ بين أهل السُّـنَّة لا نِـزَاعَ فـيه.

الثّـالـث : أنَّ وَصْفَ القدريّـة بالمَـجُوس : ظاهرٌ لمشابهتِهم لهم ، فإنَّ القدريّـة قالوا : إنَّ العَبْدَ هو الذي يَخْلُـقُ فِعْلَـه ! فأثبتوا خالقِيْنَ مُـتَعَدِّدين ، كالمَـجُوس الذين أثبـتوا إلَـهيْن اثنَـيْن ، الـنُّـور والظُّلْمة !

بل القدريّة أشـرّ منهم ، لكثرةِ الخالِقين الذين أثبـتوهـم.

وكذلـك تسـميةُ الأشـاعرة ، أو وَصْـفُـهم بالمُلحدين : فهم كذلك ، وليس المقصود بالإلحادِ هنا ، إنكارَ الله تعالى ، أو نفـيه ، كما يَظُـنّ المالكي !

وإنّـمـا المقصـودُ المعـنى اللّغـويّ ، وهـو المـيلُ عن الحَـقّ إلى الباطل ، وهــذا يـتـفـقُ فـيه مـعهم ، كُـلُّ مُـبـتـدعٍ ، مَـالَ عن الحَـقّ إلى البـاطـل ، أو تكلَّـم في آيات اللهِ عزّ وجلّ بغير المُراد منها.

أمّا تسميتُهم بمخانيثِ المعتزلة : فحَقّ أيضاً ، فإنّهم خرَجُوا مِن الاعتزال ، ولم يدخلوا في السُّنَّة ! فبقوا مُذبذبين ، لا إلى هؤلاء ، ولا إلى هؤلاء !

ليسوا معتزلةً ، فيقولوا بأقوالهِم ، وليسوا مِن أهل السُّنة ، فلا يُخالفوهم ، وهذا مَعْنى لا بأس به.

الرّابع : أمّا وَصْفُ الحنفيّةِ بأنّهم كاللُّصوص: فأرادوا به أحدَ أُمور:

- إمّا أنّهم لا حديثَ عندهم ، وليسوا مِن ذوي العنايةِ به ، فكانوا يأخذون الحديث مِن أهل الحديث ، ثمّ يَحْتجُّون به عليهم ! بخلاف ما أُرِيْد به ! ولا ينسبوه إلى راويه.
- أوْ أنّهم يَسْرقون النّاس مِن اتّباعِ الحديثِ والأثر، إلى اتّباع الرّأي !

وقد قدّمنا أنَّ قائلَ هذا القول وغيره : ليس بحنبليّ ، وإنّما هو مِن أئمّة السّلف السّابقين .

ولا يَخْفى أنّه يُقْبل منهم رحمهم الله ، ما لا يُقْبل مِن غيرهم ، والحمد لله .

فصل

في زَعْمِه أنَّ مِن صفات الحنابلة : إنكارَهم فضائلَ الآخرين ! والرّدّ عليه

ثمّ ذكر المالكيّ ص(١٤٣) صفة أُخرى للحنابلة ، فقال :

(ـ إنكارُهم لفضائل المُخالفين ، بأنّهم لا يَعْرفونهم بطلبِ العِلْم ، ولا بضبط الرّواية ، ولا صلاح السّيرة ، ولا تَجنُّب الكبائر، ويريدون إبطالَ الشّريعة، والمعطّلة يريدون نفي وجودِ الإله ، إلخ) اهـ كلامه.

والجوابُ مِن وجوه أربعة :

أحدها : مُطالبتُه بدليل صِدْقِهِ ومثاله ، بذكر قول حنبليّ واحدٍ ـ ويكفينا ـ نَفَى عن المُخالِف صفةً ، هي مُتحقّقة فيه ! ولن يَجِد .

الثّاني : أنّ الجُمَل السّابقة ، بَعْضُها للإمام أحمد ، وأُخرى لغيره مِن الأئمّة ، شافعيّة وغيرهم ، فإنْ كان قولهُم في أولئك باطلاً ، وهم لا يستحقونها ، والمعروف عنهم خلافها : فَلْيُبْدِ حُجَّتَه.

الثّالث : أنّ الأُمّة قد أجمعتْ على فضل أولئك الأئمّة ، الذين لم يستطع المالكيّ تسميتَهم ، وأشار إليهم بالضّمير! ويعني بهم الإمامَ أحمد ، والحَسَنَ بن محمّد الزّعْفرانيّ ، وغيرَهم مِمّن لهم تلك الأقوالُ التي ساقها ، وغيرها.

فإنْ كان هذا حالهُم مع مُخالفِيهم ! يكذبون عليهم ! وينفون عنهم ما يَعْلمون ثبوتَهُ فيهم : فهذا كذبٌ صَرِيحٌ منهم ، يُسْقِطُ

العـدالة ، وَيَرُدُّ الرّواية !

فإمّـا أنْ نـأخذَ بإجمـاعِ الأُمَّـة على عدالتِهم ، وصِدْقِهم ، ونزاهتِهم ، أو نأخذَ بقول هذا الرّافضي المالكي !

الـرّابع : أنـّا قـدَّمْنَا في موضعٍ سابق ، تـَعْـديلَ الإمامِ أحمد رحمه الله ، لجملـةٍ مِـن أهـل الـبدع المخالفين له ، وتوثيقـَهُ لهم فيما رَوَوْهُ ، وهذا أعظمُ مِن مُجَرَّدِ الشّهادة بطَلَبِ العِلْمِ ، أو مُجَانبة الكبائر ونحوها ، فإنَّ توثيقـَهُ لهم يتضمَّنُ ذلك ، مع سلامة ما رَوَوْهُ وأَدَّوْه .

الخـامس : أنَّ إرادةَ الجهمـيَّةِ وأضـرابِـهم : إبطـالَ الشّريعة : ظاهرٌ ، فـإنَّ أصـلَ الشّـريعة وبابهـا : «الوَحْـيان» ، وقــد أبطلـتْهُمَا أو كـثيراً مِمّا فـيهما : الجهمـيّةُ ! بـأنواعِ الـتّأويلات ، وضُرُوبِ المـُعارضات ، وأيُّ إبطال للشَّريعة ، أعظمُ مِن هذا ؟!

أمّـا إرادةُ المـُعطّلـة : نـَفْـيَ وجـودِ اللهِ جـلّ وعـلا : فهـذا ظـاهـرٌ أيضـاً ، في نـَفْـيهم عُلـُوَّ اللهِ جلّ وعلا على خَلْقِه ، وقولِهم : إنـّه سبحانه ، لا داخلَ العالم ، ولا خارجَهُ ، ولا فوقـَهُ ولا تـَحْـتَه !

ولا يُثْبـتون له ـ تعالى ـ صِفةً ! بل يَنْفون عنه جميعَ الصّفات ! بحُجَّة أنـّه لا تَجُوزُ عليه تعالى ، الحـركةُ ، ولا السُّكُون ، وليس بجَـوْهَر ولا عَرَض ولا جِسْـم ! فـإذا نظـرتَ في نـُعُــوتِهم الــتي ارتضــوها للهِ ســبحانه ، وجَمَعْــتَهَا : لم تـَظْـفَـرْ بـإلـه ! وإنّما لا تَتَحقـَّقُ تلك الصّفات ، إلاّ بالعَدَمِ المَحْض ! فهذا نـَفْـيٌ لوجودِ اللهِ جلّ وعلا.

فصل

في زَعْمِ المالكيّ أنّ الحنابلة لم يتركوا عالماً خالفهم ، إلا ذمّوه وعابُوه ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٤٣ـ١٤٤) :

(ولم أجدْ عَالِمَاً خالفَ غُلاة الحنابلة في أمر ، وعلموا بمخالفته ، إلاّ ذمّوه ، واتّهموه بالبدعة ، أو الزَّنْدقة ، وما إلى ذلك .

وهذا له دلالة على الجهل بالنَّفْس والآخرين ، ويَدُلُّ على تَعَصُّبِ مَذْموم شَرْعاً وعَقْلاً) اهـ كلامه.

والجوابُ مِن وجوه أربعة :

أحدها : أنّه يريدُ بغلاةِ الحنابلة إذا ذكرَهم ، أئمّةَ السَّلَفِ ، وعُلماءَ الإسلام والسُّنَّة ، وتقدَّم التَّنْبيه على ذلك غَيْرَ مَرَّةٍ ، حَيْثُ نَقَلَ نُصُوصاً لهم ، ثمّ نَسَبَها لِغُلاةِ الحنابلة !

الثّاني : أنّ الخلافَ منه خلافٌ سائغٌ ، ومنه خلافٌ غير سائغ .

أمّا الخلافُ السّائغ : فَمَا كان فرعيّاً ، لا صِلَةَ له بأُصول الدِّين، ومَعَاقِدِ الإيمان ، فهذا لا يُوجِبُ تبديعاً ، ولا تضليلاً ، ولا تكفيراً .

أمّا غَيْرُ السّائغ : فَمَا كان في أُصول الدِّين ، فهذا يُوجِبُ تارةً تَبْديعاً ، وتارةً تضليلاً أو تكفيراً .

وهـذا قـَدْرٌ مُشْـتركٌ ، مُـتَّـفَقٌ علـيه ، بـين المسـلمين جمـيعاً ، حنابلةً وغير حنابلة ، سُنَّةً ومُبْتدعة .

بـل هو مُتَّـفَقٌ عليه عند أهل المِلَل والنِّحَل جميعاً ، فـمَا مِنْ صاحب مِلَّةٍ ونِحْلَـةٍ ، إلاّ وهو يعتقدُ ضلالَ مُخالِفـه فيها.

الثّالـث : أنَّ مَـنْ بَدَّعَهُ الحنابلةُ ، أو ضَلَّلُـوه ، أو كَفَّرُوه ، فـإنَّما فعلـوا ذلـك لاستحقاقِهِ ذلـك الحُكْـم ، بمخالفتهِ لاعتقادِ أئمَّةِ الإسلام ، الثّابت في الكتاب والسُّنَّة ، وليس لمخالفتهِ لهم كما زَعَمَ المالكي.

ولا أدلَّ عـلى ذلـك ولا أظهـر: مِـنْ مُوافقـةِ أئمَّـةِ السـَّلَفِ وأهـل السُّـنَّة باختـلافِ مذاهبِهم ، للحنابلةِ في أحكامِهم تلك ، كاتّفاقِهم عـلى تكفـير الجهميَّة ، والمعـتزلةِ ، القـائلين بخَلْق القرآن وبغيره مِن العقائدِ الفاسدة.

الـرّابع : أنـّه لو كان الحنابلةُ يُكَفـّرون أو يُضَلـّلون كُـلَّ مُخَالفٍ لهم مُطْلَقاً ، سواءً كانتْ مُخَالفتُه فرعيّةً أو أصليّةً ، لَـمَا سَلِمَ لهم أحـد !

بـل لا تكـادُ تَـجِـدُ عالِمَـيْنِ اثْنَـيْنِ، حَنْبلـيَيْنِ أو غير حَنْبلـيَيْن ، يتَّفقانِ في جميعِ أُمورِهم ، وإنْ كانوا مُتَّـفـقَيْنِ في الأُصول .

فصل

في زَعْمِهِ أنَّ مِن صفات الحنابلة : الافتراءَ على الخُصُوم ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٤٦) في سياقهِ صفاتِ الحنابلة بزَعْمِه :

(ـ الافتراء على الخصوم ، مثل:
زَعْمِهم أنَّ جَهْمَ بن صَفْوان ، كان يُريدُ أنْ يمحو آية ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝﴾)اهـ كلامه.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ الجَهْمَ بن صَفْوان ، زنديقٌ ، أجمعَ أهلُ السُّنَّةِ على ضَلالِهِ وكُفْرِه ، وأقوالُهُم فيه كثيرةٌ جدّاً ، حنابلةً وغير حنابلة .

بل أقوالهُم في تكفير مَنْ قال بقولِهِ ، أكثرَ مِنْ أنْ تُحْصَى ، فكيفَ بهِ هو ؟! وقد ذكرنا جماعاتٍ منهم في «المقدِّمة الثّالثة» أوَّل الكتاب .

الثّاني : أنَّه إذا كان الجَهْمُ بتلك المثابة ، وذلك الضّلال : فهو أَهْلٌ لكُلِّ شَرٍّ ، فلا يستطيعُ المالكيّ أنْ ينفيَ ما نُسِبَ إليهِ سابقاً ، إلاّ بحُجَّةٍ ودليل ، لا بالتَّلْبيس والتَّضْليل !

الثّالث : أنَّ ما نُسِبَ إلى جَهْمٍ مِن إرادتِه مَحْوَ تلك الآية : غير مُسْتغرب ولا مُسْتنكر ، فإنَّه وإنْ لم يتمكَّنْ مِن ذلك ، ويظفرْ به ، إلاّ أنَّه قد مَحَى معناها الحقيقي ! وجَعَلَ لها مَعْنَى باطلاً فاسداً غير مُرادٍ ، ليُبْطِلَ حُكْمَها ، مع بقاءِ رَسْمِها !

الرّابع : أنَّ قائل تلك العبارة ، أنَّ جَهْماً أرادَ مَحْوَ آيةِ ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾ : هو مِن أصحابِ جَهْمٍ ! ورَوَاهُ عنه أبو نعيم شُجاع بن أبي نصر البَلْخي سماعاً مِن جَهْم ، ولَيْسَا بحنبليَّيْن !

فصل

ثمّ قال المالكيّ ص(١٤٦) :

(ويزعمون بأنّه [أي الجهم] يُصلّي على عيسى ، ولا يُصلّي على النَّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، وأنّه ذمَّ النَّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلم) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ ما ذكَرَ ، قيل في بشر المريسي ! وليس في الجهم ! كما في الموضع الذي عَزَا إليهِ المالكيّ في «السُّنَّة» لعبد الله بن الإمام أحمد (١/ ١٧٠)!

الثّاني : أنَّ بشراً قد كَفَّرَهُ جماعاتٌ مِن السَّلَفِ ، وضَلَّلَهُ آخرون ، فهو ساقط، لا تُسْتنكرُ منه تلك الأقوالُ والأفعال ، حتَّى تُنْفى عنه بلا حُجَّةٍ ولا دليل.

الثّالث : أنَّ قائلَ ذلك ليسَ بحنبليّ ، وهو يحيى بن أيوب ، قال عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (١/ ١٧٠) :

(أُخبرتُ عن يحيى بن أيوب قال : كنتُ أسمعُ النّاسَ يتكلَّمون في المريسي ، فكرهتُ أنْ أقدم عليه حتَّى أسمعَ كلامَه ، لأقولَ فيه بعِلْم .

فأتيتُه ، فإذا هو يكثر الصّلاة على عيسى بن مريم!صلوات الله عليه.

فقلتُ له : إنكَ تُكْثِرُ الصّلاةَ على عيسى ، فأهلُ ذاك هو ، ولا أَرَاكَ تُصلّي على نبيّنا ، ونبيُّنا ﷺ أفضلُ منه؟!

فقال لي : ذلك كان مَشْغولاً بالمرآة ، والمِشْطِ ، النّساء!!) اهـ مِن «السُّنّة» .

فهل فيهِ أكفرُ مِن هذا الزّنديق ، المسمَّى بشراً المريسي ، عليه لعائن الله ، ومَنْ تولاه ودافعَ عنه.

وقد أفردَ الرَّدّ عليه ، وبيانَ ضلالِهِ وكُفْره وزندقتِه : الإمامُ الحافظ عثمان بن سعيد الدّارمي رحمه الله ، في كتابه الشّهير «رَدّ عثمان بن سعيد على بشر المريسي الكافر العَنِيد».

فصل

ثمّ قال المالكيّ ص(١٤٦) : (وأنّه يُحِلُّ المُسْكِر) اهـ.

والجواب مِن وجوه :

أحدها : أنَّ هذا ليس مقولاً في الجهم ، وإنّما قيل في أبي حنيفة رحمه الله !

الثّاني : أنَّ قائلَهُ أبو عَوَانة (ت١٧٥هـ) ، وليس بحنبليّ ! بل هو مُتقدِّمٌ على الإمامِ أحمد رحمهما الله ، وأَسَنُّ منه.

الثّالث : أنَّ سَبَبَ ذلك ، إباحةُ أبي حنيفة وجماعة شُرْبَ النَّبيذ ، وإخراجُهم له مِن الخمر، وقد تكلَّمَ الفقهاءُ في ذلك ، وحَرَّمَ الجمهورُ

النَّبـيذ ، وجعلـوه خَمْراً مُسكراً ، إلاّ أبا حنيفة ، فإنـّه لا يراه كذلك ، وهذا مَعْنى قول أبي عَوَانة ، وقد أَنْكَـرَ على أبي حنيفة في ذلك جماعات .

فصل

ثـمّ قـال المالكيّ ص(١٤٦): (وقولهـم : إنّ بشر المريسي وأصحابَهُ ، لا يَدْرون ما[1] يَعْبدون) اهـ كلامه.

والجـواب مِن وجوه :

أحدهـا : أنّ قـائل ذلـك ، وكـيعُ بـن الجَـرّاح كمـا في «السُّـنَّة» لعبد الله بن أحمد .

ووكـيعٌ(ت١٩٧هـ) مِـن أئمَّـة السَّـلَف ، وهـو مُتقدِّمٌ على الإمام أحمد ، وليس بحنبلي !

الـثّاني : أنّ تتمَّةَ كلامِ وكيع رحمه الله ، تُبَيِّـنُ سَـبَبَ حُكْـمِه على أولـئك بمـا قـال ، وهـو قولهـُم بخَلْـق القـرآن ، وتعطـيل الصّفات ، وإنكار عُلُـوّ الله .

ولا يَعْـرفون ربَّهـم ولا يصـفونه إلاّ بالسُّـلُوبِ المُجَـرَّدَةِ ، التي لا تَصْلُـحُ أنْ تكونَ وَصْـفاً لشيء ، سِوى الجماد أو العَـدَم .

---

١ ـ هكذا هو في كتاب المالكي ! أمّا مَصْدرُه : فهو فيه «مَنْ» وهو المناسب .

فصل

ثمّ قال المالكيّ ص(١٤٦): (قولهم : إنّما أرادَ بشرٌ المريسي وأصحابُه أنْ يقولوا : ليس في السّماء شيء) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ هذا حَقّ ، فبشر المريسي ، والجهميّة ، والمعتزلة ، وأضرابُهم ، لايقولون إنَّ في السّماء إله ، ويُنكرون عُلُوَّ اللهِ ـ عزّ وجلّ ـ على خَلْقِه ، وأنّه في السّماء.

وهذا عندهم مِن جملة «التّوحيد» ، ويدعون إليه ، ويُنافحون عنه ، فَلِمَ الإنكارُ إذن ؟! وهل يَعْلم المالكيّ غَيْرَ هذا إنْ كان يَعْلم ؟!

الثّاني : أنَّ قائلَ ذلك : حَمّادُ بن زيد(ت١٧٩هـ) ، وهو مِن أئمَّةِ السَّلَف ، وكبار المُحدِّثين ، وليس بحنبليّ ، بل هو مُتقدِّم على الإمام أحمد !

الثّالث : أنَّ هذا القولَ قَالَهُ حَمّادُ بن زيد في الجهميّة ، ولم يَخُصَّ حَمّادٌ أحداً منهم بتسميته !

ولا شكّ أنَّ المريسيَّ جهميٌّ ، بل مِن كبارهم ، ولكن لِمَ خَصَّ المالكيُّ بشراً وأصحابَهُ ، دون البقية ؟! وتَرَكَ نَصَّ حَمّاد ، مع وقوفِهِ عليه؟!

فصل

ثمّ قال المالكيّ ص(١٤٦) : (وزعمهم أنَّ مَنْ قال:«القرآن مَخْلوق» ، فهو يَعْبُدُ صَنَمَاً !! وأنّه قد قال على الله ، ما لم تَقُلْهُ اليهودُ

والنّصارى!!) اهـ.

والجـوابُ مِن وجهَيْنِ:

أحدهمـا : صِحّـةُ القولـَيْنِ، فإنَّ مَنْ عَطـّلَ صِفاتِ اللهِ ـ عزّ وجلّ ـ الذاتـيّة ، والفعلـيّة ، خشـيةَ تشـبيهِ اللهِ عـزّ وجـلّ ـ بـزعم أهـل الـبدع ـ بالمخلوقـات الحيَّة ، ونفى لذلك كلامَ اللهِ ، وقال بخَلْق القرآن : فقد جَعَلَ إلـهـه جَمَاداً ، لِسَـلْبِه جميعَ الصّـفات ، ووَصَـفْهِـم لـه بأوصـاف الجمادات ، فهم مُشابهون لعُـبَّادِ الجمادات ، كالأصنام وغيرها .

الـثّاني : أنَّ هـاتين الجملتين ، لإمامَيْنِ كبيرَيْنِ، أُولاهما لهارون بن مَعْـروف المَـرْوزي رحمه الله (ت٢٣١هـ) ، والأُخرى لأبي عُبَـيْد القاسم بن سَلاَّم (ت٢٢٤هـ) ، وهما ليسا بحنبليَيْنِ!

فـصـل

قـال المـالكيّ ص(١٤٦) : (وقـد عـنون عـبد الله بن أحمد عنواناً في كتابه «باب مَنْ زعم أنّ الله لا يتكلَّم، فهو يعبد الأصنام»!!) اهـ.

وهذا والله حقّ ، وقد تقدَّم بيانُ معناه ، وصِحَّتُه في سابقه.

فـصـل

قـال المـالكيّ ص(١٤٦) : (وغـير هـذا ، مِمّا لا يُمْكنني حَصْرَه ، ولم أشـأْ أنْ أتتبَّعه)اهـ.

والجـواب :

أنَّ المالكيَّ قـد اجتهدَ في الكذب والافـتـراء على الحـنابلة ، ولم يَظْـفـَرْ ـ مع

حِرْصِه على التَّلْبيس ، وعَدَمِ امتناعه عن الكذب ـ بموضعٍ واحدٍ فقط ، يَصِحُّ فيه زَعْمُه وبهتانُه على الحنابلة رحمهم الله ، أو على غيرهم مِن أهل السُّنَّة .

وكلامُه هنا ، مِن جملة كلامِه هناك ! دعاوى خاوية ، وادّعاءات خالية.

فصل

قال المالكيّ ص(١٤٦ـ١٤٧) : (وزعموا أنَّ أبا حنيفة يزعم أنَّ النَّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، لو أدركه ، لأخذ بكثير مِن قولِه) اهـ.

والجوابُ : أنَّ قائلَ هذا : يوسف بن أسباط الشَّيْباني الزّاهد (ت١٩٥هـ) ، وليس بحنبلي !

فصل

في زَعْمِهِ أنَّ الحنابلة لم يَكْفِهِم الافتراءُ على النّاس ، حتَّى افتروا على الجنّ والهواتف ! وجَعَلُوهم مُؤيِّدين لهم ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٤٧) :

(ولم يكتفوا بالافتراء على البشر ، حتَّى افتروا على الجنّ والهواتف !! فيأتون بالأخبار التي تجعل الجنَّ في صَفِّهم !! وكأنَّ الجنَّ والهواتف ، ليس فيهم مُعطِّلة ولا جهميَّة !! مع أنَّ القرآن الكريم قد أخبر عنهم : أنَّ فيهم الصّالحون[١] ، وفيهم الكفّار.

ومِن أمثلةِ هذه الأساطير هنا : ما رَوَوْهُ مِن أنَّهم سَمِعُوا هاتفاً ، يلعنُ بشر المريسي ، وثُمَامة بن أشرس!!)اهـ.

والجوابُ مِن وجوه ثلاثة :

أحدها : أنَّ قائلَ هذا ليس بحنبليّ كذلك ! فقد رواه عبدُ الله بن أحمد في «السُّنَّة» (١/ ١٦٩)(١٩٥) بإسنادٍ صحيح، قال: (حَدَّثني هارون بن عبد الله الحَمّال ثنا محمّد بن أبي كَبْشَة قال:«**سَمِعْتُ هَاتِفاً يَهْتِفُ فِي البَحْرِ لَيْلاً فَقَالَ : لا إلهَ إلاّ الله ، كَذَبَ المَرِيْسِيُّ عَلَى اللهِ عَزّ وَجَلّ.**

---

١ ـ كذا عند المالكي ! وصوابُها (الصّالحين) اسم (أنّ) مُؤخَر ، ولعلّ المالكيّ اكتفى بنَصْبِه عن نَصْبِها !

ثـمّ هَـتَفَ ثَـانِـيَةً فَـقَــالَ : لا إلــهَ إلاّ الله ، عَلَـى ثُـمَامَـةَ وَالمَرِيْسِيِّ لَـعْـنَـةُ الله .

قــال: وَكَـــانَ مَعَـــنَا فِــي المَرْكِـــبِ رَجُــلٌ مِــنْ أَصْــحَابِ بِشْـــرِ المَرِيْسِيِّ ، فَـخَـرَّ مَـيِّـتَـاً») اهـ.

وهـارون : عـالم ، ثقـة ، جلـيل ، احـتجَّ بــه مسـلم في«صـحيحه» ، ووثّـقـه الأئمَّةُ الكِـبَار.

وابنُ أبي كَـبْشَة : وثّـقَـه ابنُ حِـبّان ، رحمهم الله جميعاً.

الـثّاني : أنَّ سَـبَبَ نفـيِّ المـالكيِّ لهـذا الأثــر الصّـحيح عــن هــذا الهــاتف : كَـوْنُــهُ جـَـاءَ مُوافـقاً لاعتقادِ السّـلَـفِ رحمهم الله ، مع أنَّ الجِـنَّ فيهم المؤمن والكافر، والسُّنِّـيّ والجهميّ وغير ذلك ، كما ذكر هو!

وهـذا الأمــرُ ـ أعـني وجودَ كُـفّـار ومُبتدعة في الجانّ ـ الذي يَخَـالُـهُ المـالكيُّ عِلـَّةً تُـبْطِلُ هـذا الأثـر! : لا قيمةَ لـه ، فوجودُ هاتفٍ بأمـر مُوافق لاعتقادِ السَّلَفِ ، لا يَنْفِي وجودَ آخـرين مُخَالِفين لـه !

ولا تَصِحُ لـه عِلـّتُهُ هـذه ، إلاّ إذا ادَّعى أنَّ الجـانَّ والهواتفَ كُـلـَّهم عـلى اعـتقادٍ واحـدٍ مُخَـالِفٍ لاعـتقادِ السـَّـلَف ! وهـذا لا يَـدَّعِـيْـهِ ، ولا يَسَعُهُ ذلك ، وقـد قَـالَ خِـلافَـه !

الثّـالـث : أنَّ مـا هَـتَفَ بِــهِ هـذا الهـاتف : أَمْـرٌ مُتَّفقٌ عليهِ بين أهل السُّــنَّة جميعاً ، وكـان علــيه أئمّـة السّـلَـفِ رحمهم الله ، فليسَ بأمـر مُنْكَـرٍ ولا مُسْتغرب !

فصل

في زَعْمِه أنَّ مِن صفات الحنابلة : عَدَمَ إدراك مَعْنى الكلام ! والرَّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ في سياق صفات الحنابلة ص(١٦٠):

(ـ عدم إدراك مَعْنى الكلام!!

مِن السِّمَاتِ الغالبة على مَذْهبنا العقديّ السَّلَفيّ الحنبلي: أنَّنا لا نُدرك مَعَاني الألفاظ والمُصطلحات التي نتحدَّثُ بها ، فتجدُ ألفاظاً ضخمةً ، فإذا سألتَ قائلَها عن مَعَانيها ، إذا به يُبْهَت) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ دعواهُ الانتسابَ لمذهب الحنابلةِ السَّلَفيّ في الاعتقاد : باطلٌ ، قد قدَّمنا بُطلانَهُ ، وأنَّه لا يَصِحُّ انتسابُه لهم ، إلاّ إنْ صَحَّ انتسابُ زيادٍ لبني أُميَّة !

وكتابُه هذا دالٌّ على اعتقادِه الرّافضيّ المعتزليّ الفاسد ، كمَا أنَّه ليس مِن أهل العِلْم ، ولا مِنْ طلبتِهِ حتَّى يكونَ حَنْبليّاً أو غير حنبلي !!

الثّاني : مُطالبتُه بمثالٍ واحدٍ فقط ، يَدُلُّ على صِحَّةِ ما ادَّعاهُ ! ولن يَجِد .

الثّالث : أنَّ هذه الألفاظَ الضَّخْمة ، التي يزعم المالكيّ أنَّ الحنابلةَ يتكلَّمون بها ، ولا يَعْرفون مَعَانيها ، لها حالان :

ـــ إمّا أنْ يَزْعُمَ أنَّ الحنابلةَ اختلقوها ، وتكلـّموا بها ، دون بقيَّة عُلماء المسلمين .

فإنْ كان هذا : فَهُم أدرى النّاس بها ، وأعرفُ بمقصودِها مِن غيرهم ، فهم مُحْدِثُوها وصانعُوها ، والمُحْتَكَمُ إليهم في مَعَانيها.

ـــ وإمّا أنْ يقولَ : تكلـّمَ بها الحنابلةُ وغيرُ الحنابلة : فَلِمَ إذنْ يَحْمِل على الحنابلةِ ويَتْرُك غيرَهم؟!

وإنْ قال : لجهلِهم بمعانيها .

قُلْنَا : وَلِمَ اختارَ الجَهْلُ الحنابلةَ وتَرَكَ غَيْرَهم؟!

ثمّ يَلْزَمُهُ أحَدُ أمرَيْن:

- **إمّا أنْ يقول:** إنَّ الحنابلةَ كُلـّهم ، باختلافِ عُصُورِهم ، قد تكلـّموا بتلك الألفاظ ، وهم يَجْهلونها.
- **أو يقول** : منهم مَنْ جَهِلَها ، ومنهم مَنْ يَعْلَمُ معانيها.

إنْ كان الأوَّل : فلا يُوافقُهُ عليهِ عاقل.

وإنْ كان الثّاني: فلماذا عَمَّمَ حُكْمَهُ ؟! وجَعَلَ ذلك مِن صفاتِ الحنابلة؟! ولا يَخْلو أتباعُ مذهبٍ ، مِن جَهْلِ بَعْضِ أتباعِهِ في بَعْض المسائل ، أو عَدَمِ تَمَكُّنِهم منها ، فَلِمَ يحمل على الحنابلة؟!

ثمّ يَلْزَمُهُ أحَدُ أمرَيْن كذلك :

- إمّا أَنْ يقولَ : إنَّ تلك الألفاظَ ـ المزعومةَ ـ جَهِلَهَا الحنابلةُ ، أو بَعْضُهم ، وهو عَرَفَهَا وَحْدَه !

- أو أنَّ أهلَ العِلْمِ قَبْلَهُ ، نبَّهُوا على عَدَمِ فَهْمِ الحنابلةِ لها .

إنْ كان الأوَّل : فقد ادَّعى ما يَعْلَمُ هو بُطْلانَهُ ، وما لم يُسَلِّمْ به له أحد !

وكيف لا يُنَبِّه أحدٌ مِن عُلماء المسلمين على ذلك ويُبَيِّنه ، ثمّ يُنَبِّه مثل هذا الجاهل؟!

وإنْ كان الثّاني : فَمَنْ هو ذلك المُنَبِّه؟

وما تلك الألفاظ التي زَعَمَ خَطَأَ الحنابلةِ في مَعْرفتِها؟ وأينَ نَبَّه؟

فصل

في تشكيك المالكيّ في مَعَاني مُصْطلحات كثيرة مُستقرَّة عند أهل العِلْم ، كالسَّلَف الصّالح ، وأهل السُّنَّة ، وأهل الأثر، وأهل الحديث ، وحَدّ البدعة ، والإجماع ، وغيرها ! والرَّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦٠):

(وتتردّدُ عندنا في العقائد ألفاظ كثيرة ، ومُصْطلحات فضفاضة ، لا نَعْرِفُ مَعْناها ، أو على الأقل ، يختلف النّاس في تحديدِها مِن شخص لآخر، فنُطْلِقُها بلا تحديد ، مثل:«السَّلَف الصّالح»،«أهل السُّنَّة»،«أهل الأثر»،«أهل الحديث»،«الطّائفة المنصورة»،«البدعة»،«الإجماع»،«الضّلالة»، «الأُمّة»،«عُلَماء الأُمّة»،«الرّافضة»،«الجهميّة»،«الخوارج»،«النّواصب»، «الشّيعة»،«الكتاب»،«السُّنَّة»، إلخ) اهـ.

والجوابُ يسير مِن وجوه:

أحدها : أنّا نُسَلِّمُ له ما أثبتَهُ لنَفْسِه ، مِن الجهل بتلك المُصْطلحاتِ ، التي منها «الكتاب»و«السُّنَّة»!

بل نُسَلِّمُ له أكثر مِن ذلك ! مِن الجهل وقِلَّةِ العِلْم !

غَيْرَ أنَّ جَهْلَهُ واعترافَهُ به: لا يَدُلُّ على جَهْلِ غيره ! وإنّما يُوجِبُ عليه أمراً ، وهو سؤالُ أهل العِلْم ، قال سبحانه:﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ لا أنْ يَرْمِيَ غَيْرَه به .

الثّاني : إنْ كان مُرادُه مِن إيرادِ هذه الألفاظ ، وبيان جَهْلِه بها : أنْ يُجَهِّلَ الحنابلةَ بها ، ويَنْفيَ مَعْرفتَهم لها : فهذا باطلٌ ، وكتبُهم كُلُّها في العقيدة ، تُبيِّنُ معرفتَهم التّامَّة بها .

وليستْ هذه الألفاظُ مجهولةً ، حتَّى عند عامّة أهل السُّنَّة بَلْهَ عُلماؤهم.

الثّالث : أنَّ مَعْانيَ ما ذكرَهُ عندنا ، هي على ترتيبه :

- **السَّلَف الصّالح :**

هم أئمَّة الدِّين ، وعُلماءُ الأُمَّة المُتقدِّمين ، مِن أهل القرون الثّلاثة المُفضَّلة الأُولى ، المُستقيمين على السُّنَّة ، ومنهم الصَّحَابة جميعاً ، ثمّ تابعُوهم بإحسان وتابعُ تابعيهم ، ومَنْ تلاهم على الإحسان والإيْمان ، وقد تقدَّم ذِكْرُ جماعاتٍ منهم ، وذِكْرُ أقوالِهم في غَيْرِ مسألة.

وهذا الأمر، لا يُنازع فيه كثيرٌ مِن أهل البدع ، بل يوافقون أهل السُّنَّة في هذا الحَدّ ، لكنَّهم قد يقولون: (مَذْهبُ السَّلَفِ أسلم ، ومَذْهب الخَلَفِ أعلم) !

- **وأهل السُّنَّة ، وأهل الحديث والأثر، بمعنى واحد :**

وهم المُستقيمون على الكتاب والسُّنَّة ، على فَهْمِ السَّلَف الصّالح ، فلا يَنْفون عن الله ـ عزّ وجلّ ـ ما أثبتَهُ لنفسِه في كتابه ، أو أثبتَهُ له رسولُه ﷺ ، بل يُثبتونه مُسَلِّمين للوحي، غَيْرَ مُتكلِّفين ولا مُكيِّفين ، أو مُشبِّهين ، ولا مُؤوِّلين أو مُعطِّلين.

ولا يُثبتون له سبحانه شيئاً لم يُثبِتْهُ لنفسِه ، أو رسولُهُ ﷺ، مُحَكِّمين الوحي في أُمورهم كُلِّها ، مُتَّبعين عُلماءَ الأُمَّةِ المَرْضيّين ، وسَلَفِهم السّابقين ، في فَهْمِ معانيها ، ومعرفة المقصود مِن ورائِها.

ولِتَمَسُّكِهم الشّديد بحديثِ النَّبيِّ ﷺ وآثاره ، وآثار أصحابِه وتابعيهم ، روايةً ودرايةً : سُمُّوا أهلَ الحديثِ وأهلَ الأثر، وهم الفرقة النّاجية ، والطّائفة المنصورة .

● أمّا البدعة :

فقد نَصَّ على بيانِها النَّبيُّ ﷺ ، حَيْثُ قال:«إنَّ أَصْدَقَ الحَدِيْثِ كِتَابُ اللهِ ، وَأَحْسَنَ الهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ، وَشَرَّ الأُمُوْرِ مُحْدَثَاتُهَا ، وَكُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ ، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالَةٌ ، وَكُلَّ ضَلالَةٍ في النّار» [حم (٣/ ٣١٠-٣١١و٣٧١) م (٨٦٧) مي (٢٠٦) جه (٤٥) ن (١٥٧٨) واللَّفظ له].

وقال ﷺ:«مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ ، فَهُوَ رَدّ» [حم (٦/ ٢٤٠و٢٧٠) خ (٢٦٩٧) م (١٧١٨)].

● والإجْماع :

اتّفاقُ عُلماءِ الأُمَّةِ الرَّبّانيّين في عَصْرٍ ما ، على حُكْمِ أَمْرٍ ما .

هذا في الأُمور الشّرعيّة . ويُعْتَبرُ في كُلِّ إجماعٍ غيره ، إجماعَ عُلمائِه ، فإجماعُ النّحاةِ لا يُعتبر فيهِ إلاّ النّحاة ، ولا يَخْرِقُ إجماعَهم ، مَنْ ليس له معرفةٌ بالنَّحْو !

وإجماعُ الشَّرْع ، دليلٌ مُحْكَمٌ في كُلِّ أَمْرٍ ثَبَتَ وصَحَّ فيه.

• والضَّلالـة:

كـُلُّ مـا صَـرَفَ المسـلمَ عـن الكـتاب والسُّـنَّة ، وحقيقةِ فَـهْمِهما والعَمَلِ بأوامرهما ، ككتابِ المالكيِّ هـذا.

• والأُمَّـة :

أُمَّـة دعوة ، وأُمَّـة إجابة.

فـالأولى : يَدْخـلُ فـيها المسـلمون ، وأهـلُ الكـتاب وغيرُهـم ، مِمّنْ أدركـوا دعوةَ النَّبيِّ ﷺ في حياتهِ ، أو بَعْدَ مَمَاتـِه ، فَـيَلْزمُهم اتـّباعُـهُ ، وتَرْكُ ما هم عليه لـه.

والثّـانـية : أُمَّــةُ الإجابـة ، وهـم الذين اتّبعوه ﷺ ، وأسلموا ، مِمَّنْ أدرك حياتَهُ ﷺ ، أو جـاء بَعْدَه .

والأصـل في المُـرادِ بالأُمَّـةِ إذا أُطْلِقَـتْ : أُمَّـة الإجابـة ، وكذلك إذا نُسِبَتْ إلـيها الفضائل، والمَـحَامِد ، والنَّصْر، والعِـزَّةِ ، والرِّفْعة ، والتَّمْكين ، ونحوهــا ، كقولـــه سـبحانه:﴿كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِۗ وَلَوۡ ءَامَنَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَكَانَ خَيۡرًا لَّهُمۚ﴾الآيـة .

وإذا قيل : عُلماءُ الأُمَّة : فالمقصود كما هو مَعْلوم ، أُمَّة الإجابة.

أمّـا أُمَّـةُ الدَّعْـوة : فـلا تُرَادُ بإطلاق«الأُمَّة»، إلاّ إذا دَلَّـتْ قرينةٌ على ذلـك ، ومـنه قـَوْلُ الـنَّبيِّ ﷺ:«وَالـَّذِي نـَفْـسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ، لا يَسْمَعُ بِـي أَحَـدٌ مِـنْ هَـذِهِ الأُمَّـةِ ، يَهُـوْدِيٌّ ، وَلا نـَصْـرَانِيٌّ ، ثـُـمَّ يَمُـوْتُ وَلـَـمْ يُؤْمِنْ

بِالَّذِي أُرْسِلْتُ بِهِ ، إلاّ كَانَ مِنْ أَصْحَابِ النَّار» رواه الإمامُ أحمد في «مسنده» (٢/ ٣١٧) ، ومسلم في «صحيحه» (٢١٨) مِن حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

• والرّافضة والشّيعة بمَعْنى:

وهم كُلُّ مَنْ انتقصَ صحابيّاً واحداً فأكثر، وهم يُسَمُّونَ أنفسَهم شيعةً ، يَزْعمون كذباً تشيُّعَهم لآلِ البَيْت رضي الله عنهم . وأهلُ السُّنَّةِ يُسمُّونَهم رافضةً ، لِرَفْضِهم الإسلامَ والحَقّ .

وَرَوَوْا ـ أعني الرّافضة ـ أنَّهم لَمّا سمّاهم أهلُ السُّنَّة رافضةً ، جاءوا جعفراً الصّادق ـ رضي الله عنه ـ فشكوا له ذلك ، فقال:«واللهِ مَا سَمَّوْكُمْ بِهِ ، وَلَكِنَّ اللهَ سَمّاكُمْ» .

• والنّواصِب :

مَنْ نَاصَبَ الخليفةَ الرّاشدَ عَلِيَّ بن أبي طالب رضي الله عنه : العداءَ وكَرِهَهُ.

ثمّ صَارَ لَقَباً لِمَنْ ناصب آل بَيْتِهِ ـ رضي الله عنه وعنهم ـ : العداءَ أو كَرِهَهُمْ ، وكذلك آل بيت النَّبيِّ ﷺ عامّة.

لذلك فإنَّ الرّافضةَ ـ التي تزعم التَّشيُّع للآل ومَحَبَّتَهم ـ : ناصبةٌ كذلك ، فإنَّهم يزعمون مَحَبَّةَ عَلِيٍّ ـ رضي الله عنه ـ وآلِ بَيْتِهِ ، وآل البَيْتِ عامّة ، ثمّ تراهم يَطْعنون في سِبْط رسولِ اللهِ ﷺ الحَسَن بن عَلِيّ ـ رضي الله عنهما ـ ، ويصفونه بصفاتٍ قبيحة ، كَمُسَوِّدِ وجوه

المؤمنين ، لتنازله ـ رضي الله عنه ـ بالخلافةِ لمعاوية ـ رضي الله عنه ـ وحقن دماءِ المسلمين . وكان ذلك سَبَبَ مَدْحِ النَّبيِّ ﷺ له والثَّناء عليه ، حين قال ﷺ: «إنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ ، وَلَعَلَّ اللهُ أَنْ يُصْلِحُ بِهِ بَيْنَ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ» [حم (٥/ ٣٨و٤٤و٤٧و٥١) خ(٢٧٠٤)،(٣٦٢٩)،(٣٧٤٦)، (٧١٠٩) د(٤٦٦٢) ت(٣٧٧٣) ن(١٤١٠)].

ويطعنون في حَبْرِ الأُمَّة عبد الله بن عَبّاس ، وأخيهِ عُبَيْد الله ـ رضي الله عنهم ـ . وفي زوجاتِ رسولِ اللهِ ، أُمَّهاتِ المؤمنين عائشة وحفصة رضي الله عنهما ، وآخرين.

بل لم يَسْلَمْ أحدٌ مِن آل البَيْت مِن طَعْنِهم ، لا عَلِيّ ! ولا الحُسَيْن ! ولا ذريّته ! بل ولا النَّبيّ ﷺ !

ومَنْ أرادَ أنْ يَرَى ذلك مَجْموعاً في كتاب ، فليرجعْ إلى كتاب العلاّمة الحُسَين الموسوي ـ أحد كبار عُلماء الشّيعة ، بالحَوْزَةِ النَّجفيَّة ـ «كشف الأسرار ، وتبرئة الأئمَّة الأطهار» ويُعْرَفُ بـ«للهِ ثمّ للتّاريخ» طلباً للاختصار ، ففيهِ طِلْبة المُحِقّ ، وغَيْض المُبْطِل.

• **أمّا الجهميّة:**

فَهُمْ مَنْ نَفَى عن اللهِ سبحانه : صِفَةً ، أو اسْماً ثابتاً فأكثر، أو نَفَى القَدَر ، أو قال : إنَّ الإيمان المعرفة فحسب ، ولهم أقوال غير ذلك ، وما سبق مَدَارُ أقوالهِم .

• والخوارج:

هم المارقة ، الذين خَرَجُوا على عَلِيٍّ - رضي الله عنه - عند التَّحْكيم وبعده ، وقد وَلِيَ عَلِيّ - رضي الله عنه - قتْلَهم فقتَلَهُمْ ، وفرَّق جموعَهم ، ونال بشارة النَّبيِّ ﷺ بفضل مَنْ قاتَلَهم.

وقد استقرَّ مَذْهَبُ الخوارجِ بَعْدَ ذلك ، على عِدَّةِ أُمور ، منها : تكفيرُ مُرْتكبِ الكبيرة ، غير المُستحلِّ لها ، والخروج على أئمَّةِ الجور المسلمين.

• والكتاب:

هو القرآن ، كلامُ رَبِّ العالمين ، المُنَزَّل غير المَخْلوق ، تكلَّمَ بهِ سبحانه وَحْياً ، وسَمِعَهُ منه جبريل ، وألقاه على محمّد ﷺ.

وهو المحفوظُ تامّاً كاملاً بين دَفَّتَي المصحف ، فمَنْ قال : إنَّه مَخْلوق ، أو ناقص ، ولو حَرْفاً : كَفَرَ بالإجْمَاع.

• والسُّنَّة :

هي أقوالُ النَّبيِّ ﷺ ، وأفعالُهُ ، وتقريراتُه.

وكذلك تُطْلَقُ السُّنَّة ، على ما كان مُسْتنداً على ذلك ، فيقال: مِن السُّنَّة : الإيْمانُ بالقَدَر ، وأنَّ الإيْمان يزيد ويَنْقُص ، والمَسْحُ على الخُفَّيْن ، وهكذا.

فصل
في زَعْمِهِ أنَّ الصَّحَابةَ كانوا مُختلفين في مسائل كثيرة ، عقديّة ! وفقهيّة ، وسياسيّة ، فاتّباعُ ما كانوا عليه مُتعذّر ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٦٠):

(وكذلك قوله[1] بعضهم:«عليك بما كان عليه الصَّحَابة!!» نصيحةٌ مطّاطة!!

فإنْ كان يعرف أنَّ الصَّحَابة قد اختلفوا في أُمور كثيرة ، عقديّة ، وفقهيّة ، وسياسيّة ، فأيُّهم نتبع!!

فإنْ كان القائلُ لا يَعْرف اختلافَهم : فهذه مُصيبة .

وإنْ كان يُريد إجماعَهم : فلم يُجْمعوا ، إلاّ على شيء مَعْروف ، فيه نَصٌّ شرعيّ غالبا)اهـ.

والجوابُ مِن وجوه:

أحدها : أنَّ المُوْصِي بلزُومِ ما كان عليهِ الصَّحَابة ، هو النَّبيُّ ﷺ ، في قولِهِ ﷺ في تلك الفرقة النّاجية مِن النّار:«مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أنَا عَلَيْهِ اليَوْمَ وأَصْحَابِي» ، وما أَلْزَمَنَا المالكيُّ به : يَلْزَمُ النَّبيَّ ﷺ !!

فإنْ كان لا يَدْري ﷺ أنَّ أصحابَهُ سيختلفون ، ثمّ أَمَرَ بلزومِ ما كانوا عليه : فهذه مُصيبة !!

١ـ كذا في كتاب المالكيّ !

وإنْ عَلِمَ ﷺ ، ولكن أرادَ إجماعَهم : فَهُمْ لم يُجْمعوا إلاّ على شيء مَعْروف ، فيه نَصٌّ شرعيٌّ غالباً ، كما زَعَمَ المالكيّ!!

الثّاني : أنَّ أمْرَ السَّلَفِ وعُلماءِ الأُمَّةِ والأئمَّة ، بلزومِ ما كان عليهِ الصَّحَابة ، يَعْنون بـه الأُصُولَ لا الفروع .

فإنَّ الصَّحَابة ـ رضي الله عنهم ـ وإن اختلفوا في الفروع الفقهيّة ، إلاّ أنّهم لم يختلفوا في الأُمور الأُصوليّة العقديّة .

الثّالث : عَدَمُ تسليمِنا له ، بوجود اختلافاتٍ بين الصَّحَابة ـ رضي الله عنهم ـ في العقيدة ، ومُطالبتُه بمثال واحدٍ صحيحٍ ، لِصِحَّةِ زَعْمِه.

فإنْ قال : رؤية النَّبيِّ ﷺ ربَّه في الدُّنْيا !

قُلْنا له : وهل لك غَيْرُه ؟! فإنَّ هذا لا يَصِحُّ مثالاً لك . فإنَّ الصَّحَابة ـ رضي الله عنهم ـ مُجْمِعُون على رؤية المؤمنين رَبَّهُمْ في الآخرة ، والأحاديثُ في ذلك متواترةٌ .

لكنَّهم اختلفوا في جواز ذلك في الدّنيا ، وهل كانتْ رؤيا النّبيّ ﷺ ربَّه حقيقةً ، أو رؤيةَ مَنَام؟ والنِّزَاعُ في هذِه الأخيرة ، فَرْعِيٌّ ليس أصليّاً.

فصل

في زَعْمِ المالكيّ بُطْلان بَعْض ما أجْمَعَ عليه الصَّحَابة وغيرُهم ! والرّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٦٠):

(لكنّ أكثر دعاوانا في إجماعِهم ، أنّهم أجمعوا على أنّ القرآن غير مَخْلوق ، أو على تقديم أبي بكر ، أو عَلِيّ ، وغير ذلك : إنّما هي مُجَرَّدُ دعاوى ، تَدُلُّ على جَهْلِنا بمعنى «الإجماع» ، وجَهْلِنا بالتّاريخ نفسِه .

إذ أنَّ أكثر هذا ، افتراءٌ عليهم ، فقد كان الأمرُ بين غائبٍ عنهم ، لم يبتّوا فيه ، أو مُخْتلف فيه بينهم) اهـ كلامه.

وأقوال :

وَ مَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ

وَ إنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ

قد خَرَجَ رَفْضُ هذا واعتزالُه ، وأخرجَ اللهُ ما في صَدْرِه.

أمّا إجماعُ الصَّحَابة على أنَّ القرآن مُنَزَّلٌ غير مَخْلوق ، وأنّه مُتكلّمٌ سبحانه ، مَتَى شاء ، بما شاء : فهو إجماعٌ مَعْلومٌ ، أكبرُ مِن أنْ يُنْكَر ، وقد حكاهُ الإمامُ الكبيرُ اللالكائيّ ـ رحمه الله ـ وغيرُه .

وهذا عليه الكتابُ ، والسُّنَّة ، وأئمّة الإسلام ، مِن عَهْدِ صحابةِ رسول الله ﷺ ، ومَنْ تبعهم بإحسان مِمَّنْ جاءَ بَعْدَهم .

بـل إنَّ المعـتزلةَ كـُلـَّهـا في عَهْـدِ المـأمون وبعـده في ذلـك العَصْـر ، لم يستطعْ أحدٌ منهم ، أنْ يقولَ ما قالـهُ المالكيّ !

بـل كـان أهـلُ السُّـنَّة ، يَحُجُّونهـم بالكـتاب ، والسُّـنَّةِ ، وإجمـاع الصَّحَابة والتّابعين.

أمَّـا إجمـاعُهم عـلى تقديـم أبـي بكـر عـلى الصَّـحَابة جميعاً ، عَلِـيّ وغـَـيْرِه ـ رضـي الله عـنهم جمـيعا ـ : فهذا حَـقّ ، بل قد أجمعوا على تقديم عُمَر كذلك على عَلِيّ . وأجمعَ أهلُ السُّـنَّةِ قاطبة على ذلك .

وأوّل مَنْ حَكـَى إجماعَ الصَّحَابة: عَبْدُ اللهِ بن عُمَر رضي الله عنهما ، فأخـرجَ الإمـامُ أحمـد في«مسنده» (٢/ ١٤) والبخاري في«صحيحه»(٦٥٩٨) عـنه رضـي الله عـنه قـال: (كـُـنّا فِـي زَمَـن ِالـنَّبيِّ ﷺ لا نـَعْدِلُ بِـأَبِـي بَكـْرٍ أَحَـداً ، ثـُـمَّ عُمَرَ ، ثـُمَّ عُثْمَانَ ، ثـُمَّ نـَتـْرُكُ أَصْحَابِ النَّبيِّ ﷺ لا نـُفـَاضِلُ بَيْـنَهُمْ).

ولم يُخـالفْ أحـدٌ مـنهم هـذا الإجمـاع ، حـتَّى عَلِـيّ رضـي الله عـنه وأرضـاه ، فقـد رَوَى الـبخاريّ في «صحيحه» (٢٦٧١) عن محمّد بن الحنفيّة رضي الله عنه قـال : (قـُلـْتُ لأَبِـي: أَيُّ النّاس ِخَيْرٌ بَعْدَ رَسُوْل ِاللهِ ﷺ ؟

قـَالَ : «أَبـُو بَكـْر» .

قـُلـْتُ : ثـُمَّ مَنْ ؟

قـَـالَ : «ثـُـمَّ عُمَـر» . وَخَشِـيْتُ أَنْ يَقـُـوْلَ : عُـثـْمَان ، قـُلـْتُ : ثـُمَّ أَنـْتَ ؟

قَـالَ : «مَا أَنَـا إلاّ رَجُلٌ مِنَ المُسْلِمِيْن».

وصَـحَّ عـنه رضـي الله عـنه : أنَّـه تَوَعَّـدَ مَـنْ قَـدَّمَهُ على الشّيخَيْن أبي بكر وعُمَر أنْ يَجْلِدَهُ حَـدَّ المُفـتري .

بـل تواتـرَ هــذا عـنه ، أنَّـه خَطَـبَ بــهِ في مَسْـجِدِهِ عـلى منبرِه في الكوفـة ، ذكـرَ تواتـرَهُ شَـيْخُ الإسـلامِ ابـنُ تيمـية ، والحـافظُ ابـنُ كـثـير في «البداية والنّهاية».

فإنكارُ المالكيّ هـذا كُـلَّهُ ، يَدُلّ على جَهْلٍ مُطْبق ، وداءٌ عُضَال.

فصل

في جَعْل المالكيّ : الولاءَ والبَرَاءَ ، وهَجْرَ أهل البدع وأضرابهم : مِن تشريع الكراهية بين المسلمين ! الرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٦١) تَحْتَ عنوان «تشريع الكراهية بين المسلمين»: (أصحابُ العقائد يُشرِّعون مِنْ عندهم للكراهية بين المسلمين ، بعبارات وأقوال باطلة ، ولا مُسْتَنَدَ لها مِن الشَّرْعِ ، كأقوال البَرْبَهاريّ ونقولِه) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه:

أحدها : أنَّ المالكيّ هنا ، يَحْكي إجماعَ أصحابِ العقائد ـ وهم مِن عُلماءِ المسلمين ـ على قولِهم وأمْرِهم بكراهيةِ المخالفين . فإنْ كان كما قال: فإجماعُهم حُجَّة ! فكيف يُخَالِفُه وهو يَعْلَمُه؟!

الثّاني : أنَّه قد أجمعَ أهلُ العِلْمِ مِن أهل السُّنَّة ، بل ومِن غيرهم مِن أهل البدع ، باختلافِ مذاهبهم ، على:«كراهيةِ بَعْض المسلمين» لِمَعَاصِيهم أو بدعِهم ، وهذا أمرٌ يَعْلَمُه المالكيّ ، كما تقدَّم في كلامِه.

فهم يُبْغِضُون أصحابَ المعاصي والكبائر ، وأصحابَ الضَّلالاتِ والبدع ، بغضِّ النَّظَر عن ضابط كُلّ فئةٍ ، فضابطُ كُلّ فئةٍ ، لا يَخْرقُ الإجماعَ على هذا الأصْل.

فـإذ تقـرَّرَ هـذا : دَلَّ عـلى صِـحَّتِهِ ، وأنَّ أصـلَـهُ بالكتابِ والسُّـنَّة ، وأنَّ مُخَالِفَـهُ مُخَالِفٌ للإجماعِ ، لا عبرةَ بقولِـه.

الثّـالـث : أنَّ أهـل السُّـنَّة ، لَـمّـا أبغضـوا أهـلَ الـبدع ، كـان ذلك لمخالفـتِهم الشَّـرْعَ ، وعِظَـمِ ضَـرَرِهم عـلى المسـلمين وديـنِهم ، واتّـباعاً للـنَّبيّ ﷺ وأصـحابِـه رضـي الله عنهم ، كعُمَر مع صَبِيغ بن عَسَل ، وعَلِيّ مـع الخـوارج ، وسَفْكِهِ رضي الله عنه لِدِمَـائِهم ، وعبد الله بن عَبّاس وابن عُمَر مع القدريّة وغيرهم.

والمـالكيُّ يُـنْكِرُ ويَعِيْـبُ على أهل السُّـنَّة ، وأصحابِ العقائد عامّةً : كُـرْهَهم وبُغْضَـهم للمبتدعة والضُّلاّل ، لأنـَّهم داخلون في دائرة الإسلام ! مـع تناقضِـهِ بطعـنِه وكُـرْهِه ، لكـثيرٍ مِن أئمَّةِ الإسلام والسُّـنَّة ! بل وبعض الصَّحَابة كمعاوية رضي الله عنه !

فطعـن في عـبد الله بـن أحمـد ! بـل وأبـيه أحـيانا ! وابن أبي يَعْلى ! والـبَرْبَهَاريّ ! وجماعـاتٍ مِـن أئمَّـة السَّـلَـف مِـن التّابعين وأتباعهم ! مِمّن صَرَّحَ بأقوالِهم ، ولم يَجْسُرْ على التَّصْريح بأسمائِهم.

وكذلـك طَـعَنَ في كـثير مِـن خُلفـاءِ بـني أُمَـيَّة ، وبني العَبّاس عَدَا المأمون ، مع بَغْـيِـه وضَلالِه !

بـل وطَـعَنَ في الحـنابلة ، وغيرهـم مِـن عُلماء المسلمين ، وهذا غاية الظُّـلْـم ، والـبَغْـي ، والضَّـلال ، فكـيف يَعِيْبُ ويُنْكِرُ على العُلمَاء بُغْضَهم لأصحابِ المعاصي والبدع ؟!

فصل

في رَمْيه البَرْبهاريَّ بتَشْريع الكراهية بين المسلمين ، والرَّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦١) :

(وتأمَّلوا الأقوالَ التّالية للبربهاري مثلاً ، وكيف تُشَرِّعُ الكراهية بين المسلمين :

- مَنْ أحبَّ صاحبَ بدعةٍ ، أحبط الله عَمَلَه !! وأخرجَ نورَ الإسلامِ مِن قلبِه !!

أقول : هذا يُشْبِهُ ادّعاءَ العِلْمِ بالغيب !!

- آكلُ مع يهوديّ ونصرانيّ ، ولا آكلُ مع مُبتدع !!
- إذا عَلِمَ الله مِن الرَّجُل أنَّه مُبغضٌ لصاحبِ بدعة : غَفَرَ له !!
- ومَنْ أعرضَ عن صاحبِ بدعةٍ ، ملأَ الله قلبَهُ إيْماناً !!
- ومَنْ انتهرَ صاحبَ بدعة ، أَمَّنَهُ الله يَوْمَ الفزعِ الأكبر !!
- ومَنْ أهان صاحبَ بدعةٍ ، رفعَهُ الله في الجنّة مائة درجة!!) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه ثلاثة :

أحدها : أنَّ نسبةَ المالكي هذه الأقوال للبربهاريّ : لاتَصِحُّ ، فإنَّه ـ رحمه الله ـ ناقلٌ لا قائل ، وقد ذكرَها في كتابه «شَرْح السُّنَّة» ص(١٣٨ـ١٤٠) ونَسَبَهَا للإمام الكبير، والزّاهد الشَّهير الفُضَيْل بن عِيَاض رحمه الله .

وهي أقوالٌ مشهورة عنه : رَوَى غالبَها :

- أبو نُعَيْم في «الحلية» ، في ترجمة الفُضَيل (٨/ ١٠٣) ،
- واللالكائي في «شَرْح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» ،
- وابن بَطَّة في «الإبانة الكُبْرى» ، وجماعةٌ غيرهم .

فإنْ كان في ذلك عَيْبٌ ، فالمَعِيْبُ الفُضَيْل لا البَرْبَهاريّ !

الثّاني: أنَّ أقوالَ أئمَّةِ السَّلَفِ ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ مِن الخَلَف ، متواطئةٌ ومُتَّفقةٌ على ذلك ، لا تَجِدُ بينهم فيه خلافاً .

الثّالث : أنَّ هَجْرَ ونَهْرَ وَزَجْرَ أصحابِ البِدَع ، وبُغْضَهم وكُرْهَهُمْ : مِن أعظمِ الطّاعاتِ ، وأوثق عُرَى الإيْمان : الحُبّ في الله ، والبُغْض في الله ، فَمَنْ حَقَّقَ ذلك ، حَقَّقَ طاعةً عظيمة ، تزيد الإيْمان ، وتُعْلِي الدَّرَجات ، ومُخَالفتُها مَعْصيةٌ ، تُضْعِفُ الإيْمان .

فصل

في زَعْمِ المالكيّ أنَّ مِن صفات الحنابلة : ذمّ المُناظرة والحوار ، لِعَدَمِ قُدْرَتِهم عليه ! والرَّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦٢) في سياقه صفات الحنابلة:

(ـ ذمّ المناظرة والحوار:

الحوار والمناظرة ، كانتْ سائدةً عند المعتزلة ، وبحوارِهم ومُجَادلتِهم ، جَلَبُوا لجمهورهم كثيراً مِن النّاس.

ويَبْدُو أنّه لَمّا رأى الحنابلةُ هذا الأمرَ قد تفاقم ، وأنّهم لا يستطيعون مُناظرةَ المعتزلةِ ، قالوا بتحريمِ ذلك ، مِن باب رَدَّةِ الفِعْل فقط ! فقط!

مع أنَّ الله ـ عزّ وجلّ ـ في القرآن الكريم ، يأمرُ رسولَهُ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلّم بطَلَبِ البراهين مِن الكفار ﴿هَاتُواْ بُرْهَـٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٦٤﴾﴾.

وهذِهِ البراهين التي يَطْلُبُها النَّبيُّ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلّم مِن الكُفّار ، ليستْ في أمْرٍ هَيِّنٍ مِن الأُمور التي يتحدَّثُ عنها البربهاريّ ، بل أنّه صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، يطلبُ البرهان على أنَّ للهِ شريكاً يستحقُّ العبادة !!

فـإذا جَـازَ طَلَـبُ الـبرهان مِـن المُخالِفِ على أنَّ للهِ شريكاً ، فَـمِنْ باب أولى ، جـوازُ طَلَبِ البراهين على أُمور أقلّ أهميّة ، كالتي تـختلفُ فيها الطّـوائف الإسلاميّة ، مِن قضايا الإيْمانيّات أو الأحكام.

والجَـدَلُ المذموم : إنّما هو الجَـدَل الذي لا يَطْـلب صاحبُه الحقيقة ، وإنّما يريد المُغالبةَ والمُكابرة .

أمّـا إنْ أعلـنَ الطّـرَفُ الآخـر، أنّـه يـريد الحـَقّ ، وجَعَـلَ البَحْثَ العِلْمـيَّ هـو السَّـبيل الأمـثل ، لِحَـلّ المسـائل المخـتلفِ فيها ، فقد أنصف ، وتَجِبُ أو تستحبُّ مُحَاورتـُه ومُجَادَلتُه) اهـ.

والجـوابُ مِن وجوه :

أحدهـا : أنَّ المعتزلةَ كانتْ ذليلةً منبوذةً ، لا يُسْمَعُ لهم ، ولا يُجْلَـسُ إلـيهم ، لا مِـن العامّـة ولا مِـن الخاصّـة ، لا في عَهْدِ الإمام أحمد رحمه الله ، ولا في عَهْدِ مَنْ قَـبْلَـهُ مِن التّابعين وأتباعِهم .

وكـان الظـُّهور ، والسَّـوَادُ ، والمَـحَـبّة ، والأتـباع ، والنُّصْرة : لأهل السُّـنَّة ، لِـذَا لم يـتمكَّـنْ المعـتزلةُ مِـن نَـشْـرِ ضَـلالِهم إلاّ بسـيفِ المأمون ! وحَمْـلِ الـنـّاس عليهِ قَـسْراً ! فقتلَ العُلماء ـ قتله الله ـ وأضلَّ العامّة ، فأين البَحْثُ العِلْميّ ؟! والمناظرةُ والحـوار المُـرادُ منه الحـَقّ ؟!!

ومـع ذلك كُـلـّهِ ، وتعاقبِ ثلاثةِ خُلفاء عليه : لم يتمكّـن المعتزلةُ مِن نَشْرِ ضلالِهم ، ولا ترويجِ بدعِهم ، وما أن انتهتِ المِحْـنَـةُ ، إلاّ وَعَادَ النـّاس لحـُضُور مَجَالِس ِعُلمَائِهم المـُتَّبعين الصّادقين ، ومُنابـذةِ المـُعـتزلةِ المُـبْتـدعة

الملحدين ، فأينَ ذلك الجمهورُ المزعوم للمعتزلةِ في ذلك الوقت والحين؟!!

الوجه الثّاني : أنَّ مُناظرة أئمَّةِ السُّنَّة ـ حنابلة وغيرهم ـ للمُعْتزلة : مشهورةٌ ، قد امتلأتْ بها الطروس والطّباق ! في مَجْلس المأمون ، ثمّ المعتصم ، ثمّ الواثق بالله ، وقبل ذلك ، وبعده.

وكذلك إفحامُ أئمَّةِ الإسلام للمُعتزلة ، وخروجُهم حَيَارى مَخْذولين . فمتى غلبتِ المعتزلةُ أهلَ السُّنَّة في المناظرات ؟! وأين ؟!

الثّالث : أنَّ الحنابلةَ لم ينفردوا بتحريمِ مُناظرةِ أهل البدع وجدالِهِم ، بل قد حَرَّمَهُ أئمَّةُ الإسلامِ السّابقون ، مِن التّابعين فَمَنْ بَعْدَهم ، قال أبو قِلاَبة رحمه الله : (لا تُجَالِسُوْا أَهْلَ الأَهْوَاءِ ، ولا تُجَادِلُوْهُمْ ، فَإِنِّي لا آمَنُ أنْ يَغْمِسُوْكُمْ فِي الضَّلالَةِ ، أَوْ يَلْبِسُوْا عَلَيْكُمْ فِي الدِّيْنِ ، بَعْضَ مَا لُبِسَ عَلَيْهِم).

وقال الحسنُ البَصْري ، ومحمّد بن سيرين :

(لا تُجَالِسُوْا أَصْحَابَ الأَهْوَاءِ ، وَلا تُجَادِلُوْهُمْ ، وَلا تَسْمَعُوْا مِنْهُمْ).

وقال البَغَويّ (ت٥١٠هـ) رحمه الله في «شَرْح السُّنَّة» (١/٢١٦):

(واتّفقَ عُلماءُ السَّلَفِ مِن أهل السُّنَّة ، عَلَى النَّهْي عن الجدال ، والخُصُوماتِ في الصِّفَاتِ ، وعلى الزَّجْر عن الخَوْض في عِلْم الكلام وتَعَلُّمِه) اهـ.

وعَقَدَ جملةٌ مِن الأئمّة ، أبواباً في بَعْضِ مُصَنّفاتِهم ، لِذَمِّهِ والتَّحْذير منه ، كالآجُرّي في «الشّريعة» ، وابن بَطَّة في «الإبانة الكبرى» ،

واللالكائي في «شَرْح أصُول اعتقاد أهل السُّنَّة » ، وابن عبد البَرّ في «جامع بَيَان العِلْم وفَضْلِه» ، وأبو القاسم التَّيْميّ في «الحُجَّة في بيان المَحَجَّة»، وغيرُهم.

وقد ذكرنا هذا بنوعِ تفصيل في فَصْلٍ سابق(ص٣١٨ـ٣٢٣) ، فَلِمَ خَصّ المالكيُّ الحنابلةَ بهذا ، وهو أمْرٌ عامٌّ عند السَّلَفِ قَبْلَهم ؟!

الرّابع : أنَّ الحِوار ، والمُناظرة ، والجَدَل : فِي حُكْمِها تفصيلٌ ، فَتَحِلُّ في حَالٍ، وتَحْرُمُ في أحوال ، وقد قَدَّمْتُ ذلك أيضاً ، فليرجعْ إليه مَنْ شاء .

الخامس : أنَّ ما كانتْ تُجَادِلُ فيه المعتزلةُ والمبتدعةُ عامّةً أهلَ السُّنَّة : أُمورٌ عِظَام ، تُخْرِج مِن الإسلام ، وتُولِجُ في الكُفْر ، كقولِهِم بخَلْق القرآن ، وتعطيل الصِّفَات وغيرها.

وهذا بإجماعِ أئمَّةِ الإسلام ، كَمَا تقدَّمَ في غير موضع ، فليس نزاعُنا وجدالُنا معهم ، في أُمور هَيِّنةٍ ، كما زَعَمَ المالكيّ !

فصل

في زَعْمِهِ أنَّ مِن صفات الحنابلة : التَّزْهيدَ في التَّحَاكم إلى القرآن الكريم ! مع المُبالغة في الأخذ بأقوال الرّجال ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٦٤) في سياقه صفات الحنابلة بزَعْمِه :

(ـ التّزْهيد في التّحَاكم إلى القرآن الكريم ، مع المُبالغة في الأخذ بأقوال الرّجال : القرآن الكريمُ ، أعلا مَصْدر تشريعيّ عند المسلمين ، فقد اختلف المسلمون في ثبوت السُّنَّة ، وفي الإجماع ، وفي القياس ، وفي قول الصَّحَابي ، وفي غير ذلك.

لكن لم يختلفوا أنَّ القرآن الكريم ، هو المصدر الرَّئيس الشَّرْعي في كُلِّ أمر مِن الأُمور الدِّينيَّة ، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾ ، ففي الآية تحذيرٌ للمسلم بأنَّ مَنْ لم يَرْضَ بالتَّحَاكم إلى اللهِ والرَّسُول صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، فإنَّه يقدح في إيْمانِهِ باللهِ واليوم والآخر) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنّا إذا قَبِلْنَا جِنْسَ الخِلاف ، وعَدَدْنَاهُ خلافاً مُعْتبراً : لم يَسْلَمْ لنا حتَّى القرآن ! فإنَّ الرّافضة مُجْمِعَةٌ على تَحْريفِه ونَقْصِه !

وقد جَمَعَ الطَّبَرْسِيُّ رواياتِ الشّيَعة وأقوالهَم في كتاب ضَخْمٍ سَمّاه «فصل الخِطَاب ، في إثبات تَحْريف كتاب رَبِّ الأرباب»! سَاقَ

فيـه أكثر مِن ألفَيْ روايةٍ في ذلك ، وقد وقفتُ عليه .

بـل جَعَـلَ أبـو الحسـن العَـامِلِيّ ـ وهـو أحدُ كبار أئمَّتِهم ـ : القَـوْلَ بـتحريفِ القرآن ونَقْصِه ، مِن ضروريّـات مذهب الشّيعة فقال: (وعندي في وضـوح صِـحَّةِ هذا القول ، بعد تَـتَـبُّـعِ الأخـبار ، وتَفَـحُّص الآثـار ، بحيث يُمْكِنُ الحُكْـمُ بكونـهِ مِـن ضـروريّـات مذهـبِ التَّـشَـيُّع ، وأنـه مِن أكبر مقاصد غَـصْبِ الخِـلافة) اهـ كلام العاملي.

فـإذا تقـرَّرَ هــذا ، فاعـلمْ أنَّ المُعْـتَـبر مِـن الخِــلاف : خِــلافُ أئمَّةِ الإسـلام ، وعُـلماء السُّـنَّة ، لا أئمَّـة الضّـلالة والـبدعة ، وإلاّ لرُبَّما ارتقى الخـلافُ بهـؤلاء ، إلى الإسـلامِ كُـلِّــهِ ، إذا اعتـبروا خــلافَ الـيـهود والنَّصارى ! ومِلَـل الكـفر الباقـية !

الـثّاني : أنَّ مَـنْ نَـازَعَ في قـبول السُّـنَّة : رَدَّ القرآن ، لأمرِه بالأخـذ بها ، ومَــرَقَ مِـن الدِّيـن ، قـال سـبحانه:﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾، وقـال جـلّ وعـلا:﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾.

والـرَّدُّ إلـيهِ ﷺ في حياتِـه: بسؤالِـه ، والوقوفِ عند جوابِه.

والـرَّدُّ إلـيهِ ﷺ بَعْـدَ مَماتِـهِ : إلى سُـنَّتِه ، كما قـال بذلك أئمّة المسلمين ، قال عبدُ الله بنُ عُمَر رضي الله عنهما : «مَـنْ رَدَّ السُّــنَّة : كَـفَــرَ» .

ووجـوبُ الأخذِ بالسُّـنَّة ، وأنـها وَحْيٌ ، تَحْرُمُ مُخالَـفَتُها إذا صَحَّتْ وثَـبَـتَـتْ ، ولم تكـن مَنْسـوخة : مَحَـلُّ إجْمـاعٍ ، فمَـنْ رَدَّهـا فقـد كَـفَـرَ ،

وقد صَنَّفَ الجلالُ السُّيُوطي(ت٩١١هـ) رحمه الله ، رسالةً شهيرةً سَمّاها «مفتاح الجِنَّة ، في الاحتجاج بالسُّنَّة» في وجوب الاحتجاج بها ، وكُفْرِ المُخَالِف.

قال الجلال السُّيُوطيّ - رحمه الله - في مُقدِّمتِه بعد الحَمْدلة :

(اعلموا - يرحمكم الله - أنَّ مِن العِلْم كهيئة الدَّواء ، ومِن الآراءِ كهيئة الخَلاء ، لا تُذْكر إلاّ عند داعية الضَّرورة .

وإنَّ مِمّا فَاحَ رِيْحُهُ في هذا الزَّمَان ، وكان دارساً - بحمد الله تعالى - منذ أزمان : وهو أنَّ قائلاً رافضيّاً زنديقاً ، أكثر في كلامِهِ أنَّ السُّنَّة النَّبَويّة ، والأحاديث المَرْويّة - زادها الله عُلُوّاً وَشَرَفاً - : لا يُحْتَجُّ بها ، وأنَّ الحُجَّة في القرآن خَاصّة !

وأورد على ذلك حديث «مَا جَاءَكُمْ عَنِّي مِنْ حَدِيْثٍ ، فَاعْرِضُوْهُ عَلَى الْقُرْآنِ، فَإِنْ وَجَدْتُمْ لَهُ أَصْلاً ، فَخُذُوْا بِهِ ، وَإِلاّ فَرُدُّوْهُ».

هكذا سَمِعْتُ هذا الكلامَ بجُمْلتِه منه ، وسَمِعَهُ منه خلائقُ غيري ، فمنهم مَنْ لا يُلْقِي لذلك بالاً ، ومنهم : مَنْ لا يَعْرفُ أصلَ هذا الكلام ، ولا مِنْ أينَ جَاء.

فأردتُ أنْ أُوضِّحَ للنّاس أَصْلَ ذلك ، وأُبيِّنَ بُطْلانَهُ ، وأنَّهُ مِن أعظمِ المَهَالِك.

فاعلموا رحمكم الله : أنَّ مَنْ أنكرَ كَوْنَ حديثِ النَّبيِّ ﷺ قَوْلاً كان ، أو فِعْلاً - بشَرْطِه المعروف في الأُصول - حُجَّةً : كَفَرَ ، وخَرَجَ عن

دائـرةِ الإسـلامِ ، وحَشَـرَ مـع الـيـهود والنَّصَـارى ، أو مَعَ مَنْ شـاءَ الله مِنْ فِرَقِ الكَـفَـرَة) اهـ كلامه.

وبقـيَّةُ كلامِـهِ ، بـل جمـيعُ كـتابِـه ـ رحمـه الله ـ مُهِـمٌّ ، نـافعٌ غـايــةَ النَّـفْـع ، مُـبَـيِّـنٌ حُكْـمَ هؤلاء الْمَـرَدَة .

* * * *

فصل

في سَبَبِ تزهيد الحنابلة في القرآن ! وأنَّ خُصُومَهم أكثرُ تَعْظيماً منهم له ! عند المالكيّ ، وبيان كَذِبِه ، والرَّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦٤):

(وكان المُخالفون للحنابلة ، أكثرَ تعظيماً للقرآن ، واستدلالاً به منهم ، فلمّا رأى الحنابلة ذلك ، وأنَّ القرآن الكريم تستدلُّ به الطّوائف المبتدعة !! لجأوا إلى التّزهيد مِن التّحاكم إلى القرآن الكريم !! مع تضخيم الآثار ، والأقوال المنسوبة لبعض التّابعين أو العُلماء.

بل بَدّعُوا مَنْ يعودُ إلى القرآن الكريم ، وقَدّمُوا عليه أقوالَ الرِّجال ، يقول البَرْبَهاريّ:«إذا سَمِعْتَ الرَّجُلَ تأتيهِ بالأثَر ، فَلا يُرِيْدُه ، ويُرِيْدُ القرآن ، فَلا شَكّ أنّه رَجُلٌ قد احتوى على الزَّنْدقة ، فَقُمْ مِن عندِه ودَعْهُ !!») اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ مُرادَ أئمّةِ الإسلام بهذا ونحوه ، كقول البربهاريّ رحمه الله وغيره أمران :

١ـ أنْ يَرُدَّ الخَصْمُ السُّنّةَ ، ولا يَحْتَجُّ بها ، ولا يقبلُها ، ولا يُرِيْدُ إلاّ القرآن فحسب !

وهذا قد قدَّمنا بيانَ كُفْره ، وأنَّ مَنْ قَبِلَ القرآن ، وردَّ السُّنَّةَ الصَّحيحة ، فهو كافر ، والواجب قبولهُا.

وقد حذَّرَ النَّبيُّ ﷺ مِن هذه الفِئةِ المَارقة فقال:«يُوشِكُ أنْ يَقْعُدَ الرَّجُلُ عَلَى أرِيكَتِهِ، وَيُحَدَّثُ بِحَدِيثِي فَيَقُولَ : بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ كِتَابُ اللهِ ، فَمَا وَجَدْنَاهُ فِيْهِ حَلالاً ، اسْتَحْلَلْنَاهُ ، وَمَا وَجَدْنَاهُ حَرَاماً حَرَّمْنَا ، إلاَّ وَإنَّ مَا حَرَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، مِثْل مَا حَرَّمَ الله» رواه الإمامُ أحمد في«مسنده»(٤/ ١٣٢)، والدّارمي(٥٩٢)، والتّرمذي(٢٦٦٤) وابن ماجَهْ (١٢) ، والحاكم (١/ ١٠٩)، وجَمَاعةٌ ، مِن حديث المِقْدَام بن مَعْدِي كرب رضي الله عنه.

٢ـ أنْ يُسْتَدَلَّ على الخَصْمِ بالقرآن ، وتكونَ الآيةُ ذات وجوهٍ ومَحَامِل ، فَيُبَيِّنُ للخَصْمِ المُرَادَ منها بسُنَّةِ رسول الله ﷺ ، أو آثار أصحابِه وتابعيهم ، فلا يَقْبَلُهَا ، ويَرُدُّهَا ، يُرِيْدُ حَمْلَ القرآن على عَقْلِهِ وهَوَاه !

ولا يَقْصِدُ أئمَّةُ الإسلامِ غَيْرَ هَذَيْنِ الأمْرَيْنِ، وهُمَا ظاهران .

وقد ساقَ الأئمَّةُ حنابلةً وغيرهم ، كالدّارميّ في «السُّنَّة» ، والبَرْبَهَاريّ في «شَرْح السُّنَّة» ، والآجُرِّيّ في «الشَّريعة» ، واللالكائيّ في «السُّنَّة» ، والبَيْهقيّ ، وابن عبد البَرّ في «جامع العِلْم» ، والخطيب البَغْداديّ في «الفقيه والمتفقّه» وفي غيره ، والسُّيوطيّ في «مفتاح الجَنَّة» عشراتِ الآثار في هذا الباب عن بَعْضِ الصَّحَابة، وجماعةٍ مِن التّابعين ، ومَنْ بَعْدَهم.

والحـنابلةُ أشـدُّ النّاس احتجاجاً بالقرآن ، وتَمَسُّكاً بـه ، وبالسُّـنَّة ، وكيف يَرُدُّ القرآنَ ، مَنْ يَحْـتَجُّ بالسُّـنَّة ، وينتصر لها ، ويذبُّ عنها ؟!

وكيف يَسْتقيمُ الاحتجاجُ بالسُّنَّةِ لأحـدٍ ، لا يَحْـتَجُّ بالقـرآن؟!

وهـذِه «العقـيدة الواسـطيّة» لشـيخ الإسـلام ابـن تيمـية ، مـع أنـَّهـا وريقـات في المـُعْـتقد ، إلاّ أنَّ فـيها أكـثرَ مِن (١٤٠) آيـةً مِن القـرآن مُحْتجّاً بـهـا.

ورَادُّو السُّـنَّةِ ، بـزَعْـم الاحـتجاجِ بالقـرآن : ليس حِرْصَاً منهم على القـرآن ، وقـياماً بأمـره ، وتمسُّكاً بأحكامِه ، وإلاّ لأَخذوا بالسُّـنَّة ، وإِيْجَابُ الأخذِ بها مَنْصوصٌ عليه فـيـه .

وإنّمـا أرادوا إسـقاطَ السُّـنَّة ، وتـرويجَ ذلك على السُّذَّجِ ونحوهم ، كـي لاَيُنْتَصَـفَ منهم ، ويَـبْقَـى القـرآن مُجْمَلاً في كثـير مِن أحكامِه ، دون مُـبَيِّنٍ مُفَـصِّل ، فـيَحْرفـوْا ظـاهرَه بأهوائِهم وآرائِهم .

الوجـه الـثّاني: أنَّ سَـلَـفَ الحـنابلة وغيرهم مِن أئمَّة الإسلام ، في تقيـيد فـَهْمِ القـرآن بالسُّـنَّة : هـم صـحابة رسـول الله ﷺ ، كعَلِـيّ بـن أبـي طالـب رضـي الله عـنه ، فقد أخرجَ ابنُ سَعْدٍ في «الطَّبقات» مِن طريق عِكْـرمة عـن ابـن عَـبّاس أنَّ عَلِيَّ بن أبي طالب أرسلَـهُ إلى الخـوارج فقال: (اذهَـبْ إلـيهم فـخَاصِـمْهُمْ ، وَلا تُحَـاجُّهُمْ بِـالـقـرآن ، فـإنّـه ذو وجوه ، ولكن خَاصِمْهُمْ بالسُّـنَّة).

فَمَا ألزَمَ بهِ المالكيُّ الحنابلةَ ـ لَمّا أمروا بالتَّحَاكم إلى السُّنَّةِ في فَهْمِ القرآن ـ أنَّهم يُزَهِّدُونَ في القرآن ويَرُدُّونَه: يَلْزَمُ عَلِيّاً رضي الله عنه، بل يَلْزَمُهُ رضي الله عنه فَوْقَ ذلك.

ورَوَى اللالكائيّ في «شَرْح أصُول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» عنه رضي الله عنه قال: (سَيَأْتِي قَوْمٌ يُجَادِلُوْنَكُمْ: فَخُذُوْهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بكِتَابِ الله).

ورَوَى الدّارمي (١٢١) واللالكائي (٢٠٢) وابنُ عبد البر في «الجامع» (٢/ ١٣٢) والخطيب في «الفقيه والمتفقّه» وغيرُهم عن عُمَر بن الخطّاب رضي الله عنه قال: (إنَّه سَيَأْتِي نَاسٌ يُجَادِلُونَكُمْ بِشُبُهَاتِ الْقُرْآنِ، فَخُذُوْهُمْ بِالسُّنَنِ، فَإِنَّ أَصْحَابَ السُّنَنِ أَعْلَمُ بكِتَابِ اللهِ).

وهذِهِ الآثارُ هنا، وغيرُها مِمّا وَرَدَ في هذا الباب، يُبَيِّنُ مُرادَ عُلماءِ الإسلام بأقوالِهِم تلك، كقول البَرْبَهَاريّ رحمه الله وغيره، على الوَجْهِ الذي قَدَّمْنَاهُ في الوَجْهِ الأوَّل.

فصل

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦٤): (وقال ـ يعني البَرْبَهَاريّ ـ: **«وإنَّ القرآنَ أَحْوَجُ إلى السُّنَّة، مِن السُّنَّةِ إلى القرآن»**.

أقول [القائل المالكي]: السُّنَّة عظيمةُ المنزلة، لكن ليست أهمَّ مِن القرآن وهي أحوجُ إلى القرآن.

فالسُّنَّة تُحَاكمُ إلى القرآن ، فيُعْرَفُ ماثبت عن رسول الله ، وما لم يثبتْ ، إذ أنَّ مِن منهج المُحدِّثين في مَعْرفة ضَعْفِ بعض متون السُّنَّة ، مَخَالفتها للقرآن الكريم) اهـ.

والجوابُ مِن وجهَيْن:

أحدهما : أنَّ القرآن الكريم لَمّا كانتْ أحكامُ العبادات فيه والتَّشْريع ، مُجْملةً غالباً ، وكانت السُّنَّة مُفصَّلةً ، سواء كانت قوليّة ، أو فعليّة ، أو تقريراً: كان القرآنُ أحوجَ إليها ، مِن هذا الوجه.

وخُذْ مثلاً : أَمْرُ اللهِ ـ عزّ وجلّ ـ في كتابه الكريم في آيات كثيرة ، بالصَّلاة والزّكاة ، ولكنَّه سبحانه لم يُبيِّنْ أركانَها ، وواجباتِها ، وشروطَها ، وعَدَدَها ، وما يُبْطِلُها ، وكم نِصَابُ الزّكاة ، وما يُزَكّى ، وما يُتْرَك ، وأجناسَ المُزكَّيَات ، وغير ذلك ، مِمّا لم تُبيِّنْهُ إلاّ السُّنَّة ، فالقرآنُ أحوجُ إلى السُّنَّةِ مِن السُّنَّةِ إليه ، لهذا الوجه ، ولِتَضَمُّنِ السُّنَّة أحكامَ القرآن مُفصَّلةً.

الثّاني: أنَّ هذا القول على هذا الوجه ، لم ينفردْ به البربهاريّ ، بل قاله قبله : مكحولٌ الشّامِيّ (ت١١٣هـ) أحدُ أئمّةِ التّابعين ومُحَدِّثيهم وفقهائِهم ، بل هو عند أبي حاتمٍ الرّازيّ ، وسعيد بن عبد العزيز: أفقه أهل الشّامِ بإطلاق.

وقال يَحْيى بن أبي كثير (ت٢٣١هـ) وهو أحدُ كبار أئمّة التّابعين: (السُّنَّة قاضيةٌ على القرآن ، وليس القرآنُ بقاضٍ على السُّنَّة) رواه عنه

الدّارمي في«سننه» (٥٨٧)، وبَوَّبَ عليه (باب السُّنَّة قاضيةٌ على القرآن).

والمالكي يَعْلم مُرادَ البربهاريّ ! إلاّ أنَّهُ ارتضى التَّلْبيسَ ، فقد بَيَّنَ مُحَقِّقُ «شَرْحِ السُّنَّة» ـ الردّادي ، جزاه الله خيراً ـ للبربهاريّ (في الطبعة التي اعتمدَها المالكيّ) مُرَادَ البربهاريّ ، وساق ما ذكرتُهُ هنا وغَيْرَهُ في بيان ذلك !

والسُّنَّةُ الصَّحيحة غير المنسوخة ، لا تُخَالِفُ القرآن ، بل هي موافقةٌ له، وما يَرَاهُ بَعْضُهم مُخَالفاً ، فإنَّ ذلك في تَصُوُّره وعَقْلِهِ ، لا في حقيقةِ الأمر، أمّا ما لم يَصِحَّ مِن السُّنَّة ، فَلا يُنْظَرُ فيه ، وافق القرآن أم خالفَه.

فصل
في زَعْمِه أنَّ البَرْبَهَاريَّ يُقدِّمُ الرِّجَال على النَّبيِّ ﷺ ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٦٤_١٦٥) :

(وقال [يعني البربهاريَّ]:«التّكبير على الجنائز أربع ، وهو قولُ مالك بن أنس ، وسفيان الثّوْري ، والحسن بن صالح ، وأحمد بن حنبل ، والفقهاء ، وهكذا قال رسولُ اللهِ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم»!!

أقول: انظروا كيف جَعَلَ رسولَ اللهِ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم آخرَ هؤلاء!!)اهـ كلام المالكي.

والجوابُ على هذا التّلبيس مِن وجهَيْنِ:

أحدهما : أنَّ البربهاريَّ رحمه الله ، استدلَّ على صِحَّةِ قول هؤلاء الأئمَّة ، بأنَّه قولُ رسول الله ﷺ ، ولم يستسغْ أنْ يَذْكُرَ قول رسول الله ﷺ ، ثمّ يُعقِّب عليه بذكر قولِهِم .

الثّاني : أنَّ البربهاريَّ قد ملأَ كتابَهُ «شَرْح السُّنَّة» ـ وهو مَصْدر المالكيّ ـ بتعظيم السُّنَّة ، وأقوال النَّبيّ ﷺ ، وتقدِيمها وعَدَمِ تَقَدُّمِها ، ووجوبِ التَّحَاكم إليها ، لا إلى أقوال الرِّجَال أوغير ذلك . حتَّى قال المالكيّ لِشِدَّةِ ما رَأَى مِن تَمَسُّك البربهاريّ ـ رحمه الله ـ بالسُّنَّةِ : بأنَّه يُقَدِّم السُّنَّة على القرآن ! فكيف يَجْعَلُه المالكيّ الآن ، يُقَدِّمُ أقوالَ الرِّجَال عليها؟!

قال البربهاريُّ - رحمه الله - في كتابه «شَرْح السُّنَّة» (١٠٤-١٠٥):
(ومَنْ خالفَ الكتابَ والسُّنَّة : فهو صاحبُ بدعة ، وإنْ كان كثيرَ العِلْمِ والكتب .

واعْلَمْ رحمك الله : أنَّ مَنْ قال في دين اللهِ برأيه ، وقياسه ، وتأويله مِنْ غير حُجَّةٍ مِن السُّنَّة والجماعة : فقد قال على اللهِ ما لا يَعْلم ، ومَنْ قال على اللهِ ما لا يَعْلم ، فهو مِن المُتكلِّفين) اهـ.

فصل

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦٥):
(وقال البربهاريُّ أيضاً:**«وإذا سَمِعْتَ الرّجل يطعنُ على الآثار ، أو يَرُدُّ الآثار ، أو يريد غيرَ الآثار ، فاتّهِمْهُ على الإسلام ، ولا تَشُكَّ أنّه صاحبُ هوى مُبتدع»!!**

أقول: وهل الذي يطعنُ على القرآن الكريم ، أو لا يريد القرآن، ويريد أقوالَ الرّجال ، هل هذا مُبتدعٌ أمْ لا؟!) اهـ كلام المالكي.

وأقول :
إنْ كان أَمْرُ البربهاريّ بالأخذ بالسُّنَّة ، وفَهْمِ القرآن على ضَوْئِها : يَلْزَمُ منه رَدُّ القرآن - كما زَعَمَ المالكيّ - : فأولى النّاس بالطَّعْن عَلِيُّ بن أبي طالب ! رضي الله عنه ، وجماعة غيرُه مِن أئمَّة الإسلام المُتقدِّمين على البربهاريّ ! لأمْرِهم بفَهْمِ القرآن بالسُّنَّة ، وجَعْلِهم السُّنَّةَ قاضيةً على القران !

وإنْ كـان دافـعُ المـالكيّ لقول ما سبق في البربهاريّ ، هو الغيرة على كـتاب الله الكـريم : فأينَ غيرتـُه ـ المزعومة ـ مِن الرّافضة ، وهو يُلـَمّعُهم ! ويُهَـوّنُ اختلافاتِـنا معهـم ! وينتصر في غير موطن لهم ! وهم مُجْمِعُون على الطـّعْن في القرآن ، بأنـّه ناقصٌ غير تـامّ ؟! ومُجْمِعُون على رَدِّ كتب السُـنَّة جميعاً ، لأنـّها مِن رواية النّاصبة؟!

* * * *

فصل

في زَعْمِه أنَّ مِن صفات الحنابلة : التَّزْهيدَ والتَّساهلَ في كبائر الذّنوب والموبقات ! مع التَّشَدُّد في أُمور مُخْتلف فيها ! والرَّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦٦) في سياقه ذكر صفات الحنابلة بزَعْمِه ، تحت عنوان «التّزهيد والتّساهل في كبائر الذنوب والموبقات ، مع التّشدّد في أمور مُختلف فيها»:

(وهذا خلافُ نصوص القرآن الكريم ، فضلاً عن السُّنَّة ، قال البربهاريّ: «إذا رأيتَ الرَّجُلَ مِن أهل السُّنَّة ، رديء المذهبِ والطريق[1]، فاسقاً فاجراً ، صَاحِبَ معاصي ضالاً، وهو على السُّنَّة : فاصحبْهُ ، واجلسْ معه ، فإنَّهُ ليس يَضُرُّك معصيتُه !

وإذا رأيتَ الرَّجلَ ، مُجْتهداً في العبادة ، مُتقشّفاً مُحْترقاً بالعبادةِ صاحبَ هوىً: فلا تُجَالِسْهُ ، ولا تَمْشِي معه في طريق »!!) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : بإصلاحِ ما حَرَّفَهُ المالكيُّ في نَقْلِهِ مِن كتاب البربهاريّ ـ رحمه الله ـ وإتْمامِه ، قال البربهاريّ ص(١٢٤) : (وإذا رأيتَ الرَّجلَ مُجْتهداً في العبادة ، مُتقشّفاً مُحْترقاً بالعبادة ، صاحبَ هَوَىً : فَلا تُجَالِسْهُ ، ولا تقعدْ معه ، ولا تسمعْ كلامَهُ ، ولا تَمْشِ معه

---

١ ـ هكذا عند المالكي، وفي كتاب البربهاريّ ص(١٢٣) : (رديء الطريق والمذهب).

في طريق : فإنّي لا آمَنُ أنْ تستحلي طريقَتَهُ ، فتهلك معه.

ورأى يونسُ بن عُبَيْدٍ ابنَهُ وقد خَرَجَ مِن عند صاحبِ هوى فقال: «يا بُنَيّ مِن أين جئت؟».

قال : مِن عند فلان .

قال : «يا بُنَيَّ ، لأنْ أراك خَرَجْتَ مِن بيت خُنْثَى ، أحبّ إليَّ مِن أنْ أراك تَخرُجُ مِن بيت فلان وفلان ، ولأنْ تَلْقَى اللهَ يا بُنَيَّ زانياً ، فاسقاً ، سارقاً ، خائناً ، أحبّ إليَّ مِن أنْ تلقاهُ بقول فلان وفلان».

ألا تَرَى أنَّ يونسَ بن عُبَيْدٍ ، قد عَلِمَ أنَّ الخُنْثَى ، لا يُضِلُّ ابنَهُ عن دينه ، وأنَّ صاحبَ البدعة يُضِلُّهُ حتَّى يكفر؟!)اهـ كلام البربهاري.

الثّاني : أنَّ هذا ليس تهويناً للكبائر والموبقات ! وإنّما هو تعظيمٌ للبدع والمُحْدَثات ، وأنّه مع عِظَمِ الزّنا ، والسّرقة ، وغيرهما مِن المعاصي والفجور ، إلاّ أنَّ البدع أعظَمُ جُرْماً ، وصحبة أربابها أشدُّ ضَرَراً ، مِن وجهَيْن:

أحدهما: اغترارُ النّاس بالمبتدع ، إذا كان مُظْهِراً للصّلاح والعبادة ، مِمّا يَغُرُّ بَعْضَ العامّةِ ، ومَنْ لا بصيرة له.

الثّاني: أنَّ المبتدعَ يَتَّخِذُ بدعتَهُ ديناً يتديّنُ به ، ويدعو إليه ، ويَذُبُّ عنه ، ويُجَادِلُ فيه : فخطر التّأثر به كبير.

أمّا العُصَاةُ : فإنّهم إنْ لم يستروا معاصيهم ويَخْجَلُوا منها ، لم يدعو إليها . وإنْ دعوا إليها ، لم يُسْتَجَبْ لهم ، لظهور قُبْحِها للعامّة والخاصّة .

وإنْ تـأثَّــر بهــم أحــد ، فهـو أخفُّ مِنْ تأثُّره ببدعةِ مُبتدعٍ ربّما أخرجتْهُ مِن الإسـلام جملة.

ولـيس بخـافٍ عـلى أحـد : أنَّ عُـلماء المسـلمين جمـيعاً ، يـنهون عن الكـبائر والمعاصـي ، وعـن صُـحْبَةِ أربـابِهـا ، وهــم حـين يجعلـون الـبدعَ والمبـتدعةَ أشـــرّ مِـن العصـاة والمعاصـي ، فلبـيان خطـر الـبدع والمبـتدعة ، لا لتهوين المعاصي والكبائر.

* * * *

فصل

في زَعْمِه أنَّ البربهاريَّ يُقدِّم الزُّنَاة والفُسّاق والخونة على عُلماء الحنفيّة ! والمختلفين مع الحنابلة ! والرَّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦٦):

(وقال أيضاً ـ يعني البربهاري ـ :«لأنْ تَلْقَى الله زانياً ، فاسقاً ، سارقاً ، خائناً ، أحبّ إليَّ مِن أنْ تلقاه بقول فلان وفلان»!!

أقول : ويقصد بفلان وفلان : عُلماء الحنفيّة ، أو المعتزلة ، أو المختلفين مع الحنابلة . لكنَّ البربهاريَّ يلقانا بقوله ، وقول الأوزاعي ، وحَمّاد بن زيد ! وهم على فَضْلِهم ، بَشَرٌ يَصِحُّ أنْ يُقال فيهم ، فلان وفلان . وهذا تناقض ، ولا بُدَّ مِن مَنْهجٍ يَحْمِي مِن التّناقض) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه ثلاثة:

أحدها : أنَّ ما عابَهُ المالكيّ على البربهاري ، ونسبَهُ إليهِ ، ليس مِن قوله ! وإنّما هو مِن كلام يونس بن عُبَيْد ، أحد أئمّة التّابعين وحُفّاظِهم ، وحديثُه مُخَرَّجٌ في الصِّحَاح السِّتَّة ، وقد ذكرنا نَصَّهُ في الفَصْل السّابق .

الثّاني: أنَّ مُرَادَ يونس بن عبيد (بفلان وفلان): عَمْرَو بْنَ عُبَيْد ، كما في بَعْضِ نُسَخِ كتاب البربهاري ، وذلك مذكورٌ في حاشيةِ طبعتِه!

وقد ذكر الذهبيُّ قِصَّة يونس بن عُبَيْد مع ابنِه ، وفيها التَّصْريح بعَمْرو بن عُبَيْد . فذكر الذهبيُّ في «سير أعلام النّبلاء» (٦/ ٢٩٤):

(أنَّ خويـل ـ يعني ختن شعبة ـ قال : كُنْتُ عند يونس ، فجاءَه رَجُلٌ فقال : يا أبا عبدِ الله ، تنهانا عن مُجَالسةِ عَمْرو بن عُبَيْد ، وقد دخل عليه ابنُك؟!

قـال : ابني !!

قـال : نعم.

فتغـيَّظَ الشَّيْخُ ، فلم أبرحْ حتَّى جاءَ ابنُهُ ، فقال : يا بُنَيَّ ، قد عَرَفْتَ رأيي في عَمْرو ثمّ تدخل عليه؟!

قـال : كان معي فلان ، وجَعَلَ يعتذر.

قـال : أنهاك عن الزّنا ، والسّرقة ، وشرب الخمر ، ولأنْ تَلْقَى الله بهنَّ ، أحبّ إليَّ مِن أنْ تَلْقَاهُ برأيِ عَمْرو وأصحابِ عَمْرو)اهـ.

فمُرادُ هـذا الإمـامِ الكبـير ، ظاهـرٌ ، ولم يُرِدِ الحنفيَّة الذين أقحمَهم المالكيّ لهوىً في نفسِه ومَرَض !

ويَظْهَرُ هـنا : تحذيـرُ يونـس ـ رحمه الله ـ لابنِه مِن المعاصي ، وتبيينُه لابنِه أنَّـها مـع عِظَـمِها ، ونهـيُه له عـنها ، إلاّ أنَّ بدعـةَ عَمْـرو بـن عُبَيْد أعظم ، لأنـّها كُـفْـر.

الثّـالث : أنَّ قياسَ المالكيّ: عَمْروَ بن عُبَيْد وأصحابَه مِن أهل البدع المُـرْتدِّين ، بأئمَّةِ الإسلام ، كالأوزاعي، وحَمّاد بن زيد : قياسٌ فاسد ، يَدُلُّ على ضَلالِه وجَهْلِه.

فـصـل

في زَعْمِهِ أنَّ مِن صفات الحـنابلة : التّـقـارُبَ مع اليهود والنّصارى ! والتَّشَدُّد على المسلمين ! والرَّدّ عليه

ثـمّ قـال المـالكيّ ص(١٦٧) في سـياقه صفات الحـنابلة بزعمه تَحْتَ عنوان «التَّـقَارب مع اليهود والنَّصَارى ، والتَّشَدُّد على المسلمين» :

(مِـن سمـات كتـب العقـائد عـند غلاة الحنابلة ، أنـَّهم يتساهلون مع اليهود والنّصَارى ، ويُفضّلون مُخَالطتَهم ، ومآكلتَهم على إخوانهم المسلمين .

نقـل البربهاري أثـراً تقول[1]:«آكـُلُ مَعَ يَهُودِيّ وَنَصْرَانِيّ ، وَلا آكـُلُ مَعَ مُبْتَدِع!!») اهـ.

والجـوابُ مِن وجهَيْن:

أحدهمـا : أنَّ صـاحبَ هـذا القـول لـيس بحنـبلي ، لا مِن الغـُلاة ! ولا مِـن المُـعـتدلين ! وهـو الإمـام العـابد الكـبير الفُـضَـيْل بـن عِـيَاض (ت١٨٧هـ) مِن أئمَّةِ العِلْم والزُّهْد والحديث ، احتجَّ بِهِ الشَّيْخان .

الـثّاني: أنَّ عَـدَمَ مواكلـةِ المبـتدع ومشـاربتِه ، والأكـل مع اليهوديّ والنّصْراني ، ليس لِقُـرْبِ اليهود والنَّصَارى مِـنّـا ! ولا لِخِفـَّةِ ضَلالِهِم !

ولكـن مَخَافَـة إضلال هذا المبتدع لجليسِه ومُوَاكِلِهِ ، لاستدلالهِ على ضَلالاتهِ بمتشابه القرآن وتَحْرِيفِه الكَلِمَ عن مواضعِه فربَّما زَلَّ سَامِعُهُ لجَهْله.

---

١ ـ كذا في كتاب المالكي.

أمّا اليهوديّ والنَّصْرانيّ ، فضلالهما ظاهرٌ بَيِّن.

هذا مُرادُ الأئمَّةِ مِن هذا وأمثالِه ، ويُرَاعون في كُلٍّ ذلك المصلحة ، ألم تَرَ أنَّ النَّبيَّ ﷺ هَجَرَ الثّلاثة الذين خُلِّفُوا ، واشتدَّ عليهم في ذلك ، مع صَلاحِهم وصِدْقِهم ، ولم يَهْجُر المنافقين ، مع كُفْرِهم ، وكِذْبِهم ؟!

فهل يقول أحدٌ : إنَّ المنافقين أَحَبُّ إلى رسول اللهِ ﷺ مِن صحابتِهِ الصّالحين؟!

أو أنّه ﷺ يُقارِبُ مع المنافقين ! ويَتَشدَّدُ على المؤمنين !

وإنّما كانتْ مَصْلحةُ الثّلاثة المُخَلَّفين في هَجْرِهم ، ليتوبوا ويصدقوا الله ، ويتوب الله عليهم ، ويعفو ـ سبحانه ـ عن زَلَلِهم ، فيكمل أَجْرُهم ، ويَسْتقيم أَمْرُهم.

أمّا المنافقون : فَلا خَيْرَ فيهم ، ولا رجاءَ لاستقامةِ حَالِهم .

فصل

في زَعْمِهِ أنّا لا نَخْشى إلاّ مِن المسلمين ! أمّا الكُفّار فلا ! والرّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦٧):

(ونحن إلى اليوم ، لا نخشى إلاّ مِن المسلمين ، ولا نَحْذر إلاّ منهم ، ولو جاء مُسافر مِن بريطانيا أو أمريكا ، لما استنكرنا شيئاً ، لكن لو قال : جئتُ مِن سَلْطنةِ عُمَان ، أو مِن دولة إيران ، لنظرنا إليه شزراً !! لأنّ عُمَان إباضيّة ، وإيران فيها أغلبيّة شيعيّة ، ولا بُدّ أنْ نسأل صاحِبَنا : لِمَاذا سافرتَ إلى هناك ؟!

ولو عَلِمْنَا بهِ قبل سفره ، لَحَذّرناه منهم كثيراً ، بينما لانُحَذّره مِن اليهود ولا النّصَارى ، بل ولا مِن الملحدين !! ولنا في هذا ، تأويلاتٌ واعتذاراتٌ ، لا يسعني استعراضُها ، ولا الجوابُ عليها) اهـ

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنّ خشيةَ المالكيّ مِن المسلمين ! وتَحْذيرَه منهم ! وعَدَمَ استنكاره على المسافرين لبريطانيا وأمريكا وغيرها مِن بلاد المشركين : أَمْرٌ يَخصُّهُ ، يَدُلُّ على ضَعْفِ ديانتِه ، وجَهْلِه.

أمّا الحنابلة وغيرُهم مِن أئمّة المسلمين : فيُحَرِّمُون السَّفَر لبلاد الكُفّار ، بريطانيا وأمريكا وغيرها ، إلاّ لضرورةٍ أو مَصْلحةٍ راجحةٍ

للمسلمين ، قال الإمامُ ابنُ قَيِّم الجوزيّة الحنبلي - رحمه الله - في «زاد المعاد» (٣/ ١٢٢) : (ومَنَعَ رسولُ الله ﷺ مِن إقامةِ المسلمين بين المشركين ، إذا قدر على الهجرة مِن بينهم وقال:«**أنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بَيْنَ أَظْهُرِ المُشْرِكِينَ**».

قيل : يا رسولَ اللهِ ، ولِمَ ؟

قال :«**لا تَرَاءَى نَارَاهُمَا**».

وقال :«**مَنْ جَامَعَ المُشْرِكَ وَسَكَنَ مَعَهُ ، فَهُوَ مِثْلُه**» إلى آخر كلامِهِ ، ونَحْوه عند ابن قدامة - رحمه الله - في «المغني» (١٣/ ١٤٩-١٥٢).

فإذا حَرُمَ البقاءُ في أرض المشركين ، وهي موطن ذلك المقيم ، فكيف يَجُوزُ السَّفَرُ مِن بلاد المسلمين إلى بلاد المشركين؟!

وقد أفتى عُلماءُ بلادِنا المعاصرون والسّابقون - رحم الله مَيّتهم ، وحفظ حَيَّهم - بحرمة السَّفَر إلى بلادِ الكُفّار ، إلاّ لِمُسَوِّغٍ شَرْعِيٍّ ظَاهِرٍ.

وأصدرت«اللَّجْنة الدّائمة للبُحُوث العلميَّة والإفتاء» بدار الإفتاء ، بالمملكة العربيّة السّعوديّة: عِدَّةَ فتاوى، تُحَرِّمُ السَّفَر إلى بلاد الكُفّار ، وما يَتَعَلَّقُ بذلك ، ومِن جملة الموقِّعين عليها :

سماحة الشّيخ عبد العزيز بن عبد الله ابن باز رحمه الله.

وفضيلة الشّيخ عبد الرّزّاق عفيفي رحمه الله .

وفضيلة الشّيْخ عبد الله بن حَسَن ابن قعود ، شفاه الله ، ومتَّعه بالصّحّة والعافية.

وفضيلة الشّيْخ صالح بن فوزان بن عبد الله الفوزان ، حفظه الله.

وفضيلة الشّيْخ بكر بن عبد الله أبو زيد ، حفظه الله.

الثّاني: أنَّ السَّفَرَ إلى بلاد المسلمين ، التي فيها مُبتدعةٌ قَلُّوا أم كثروا ، إنْ لم يُخْشَ على دين المُسافِرِ إليها : جائزٌ ، وبدعتُهم وضلالهُم ، لا تجعل بلادَهم بلاد كُفْر وشِرْك .

الثّالث: أنَّ ما نسبَهُ المالكيّ إلى الحنابلة ، مِن تشدُّدٍ على المسلمين ! وتساهل مع الكافرين! : باطلٌ كما سبق ، إلاّ أنَّ المالكيَّ هو الواقعُ فيه ! فإنَّ كتبَهُ وأبحاثَهُ الهزيلة ، كُلُّها في الطَّعْن في الصَّحَابة ، أو بني أُمَيَّة ، أو بني العَبّاس ، أو في عُلماء الحنابلة ، أو أئمَّة السَّلَف والتّابعين ، وغيرهم مِن مشايخ الإسلام ، أمّا اليهود والنَّصَارى ، فلم نَرَ له شيئاً فيهم قط ، لا قليلاً ولا كثيراً !! وقد نبَّهْنا على هذا في أوَّلَ الكتابِ ، عند ذكرنا تناقضاتِ المالكي وكثرتِها .

فصل

في رَمْيه الحنابلة بمُخالفة المروءة ! لِفَرَحِهم بمصائب خُصُومِهم مِن أهل البدع ، والرَّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦٨):

(رَوَى الخلال الحنبلي في «كتاب السُّنَّة» (٥/ ١٢٩)(١): أنَّ أحمد بن حنبل [سُئل](٢): هل يأثمُ الرّجل يفرح بما ينزل بأصحابِ ابن أبي دؤاد «المعتزلي»؟ فقال : ومَنْ لا يفرح بهذا ؟!

قيل له: إنَّ ابن المبارك قال : الذي ينتقمُ مِن الحجّاج ، هو ينتقمُ للحجّاج مِن النّاس .

قال: أيُّ شيء يشبه هذا مِن الحجّاج؟! هؤلاء أرادوا تبديلَ الدِّين !!

أقول : أنا أستبعدُ هذا عن أحمد ، لكن هذا الأثر وأمثاله ، يَدُلُّ على فَرَحِ الحنابلةِ بحصول المصائب لمخالفيهم !! وهذا خلافُ المروءة ، فضلاً عن مُخَالفتِه لرحمة الإسلام وتعاليمه) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه:

أحدها : أنَّ هذا أثرٌ صحيحٌ ، ثابتٌ عن أحمد رضي الله عنه ، فرواه الخلالُ عن أبي بكر المرُّوْذِي ، وهو عن أحمد ، وهؤلاء أئمَّةٌ ثقاتٌ كبار.

---

١ ـ كذا في كتاب المالكي، والصّواب : (٥/ ١٢١).

٢ ـ ما بين المعكوفين ليس في كتاب المالكيّ ، ولا يستقيم الكلامُ إلاّ به .

الثّاني: أنّـهُ لـمّـا كان المسلم ، يفرح بِعِـزٍّ وحياة مَنْ يكونُ في عِزِّهِ وحياته : نَصْـرٌ للإسـلام ، وإظهـارٌ للمسلمين ، ويَحْزَنُ إذا تَخلّفَ ذلك : كـان الفَـرَحُ بمـا يكـون لأصـحابِ ابـن أبـي دؤاد مِـن مصائب: مَشْروعاً ، بـل مسنوناً ، لحَمْلِهم النّاس عـلى الكُفْـر ، وقَـتْلِهم عُـلماء الأُمَّـة ، وحُفّاظهـا ، وسَـجْنِهم البقـيَّة الـباقين وتعذيـبهم . أفـيكون هـذا مَمْنوعاً ، ويكون فِعْلُ المعتزلةِ بالأُمّةِ والأئمّة محموداً ؟!

الثّالث : أنَّ مُرادَ ابنِ المبارك في قولِهِ سابقاً : أنَّ مَنْ يذكر الحَجّاج ، بمـا لـيس فـيه . ويـبغي علـيه ، فـإن الـذي سـينتقم مـن الحجاج وبغيه على المسلمين وعلمائهم ، سينتقمُ مِمّن يَبْغي على الحجّاج نفسِه.

ولَعْـنُ الحجّـاج ، وذِكْـرُ ظُـلْـمِـه بحـقّ : لـيس فـيه مَصْلحةٌ مَرْجوّةٌ للمسـلمين ، بخـلاف الطعـن في المبـتدعة ، وتَحْذيـر الـنّاس مـنهم ، وبـيان ضلالِهِم ، فإنَّ هـذا فـيه سلامةَ مُعتقداتهم ، وصَوْنـاً لدينِهم .

الـرّابع : أنَّ زَعْـمَ المـالكيّ، أنَّ هـذا خلافُ المروءة ! ومُخَالِفٌ لرحمة الإسـلام وتعالـيمِه: بـاطلٌ ، وكيف تنتفي المروءة عنده ، إذا طُعِنَ في أعداء السُّـنَّة وأهـل البدع ! ولا تنتفي عنه وهو يَطْعَنُ في معاوية رضي الله عنه ، بـل في مُسْـلمة الفـتح جميعاً ، ويُخْرِجُهم مِـن الصُّحْبة ، ويَطْـعَنُ في أئمّة التّابعين ، وجماعاتٍ غيرهم مِن أئمّة المسلمين ؟!

أمّـا رحمـةُ الإسـلام : ففـي اسـتقامةِ الـنّاس عـلى دين اللهِ عزّ وجلّ، ودعوتِهـم إلـيه ، وتَحْذيرهم مِمّا يُخَالِفـه ، بل ضَرْبِ رقابِ أعدائِه ، ليَبْقـى

صـافياً كمـا أُنـزل على محمّد ﷺ ، ولنا أُسوةٌ حسنة ، في أَمْرِ النَّبيِّ ﷺ بَعْضَ أصـحابهِ بقـتل ذلـك الخـارجي ، الـذي كـان يُصَـلـّي ، وفي ضَـرْبِ عُمَـر رضـي الله عـنه لصَـبِيغ بـن عَسَـل ، وشَـجِّهِ لرأسِـهِ بـالدِّرَّة ، وقـتال عَلِـيّ رضي الله عنه للخوارج .

فَـفِعْلُـهم غـَايَـةُ الـبِرّ والـرَّحْمَةِ ، إلاّ عـند المـنافقين والمُـرْجفين والمُـبْطلين.

* * * *

فصل

في زَعْمِهِ أنَّ مِن صفات الحنابلة : الحكمَ الجائر على نيّات الآخرين ! والرَّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٦٨) في سياقهِ صفات الحنابلة بزعمه ، تحْتَ عنوان «الحكم الجائر على نيّات الآخرين» :

(رَوَى الخلالُ عن أحمد (٥/ ١٢١):«مَا أَحَدٌ أضرّ عَلَى أهْلِ الإسْلامِ مِنَ الجَهْمِيَّةِ ، مَا يُرِيْدُوْنَ إلاّ إبْطَالَ الْقُرْآنِ ، وَأَحَادِيْثَ الرَّسُوْلِ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلّم».

أقوال: وهذا وأشباهُه ، أستبعدُه عن أحمد أيضاً ، وهو مَرْويّ بكثرةٍ في كتبِ الحنابلة ، وقد سبقتْ أحكامٌ جائرةٌ مِن هذا النَّوْع في فقراتٍ سابقة) اهـ كلام المالكي.

والجوابُ مِن وجوه:

أحدها : أنَّ هذا الأثر ، ثابتٌ عن الإمام أحمد ، صحيحٌ عنه ، مُشتهرٌ به ، وجاء نَحْوه عن غيره مِن السَّلَف رحمهم الله .

والمالكيّ يَعْلمُ هذا ، لذا أشارَ إلى كثرةِ روايتهِ في كتب الحنابلة ، وهو مَرْويّ أيضاً عند غيرهم ، فيَلْزَمُهُ أحدُ أمرَيْنِ:

- إمّا أنْ يُكذّبهم ، ويَردَّ رواياتِهم عن الإمامِ أحمد ، بهذا الأثر وغيره.
- وإمّا أنْ يُصَدِّقَهم ، ويَأْخذَ بقولِهم .

فإنْ كان الأوَّل : لم يوفقه على ذلك أحد ، والحنابلةُ مِن أئمَّةِ الدِّين ، وعُلماء المسلمين ، فقهاءاً ومُحَدِّثين ، والطَّعْنُ فيهم ، طَعْنٌ في جماعاتٍ مِن عُلماء المسلمين بغير حَقّ .

وإنْ كان الثّاني: لَزِمَهُ الطَّعْنُ في الإمامِ أحمد ! وهذا ما يُحَاوِلُ المالكيُّ تَجَنُّبَهُ ، خَوْفاً مِن المسلمين ، وعِلْمَاً منه بعدمِ رضاهم ، بالطَّعْنِ في أحدِ جبال العِلْمِ ، والحِفْظ ، والزُّهْد ، والوَرَع .

الثّاني: أنَّ حُكْمَ الإمامِ أحمد ، ليس حُكْماً على النِّيّات ، ولا المُغيّبات ، وإنّما هو حُكْمٌ على الجهميَّةِ بأعمالِهِم الظّاهرة ، وأقوالِهِم المشتهرة ، بل والمتواترة.

فإنَّهم لم يتركوا آيةً في أسماءِ اللهِ أوصفاتهِ ، أو في أُمور الآخرة ، أو في أُمور الغَيْبِ عامّة : إلاّ حَرَفُوها ، وأخرجُوها عن ظاهرِها إلى مَعَانٍ أُخرى ، مُخَالِفَةٍ لِتَأْويلِها الصَّحيح ، ولبقيةِ كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولهِ ﷺ ، وما عليهِ السَّلَفُ الصّالح ، وأئمَّة الهدى.

وكذلك فَعَلُوا بالسُّنَّةِ ، حين رَدُّوْهَا بأنواعِ التَّكلُّفات.

وما قبلوه منها : فعلوا بهِ كما فعلوا بآياتِ القرآن ، وهذا عَيْنُ الإبطال ، بل وأخبثُه ، لانخداع بَعْضِ العامّةِ والرَّعَاع ، بما قد يسمعونَهُ منهم ، مِن مُتشابه القرآن وغيره.

فـصـل
في زَعْمِهِ أنَّ مِن صفاتِ الحـنابلة : الأمرَ بقطيعة الرَّحِم مِن أجلِ العقيدة ! والرَّدّ عليه

قـال المـالكيّ ص(١٦٩)، في سـياقه صـفات الحـنابلة بزَعْمِه ، تَحْتَ عنوان «الأمر بقطيعة الرَّحِم مِن أجل العقيدة!!»:

(الله عـزّ وجـلّ أَمَـرَ بصِـلةِ الـرَّحِم ، ولـو كـان الأرحـامُ كُـفّـاراً . وأخصُّ الأرحـامِ همـا الوالـدان ، فأمَـرَ الله عـزّ وجـلّ بالإحسـان إلى الوالديـن ، ولو كانا كافرَيْن ، لكن لايطيعهما الإنسانُ إذا أمراه بالكفر.

أمّا أصحابُ العقائد مِن غُـلاة الحنابلة ، فيرون أنـّه يَجِبُ على الابن إلاّ يُكلـِّمَ أبـاه ، إذا كـان هذا الوالدُ يَرَى أنَّ القرآن مَخْلوق ، أو توقَّف !! «السُّـنّة» للخلال (١٤٣/٥)) اهـ.

والجـوابُ مِن وجوه :

أحدها: أنَّ الله ـ عزّ وجلّ ـ ورسولَـهُ ﷺ ، لم يأمر بقطيعةِ الرَّحِم مِن أجل العقيدةِ فحسب ، بل وقتالِهِم وسَفْـكِ دمائِهم ، والبراءةِ منهم ، كما هو هَـدْيُ أنبـيائِه ـ علـيهم الصّلاة والسّلام ـ نوح مع ابنِهِ وقومِهِ ، وإبراهيمَ مع أبـيهِ وقومـهِ ، ولـوطٍ مـع زَوْجـهِ ، ومحمّـدٍ ﷺ مع قومِهِ وعَمِّهِ وبني عَمِّهِ ، وهكذا صحابتُه رضي الله عنهم ، وأئمَّة الهُـدَى المُقتدين بهم .

قـال سبحانه وتعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿٢٢﴾﴾.

قال الحافظُ ابْنُ كثير عندها في «تفسيره» :

(وقد قال سعيدُ بن عبد العزيز وغيرُه : أُنْزِلَتْ هذه الآية ـ ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ إلى آخرها ـ في أبي عُبَيْدَة عامر بن عبد الله بن الجَرّاح حين قَتَلَ أباه يَوْمَ بدر ، ولهذا قال عُمَرُ بن الخطّاب رضي الله عنه ، حين جَعَلَ الأمرَ شُوْرَى بَعْدَهُ في أولئك السِّتَّة: «ولو كان أبو عُبَيْدَةَ حَيّاً لاستَخْلَفْتُه».

وقيل في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ﴾: نَزَلَتْ في أبي عُبَيْدة قَتَلَ أباه يَوْمَ بدر.

﴿أَوْ أَبْنَآءَهُمْ﴾ في الصِّدّيق هَمَّ يومئذٍ بقتل ابنهِ عبد الرّحمن.

﴿أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ﴾ في مُصْعب بن عُمَير، قَتَلَ أخاه عُبَيْد بن عُمَيْر يومئذ.

﴿أَوْ عَشِيرَتَهُمْ﴾ في عُمَر قَتَلَ قريباً له يومئذٍ أيضاً. وفي حَمْزَةٍ وعَلِيٍّ وعُبَيْدَة بن الحَارث ، قَتَلُوا عُتْبَةَ وشَيْبَةَ والوليد بن عُتْبَة يومئذٍ ، فالله أعلم).

ثمّ قال ابن كثير: (ومِن هذا القَبيل : حين استشار رسولُ اللهِ ﷺ المسلمين في أُسَارَى بَدْر ، فأشارَ الصِّدِّيق بِأنْ يُفَادوا ، فيكون ما يؤخذ منهم قُوَّةً للمسلمين ، وهم بنو العَمِّ والعَشِيرة ، ولعلَّ الله تعالى أنْ يَهْديهم .

وقال عُمَرُ : لا أَرَى ما رَأَى يا رسولَ الله ! هل تُمَكِّنُني مِن فلان ـ قريب لعُمَر ـ فَأَقْتُلَهُ ، وتُمَكِّن عَلِيّاً مِن عَقِيْل ، وتُمَكِّن فلاناً مِن فلان ، لِيْعَلَمَ اللهُ أنَّه ليستْ في قلوبِنا مُوَادَّةٌ للمشركين ، القِصَّة بكمالها).

ثمّ قال ابن كثير: (وفي قوله تعالى: ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ﴾: سِرٌّ بديعٌ ، وهو أنَّه لَمّا سخطوا على القرائبِ والعَشَائرِ في الله تعالى ، عَوَّضَهم بالرِّضَا عنهم ، وأرضاهم عنه ، بما أعطاهم مِن النَّعِيْم المُقيم ، والفَوْزِ العَظِيْم ، والفَضْل العَمِيم) اهـ كلام ابن كثير رحمه الله.

والمُحَادَّةُ للهِ ورسولهِ ﷺ : درجاتٌ ، فمنها ما يكونُ بالكُفْر والشِّرْك ، كمُحَادَّةِ المشركين واليهودِ والنَّصَارى ، ومِن ذلك أيضاً : مُحَادَّةُ الرّافضةِ والجهميّةِ والباطنيّةِ وأضرابِهم .

ومِن المُحَادَّةِ أيضا ، دون ذلك ، كمُحَادَّةُ أهل البدع ، مِمَّنْ لم تُخرِجْهُم بِدَعُهم مِن الإسلام .

ومنها دون ذلك ، كمُحَادَّةُ العُصَاةِ وأصحاب الكبائر، حتَّى جَعَلَ بَعْضُ الأئمَّةِ: سلاطين الجَوْر المسلمين مِن المُحَادِّين ، كسُفيان رحمه الله وغيره.

ويَجِـبُ في كـُـلِّ نَـوْعٍ : الهَـجْـرُ ، وعَـدَمُ الموادَّةِ ، والبراءَةُ إلى اللهِ مِن أصـحابها ، ونُصْـحُهم ، وزَجْـرُهم ، إلاّ أنــَّهم في ذلـك دَرَجَـاتٌ ، حسـب درجاتِ مُحَادَّتِهم.

إلاّ إنْ كـان في صِـلَـةِ أولـئك: مصـلحةٌ شـرعيّة راجحـة ، فـتُرَاعَى المصلحةُ، عَلـَّهَا تَتحَقـَّق .

الـثّاني: أنَّ مـا حكـاه المالكيُّ ، وعَـزَاهُ «للسُّـنَّة» للخلال(٥/ ١٤٣):
بـاطلٌ غَــيْرُ صحيح ، ففي ذلك الموضع ، ما يُخَالِفُ ما زَعَمَهُ المالكيّ، وهذا نَـصُّ مـا عـند الخـلال في ذلـك الموضـع ، قــال رحمه الله: (أخبرنا محمّد بن النَّقيـب بـن أبـي حَـرْب الجرجـرائي قـال : سَأَلْتُ أبـا عبد الله عن رجل له والدٌ واقفيّ، فقال:«يأمُرُهُ وَيَرْفـُقُ بـه».

قُـلْـتُ : فإنْ أَبى ! يقطعُ لِسَانـَهُ عنه؟

قـال : «نعم»)اهـ.

ثـمّ قــال الخــلال: (وأخـبرنا محمّـد بـن أبـي حَـرْبٍ قــال: سَـأَلْتُ أبـا عبد الله عن رجل لـه أُخْتٌ أو عَمَّةٌ ، ولها زَوْجٌ واقفيّ؟

قـال :«يَلْـتَقِي بِهَا ، وَيُسَلـِّمُ عَلَـيْهَا».

قُـلْـتُ : فَـإِنْ كَـانَتِ الدّارُ لـه؟

قـال :«يَقِفُ عَلَـى البَابِ ، وَلا يَدْخُل») .

ثـمّ قــال الخــلال: أخـبرنا أحمـد بـن أَصْـرَم المُـزَني قـال : سَمِعْتُ أبـا عبد الله ، قال له رجلٌ: إنَّ لي أَخـاً وَاقـفـيّاً ، فـأَقْـطَـعُ لِسَانِي عَنْه؟

قال :«نعم ، نعم» مَرَّتين أو ثلاثاً) اهـ النَّقْل مِن «السُّنَّة» للخلال.

قُلْتُ :

هـذا جميعُ ما ذكرَهُ الخلالُ رحمه الله ، في الموضع الذي عَزَا إليهِ المالكيّ، وذكرَ فيه ما ذكر، وليس فيه شيء مِمّا زَعَمَهُ !

فإذا ظَهَرَ هذا ، عَلِمْتَ بَغْيَ المالكيّ أيضاً في قولهِ ص(١٦٩) بَعْدَ كلامهِ السّابق ، حين قال مُعَلّقاً: (وهذا ما لا أعلمُه في طائفةٍ مِن الطّوائف ، لِمَا للوالدَيْن مِن مكانةٍ كبيرةٍ حَثَّ عليها الإسلام.

وقد سَمِعْنَا في زمانِنا هذا ، بمن يَهْجُرُ والديهِ ، لأدنى مُخَالفةٍ ، سواءً في العقائدِ أو الأحكام !!

وهذه نتيجةٌ طبيعيةٌ ، لهذِه الكتب يَجِبُ إلاّ نَغْضَبَ منها !! ما دُمْنَا نُصَحِّحُ مضامينها!!)اهـ كلامه.

وهذه نتيجةٌ فاسدة ، بمقدِّمة كاذبة ، كما بَيَّنّا سابقا.

ولا أدري هل المالكيّ يَعْني بمن سَمِعَ بهِ في زمانِنا هذا ، أنَّه يَهْجُرُ والدَيْهِ لأدنى مُخَالفةٍ سواءً في العقائد أو الأحكام : ذلك العَاقّ ! الذي كان يَكْرَهُ أبَاهُ ويَعُقُّهُ ، لِدَبِّهِ عن معاوية ، وشِدَّتهِ على زوجتهِ ، لانحرافِها عنه أو لا ؟!! والمالكيّ يَعْلَمُ مَنْ أعني!!

فصل

في زَعْمِهِ أنَّ مِن صفات الحنابلة : النَّصْب ! والرَّدّ عليه ، وبيان حُكْمِ الرّافضة

ثمّ قال المالكيّ ص(١٧٠) في سياقهِ صفات الحنابلة بزَعْمِه تحْتَ عنوان «النَّصْب»: (هذا الموضوع في غاية الأهميّة ، لأنّ أكبرَ الفِرَقِ الإسلاميّة التي بَيْنَنَا وبَيْنَهَا خُصومةٌ شديدة ، هي الشّيعة.

صحيحٌ أنّ جذورَ هذهِ الخصومةِ كانتْ في القرن الأوّل ، إذ لَجَأ بنو أُمَيَّة ، إلى الفَتْكِ بمُحِبّي أهل البَيْت وإذلالِهِم ، فقتلوا حُجْرَ بن عَدِي صَبْراً في عَهْدِ معاوية ، لأنّه أنكرَ سَبَّ عَلِيّ على المنابر ، وقتلوا عَمْرو بن الحَمِق الخُزَاعي ، وكان مِمَّنْ لَقِيَ النَّبِيَّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، وهاجر إليه ، وكذلك كان حُجْر بن عَدِي.

وقتلوا الحَسَنَ بن عَلِيّ سَيِّدَ شبابِ أهل الجَنَّة بالسُّمّ ، وقتلوا أخاه الحُسَين بالسَّيْف ، وارتكبوا مَجْزَرَةَ كربلاء) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ جميعَ ما ذكرَهُ المالكيُّ هنا ، كان قبلَ أنْ يُخْلَقَ أحمدُ ! فلَمْ يكن حِينَها أحمد ! ولا صاحبٌ لأحمد ! فكيف تكون تلك أفعالاً للحنابلة ؟! بل صِفَةً مِن صِفَاتِهم؟!

الثّاني : أنَّ مَنْ وَلِيَ قَتْلَ حُجْر بن عَدِيّ رضي الله عنه : بنو أُمَيَّة ، وليس الحنابلة !

أمّا عَمْرو بن الحَمِق : فاخْتُلِفَ في سَبَبِ مَوْتِهِ ، فقيل: قُتِلَ ، وقيل: نَهَشَتْهُ حَيَّةٌ فمَات ، وقيل: إنَّه قُتِلَ حَدًّا ، لأنَّه أحدُ الأربعةِ الذين دَخَلُوا على عثمان رضي الله عنه.

وعلى جميع الأحوال ، فَلا علاقةَ للحنابلة ، ولا حتَّى عُلماء المسلمين أجمعين بهذه الفِتَنِ. وكذلك سَمُّ الحَسَنِ وقَتْلُ الحُسَيْن ، رضي الله عنهما وأرضاهما .

وقَتْلُهما مُصِيْبَةٌ عظيمةٌ ، وقد قَدَّمنا في هذا شيئاً مِن التَّفْصيل ، في فصل تقدَّم .

الثّالث : أنَّ الحنابلةَ جميعاً ، وأهلَ السُّنَّةِ عامّة ، مُحِبُّون لأهل البَيْت، مُقَدِّمون لهم ، مُكْرمون لمقامِهم ، يَحْفظون وَصِيَّةَ رسولِ اللهِ ﷺ فيهم . وهم بنو هاشم ، وأزواجُ رسول اللهِ ﷺ ، وقد حَرُمَتْ عليهم الزّكاة ، تطهيراً لهم ، وإكمالاً لرفعتِهم ، وإظهاراً لِعِزَّتِهم ، وقد ذكرتُ في مواضعَ تَقَدَّمَتْ شيئاً مِن النَّقْل عن الحنابلةِ في ذلك.

الرّابع : أنَّ المالكيَّ رَمَى الحنابلةَ بالنَّصْبِ ، وهم بُرَآءُ منه ، ودَافَعَ عن الإباضيَّةِ ، وهم نواصبُ بلا شك ، يُجَاهِرُون في كتبهم بِسَبٍّ عَلِيّ بن أبي طالب ـ رضي الله عن عَلِيّ ـ ولَعَنَهُمْ .

ويدافعُ كذلك عن الرّوَافض، وهم نواصب، فَسَبُّهم للحَسَن بن عَلِيّ - رضي الله عنهما - مَشْهور، وتسميتُهم له بمُسَوِّدِ وجوه المؤمنين! وخديعتُهم للحُسَيْن - رضي الله عنه - وإظهارُهم له النُّصْرة والقتال، حتَّى خَرَجَ مِن مكة هو وأبناؤه - وكانوا بها آمنين - وبَرَزَ له عَدُوُّهُ: خَلَّوْا بينه وبينهم، لِيُسْفَكَ دَمُهُ الطّاهر.

وطَعْنُ الرّافضة في عبدِ الله وعُبَيْدِ الله! ابنَيْ العَبّاس بن عبد المطّلب - رضي الله عنهم -: ظاهرٌ غير خافٍ، وكذلك طَعْنُهم في أُمَّي المؤمنين عائشة بنت الصِّدِّيق، وحَفْصة بنت الفاروق - رضي الله عنهم جميعا - فهم الرَّوَافض والنَّوَاصب حَقّاً.

وقد بَيَّنَ العلامةُ الحُسَين الموسويّ، أحدُ عُلماءِ الحوزة النَّجفيَّة في كتابِهِ «كشف الأسرار، وتبرئة الأئمَّة الأطهار»: طَعْنَ الرّافضةِ في النَّبيّ ﷺ نفسِه! وفي عَلِيّ رضي الله عنه! وعَزَا ذلك كُلَّه، لمصادرِهم المعتمدة المعتبرة، بل ذكر أنَّه ما مِنْ أحدٍ مِن آل البَيْت، إلاّ وقد طعنوا فيه وانتقصوه!

الخامس: عَدُّ الرّافضةِ مِن فرق المسلمين، أو داخلة فيهم: غَيْرُ مُسَلَّمٍ، فَهُمْ مُجْمِعُون على القول بخَلْق القرآن، وعلى نَقْصِ القرآن، وعلى الطَّعْن في أُمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وغير ذلك.

وآحادُ هذِه المسائل، يَكْفُرُ صاحبُها بإجماعِ الأُمَّةِ، وتقدَّم بيانُه.

وأنـا أنقـلُ هـنا ، كـلامَ بَعْـض علماءِ الحنفيّة ، في هؤلاء الرّافضةِ ، لِيَرَى المـالكيُّ اتّفـاقَ الحـنابلةِ مـع غـيْرِهم مِن عُلماءِ المسلمين وأئمّتِهم ، أحـنافاً وغيرهم .

قـال السّـيِّد المُطَـهَّرُ بـن عـبد الـرّحمن بن عَلِيّ بن إسماعيل المدني الحنفي ابن قاضي العَرَب في رسالتِهِ في «تكفير الشّيَعة»[1] (٦١/أ) :

(قـال في «الوجـيز» و«الخُـلاصَة»: «الرّوافـضُ إنْ كـان يَـسُـبُّ الشّيـخَيْنِ ويَلْعَنُهُما : فهو كـافـرٌ . وإنْ كـان يُفَـضّلُ عَلِيّاً عليهما : فهو مُبتدعٌ . ومَنْ قَـذَفَ عائشةَ بالـزّنـا : كَـفَـر») اهـ.

وقـال (٦٢/أ): (قـال في «الوجـيز» و«الخُلاصـة»: «مَنْ أنكرَ خِلافَـةَ أبـي بكـرٍ: فـهُوَ كـافـرٌ في الصّـحيح ، ومُـنْكِرُ خِلافَـةِ عُمَـر: كَـافِـرٌ في الأصَـحّ») اهــ كـلام السّـيِّد المُطَـهَّرُ بـن عـبد الرّحمن المدني الحنفي ، ابن قاضي العَرَب في رسالتِهِ في «تكفير الشّيَعة».

وقـال العلامـة زَيْـنُ العابدين بن يوسف بن محمّد بن زَيْـن العابدين الكورانـي ـ وكـان مِـن أئمّة الحنفية ـ في رسالته «اليَمَانيّات المَسْلُـولة ، على الرّوَافضِ المَخْـذولة»[2] التي جَمَعَها لبَيَان حَال الرّافضة ، وصَوَابِ تكـفير

---

١ ـ أصلُه مَخْفـوظ بـ«مكتبة عارف حكمت» بالمدينة النبوية، برقم (عام ٦٩٨) ، وهو بخَطّ المؤلّف رحمه الله ، فَرَغَ منه سنة (٩٩٠ هـ) .

٢ ـ طُبع عـام (١٤٢٠هــ) ونشـرته «مكتـبة الإمام البخاري» ، بتحقيق ودراسة الدّكتور المُرابط بن محمـد يسلم المُجْتبى ، وأصله رسالة ماجستير ، مقدّمة إلى «كليّة الدّعوة وأُصول الدّين» بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ونالتْ درجة الامتياز .

مَـنْ كَـفَّـرَهم ، والـرَّدّ عـلى مُـنْكِره ، قـال في أوّلها واصـفاً رسـالتَهُ تلك (ص١٠٤-١٠٥): (ناعـيةٌ عـلى الشّـيعة الشّـنيعة ، والرّافضة البَشِيْعة بالإكفـار، حاكمـةٌ علـيهم بمبايـنة الـدّار، والخُـلـُـودِ في دار الـبَوَار ، مـع ماسَمَحَتْ بـهِ في ذلـك آراءُ أكابرِ الأئمَّة ، وأنظار عُلمَاء الأُمّة ، الذّاهبين في المذاهـب الأربعـة المُستقيمة ، السّالكين مَسْلك السُّنَّةِ القويْمة، جَمَعتُها وأنا العـبد المُفـتقر إلى اللهِ الغـنيّ ، زَيْنُ العابدين بن يوسف ... الكـُوْرانيّ بَعْدَمَا رأيتُ بَعْضَ عُلماءِ السُّنَّة جازماً بكفر هؤلاءِ المارقين الكافرين ، وبَعْضاً آخر قادحـاً في المُكفـرين ، عِلْمـاً مِـن الأوَّل بقوانين الدِّيْـن ، وجَهْلاً مِن الثّاني بالحَـقّ المُبِين).

ثـم قال رحمه الله (ص ٢٩١-٢٩٤): (المقالة الثّالثة : في إفتاء العُلمَاء بكـُفـْرِهم . قد أَفـْتى بذلك الإمامُ مالكٌ والإمامُ الشّافعيُّ رضي الله عنهما ، ووافقهـما كـثيرون مِـن أئمَّـةِ المسـلمين كمـا سَبَقَ في المقالة الثّانية ، نقلاً عن الشيـخ ابـن حَجَـر. ونَقَـلَ القاضي عِيَاضٌ عن الإمام مالكٍ كيفيَّةَ عُقوبتِهم مِن القـتْل وغـيْرِه. وكـُلُّ ذلك مُفصَّلٌ في كتابهِ المُسمَّى بـ«الشفاء»... ووَقَـعَ في«الفـتاوى البزّازيّة» القَـوْلُ بكـُفـْرِهم ، لِقَـوْلِهم برَجْعَةِ الأمواتِ إلى الدّنيا ، وإنكـارِهم خلافـةَ الشَّـيْخَيْن وغـير ذلـك مِـن قـباحاتِهم ... وقـال الإمـامُ فَـخْـرُ الإسـلامِ الـبَزْدَوِيّ في«أُصُـوْلِهِ»:«وقَـدْ صَحَّ عن أبي يوسف رحمه الله أنَّـهُ قال: ناظرتُ أبا حنيفة رضي الله عنه في مَسْألةِ خَلْـقِ القرآن سِتَّةَ أشهر، فـاتّفَقَ رَأْيي ورَأْيـهُ على أنَّ مَنْ قـالَ بخَلْقِ القرآن فهو كافر. وقَـدْ صَحَّ هذا

القَــوْلُ عَــنْ مُحمّد رحمه الله» انتهى . وهو صريحٌ في كُـفْـرِ هؤلاء الضّالين، لاتّفاقِهم مع المُعْـتزلةِ على كَـوْنِ القرآنِ مَخْـلوقاً على ما هو مَسْطورٌ فـي كتبِنا وكتبِـهم).

ثـمّ قـال رحمـه الله (ص٢٩٥): (ووَقَـعَ في«الفتاوى التّـتَارْخَانِيّة»: أنَّ مَـنْ أنكـرَ خلافةَ أبي بكر، فالصَّحيحُ أنَّـهُ كافرٌ، وكذا خلافة عُمَرَ رضي الله عـنهما. ونَـقَـلَ الإمـامُ الرّازيُّ في«التّفسير الكبير»:القَـوْلَ بكُـفْرِهم وكُـفْـرِ الخوارج أيضاً).

ثـمّ قـال (ص٣٠٥): (المقالةُ الرّابعة: في بَيَان حَال المُـتأخِّرين منهم ، وحُكْـمِ دارِهم، وإفتاءِ العُلمَاءِ فيهما. اعْلَـمْ أنَّ ما سَبَقَ هو بَيَانُ حَال مُطْـلق الشّـيعةِ والرّافضـةِ ، فَـلَــوْ تَنَزَّلـنا عَنْ إكفارِهم جميعاً ، فلا شك أنَّ كثيراً مِن مُـتأخِّري هـذه الفِـرْقَـةِ سِـيَّمَا الإمامـيّة ، قَـدِ التحقوا بالفِرَقِ الضّالةِ كما مَرَّ مُفَـصّلاً).

ثـمّ قـال (ص٣٢٣-٣٢٤): (ومِمَّنْ صَرَّحَ بإكفارِهم ، وأفتى بهِ فيما بلغـنا: العـالم الـزّاهد المُـحقّقُ المُـدقّـقُ مُفتي الثّقلَـيْن أُستاذُ الفريقَـيْن : المَـوْلَى أبـو السُّعُود قَـدَّسَ الله سِرَّه. ومنهم : العالمِ الفاضلُ والمُـدقّـقُ الحافلُ المَـوْلَى جـلال الدّيْــن الدَّوانِـي، مـع كَـمَـال خِـبْرَتِهِ بحال هؤلاءِ الضّالين. ومنهم : الفاضـلُ الكـاملُ المَــوْلَى عِصَامُ الدّيْن الإسفراييني ، مع كَـثْرَةِ مُمَارَسَتِهِ لهم ، وطُـوْل مُؤانستِهِ بهم).

ثـمّ قـال (ص٣٢٥): (وأيضـاً أفـتى بذلـك رئيسُ المُفسِّرين ، خالي العزيـز المـوْلَى عَـبْدُ الكريم الكوراني ـ ابن المَوْلَى المذكورـ مُصَنِّف «التّفسير الواضـح» وغـَيْرِه مِـن التّصَـانيفِ المُعْتَـبرةِ ، مـع تبحُّرِه في العِلْـمِ وكـمَال خِبْـرتِـهِ بِـحَـالِ هـؤلاءِ الضَّالّين).

ثـمّ قـال رحمـه الله (ص٣٣١): (خاتمـةٌ في التَّكـلُّـمِ إجْمَالاً فيما سَبَقَ وبَـيَانِ مـا حَصَـلَ مـنه . اعْلـَمْ أنـّا قـَدْ بَـيَّـنّا في هَذِه الرِّسَالةِ مُعْظَـمَ عقائدِ الشّيعةِ والرّافضـةِ بالـنَّقْـل عَـنْ الكـُتُـبِ المُعْتـبرةِ ، والعُلماءِ المَـهَرَةِ ، وبَيَّنّا مـا أثبـتَ الأئمَّـةُ والعُـلماءُ بـهِ كـُفْـرَهم ، مِنَ الآياتِ والأحاديثِ ، وذكرنـَا مـا كـَفَـرُوْا بـهِ مِـن الأفعـالِ والعَقـَائدِ ، ومَنْ أفتى بكـُفـْرِهم مِنَ العُلمَاءِ ، سِيَّمَا عُـلمَاء المَذاهبِ الثّلاثةِ ، مَذْهبِ الإمامِ الأعظمِ أبي حنيفةَ ، ومَذْهبِ الإمـامِ الشّـافعيّ ، ومَذْهـبِ الإمامِ مالكٍ رضي الله تعالى عَنْهم مَعَ التَّحْقيقِ في ذلك كـُلـِّهِ .

وأثبتـنا كـونَ دارِ مُـتأخِّريهم المَـخْصوصةِ بهم ، دَارَ كـُفـْرٍ بلا شُبْهة ، وأوضـحنا أنَّ إفتاءَ العُلمَاءِ المُـتأخِّرينَ في حَقِّ هؤلاءِ الضّالّـين ، إنّما كان مَعْ عِلـْمٍ ووَرَعٍ واختبار) إلى آخـرِ كـَلامِ العلامـةِ زَيْـنِ العابدين الكـُورانيّ ، وَهُوَ مُهِـمٌّ ومُفِيْدٌ ، رحمه الله رحمة واسعة .

فصل

في رَمْيه الحنابلة بالاستدراك على الشَّرْع ! باشتراطِهم فَهْمَ السَّلَفِ الصَّالح لنُصُوص الوحيَيْن ، وهذا عنده بدعة ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(١٧٨) تحْتَ عنوان «الاستدراك على الشَّرْع ، أو بدعة اشتراط فهم السَّلَف» :

(تَرَى أصحابَ العقائدِ ـ وأخصُّ هنا أصحابَنا السَّلفيَّة ـ يشترطون شروطاً ليستْ في كتاب اللهِ ، ولا سُنَّة رسولهِ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم ، لِيَقْطَعُوا بهِ كُلَّ آمال الاتّفاق.

فاللهُ عزّ وجلّ أرشدنا عند اختلافِنا مع المسلمين ، أنْ نرجعَ للكتاب والسُّنَّة ، لقولهِ تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾. فلمّا رأى أصحابُ العقائدِ ، ومنهم السَّلفيَّة الحنابلة ، أنَّ العودةَ للكتاب والسُّنَّة ، سيُلْغِي أكثرَ الشَّتَائم ، والتَّكْفيرات، والتَّبْديعات، والمخالفات الموجودة في كتب العقائد : لجأوا إلى الزّيادة على ما ذكرَهُ الله عزّ وجلّ بقولهِم «إنَّ الكتابَ والسُّنَّةَ لا تكفي ، فلا خَيْرَ في كتابٍ بلا سُنَّةٍ ، ولا خَيْرَ في سُنَّةٍ بلا فَهْمِ السَّلَف الصَّالح»!! وهكذا نفوا الخيريَّة عن الكتاب والسُّنَّة ، بهذا الشَّرْطِ البدعيّ الذي اشترطوه ، وانتقصوا بهِ مِن كتابِ اللهِ وسُنَّةِ رسولهِ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم) اهـ.

والجـوابُ مِن وجوه :

أحدهـا : أنَّ الكـتابَ والسُّـنَّة ـ بلا شك ـ كافيان لِكـُلِّ مؤمن مُهْتدٍ، في أُمور دينـهِ ودنياه.

لكـنْ عَلـَى فَـهْمِ مَنْ نَفْـهَمُ نصوصَهما ، وقـد اختلفتْ أفهامُ النّاس لهمـا؟! أعَلـَى فـَـهْمِ الجهمـيَّة؟! أمْ فـَـهْمِ المعـتزلة؟! أمْ فـَـهْمِ الرّافضـة؟! أمْ فـَـهْمِ الخـوارج؟! أمْ فـَـهْمِ الأشاعرة؟! أمْ فـَـهْمِ البَاطِنيَّة؟! أمْ عَلـَى فـَـهْمِ أئمَّةِ الإسلام والدِّيْنِ، السَّـلَـفِ الصّالِحِ المُزَكـّيْنَ بالوحيِّ وإجماع الأُمَّة؟

فكـُـلُّ مَـنْ ذكرتُ ، يستدلُّ بالكتابِ ، وتارةً بالسُّـنَّةِ ، واستدلالاتُهم مِـن الآياتِ ، مُخْتَلِفَـةٌ مُـتَـبَاينةٌ مُتَـنَاقِضَةٌ ! فتجعلُ طائفةٌ آيةً ما ، في وجوب أمرٍ ما ، وتجعلـُها طائفةٌ أُخرى ، في كـُفْرِ مُوْجِبِـها !! وهكذا !!

ألم تَعْلـَـمْ أنَّ الأزارقـةَ مِـن الخـوارج : اسـتدلـُّوا عَلـَى جـواز قَـتْلِ أطفـال المسلمين مع آبائِهم ، بقول الله تعالى:﴿رَّبِّ لَا تَذَرْ عَلَى ٱلْأَرْضِ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ دَيَّارًا﴾!! قـالوا : فسمّاهم بالكـُفـّار وهم أطفال !! فكيف جَازَ ذلك في قـَوْمِ نوح ، ولا يَجُوزُ في قومِنا؟! وما بيننا وبينهم إلاّ السَّيْف !!

كـَمَا زَعَمَ كبيرُهم نافعُ بن الأزرق[1].

وقالـتِ المطبخيَّة ـ أتباع أبي إسماعيل المطبخي ـ بأنْ لا صلاةَواجبةٌ ، غير ركعةٍ بالغَدَاة ، وركعةٍ بالعَشِيِّ ! واحتجُّوا بقولـهِ تعـالى:﴿وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ

---

١ ـ «ذكر مذاهب الفرق الثّنتين وسبعين» للعلامة عبد الله بن أسْعد اليافعي ص (٣٦ ـ ٣٧).

طَرَفَيِ ٱلنَّهَارِ﴾.

وكفَّرتِ الخوارجُ فاعِلِي الكبائر مِن المسلمين، بقول الله تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا﴾، وقول النبيّ ﷺ: «لا يَزْنِي الزّانِي حِيْنَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلا يَسْرِقُ السّارِقُ حِيْنَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِن» الحديث.

بل زعمتْ جماعةٌ مِن الخوارج: أنَّ قولَ اللهِ تعالى: ﴿قُلْ أَنَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ مَا لَا يَنفَعُنَا وَلَا يَضُرُّنَا وَنُرَدُّ عَلَىٰٓ أَعْقَابِنَا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ كَٱلَّذِى ٱسْتَهْوَتْهُ ٱلشَّيَٰطِينُ فِى ٱلْأَرْضِ حَيْرَانَ لَهُۥٓ أَصْحَٰبٌ يَدْعُونَهُۥٓ إِلَى ٱلْهُدَى ٱئْتِنَا ۗ قُلْ إِنَّ هُدَى ٱللَّهِ هُوَ ٱلْهُدَىٰ ۖ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾: زعموا ـ لعنهم الله ـ: أنَّ الذي استهوتْهُ الشّياطينُ حَيْرانَ، هُوَ عَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنه!!

ونفتِ المعتزلةُ وأشياعُها: رُؤْيةَ اللهِ عزّ وجلّ في الآخرة، بقولهِ سبحانه: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾، وأثبتَها أهلُ السُّنَّة بهذه الآية، وقالوا: الإدراك بالبَصَرِ، قَدْرٌ زائدٌ على الرُّؤْية. فَمَا لا تدركُهُ الأبصار: شيءٌ تَراهُ، لكنَّها لا تُحِيْطُ بهِ، كما تَرَى الأبصارُ البحارَ، ولا تُدْرِكُها، وهكذا.

ونفتِ المعتزلةُ وأشياعُها الرؤيةَ بقولِهِ سبحانه: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِى﴾، وأثبتَها أهلُ السُّنَّةِ بهذه الآية، وقالوا: لو كانَ سبحانه لا يُرَى لقال: ﴿إنّي لا أُرَى﴾، ولم يَقُلْ: ﴿لَن تَرَىٰنِى﴾! فَمَنْعُهُ سبحانه موسى ـ عليه السّلام ـ مِن الرّؤية: يَدُلُّ على جوازِها عليه، وامتناعِها على موسى لِسَبَبٍ

خارجٍ ، وهو كونُهُ في الدّنيا.

ولأهلِ السُّنَّةِ أدلةٌ كثيرةٌ مِن القرآن والسُّنَّة الصّحيحة ، بل بلغتْ حَدَّ التّواتر، ولكنْ ذكرتُ ما سبق ، لِبَيانِ ازدواج الاستدلال وتباينه.

وأمثلةُ هذا ، كثيرةٌ جِدّاً ، وما مِنْ فرقةٍ إلاّ ويَسْتَدِلُّ أربابُها بالقرآن على صِحَّةِ مُعْتقداتِهم بمتشابهه ، وهم الذين عَنَى الله عزّ وجلّ في قوله سبحانه: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُولُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾.

فإذا عُلِمَ هذا ، وأنَّ الجميعَ يَسْتَدِلُّوْنَ ـ بحقّ وباطل ـ بالقرآن والسُّنَّة ، فالمُحِقُّ يَسْتَدِلُّ بها على وَجْهِها ، والمُبْطِلُ يَصْرِفُها بالتّأويلاتِ والمُتشابهات : عَلِمْنَا صِحَّةَ ذلك الضّابط ، وأنْ يُفْهَمَ الوَحْيانِ على فَهْمِ السَّلَفِ الصّالحِ ، المشهودِ لهم بالعِلْمِ والدّيانةِ والوَرَع.

فإنْ أبى المالكيُّ هذا : لَزِمَهُ أحَدُ أمرَيْنِ:

- إمّا أنْ يَأْخُذَ بهذهِ التّأويلاتِ كُلِّها ، وهي مُتَعارِضَةٌ مُتَناقِضَة !
- أوْ يَأْخُذَ بشيءٍ منها ، ويَتْرُكَ آخر.

فالأوّل : مُسْتحيلٌ ، غَيْرُ مُمْكِن .

والثّاني: مُمْكِنٌ ، ولكنْ ما ضابطُ ما يُأْخَذُ بهِ وما يُتْرَكُ؟

إنْ قـال : نأخذ بقول السَّلَفِ الصّالِحِ : وافَقَنا .

وإنْ قال : غَيْرهم : فَلِمَ أخذَ بقولِهِم ، ورَدَّ الآخرين؟!

ومـا عَابَـهُ علينا ، في أَخْذِنا بفَـهْمِ السَّلَف الصّالح : نَعِيْبُهُ عليهِ في أخذِه بقولِ مَنِ ارْتَضَى ! بل العَيْبُ في حَقِّهِ أكبرُ وأظهر.

* * * *

فصل
في إبطال المالكيّ مَعْنَى «السَّلَف الصّالح» ! والرّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٧٨) : (ولا أدري هنا ماذا يقصدون بفهم السَّلَف:

ـ إنْ كانوا يقصدون الصَّحَابة : فقد اختلفَ الصَّحَابةُ في فَهْمِ كثير مِن العقائد والأحكام ، فبأيّ فَهْمٍ نلتزم؟!

ـ وإنْ كانوا يقصدون ، اتّباعَ ما فَهِمَهُ الصَّحَابةُ كُلُّهم : فهذا لا يُخَالِفُ فيه أحد ، لكن حصول هذا الإجماعِ في الفَهْمِ صَعْبٌ ، بل مستحيل ، إلاّ في أمرٍ دليلُه واضح.

ـ وإنْ قصدوا اتّباع فَهْمِ آحادِ السَّلَفِ فيما لم يختلفوا فيه ، قيل لهم: اختلافهم في الفَهْمِ ، دليلٌ على أنَّ فهمَهم يُخْطِىء ويُصِيْب؟! فإذا كان كذلك ، فمَنْ يضمن لنا أنَّ فَهْمَ الآحاد منهم ، ليس مِن القسم الذي أساءوا فَهْمَه؟! وقد فَهِمَ عَدِيّ بن حاتم مِن الآية الكريمة:﴿وَكُلُوا۟ وَٱشْرَبُوا۟ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ ٱلْخَيْطُ ٱلْأَبْيَضُ مِنَ ٱلْخَيْطِ ٱلْأَسْوَدِ مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ فَهْماً خاطئاً رَدَّهُ عليهِ رسولُ الله صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : بيان المُراد بالسَّلَفِ الصّالح ، وهم: الصَّحَابة والتّابعون وتابعوهم ، على الإيْمان والإحسان ، أهل القرون الثّلاثة الأولى ، المشهود

لهم بالخيريّة على لِسَان النَّبيّ ﷺ ، مِمّن لم يُعْرَفْ ببدعةٍ ولا شذوذ.

أمّـا الصَّـحَابة : فكُلـُّهم كذلـك ، أمـّـا مَـنْ بعدهـم مِـن الـتّابعين وأتـباعهم ، فحصـل عند أفراد قِلـَّةٍ ، شيءٌ مِن المُخالفاتِ أو البدع ، عُرِفـُوا بها ، وَاسْـتُـثْـنُوا مِن أولئك ، فليسوا سَلَـفَـاً صالحاً ، بل كانوا سلفاً سيـئاً.

الـثّـاني : أنَّ فَـهْمَ السـَّلَـفِ الصّـالح رحمهـم الله ، في أُمـور المعتقد عامّـة: فَـهْمٌ مُـتَّفِقٌ لا خـلاف فـيهِ ولا اختلاف ، فَـمَنِ ادَّعى غَـيْرَ ذلك ، فعليهِ الحُـجَّة والدَّليل.

الثّـالـث : أنَّ اختلافَ أقوال السَّـلَـف في مسألة أو أكثر ـ غير مسائل الاعـتقاد ـ : لا يكـونُ قصـوراً أو خطـئاً ، بـل هـو غالـباً ، اخـتلافُ تـنوُّعٍ لا تضادّ.

ومـا كـان مُتبايـناً مِـن ذلـك : فـلا يَحِـلُّ ولا يجـوزُ : إحداثُ قَـوْلٍ جديـد ، خـارجٍ عَمّا جاءوا بـه ، لكونهِ مُخالفاً للإجماع ، فهم وإنْ كانوا غيرَ مُـتَّفقين في مَعْـنى واحـد ، أو قـول واحـدٍ في تلـك المسـألة ، إلاّ أنـَّـهم مُجْمِعُـون ـ بالجملـة ـ على خلافِ هذا القول المُحْدَثِ الجديد ، وهذا مُحَرَّرٌ في أُصول الفقه ، في «باب الإجماع» باستفاضة .

الـرّابع : أنّـه يستحيلُ أنْ يَفـْـهَمَ أحدٌ منهم ، فَـهْمَاً خاطئاً في آيةٍ ، أو حديـثٍ ، ولا يقومُ دليلٌ على بـيان خطئهِ ، أو لا يُبَيِّنُ أحدٌ منهم خطأه . فـإنَّ الله قـد حَفِظَ دِيْنَهُ سبحانه ، وهذا مِن حِفْظ الدِّيْنِ وكمالهِ ، ومَنْ نَظَـرَ في أقوال الأئمَّة ، عَلِمَ ذلك.

فصل

في سُبُل فَهْمِ الكتاب والسُّنَّة عند المالكيّ، دون فَهْمِ السَّلَف الصّالح ! والرّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٧٩) مُبيِّناً أداة فَهْمِ الكتاب والسُّنَّةِ بزعمِه :

(أمّا آليةُ الفَهْمِ : فلا تَتِمُّ بتقليدِ صَحَابيّ ولا تابعيّ ، وإنّما بالنَّظَر في الآياتِ ، والأحاديثِ الصَّحيحة ، التي تتحدَّثُ عن الموضوع نفسِه ، والعودةِ بعد ذلك للآثار، ولُغَةِ العَرَب ، وكُلّ ما يُساعد في تَجْلِيَةِ المعنى، وما إلى ذلك) اهـ.

والجواب :

أنَّ هذا حَقّ ، لكنَّه لا يُغْني عن اشتراطِ فَهْمِ السَّلَفِ الصّالح رحمهم الله ، فعُلُوُّ اللهِ عزّ وجلّ على خَلْقِهِ بأنواعه ، بالذاتِ ، والقَدْرِ ، والقَهْر ، مع ظُهُورِه ، وكثرةِ أدلَّتِه مِن الكتاب ، والسُّنَّةِ ، والإجماع ، والفِطْرة ، حتّى بَلَغَتْ أَدِلَّتُه أَلْفَيْ دليل ، كما قال الإمامُ أبو عبد الله ابن قَيِّم الجوزيّة رحمه الله في «نونيَّتِه»:

يَا قَوْمَنَا وَاللهِ إنَّ لِقَوْلِنَا ... أَلْفاً تَدُلُّ عَلَيْهِ بَلْ أَلْفَانِ

حتّى صَنَّفَ جماعةٌ مِن أهل العِلْم مُصَنَّفاتٍ في جميعِ أدلَّتِهِ الكثيرة ، كابن قدامة ، والذّهبيّ ، وابن القَيِّم ، وغيرهم.

ومع ظهور هذِهِ المسألة ، وعِظَمِ جُرْمِ المُخالِف فيها ، إلاّ أنَّ أهل البدع ، أوّلوا أدلَّتَها وحَرَّفُوها ، وحصروا دِلالتَها ، في عُلُوِّ القَدْر والقَهْر، دون عُلُوِّ الذّات !

فلا يَسْتقيمُ فَهْمُ المرءِ للوحيَيْنِ، إلاّ إذا فَهِمَها على فَهْمِ السَّلَفِ الصّالحِ رحمهم الله ، وبَنَى على قواعدِهم.

* * * *

فصـل
في دواء ما في كتب العقائد ، مِن ظُلْم وبَغْي عند المالكي ! والرّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٨٢) تَحْتَ عنوان: «ما المنهج» :

(إذا كانـتْ كـُلّ هـذه الأخطـاءِ والخُـرافاتِ في كتبِـنا العقديَّـة ، فـمَا الحلُّ إذن؟!) اهـ كلامه.

وأقــول :

لم يســتطع المــالكيّ ذِكْـرَ مـثال واحـدٍ صـحيح ، عـلى تلـك الأخطـاءِ والخُـرَافات !! ولم يسـلمْ له شـيء مِن كذباتهِ في حَقّ الحنابلةِ وأهل السُّـنَّة ، فإن لم يكن ثـمَّـةَ داءٌ ، فلا حَاجةَ إلى الدَّواء !

ثمّ قال المالكيّ :

(الحلّ سَهْل على مَنْ أراد الله له اليُسْر، ويمكن إجمالُ ذلك فيما يلي:

- العودة لاسم الإسلام نفسِه،
- وتـرْكِ التَّـنابز بالألقـاب ، فـلا نَـصِـمُ الآخرين بلقبٍ . ولا نـرْضَى لنا إلاّ بلقـب واسم الإسلام ، قال تعالى:﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّن دَعَآ إِلَى ٱللَّهِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَقَالَ إِنَّنِى مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ﴾، وقــال تعــالى:﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُولُواْ ٱشْهَدُواْ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾).

ثمّ قال المالكيّ ص(١٨٢-١٨٣) :

(ولنتـرك الانتسابـاتِ التي تـفـرقـنـا بـهـا شيعاً ، فلا شرعيّة لكلمةِ شيعة ،

ولا سُنَّة ، ولا جهميّة ، ولا سلفيّة ، ولامعتزلة ، كشرعيّة كلمة الإسلام.

وكلّ مَنْ رَغِبَ عن التَّسْميةِ بالإسلام ، فلن يَجِدَ تسميةً أفضل منها ، فهي تسميةٌ مأمورٌ بها في كتاب الله ، وهي تسمية ارتضاها الله لنا ، ولم يأتِ نصٌّ باستحبابِ تسمية أُخرى . ومَنْ زَعَمَ ذلك ، فعليهِ الدّليل ، ولا دليل إلاّ مِن باب التَّوهُّم فقط.

قد يقول البعض : إنَّ تسميتنا أهلَ السُّنَّة ، قد جاءتْ بها نصوص ، كأمر النَّبيّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم باتّباع السُّنَّة في قوله: «عَلَيْكُمْ بسُنَّتِي، وَسُنَّةِ الخُلَفَاءِ الرَّاشِدِيْنَ».

أقول [القائل المالكي] :

الله عزّ وجلّ أيضاً ، قد أمر بالعَدْل أيضاً ، فلماذا نُنْكِرُ على المعتزلةِ تسميتَهم أنفسَهم «أهل العَدْل» أو «العَدْليّة»؟!

وأمر الله بالاستقامة ، فلماذا نُنْكِرُ على الإباضيّة تسميةَ أنفسِهم «أهلَ الاستقامة»؟!

وأمر النَّبيُّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم بمحبّة أهل البَيْت ، فلماذا نُنْكِرُ على الشّيعة تسميةَ أنفسِهم شيعةَ أهل البَيْت ، مُستدلّين بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبْرَٰهِيمَ ﴿٨٣﴾﴾.

واستدلَّ المعتزلةُ على شرعيّة اسمِهم ، بقوله تعالى على لسان إبراهيم: ﴿وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾.

وهكذا ، فأسماء الفِرَق ، أقوى دلالة على الشّرعيّة مِن اسمنا ، علماً بأنَّ الحديث السّابق ، وحديث افتراق الأُمَّة ، مَحَلٌّ تنازُع في التّضْعيف ، والتّصْحيح ، داخل أهل السُّنَّة) اهـ كلام المالكي.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ تسمية أهل البدع بأسمائِهم ، وتلقيبهم بأوصافِهم : تسميةٌ شرعيّةٌ واجبة ، وإنْ كانوا داخلين أومُدْخِلين أنفسَهم في الإسلام ، كما سمَّى الله عزّ وجلّ ورسولُه المنافقين بهذا الاسم ، وسمَّى النَّبيّ ﷺ الخوارجَ بهذا الاسم ، وسمّاهم مارقة . ولَمّا خرجوا في عَهْدِ عَلِيّ رضي الله عنه ، سمّاهم الصَّحَابة والتّابعون خوارجَ مُرّاق ، وحَرُوْرِيّة ، وكِلابَ النّار، كما في الآثار ، وبقيتْ تلك التّسميةُ مُلازمةً لهم.

ولَمّا خَرَجَ مَعْبَدٌ الجهني ، وابتدع بدعتَه في نفي القَدَر، سَمّاهم مَنْ أدرك هذه البدعة مِن الصّحابة والتّابعين فَمَنْ بعدهم : قدريّة ، كما فعل عبدُ الله بن عَبّاس ، وعبدُ الله بن عُمَر رضي الله عنهم.

وفي عَهْدِ التّابعين ، حين ابتدع واصلُ بن عطاء بدَعَهُ المعروفة ، واعتزل هو وأتباعُهُ مَجْلِسَ الحسن البَصْري رحمه الله ، سَمّاهم الحسن : مُعْتزلة ، وبقي هذا الاسمُ فيهم بعد ذلك إلى يومِنا هذا ، ولا يُعْرفون إلاّ به.

ولَمّا أتَتْ الشّيعة زَيْدَ بن عَلِيّ بن الحُسَين بن عَلِيّ بن أبي طالب رضي الله عنهم ، وقالتْ له : تبرأْ مِن أبي بكر وعُمَر لِنَنْصُرَك .

أبى ذلك . فقالوا له : إذن نرفضك ! فسمّاهم زَيْدٌ رافضة لذلك ، وبقي الاسمُ فيهم إلى اليوم .

الوجه الثّاني : أنَّ حُكْمَ المالكي ، بعدم جواز التَّسمِّي بهذه الأسماء ، مع مخالفتِها للكتاب والسُّنَّة عنده : مُخَالِفٌ لإجماعِ أهل السُّنَّة ! فَمَا زالوا مُذْ كانوا إلى اليوم ، مُطْبقين على تسميةِ الجهميّةِ جهميّةً ، والمعتزلةِ مُعتزلةً ، والخوارجِ خوارجَ ، والقدريّة قدريّةً ، والرّافضةِ رافضةً أو شيعة ، وهكذا .

ولم يَفُهْ أحدٌ منهم قط ، بحُرْمَةِ تسمية أولئك بتلك الأسماء.

بل إنَّ حُكْمَ المالكيّ: مُخَالِفٌ لإجماعِ المسلمين عامّة ! بجميع فرقِهم ، ونِحَلِهم . فَمَا مِنْ فرقة ، إلاّ وتُسمِّي نفسَها باسمٍ ، وتُسمِّي الآخرين بأسماء ، ولم يُحَرِّمْ أحدٌ منهم ذلك ، بل أطبقوا عليه.

الثّالث : أنَّ توحيدَ الأُمَّةِ واتّفاقَها واجتماعَها ـ وقد تفرَّقتْ فرقاً ـ : ليس بتوحيدِ الاسم ! وإنّما بتوحيدِ الاعتقادِ ، وتوحيدِ الكلمة.

ولا يكونُ إلاّ بكلمةِ التّوحيد ، ولا يَصْلحُ أمرُ هذه الأُمَّةِ ، إلاّ بما صَلَحَ بهِ أوّلُها ، كما قال مالك . فيرجع المسلمون جميعاً ، إلى الكتابِ والسُّنَّةِ ، بفَهْمِ السَّلَفِ الصّالح ، والإجماع ، كما تقدَّم بيانُه.

أمّا مَنْ ظَنّ أنَّ مُجَرَّدَ توحيدِ الاسم ، يُحَقِّقُ اجتماعَ الكلمة ! واتّفاق الأُمَّة ! : فالنّزاعُ مَعَهُ حِيْنَها ، يكونُ في صِحّةِ عَقْلِه وسلامته ، لا في صِحَّةِ قوله ورأيه !

وها هم اليهودُ مع اجتماعِهم في هذا الاسم : إلاّ أنّهم مُتفرّقين مُختلفين ، كما قال سبحانه: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾.

الرّابع : أنّ خلافنا مع الشّيعة ، والمعتزلة ، والجهميّة ، والقدريّة ، وغيرهم مِن أهل البدع : ليس في أصْلِ التّسَمّي مِن حَيْثُ صِحّتُه وعَدَمُه ! وإنّما في أصْلِ مذهبهم ، ومقصدهم بالتّسمية.

فإنكارُنا على المعتزلة ، تسميةَ أنفسِهم «أهل التّوْحيد والعَدْل»: ليس لاستقباحِنا الاسم ، فالاسمُ جميلٌ مَحْمود ، وإنّما إنكارُنا عليهم ، وتضليلُنا لهم ، لأجل مُرَادِهم مِن هذه التّسمية .

فمُرادُهم بالتّوحيد : تعطيلُ الصّفات ! لأنّ الصّفات المُتعدّدة عندهم ، تقتضي ذواتاً مُتعدّدة ! كذا قالوا !

لهذا يَرَوْنَ أنّ نفيَهم للصّفاتِ ، يُبْقي إلهاً واحداً ! لا شريك له ! فهذا التّوحيد عندهم !

أمّا العَدْلُ : فيعنون بهِ إنكارَ القَدَر ! ويزعمون أنّ في إنكاره ونفيهِ ، إثباتَ عَدْلِ اللهِ المُطلق ! إذ لوكان قَدَرٌ ، لم يكن ثَمّةَ عَدْل ! كذا قالوا !

فهذان الاسمان «التّوحيد والعَدْل» : اشتملا على مَعْنَيَيْنِ فاسدَيْنِ مُنكرَيْنِ قبيحَيْن .

وكذلك اسم الشّيعة: فالتَّشيُّعُ بمعنى مَحَبَّةِ آل البَيْت رضي الله عنهم، مع مَحَبَّةِ الصَّحَابة وتولّيهم، وتقديم الثّلاثة على عَلِيّ رضي الله عنهم: مَعْنى صحيح.

إلاّ أنَّهم قصدوا بهِ: تولّي آل البَيْت بزعمِهم، مع البراءة مِمَّن عدا عَلِيّ! فطعنوا في الخُلفاءِ الثّلاثةِ قَبْلَه، وفي جماعاتٍ مِن الصَّحَابة رضي الله عنهم!

بل طعنوا في جماعةٍ مِن خيار آل البَيْت وكبارِهم، كالحَسَن بن عَلِيّ رضي الله عنهما، وعبدِ الله بن عَبّاس، وعائشة بنت أبي بكر، وحفصة بنت عُمَر، أُمَّي المؤمنين، وغيرهم.

وبَيَّنّا سابقا كَذِبَ الشّيعة (الرّوافض) في تولّي آل البَيْت وادّعائهم مَحَبَّتَهم، وإنّما هو ثوبٌ لَبِسُوهُ للكيد بالمسلمين.

الخامس: أنَّ زَعْمَ المالكيّ أنَّ الشّيعةَ استدلتْ على صِحَّةِ تسميتها بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ لَإِبۡرَٰهِيمَ ٨٣﴾! وأنَّ المعتزلةَ استدلتْ على صِحَّةِ تسميتِها كذلك بقولهِ سبحانه: ﴿وَأَعۡتَزِلُكُمۡ وَمَا تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾! إلخ ما ذكر: غباءٌ، فإنَّ هذه الآياتِ الكريْمَاتِ دليلٌ على صِحَّةِ الكلمةِ مِن حَيْثُ اللُّغةِ، لا صِحَّةِ اعتقاد مَنْ تَسمَّى بالشّيعةِ أو المعتزلة! وإلا لَصَحَّتْ أديانُ المُشركين واليهودِ والنَّصَارَى والصّابيئن! ولم نسمعْ أو نَرَ أحداً مِن الأئمَّةِ أنكرَ التَّسميةَ نفسَها دون ما تضمّنتْهُ مِن مَعَانٍ حتَّى يُستَدَلَّ عليه، فإنْ كان المالكيّ يَعْلَمُ أحداً قال ذلك فَلْيَذْكُرْه!

فصل

في رَدِّ المالكيّ على مَنْ أنكرَ الانتسابَ إلى مُسَمَّى الإسلامِ دون اسم آخر ، بدَعْوى الاختلاط مع أهل البَدْع ! والرَّدّ عليه

ثمّ قال المالكيّ ص(١٨٣):

(فإذا قال البَعْضُ: لكن التّسمية بالإسلام ، سيخلطنا مع المبتدعة؟!

أقول [القائل المالكي] :

لسنا أفضلَ مِن النَّبيّ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلّم وأصحابِه مِن المهاجرين والأنصار، فقد كان اسمُ الإسلام يجمعُهم مع المنافقين ، والأعراب ، والطُّلَقاء ، والمُرجفين ، فقد كان النَّبيّ صلّى الله عليه وعلى آلهِ وسلّم يقول: «**لا يتحدَّث النّاسُ أنَّ محمّداً يقتلُ أصحابَه**» ويقصد بأصحابِه هنا: المنافقين) اهـ كلامه.

والجوابُ مِن وجهَيْن:

أحدهما : أنَّ المالكيّ يريد اتّفاقَ واجتماعَ الأُمَّةِ على اسمٍ واحدٍ ، ولو كان مِن جنس اتّفاق ودُخول المنافقين في اسمِ المسلمين عامّة حسب الظّاهر! وهذا مِمّا لا يَحْمَدُهُ العُقَلاء .

فإنْ كانتِ المصلحةُ في عَهْدِ النَّبيّ ﷺ ، إبقاءَهم دون قَتْلِهم ، لئلا يظنّ الأباعدُ أنَّ النَّبيّ ﷺ يقتلُ مَنْ أسلمَ مِن أصحابه ، فيُحْجِمُوا عن الإسلام : فمَا المصلحةُ عندنا اليوم؟!

ووجودُهم ومَنْ على شاكلتِهم من المُبْطلين ، يَضُرُّ المسلمين ولا ينفعُهم ، قال سبحانه فيهم ، مُبَيِّناً مَنْفَعَةَ خروجِهم مع المسلمين للقتال ، لِمَن جَهِلَ ذلك﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلَّا خَبَالًا وَلَأَوْضَعُواْ خِلَٰلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ ٱلْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّٰعُونَ لَهُمْ﴾.

كما أنَّ الله عزّ وجلّ ونَبِيَّهُ ﷺ ، لم يَجْعَلا الأُمَّةَ دون بيان حال المنافقين وأعيانِهم ، فأخبر الله سبحانه ورسولُه ﷺ بأوصافِهم ، وأقوالِهم ، وهيئاتِهم.

بل قد أخبرَ النَّبِيُّ ﷺ حذيفةَ بن اليَمَان رضي الله عنه بأسمائِهم . وفي هذا ، جوازُ تسميتِهم بالمنافقين ، بخلاف ما ادَّعى المالكي.

الثّاني : أنَّ قياس المالكيّ : المنافقين بأهل البدع مُطلقاً : قياسٌ مع الفارق .

فالمُنافقون : مُظهرو الاستقامة ، مُبْطنو الكفر.

أمّا المُبتدعة : فمُظهرون لبدعِهم ومُخَالفتِهم ، داعون إليها .

ولو أبطونها ـ كما فعل المنافقون ـ وأظهروا الاستقامة ، لَمَا خرجوا مِن اسم الإسلام ، بل لم نُخرِجْهُم مِن اسم السُّنَّة ، وحسبُنا ما ظهر ، لا ما خَفِي . وقد صَحَّ عن عُمَر بن الخطّاب رضي الله عنه أنّه قال: (إنَّ نَاسَاً كَانُوْا يُؤْخَذُوْنَ بِالْوَحْيِ عَلَى عَهْدِ رَسُوْلِ اللهِ ﷺ ، وإنَّ الوَحْيَ قَدِ انْقَطَعَ ، فَلا نُؤَاخِذُكُمْ إلاّ بما ظَهَرَ لَنَا مِنْكُمْ ، فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْراً أَمِنّاهُ وَقَرَّبْنَاهُ ، وَلَيْسَ لَنَا مِنْ سَرِيْرَتِهِ شَيْءٌ ، اللهُ يُحَاسِبُ

سَرِيْرَتَـه.

وَمَـنْ أَظْـهَــرَ لَـنَا شَـرّاً لم نـأْمَنْهُ وَلم نُقـرِّبْـهُ ، وإنْ قـالَ: إنَّ سَرِيْرَتَـهُ حَسَنَةٌ) رواه البخاري في «صحيحه» (٢٦٤١).

وكذلـك قـرْنُ المـالكيّ مُؤمـني الطـُّلقـاءِ والأعـراب ، مع المُـرْجفين والمُـنافقين : بـاطلٌ ، فالطـُّلقـاءُ مؤمنون مِن جملةِ أصحاب رسول اللهِ ﷺ ، لهـم حَـقُّ الصُّـحْبةِ وفَـضْـلُـها ، ولا يَنْفِـيْهَا ، أو ينتقصُهم إلاّ رافضيّ مَعْلومُ النّـفاق .

والأعـرابُ إذا آمـنوا ، لم يَضُـرَّهم تعـرُّبُـهم ، قـال سـبحانه مُبَـيّـناً حالهَـم: ﴿ٱلْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا۟ حُدُودَ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴿٩٧﴾ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ مَغْرَمًا وَيَتَرَبَّصُ بِكُمُ ٱلدَّوَآئِرَ ۚ عَلَيْهِمْ دَآئِرَةُ ٱلسَّوْءِ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٩٨﴾ وَمِنَ ٱلْأَعْرَابِ مَن يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنفِقُ قُرُبَٰتٍ عِندَ ٱللَّهِ وَصَلَوَٰتِ ٱلرَّسُولِ ۚ أَلَآ إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَّهُمْ ۚ سَيُدْخِلُهُمُ ٱللَّهُ فِى رَحْمَتِهِۦٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٩٩﴾﴾.

أمّا المُـنافقون والمُـرجفون : فـشَـرٌّ مَحْضٌ لا خَيْرَ فيهم .

فصل

في بيان سبيل الحَقّ عند المالكيّ ، وهو الإيْمانُ الجُمْليّ غير المُفَصَّل ، والالتزام بالواجبات الجُمْليّة المُجْمعِ عليها دون المُخْتلف فيها ، وتَجَنُّبِ المُحرَّمات المُتَّفق على تَحْريْمِها دون المُتنازع فيها ! والرَّدّ عليه ، وبيان أنَّ ما اختارَهُ بَابٌ للزَّنْدقة لا الحَقّ

قال المالكيّ ص(١٨٤ـ١٨٥) :

(فإنْ قال قائل: كيف أستطيع أنْ أعرفَ الحَقّ ، إذا لم ألتزمْ مذهبَ طائفة أتعلَّمُ منها الدِّين؟

أقول : عُدْ إلى كتاب الله ، ستجد الأُمور الإيْمانيّة الكليّة ، وستجد المُحرَّماتِ المُتَّفق عليها ، والواجباتِ المُتَّفق عليها ، وستجد ما يَرْفُدُ ذلك مِن إجماع المسلمين على هذه الأمور ، مِن صلاة ، وصيام ، وحَجّ ، وزكاة ، وأمر بالعَدْل ، والصِّدْق ، والأمانة ، ونهي عن الجرائم المعروفة.

فدينُ اللهِ واضح ، لا يَحْتَاجُ لِكُلِّ هذه الكتب في العقائد ، التي رأيتَ فسادَها وإفسادَها ، وتشكيكَها وانْحرافَها عن أبسطِ المبادىء الدِّيْنيَّة.

فالعودة للاعتصام بحبل الله ، ومعرفة الأُصول العامّة ، التي يَلْتقي عليها المسلمون ، خيرٌ مِن التَّمَادي في الشُّبُهات ، والشَّتَائم التي لا تُسْمِنُ ولا تزيد الْمَرْءَ إلاّ شَكّاً) اهـ.

والجـوابُ مِن وجوه :

أحدهـا : أنَّ هـذا مُخَـالِفٌ لإجمـاع أهل السُّـنَّة ، بل لإجماعِ المسلمين جميعاً ، الذيـن صَـنَّفـوا المُـصَـنَّفاتِ المختلفة الكثيرة في العقيدة ، مُخْتصراتٍ تُحْفَـظ ، ومُطـوَّلاتٍ تُشْـرح ، منـثوراتٍ ومـنظوماتٍ ، مُـتوناً ، وحـواش ، وتعلـيقاتٍ ، وتقيـيداتٍ ، وتقريـرات ، وهـل عـند المسلم ، أعـزُّ وأغلى مِن عقيدتِه؟!

الثّاني : أنَّ كـُلَّ ما جاءَ في القرآن الكريم : يَجِبُ الإيْمانُ بـه : ومَنْ كَفَـر بحرفٍ واحـدٍ مـنه : فقـد كَـفَـر بــهِ كُـلِّـه ، لا يَصِـحُّ له إيْمـان ، ولا يُقْبل منه عَمَل ، وكذلك ما صَحَّ مِن كلام النَّبيِّ ﷺ.

وتقيـيدُ المـالكيّ الإيـمـان ، بالإيْمـان بـالأُمور الإيمانيّة الكـُلِّيَّة ، قـيْدٌ لا ضابطَ لـه ! فـمَا الأُمورُ الإيْمانيّة الكـُلّيّة ؟ ومَا الأُمور الجُـزْئـيّة ؟

إنْ كـان الإيْمـانُ بمـا في القـرآن والسُّـنَّةِ الصَّـحيحةِ واجـباً لازمـاً ، فـكـُلُّ ما فـيـه كـُلّـيّ.

وإنْ كـان المـالكيّ يعـني أُمـوراً إيْمانـيّةً ورَدَتْ في القرآن ، دون أُمور أُخـرى : فهذا تكذيبٌ لشيء وَرَدَ في القرآن ! وتكذيبُ حَرْفٍ منه ، كتكذيبهِ كـُلـه.

الثّالـث : تقيـيدُ المُـحَـرَّماتِ ، الواجـبِ الامتـناعُ عنها ، بالمُـحَرَّماتِ المُـتَّفق عليها : زندقةٌ وكـُفْـرٌ ، فـإنَّ مَنْ لم يَمْتَنِعْ عن المعاصي والمُـحَرَّماتِ ، إلاّ ما حَصَلَ إجـماعٌ مُحَقّـَقٌ في حُرْمَتِها : كان زنديقاً مُرْتـدّاً ، لِرَدِّهِ نصوصَ

الكتابِ والسُّنَّةِ الصَّحيحة ، في مُحَرَّماتٍ كثيرةٍ جِدّاً.

والذي عليه المسلمون : الامتناعُ عَمّا نَهى اللهُ - عزّ وجلّ - عنه ، ونهى عنه رسولُه ﷺ ، دون اشتراطٍ لحصول إجماعٍ في ذلك المُحَرَّم ، لِذَا تَجِدُ أحدَهم قد يُحَرِّمُ أمْراً اجتهاديّاً ، لدليلٍ يُصَحِّحُه ، وتَرَى آخر يُحِلُّهُ ، أو يكرهُهُ ، ونحو ذلك . وهذا أمْرٌ لا خلافَ فيه.

ومَنْ خالفَ منهم في أَمْرٍ مُحَرَّمٍ ، لتأويل، أو تعارض أدلَّةٍ في نظره: فهذا مُجْتَهدٌ ، إنْ أصابَ له أجران ، أو أخطأ ، له أجرٌ واحد ، ما كان مُستقيماً على الكتاب والسُّنَّة.

الرّابع : كالسّابق ، إلاّ أنَّه في الواجبات ، فلو لم نَلْتزمْ إلاّ بالواجباتِ المُتَّفق عليها - كما يُطالِبُ بهِ المالكيّ - لَسَقَطَتْ واجباتٌ كثيرة ، ثبتتْ بالقرآن أو السُّنَّة ، ورُبَّما بهما.

وقد يكون المُخَالِفُ فيها ، لم يبلغْهُ الدَّليل ، أو لم يَفْهَمِ المُرَادَ منه ، أو ظَنَّهُ مَنْسوخاً ، أو لم يَصِحَّ عنده ، أو تَأَوَّلَهُ على غير وَجْهِهِ ، وغير ذلك مِن الأُمور المُسبِّبَةِ لاختلافِ أقوال العُلماء.

ولا تكادُ تجد مسألةً فقهيةً ، إلاّ وفيها خلافٌ على الوجهِ الذي بيَّنَّاه سابقاً ، لِذَا جَمَعَ بَعْضُ الأئمَّةِ مسائلَ الإجماعِ ، وأفردَها في مُصَنَّفٍ ، كالحافظِ ابن المنذر ، وابن حَزْمٍ وغيرهما ، مع أنَّ بَعْضَ تلك الإجماعات ، لم تُسَلَّمْ لهم .

بـل لـو قبلنا نِـزَاعَ أهـل الـبدع كالرّافضـةِ ـ لإدخـال المالكيّ لهم في المسلمين ـ : لكـانَ في الإيْمـانِ بصِـحَّةِ القـرآن ، وسَـلامَتِهِ مِـن الـنَّقْـصِ والتَّحْريفِ ، خِلافٌ ونِزَاع !!

وكذلـك الحـالُ في نـبوَّةِ نبيِّـنا محمّـد ﷺ ، لقـول طوائـف منهم : إنَّ النُّبُوَّة كانت لِعَلِيّ رضي الله عنه ، فـخـانَـهُ جبريل ، وأعطاها محمّداً !!

وفي هذا : طَـعْنٌ في جبريل ـ عليه السّلام ـ ! وكُـلُّ ذلك كُـفْـر.

الخـامس : أنَّ العـبـاداتِ المُـتَّفق عـلى وجـوبِهـا ، كالصَّـلاة ، والصِّـيَام ، والحـَجّ ، والـزَّكاةِ : لم تَسْـلَـمْ مِـن الخـلافِ في شـروطِها ، وأركانِهـا ، وواجـباتِها ، ونحـو ذلـك ، فَـمَا العَمَلُ حينئذٍ؟! أنتركُـها لِنَسْلَـمَ مِن الخـلافِ ، أمْ نقبلُ الخـلافَ هنا ، وقـد منعناهُ هناك ؟!!

السّـادس : أنَّ زَعْمَـه أنَّ الدِّيـنَ واضـحٌ ، فـلا يَحْـتاجُ إلى كُـلِّ هذه الكتـبِ المُصَـنَّفةِ في الاعـتقاد : صـحيحُ المُقدِّمـة ، فـاسـدُ النَّتيجة ! فـإنَّ الدِّيْـنَ واضـحٌ ، وكُتُـبُ العقـيدةِ المبنـيّةِ عـلى الكتابِ والسُّـنَّة ، على فَـهْمِ السَّـلَف الصّالح ، مِمّا سَـبَّبَ وضوحَه.

وكـلامُ المـالكيّ هنا ، مُخَالِفٌ لِعَمَلِ المسلمين جميعاً ، سُـنَّةً ومُبتدعة ، فإنَّـهم قد أكثروا مِن التَّصْنيفِ فيها ، نظماً ونَـثْـراً ومُخْتصراتٍ ومُطوَّلاتٍ ، عـلى اخـتلافِ الفِـرَقِ والمذاهـب ، فَـلِمَ خَـصَّ الحـنابلةَ أهلَ السُّـنَّة بهذا ، وقـد شـاركَـهم في الإكـثار مِـن التَّصْـنيفِ فـيها ، الرّافضـةُ ، والمعـتزلةُ ، والجهميّة ، والأشاعرةُ ، والماتريديـّةُ ، والإباضيّةُ ، وغيرُهم .

السّـابع : أنَّ الاعتصـامَ بحَـبْل اللهِ تعـالى ، لا يكـونُ إلاّ باتّـباعِ الوحيَيْنِ، لا باتّـباعِ أوهـامِ الـنّاس وأهوائِهـم ، فـمَـا اتّـفـقوا علـيه كان حـقّـاً !! وما لم يتّفقُوا عليهِ لم يكن واجباً !!

وإنّما العِبْرةُ في ذلك ، بالكتاب والسُّنّة.

والإجمـاعُ إذا انعقـدَ صحيحاً مِن أهل السُّنّة : وَجَبَ الأخذُ بـهِ ، أمّا إنْ لم يـنعقدْ ، فالعبرةُ بما انعقدَ مِن أدلـّةِ الكتاب والسُّنّةِ ، وافـقـَها النّاس أمْ خالفوها.

الـثّامن : مُطالـبةُ المـالكيّ ، بذكـر مَسَـائِل الإيْمـانِ ، والاعـتقادِ ، والفـقـهِ الـتي أجمـعَ علـيها المسـلمون بجميعِ طوائِفِهم ، والتي تكفي في صِحّةِ الإيْمـانِ، وقـبولِ الأعمـال ، ويكـون فـاعلُهـا مُطـيعاً للهِ سـبحانه ، ورسولِهِ ﷺ.

فصل

في نقض النّتائج التي وَصَلَ إليها المالكيّ في كتابهِ هذا !

ثمّ ذكر المالكيّ ص(١٨٦-١٩٥) فَصْلاً سَمَّاهُ «الخاتمة وأبرز النّتائج» ، ذكرَ فيهِ أربعاً وعشرين نتيجةً ، وَصَلَ إليها بَعْدَ بَحْثِهِ هذا ! وإليك بيانُها :

أولى نتائجِ المالكيّ، ذكرَها ص(١٨٦)وهي : أنَّ ليس لمصطلحِ العقيدة ، بهذا المعنى الشّائع ، أصْل ، لا في الكتاب ، ولا في السُّنَّة ، ولا أقوال السَّلَف الصّالح.

والجواب :

قد تقدَّم أوَّلَ هذا الكتاب ، وبيَّنْتُ أنَّ المالكيّ سَطْحِيّ ، لا ينظر إلاّ في ظاهر الألفاظ ، دون ما تَحْتويه ، فيُنْكِرُ تسميةَ أُمور الإيْمان بالعقيدة ! وهي تسميةٌ اصطلاحيّة شرعيّة ، لها دلالتُها اللّغويّة ، وعَمِلَ بها كثيرٌ مِن المسلمين ، مِن الأئمَّة والحُفّاظ ، كاللالكائي ، والبَيْهقي وغيرهما .

بل اتَّفقَ على هذه التَّسميةِ ولم ينكرْها : المسلمون جميعاً.

وليذكرْ لنا المالكيُّ عالماً واحداً فحسب ، أنْكَرَ ذلك !

وكيف يُطَالِبُ المالكيُّ بسلفٍ لهذا الإطلاق ، وهو يُنْكِرُ مُطَالَبَةَ العُلماءِ بالسَّلَفِ في مَسَائِل الاعتقاد؟!

ولـو سَـلـَّمنا لـلمالكيّ دعواه هذه : أسقطنا جميعَ اصطلاحاتِ عُلماءِ المسـلمين اللـّفظـيّة ! في الاعـتقاد ، والفـقـه ، والأُصـول ، والـنَّحْو ، وبقيَّة العُلوم والفنون ، وهذا جَهْلٌ مُرَكَّب !

* * * *

فصـل
في نقض نتيجة المالكيّ الثّانية والثّالثة

ثمّ ذكر النّتيجة الثّانية (ص١٨٦) : وهي أنّ الإيْمانَ هو اللفظ الشّرعي المهجور ، الذي استُخْدِمَ مكانه مُصطلح العقيدة المبتدع ! كما زَعَمَ المالكيّ.

والجواب :

قد تقدَّم كذلك في موضعه ، وبَيَّنّا أنَّ هذا اللفظ «الإيْمان» لم يُهْجَرْ ، بل سَمَّى جماعةٌ مِن الأئمَّة ، جملةً مِن مُصنّفاتِهم بالإيْمان ، كابن أبي عُمَر ، وأبي عُبَيْد القاسم بن سلام ، وابن أبي شَيْبَة ، وشَيْخِ الإسلام ابن تيمية وغيرهم.

إلا أنّه قد استقرَّتْ هذه التَّسميةُ «الإيْمان» ، على جُزْءٍ مِن أُمور المعتقد ، فاختصَّتْ ببحث شروط صِحَّةِ الإيْمان ، وأسباب زيادتِهِ ونقصهِ ، والرَّدّ على مَنْ أنكرَ ذلك ، ونواقضه ، وما إلى ذلك.

أمّا أُمور الاعتقاد : فتضمُّ ذلك وغيرَهُ ، مِن مَبَاحِثَ الإيْمان بأسماءِ اللهِ وصفاتهِ ، وحكم مُنْكِرِ شيء منها ، ورَدّ تأويل المُتأوِّلين ، والإيْمان بأُمور الغَيْب على التَّفْصيل ، ومَبَاحث الصَّحَابة ، وحكم أصحابِ الكبائر ، والإمامة ، وحقوق الإمام ، وحقيقة توحيد الله ، والأُمور المخالفة له ، وحكم مُرْتكبِها ، وغَيْر ذلك .

ولـو تنازلـنا، وألزمـنا جمـيعَ المسـلمين باسـتبدال لفـظ «العقـيدة» بـ«الإيمـان» : لـمَا كان هـذا سَبَبَ اتـّفـاق المسلمين ، بل كـُلُّ فرقةٍ تـرَى أنَّ ما تعتقدُه ، هو حقيقةُ الإيْمان !

وكذلـك الحــال ، مـع نتيجـتِهِ الثّـالـثة ص(١٨٦) ، وهـي: العَـوْدَة للتَّسَمِّي بالإسـلام إلى آخره .

وهـذا كما تقدَّم ، ليس سَـبَبَاً للاتـّفـاق ، وقـد اختلفتْ العـقائد.

* * * *

فصل

في نقض نتيجتِه الرّابعة

ثمّ ذكر المالكيّ ص(١٨٦) النّتيجة الرّابعة ، وهي: (بدعيّة التّمذهب العقدي ، لفرقةٍ مِن الفرق الإسلاميّة ، فلا يَجُوزُ الانتماءُ المطلق الذي يُوَالَى عليه ، ويُعَادَى عليه ، إلاّ للإسلام نفسِه.

ولا يَجُوزُ للمسلم أنْ يَرَى أنَّ مذهبَهُ العقديّ ، يصلحُ بديلاً للإسلام ، فلا سُنَّة ، ولا شيعة ، ولا معتزلة ، ولا سلفيّة ، ولا أشعريّة ، ولا إباضيّة ، ولا صوفيّة ، وإنّما هو الإسلام فقط) اهـ كلام المالكي.

والجواب :

أنَّ هذا مِن جملة جَهْلِه ، فَكُلُّ مَنْ ذكر يَدْعون للإسلام ، إلاّ أنَّ كُلَّ فرقة ، تفهمُ الإسلامَ على طريقةٍ خاصّةٍ بها !

فأهل السُّنَّة ، يفهمون نصوصَ الوحيَيْن ، كما فَهِمَها السَّلَفُ الصَّالح ، أمّا الرّافضة ، والمعتزلة ، وغيرهم ، فيفهمون الإسلام ، فَهْمَاً فاسداً ، يُخَالِفُ ما كان عليهِ المسلمون في القرون المُفضَّلةِ ، في صَدْرِ الإسلام .

ومَنْ زَعَمَ أنَّ الإسلامَ الحقّ ، هو غَيْرُ اعتقادِ أهل السُّنَّة : فهو ضَالٌّ مُضِلّ .

بـل أفـتى شَـيْخُنا الإمـام عـبد العزيز بن عبد الله ابن بـاز رحمه الله ، بــأنَّ مَـنْ قــال : لا يَجُـوزُ إلـزامُ الـنـّاس بعقـيدةٍ مُـعَـيَّــنَـةٍ ، لا بسـلفيَّةٍ ، ولا....، ولا....، ولا.... : بأنَّــه كـافـرٌ مُـرْتـدٌّ عن الإسلام ، لإنكاره إلزامَ الـنـّاس بـاعـتقادِ أهـل السُّــنَّةِ السـَّلَفِ الصّـالح ، وهـو الإسـلامُ الحـَقّ الصَّحيح .

* * * *

فصل
في نقض نتيجتِه الخامسة

ثمّ ذكر المالكيّ ص(١٨٦ـ١٨٧) النّتيجة الخامسة فقال:

(٥ ـ ضرورة العودة للقرآن الكريم، والالتزام بما فيه، مِن مُجْمَل الإيْمانيّات التي يُسمّونها العقائد، ومُجْمَل الأوامر الظّاهرة، والمُحَرَّمات الظّاهرة، والأخلاق الواجبة، وعدم امتحان النّاس بالمُتشابه منه.

ثمّ العودةُ لمتواتر السُّنَّة، ثمّ الصَّحيح المشهور، وتَرْك التَّنَازعِ في المُختلَفِ فيه مِن السُّنَّة، سواءً مِن حَيْثُ الثُّبُوت، أو دلالة النَّصّ، وفتح حُرّيّة الاجتهاد في ذلك، ما دام أنَّ الشُّروط السّابقة قد تَحَقَّقتْ) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه:

أحدها: أنَّ العودةَ إلى القرآن الكريم، والالتزامَ بما فيه: واجبٌ لازمٌ في مُجْمَل الإيْمانيّات وفروعها، وبكُلّ ما جاء فيه، فَمَنْ كَفَرَ بحَرْفٍ واحدٍ منه، فقد كَفَرَ بهِ كُلّه.

أمّا الاقتصارُ على الإيْمان بمجمل الإيْمانيّات: فهو إيْمانٌ بِبَعْض الكتاب، وكُفْرٌ بِبَعْض، كما فَعَلَ أهلُ الكتاب مِن قبل، قال سبحانه: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍۚ فَمَا جَزَآءُ مَن يَفْعَلُ ذَٰلِكَ مِنكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَاۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰٓ أَشَدِّ ٱلْعَذَابِۗ وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٨٥﴾﴾.

ولـو صَـحَّ إيْمانُ هؤلاء الذين يؤمنون بالمُجْمَلاتِ دون البقيّة: لَـصَحَّ إيْمَانُ اليهودِ والنَّصارى !

بـل إنَّ مَـنْ آمَـنَ بـالمُجْمَلاتِ فحسـب ، هـو أشـرّ مِـن فعـل اليهود والنَّصَـارى ، لكُـفْـرِ هـذا بغالـبِ القـرآن ، وكُـفْـرِهم ـ هـم ـ ببَعْضِـهِ ، وإيْمانِهم ببَعْضِه الآخـر !

الـثّاني : أنَّ الالـتزام ـ كذلك ـ بما في القرآن الكريم : واجبٌ لازمٌ ، بمجمل الأوامر الظّـاهرة ، والمُحَرَّماتِ الظّـاهرة وغيرها.

والأوامـرُ الظّـاهـرةُ والمُحَـرَّماتُ الظّـاهـرة : قـد بَـيَّـنَـها المالكيّ فيما تقـدَّم ، بـأنَّـهـا الأوامـرُ والـنَّوَاهِي المُجْمَـعُ علـيها ! وقــد قَـدَّمْـنا أنَّ هذِه زندقةٌ .

وقـد قال أئمَّةُ الإسلام:«مَنْ تـتَـبَّعَ الرُّخَصَ تـزَنْـدَق» أي أنَّ مَنْ تَتَبَّعَ أقـوالَ العُـلماءِ المُجـيزين لِمَـا يهـوى دون اعتـبارٍ للـرّاجح ، وللصّحيحِ مِن الدَّلـيل : تـزندق . وهـذا هـو عَـيْنُ قـول المـالكي ، بـل قَـوْلُـه هو : أقـبحُ وأشـأم ! لإيْجَابِـهِ هذه الزَّندقةِ ، على المسلمين جميعاً.

الثّـالـث : أنَّ الـرّجوعَ للسُّـنَّةِ الشّريفةِ ، متواترة ، وصحيحة لم تواتر: وَاجِبٌ لازم ، في جميع ما جاءَتْ بـه .

وأمّا تَرْكُ الأحاديثِ المُتَـنَازَعِ فيها ، مِن حَيْثُ الثُّبُوت ، أو الدّلالة : فباطلٌ بإجماعِ المسلمين ، سُـنَّةً ومُبْتَدعة.

فكثيرٌ مِن الأحاديثِ التي يستدلُّون بها في الأُصول والفروع : مُتنازَعٌ فيها ، مِن حَيْثُ الثُّبوت ، أو الدّلالة ، إلاّ أنَّ العبرة في ذلك بأمرَيْن:

أحدها : أنْ يكونَ في الحديثِ المُستدَلِّ بهِ ، إجْماعٌ على صِحَّتِهِ عند أهل السُّنَّة ، فلا نَظَرَ في نِزَاعِ المُبتدعة ، كنزاعِ كثيرٍ منهم في صِحَّةِ أحاديث «الصَّحيحَيْن»، والمالكيّ منهم ! وقد أجمعَ أهلُ السُّنَّة على صِحَّتِهما .

الثّاني : أنْ يكون أهلُ السُّنَّة مُجْمِعُون على تأويلِهِ على وَجْهٍ مَا ، فحينئذٍ يَجِبُ المصيرُ إليه ، وتَرْكُ ما سواه .

وأمّا الأحاديثُ المُتنازَعُ فيها في الفروع ، إنْ لم يوجد الأمران السّابقان أو أحدُهما : فإنَّ العِبْرة بالرّاجح ، إمّا في ثبوتِها ، وإمّا في دلالتِها.

وهذِهِ الأوجه ، يقولُ بها المُبتدعةُ أيضاً ، إلاّ أنّهم يُخَالِفُوننا بمن يُعْتَدُّ به في الإجماع ، وفي صِحَّة التّأويل ، وكذلك التَّصْحيح والتَّرْجيح .

فَمَا يُطَالِبُ بهِ المالكيُّ هنا ، باطلٌ لِوَجْهَيْن:

- لمخالفتِهِ إجماعَ المسلمين كَمَا سَبَق.
- ولأنَّ فيهِ إسقاطاً لكثيرٍ مِن الأحاديثِ والأحكامِ ، وإبطالهَا.

ثمّ إنَّ ما قرَّرَهُ المالكيُّ هنا : نظريٌّ لم يستطعْ هو نفسُه تطبيقَهُ ! بل خالَفَهُ مُخَالَفَةً ظاهرةً ! وهذا مِن جملةِ تناقضاتِهِ الكثيرة ، فأَنْكَرَ المالكيُّ على شَيْخِ الإسلامِ ابن تيمية وغَيْرِهِ ، تضعيفَهم حديثَ

«أنَا مَدِيْنَـةُ الْـعِـلْـمِ ، وَعَـلِـيٌّ بَـابُـهَـا» ، وشَـدَّدَ النَّكِيْرَ في ذلك عليه ! مع أنّـه غَـيْرُ مُسَلَّـمٍ بصِحَّتِهِ ، والنِّزَاعُ في صِحَّتِهِ مشهورٌ مَعْروفٌ ، بل الرّاجحُ عـند مُحَقِّقيهم ضَعْفُـه ، بـل قـال جماعـةٌ بوَضْـعِه ، مـنهم : الإمامُ أحمد ، وابن مَعِين(حكاه الخطيب عنه) وأبو حاتم ، ويَحْيى بن سعيد ، والدّارقطني ، وابـنُ عَـدِيّ ، وابـنُ الجـوزيّ ، والذّهـبيّ . ووَصَـفَـهُ الحـافظ أبـو عـبد الله الـبخاري بالـنّكارة ، وقـال:«ليس له وَجْهٌ صحيح» ، وكذلك فَـعَلَ التّرمذي فـيه فقـال:«مُـنكر». وانظـر «الشَّذرة ، في الأحاديث المُشْتهرة» لابن طولون (١/ ١٣٠ـ١٣١) و«تَمْـييز الطَّـيِّـب مِن الخـبيث» لابن الدَّيْبع ، وغيرهما ، وغالبُ مَنْ صَنَّفَ في الأحاديث الضّعيفة أو الموضوعة يذكرُه .

فَـلِمَ لم يَعْمَـلِ المـالكيُّ بقاعدتِـهِ هذه ، ويَتْرُكَ الكلامَ في هذا الحديثِ المُتَـنَازَعِ في صِحَّتِهِ ، وفي مَعْنَاهُ لو صَحَّ ؟!

الوجـه الـرّابع : أنَّ بـاب الاجـتهاد ، مفـتوحٌ لِصَاحبِهِ المُتحقّقةِ فـيـهِ شروطُـه ، في الفروع دون الأُصول ، وليس لِكُـلِّ مَنِ ادَّعاه !

فصل
في نقض نتيجة المالكيّ السّادسة

ثمّ قال المالكيّ ص(١٨٧) ذاكراً النّتيجة السّادسة التي وَصَلَ إليه:
(٦ـ لم تكن الإيْمانيّات التي يُسمُّونها العقائد ، مفصولةً عن الأحكام والأخلاق ، بل كانتِ الدَّعْوةُ لكُلٍّ هذا ، دعوة واحدة ، وهي الدّعوة للإسلام ، في شمولها وتكاملها ، دون المبالغة في جانب أو إهمال جانب.

أمّا غُلاة العقائديين ، فقد بالغوا في الخصومات العقديّة ، مثل مُبالغة غُلاة الحنابلة في الإثبات والتَّكْفير والتَّبْديع ، ومُبالغة الصّوفيّة في المَحَبَّةِ ، ومُبالغة جماعة التَّبْليغ في الفضائل ، ومُبالغة الإخوان المسلمون ، وحِزْبِ التَّحْرير في الخِلافةِ والحُكْم .

فكُلُّ حِزْبٍ يعتصم ويوصي بالاعتصام بما يراه متميّزاً بهِ عن الآخرين ، وكأنَّ الاتّفاق مع الآخرين جريمة ، والمُحافظة على الظُّلْمِ فضيلة !!

وهذا مِن أبلغِ تسويل الشَّيْطانِ، وتزيينهِ للصّالحين مِن ضُعَفاء العقول ، أمّا المؤمنُ الصَّحيحُ العَقْل ، فهو يعلمُ أنَّ الاعتصامَ خَيْرٌ مِن التَّفَرُّق) اهـ كلامه.

والجـوابُ مِن وجوه :

أحدهـا : أنَّ الشَّـرْعَ مِـن حَيْـثُ مَصْـدره : واحـدٌ لا رَيْبَ في ذلك ، عقـائد ، أو أحكامـاً ، أو أخلاقاً ، وفضائل، وأخباراً وغير ذلك، فـَمِنْ هـذا الوجه ، لا فَـرْقَ بين ذلك كُـلِّـه.

أمّـا مِـنْ حيـث ما يَحْصُلُ بـهِ الدُّخولُ في الإسلام ، والاستقامةُ على الإيْمان ، فهو أقسام :

- مـنه : مـا لا يَصِحُّ إيْمانُ الرّجل إلاّ بـه ، فإنْ اختلَّ ذلك لم يكن مؤمناً ، كالإيْمـان بـاللهِ سـبحانه ، ورسولِهِ ، وملائكتهِ ، وكتبهِ ، واليـومِ الآخـر، والإيْمان بالقَـدَر خَيْرِه وشَـرِّه ، ونَحْو ذلك.
- ومـنه : مـا يكـونُ تاركُـهُ عاصـياً مُذنـبـاً ، إلاّ أنـَّه داخلٌ تَحْتَ مُسَمَّى الإيْمـان ، مُسْـلمٌ غـير كافـر. ويدخـلُ في هـذا القسـم ، أهـلُ المعاصـي والمبتدعة ، ما لم تَهْوِ بهم بدعُهم إلى الكُـفْـر.
- ومـنه : مـا للإنسـانِ تَـرْكُـهُ ، وإنْ تَـرَكَـهُ فـلا يُسَـمَّى كـافــراً ، ولا حـتَّى عاصـياً ، ويدخـل في ذلـك ، عمـومُ أحاديـثِ الفضـائل ، كإفـشـاء السّلام ، ونَحْوها.

فَـمَنْ أَرَادَ أنْ يَجْعَـلَ تلـك الأقسام : قِسْمَاً وَاحِداً مِنْ هـذا الوَجْه ، كان مُخَالِفـاً لبدهيّات العقول.

الـثّـاني : رَمْـيُهُ للحـنابلةِ بالمـبالغة في الإثـباتِ ، والـتّكفير ، والتّـبْديع بـاطلٌ ، تـقـدَّم نَقْـضُـه.

الثّالث : أنَّ زَعْمَ المالكيّ: أنَّ ما عند الصُّوفيّةِ ، مُبالغةٌ في المَحَبَّة ! وما عند جماعةِ التَّبْليغ ، مُبالغة في الفضائل ! وما عند «الإخوان المسلمون» وحِزْبِ التَّحْرير ، مُبالغةٌ في الخلافةِ والحكم : فهذا لا يقولُه إلاّ أحدُ اثنَيْنِ:

إمّا جاهلٌ بما عليه الصّوفيّة ، وجماعة التَّبْليغ ، والإخوان المسلمون ، وحِزْبُ التَّحْرير ، فلا يعرف عنهم إلاّ ما ذكر ، ولا يَدْري بمخالفاتِ كثيرٍ منهم في المعتقد .

أو مُلَبِّسٌ ، يُظْهِرُ الخلافَ معهم ، على ذلك الوجه فحسب ! وكلاهما لا يُحْتَجُّ به ، لجهل الأوّل ، وكَذِبِ الثّاني.

فصل

في نقض زَعْمِه أنَّ الحنابلة يجعلون المسائل المُسْتحدثة ، أهمّ مِن أركان الإيمان

ثمّ ذكر المالكيّ ص (١٨٧) النّتيجة السّابعة ، لِمَا وَصَلَ إليه بزَعْمِه ، وهي : أنَّ غلاة العقائديّين يجعلون مسألة مِن المسائل المُستحدثة ، أهمَّ مِن أركان الإسلام ، كما فعلوا في مسألة «خلق القرآن» ، التي كفَّروا بها جميعَ المسلمين ، إلاّ مَنْ تابعَهم إلى آخر كلامِه.

والجواب :

قد تقدَّم مراراً ، وبَيَّنّا أوّلَ الكتاب : إجماعَ الأُمَّةِ مِن السَّلَفِ الصّالحِ ومَنْ بَعْدَهم مِن أهلِ السُّنَّة ، على كُفْر مَنْ قال بخَلْقِ القرآن.

فصـل
في نقض نتيجتِه الثّامنة

ثمّ ذكر المالكيّ ص(١٨٧) النّتيجة الثّامنة لكتابهِ بزَعْمِه ، فقال:

(٨ ـ مُعظم ما سطّرتْهُ كتبُ العقائد ، مِمّا ليس في القرآن ، وصحيح السُّنَّةِ ، مُستحدثٌ ما أنزل الله بهِ مِن سُلطان ، ولا بَعَثَ بهِ النَّبيُّ صلّى الله عليه وعلى آله وسلّم.

وعلى هذا ، فلا يَجُوزُ امتحانُ النّاس بهِ ، ولا إعلانُه على أنَّه دِيْنُ الإسلام .

وإنّما يَجِبُ أنْ يَبْقَى في مُستوى البَحْثِ العِلْمِيّ فقط.

ولا يَجُوزُ الإنكارُ على مَنْ أدَّاهُ اجتهادُه للقول بهذا القول أو ذاك ، غير الأُمور المعلومةِ مِن الدّيْن بالضَّرورةِ ، مِن واجباتٍ ومَنْهيّاتٍ ، معروفةٍ في دين الإسلام ، ومَعْروفةٍ عند المسلمين ، مِمّا سبق بيانُه وتكرارُه) اهـ كلامه .

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ جميعَ ما في عقائد أهل السُّنَّة حنابلةً وغيرهم : مُسْتَنِدٌ على الكتابِ والسُّنَّة ، بفَهْمِ السَّلَفِ الصّالح ، ولم يستطعِ المالكيّ أنْ يذكرَ مسألة واحدة ، في كتبِ عقائد الحنابلة وغيرهم مِن أهل السُّنَّة ، خارجةً عن ذلك ، إلاّ بالكذب والمَيْن .

ولا يَصْدُقُ كلامُ المالكيّ ، إلاّ على مُعتقداتِ أهل البدع ، كالجهميّة والمعتزلة والرّافضة ونحوهم ، والمعتقداتِ التي يدعو إليها المالكيّ !

الثّاني : أنَّ مسائل الاعتقاد ، مَبْنِيّةٌ على الكتاب والسُّنَّةِ بفهم السَّلَف ، وهذِه أُمورٌ مُجْمَعٌ عليها ، ليستْ مَحَلاً للاجتهادِ ، ولا يُقْبَلُ فيها اجتهاد.

الثّالث : أنَّ إلزامَهُ بالواجباتِ والمنهيّاتِ المعلومةِ مِن الدِّين بالضّرورةِ : باطلٌ ، تقدَّمَ بيانُ بُطْلانه.

الرّابع : أنّه إذا صَحَّ عند المالكيّ، الاجتهادُ في أُمور الاعتقاد ، وأنَّه لا يَجُوْزُ الإنكارُ على مَنْ أدّاهُ اجتهادُه للقول بهذا القول ، أو ذاك كما زَعَمَ : فلماذا يُنْكِرُ على الحنابلةِ اجتهاداتِهم في العقيدة ؟! أليس قد حَرَّمَ المالكيّ الإنكارَ في هذه المسائل؟!

فصل
في نقض نتيجته التاسعة

ثمّ ذكر المالكيّ ص(١٨٨) النّتيجة التّاسعة التي وَصَلَ إليها في كتابهِ فقال : (٩ـ لا يظنُّ مُغفّلٌ أنَّ المبالغةَ في صغائر المعتقدات ، المرتكزة على نصوص ظنيّة الثّبوت أو الدّلالة ، كان نتيجةً لأهميّة تلك العقائد المُتنازع فيها ، وإنّما كانت المبالغة في تلك المعتقدات ، نتيجةً مِن نتائج الصّراعاتِ السّياسيّة بالدّرجة الأُولى ، ثمّ الصّراعات المذهبيّة ، أو حبّ العُلُوّ في الأرض ، والتّفرُّدِ بالزّعامة ، نتيجةَ التَّحَاسُدِ والتَّنَافُس بين العُلماء.

وبَعْضُ هذا ، نتيجة غفلةِ الصّالحين ، مع استغلال سُلْطويّ ، حتَّى ينشغل الصّالحون في خصوماتٍ ثانويّة ، لا أهميّة لها) اهـ كلامه.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : مُطالبةُ المالكيّ بدليل صِحَّة كلامه ، وهكذا تَجِدُ اتّهامات المالكيّ كبيرةً ، لا يَجِدُ لها دليلاً صحيحاً ، ولا مثالاً سَليماً.

الثّاني : أنَّ جميعَ مُعْتقدِ أهل السُّنَّة : مُعْتَمِدٌ على الوحيَيْن بفَهْمِ السَّلَفِ الصّالح ، كما قدّمناه مراراً ، فإذا كان ذلك كذلك ، فجميعُ مُعتقداتِهم كبيرة ، ليس فيها صغير.

وقد كان المالكيّ ، يُنكرُ استخدامَ لَفْظِ«العقيدة» ومشتقاتها ، ويُوجِبُ استبدالها «بالإيمان» أو«الإيمانيّات» ثمّ نراه يستخدم ما كان ينكره.

الثّالث : أنَّ سَبَبَ تَفرُّق النّاس في العقيدة ، هو الأهواء والأدواء ، والشُّبَه والدّسائس .

لهذا كان في عَهْدِ النَّبيِّ ﷺ منها شيء ! إلاّ أنّه بَيَّنَهُ ﷺ ونفاه ، وحذر مِن الخوارجِ مع صلاحِهم الظّاهر، وصَلاتِهم وقراءتِهم للقرآن ، وقال عنهم:«يَمْرُقُوْنَ مِنَ الدِّيْنِ ، كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ».

ومَنْ نَظَرَ في اعتقادِ أهل السُّنَّة جميعاً ، مِن القرن الأوّل إلى يَوْمِنا هذا ، باختلافِ بُلْدَانِهم ، وأزمانِهم ، ومذاهبِهم : وَجَدَهُ مُعْتقداً واحداً مُتَّفقاً ، لا اختلافَ فيه ولا خِلاف ، كما ذكر ذلك غَيْرُ واحدٍ مِن الأئمَّة ، كالحافظ السَّمْعَانيّ وغيره.

ومَنْ اطّلعَ على كتبِ عقائدِهم : رأى ذلك ظاهراً، وها نَحْنُ اليوم ، ليس لنا مرجعٌ إلاّ كتبهم ، مع تقدُّمِهم علينا.

فإنْ كانتْ أسبابُ اختلافِ مُعتقداتِ أهل السُّنَّةِ ، حنابلة وغيرهم ، مُتعلّقةً بالصّراعاتِ المذهبيّة ، قلنا : هذا باطلٌ لأمرَيْنِ:

أحدهما: أنَّ ليس في عقائدِ أهل السُّنَّةِ اختلاف أبداً.

الثّاني: أنَّ عقائدَ الحنابلةِ ، مِن القَرْنِ الأوّل إلى اليوم ، مُتّفقةٌ غير مُختلفةٍ ، مع اختلافِ الدّول ، والملوك ، والخلفاء الذين حكموا تلك السّنين الطّويلة والقرون ، فلِمَ لَمْ تَخْتَلِفْ عقائدُهم ، مع اختلافِ حُكّامِهم ودُولِهم ؟! فمَنْ ظَنَّ هذا ، كان هو المُغفّل.

الـرّابع : أنَّ مَـنْ نَظَـرَ في سـير أئمَّـة السَّـلَفِ ، وأهـل السُّـنَّة مِمَّـنْ بعدهـم ، كـانوا أبعـدَ الـنّاس عـن حُـبِّ التَّصَـدُّر والزَّعَامة ، وعن الحسـد والتَّـنَافس ، وغيرهـا مِـن الصِّـفاتِ الـرَّذيلة ، إلاّ أنَّ المالكيَّ ، رَجُلُ سُوءٍ ، يَظُـنُّ بأئمَّةِ الإسلام ، ما هو أهلُـه!

* * * *

فصل
في نقض نتيجتِه العاشرة

ثمّ ذكر المالكيّ ص(١٨٨) نتيجة بحثِه العاشرة ، فقال:

(١٠ـ تحوّلت العقائد إلى عمل فكري مَحْض ، ليس له أثر على السّلوك ، وهذا التّحوّل ، كان له أبلغُ الأثر في تنازعِ المسلمين وتفرُّقِهم ، عندما اشتغلوا بالأقوال على الأفعال ، وتلك الأقوال جَرَّتْهم إلى التَّنازع والتَّدَابُر والتّخاصم) اهـ.

والجواب :

أنَّ هذا يَصْدُقُ على كتب عقائد المُتكلّمين وأهل البدع ، كالجهميَّة ، والمعتزلة ، والرّافضة ، وغيرهم ، لذا تجدهم أقربَ النّاس إلى كُلِّ إثم ، ولا يتورَّعون عن صغيرة ، ولا يَخْشون مِن كبيرة ! وهم أقلُّ النّاس عبادة ، وزُهْداً ، وصَلاحاً ، وتقىً ، ومَنْ وقف على سِيَرِهم ، لم تكدْ ترجمةٌ لأحدٍ منهم تَخرج عَمّا سبق.

بل منهم مَنْ أسقط عن نفسِهِ التّكاليف والطّاعات ! وجَعَلَ نفسَهُ وأتباعَهُ في درجةٍ لا يَحْتاجون فيها إلى عَمَل !!

ومنهم مَن استحلَّ المُحَرَّمات والكبائر ، بأبردِ الهذيان ، وأسمجِ الكلام ، فاستحلَّ اللّواط، ومُضاجعة النّسَاء الأجنبيّات والمردان ، وشُرْبَ الخمر ، أو الرّبا ، وهكذا.

أمّـا أهـلُ السُّـنَّة جميعاً ، حـنابلة وغيرهـم ، فهم أقربُ النّاس لِكُـلّ طاعة وبـرّ ، وأبعد النّاس عن كُـلّ إثمٍ وشَـرّ.

ومـا ذاك إلاّ لـتمامِ وكمـال إيْمـانِهم بالغَيْـب ، وتصديقِهم بأحاديثِ رسـول الله ﷺ ، وعدم رَدِّ ما صَحَّ منها ، آحاداً ومتواترة ، وكَسْرِهم لِصَنَمِ التّأويل الفاسد ، الذي أبطل الدّيانات وأفسدها .

لهـذا تجـد عامّـة أهـل السُّنَّة ، أكثر وَرَعاً وصلاحاً وتقىً ، مِنْ غالبِ المُـتكلّمين ، بـل إنَّ العامّـة أصـفى مِن أولئك ، وما ذاك إلاّ لسلامةِ قلوبهم مِـن شبهات المُتكلّمين ، مع العِلْم الرّبّاني، والوحي الرّحْماني : فلا شكَّ أنَّ أصحابَ تلك القلوب ، أشـدّ النّاس إيْماناً ، وأثبتهم جناناً.

وذكـر عـن الفـخْر الرّازي : أنّـه دخل بلدةً ، فاجتمعَ النّاسُ حَوْلَـه ، وساروا خَلْفَـه ، ولم يَبْقَ أحدٌ سمع بمقدمه إلاّ أتـاه .

فلقـي رجـلٌ امـرأةً عجـوزاً في البلد ، لم تَخْرج مع أولئك ! فقال لها: الفَـخْـرُ في البلدة ولم تَخْرجي إلـيه ؟!

فقالت : ومَن الفَـخْر ؟

فقال : هـذا الذي أقامَ على وجودِ اللهِ ألفَ دليل !

فقالـت : أعـوذ بـاللهِ ! واللهِ لولا شكٌّ قـد مَلأَ قَـلْـبَـهُ ، لَـمَا طَـلَـبَ للهِ ألفَ دليل .

فأُخْـبِـرَ الفَـخْـر الـرّازيُّ بقـول المـرأة فقـال: اللّـهمَّ إيْمانـاً كإيْمـان العَجَائز.

وقـد تكاثـرَ عـن الرّازي وغيره : النَّدَمُ ، والحيرة ، والشَّكّ ، فيما هم علـيه ، حـتَّى إذا حَلَّ الموتُ بساحةِ أحدِهم قال:«**أَمُوْتُ على مَا مَاتَـتْ عليهِ عَجَائِزُ نَيْسَابُور**» أي الإيْمان المـُطلق ، الخالِص مِن شوائبِ المـُتكلّمين .

* * * *

فصل

نقض نتيجتِه الحادية عشر

ثمّ ذكر المالكيّ ص(١٨٨) نتيجة بَحْثِه الحادية عشر فقال :

(١١ـ إذا كان المسلمون في الماضي مَعْذورين إلى حَدٍّ ما في التّنَازع لقوّةِ الخلافة ، وضَعْفِ الكفّار ، وظَنِّهم أنَّ تنازعَهم لن يكونَ له الخطرُ المستقبلي على الإسلام وأهلِه ، فليس لهم اليوم مُبرِّرٌ لهذا التَّنازع ، مع ضَعْفِ المسلمين السّياسيّ والاقتصاديّ والعسكريّ .

وعلى هذا ، فالاعتصامُ بحبل اللهِ ، والالتقاء على الخطوط العريضة : أمرٌ واجبٌ ، لا يَصُدُّ عنه إلاّ مُشارك في الجرائم التي تُنفَّذُ ضِدَّ المسلمين في أقطار الأرض ، مِن فلسطين إلى البوسنة إلى الشّيشان) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ سَببَ اتّفاق الأُمَّةِ وتوحُّدِها : إيْمانُها الكامل التّامّ ، بما أنزل الله سبحانه وتعالى على رسولِهِ ﷺ ، وبما جاءَ بهِ رسولُه ﷺ ، على فَهْمِ الرَّعيل الأوّل ، سَلَفِ الأُمَّةِ الصّالح ، كما قال سبحانه:﴿فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾.

لهذا قال الإمامُ مالك بن أنس وغيرُه:«لا يَصْلُحُ أمْرُ آخِرِ هَذِهِ الأُمَّةِ ، إلاّ بما صَلَحَ بهِ أوّلُها».

وكلُّ خلافٍ غير عقديّ ، وعداء غير ديني : سَهْلٌ حَلُّهُ ، قريبٌ زوالُه ، كما قال الشّاعر :

كُلُّ العَدَاوَاتِ قَدْ تُرْجَى مَوَدَّتُهَا   إلاَّ عَدَاوَةَ مَنْ عَادَاكَ لِلدِّيْنِ

ولَمّا كانتِ الأُمَّةُ مُجتمعةً على ذلك : لم تَلْبَثْ خلافاتُها ونزاعُها أنْ يزول .

أمّا حينما خَرَجَتْ عن ذلك ، وأصبحتْ خِلافاتُها عقديّة : بقيتْ تلك النّزاعاتُ قويّةً إلى اليوم .

فَمَا حَدَثَ بين الصَّحَابةِ ـ رضي الله عنهم جميعاً ـ مِن تقاتل زَمَنَ عَلِيّ ومعاوية ـ رضي الله عنهما ـ : انتهى ، وتنازل الحسن بن عَلِيٍّ رضي الله عنهما ، لمعاوية رضي الله عنه بالأمر ، فاستقامتْ حياة النّاس ، واجتمعَ شَمْلُهم .

أمّا لَمّا حَدَثَتْ خلافاتُهم العقديَّةِ الدّينيّة : فلم تَنْتَهِ إلى اليوم ، فالرّافضة ، والخوارج ، والقدريَّة ، والجهميَّة ، والمعتزلة ، ما زالوا موجودين يَنْخرون في جَسَدِ الأُمَّة ، حتَّى أصبحَ حالهُا على ما هو اليوم .

الثّاني : أنَّ المالكيَّ شَخَّصَ الدّاءَ وعرَّفَهُ ، ولم يُوَفَّقْ إلى مَعْرفةِ الدَّواء ، بل اختار دواءاً قاتلاً ، يزيد العِلّة بلاء.

فإنَّ بقاءَ أهل البدعِ والأهواء ـ والمالكيّ منهم ـ داخل جسد الأُمَّةِ : هو الذي فَرَّقَهَا ، وأضعفَ كلمتَها ، وشَتَّتَ وحدتَها ، ولا تَتَعَافَى الأُمَّة مِن هذا المَرَض الخبيث ، إلاّ ببتره أو علاجِه ، وليس مِن الحكمةِ أنْ

يُتَغافَلَ عن المرض ، حتَّى يتفاقم ويُهْلِكَ صاحبَهُ ، ولله دَرّ القائل :

إذا ما الْجُرْحُ رُمَّ عَلَى فَسَادٍ　　تَبَيَّنَ فِيْهِ إِهْمَالُ الطَّبِيْبِ

وليس بخافٍ على المسلم البَصِير: ما جَرَّهُ تقريبُ المبتدعة ، كتقريب آخر خلفاءِ بني العَبَّاس للرّافضة ، واستوزاره للطّوسي الرّافضي ، ثمّ مكيدتُه بالأُمَّة ، وخيانتُه لها ، ومراسلتُه للتّتَار ، وتشجيعُه لهم أنْ يستولوا على بلاد المسلمين ، ففعلوا ، وحَصَلَت المقتلةُ الكبيرةُ الشَّهيرة .

الثّالث : أنَّ اجتماع المسلمين وتوحُّدَهم : ليس مقصوداً لذاتهِ ، بل لِمَا فيهِ مِن استقامةِ دين النّاس ، وسلامةِ إيْمانِهم ، واستقامةِ أُمور دُنياهم كذلك .

فهو وسيلةٌ لغايةٍ عظيمة ، فَمَنْ وَحَّدَ المسلمين على غير التّوْحيد الخالص ، فقد راعى الوسيلة ، وأغفل الغاية .

لهذا كان أمرُ النَّبيّ ﷺ لحذيفة بن اليَمَان ـ رضي الله عنه ـ عند ظهور الشَّرّ ، أنْ يَلْزَمَ جماعةَ المسلمين وإمامَهم ، فإنْ لم يكن لهم جماعةٌ ولا إمامٌ ، فيتركهم جميعاً ويعتزلهم ، ولو أنْ يَعَضَّ بأصل شجرة ، وهومُخَرَّج في «الصّحيحين».

الرّابع : أنَّ أمرَ المالكيِّ بالالتقاءِ على خطوط الدِّين العريضة ـ كما يُسمِّيها ! ـ وتَرْكِ الخلافات : باطلٌ قد بَيَّنّا بطلانَهُ مراراً .

ولو سلَّمنا له ذلك ـ ولا نُسلِّم ـ لَمَا سَلِمَ لنا مِن الدِّين ، لا خطوط عريضة ولا دقيقة ! فَمَا مِنْ أمر ، إلاّ ويُخَالِفُ فيه جملةٌ مِن

أهـل البدع ، حتَّى القرآن الكريم مَصْدر التَّشْريع ، قـد أجمعتِ الرّافضةُ على تَحْـريفِه ونقصِـه ، وصَـنَّفَ الطبرسـيّ كتابَـهُ الضَّخْم في إثبات ذلك ، ونقلَ فيـهِ أكثرَ مِن ألفَيْ روايةٍ عن الرّافضة ، فماذا بقي مِن الدِّيْن إذن ؟!

الخـامس : أنَّ المالكيَّ مُتناقضٌ ، فيدعو للالتقاءِ على خطوط الإسلام العريضـة ، وعَدَمِ النَّظـرِ في الخِـلافات : وهو يَسْعَى للتَّفْريق بين أهل السُّـنَّة بالأكاذيـب ، وإلـزام الـنّاس بـأمور ليستْ مِن أُمور العقيدة ، أو رُبّما كانتْ مـنها ، لكـنَّه ـ هـو ـ لا يَـرَاها ضِـمْنَ الخطـوط العريضـة ـ كمـا يُسـمِّيها! ـ أو رُبّما كانتْ بدعاً .

فـلأيّ أَمْـرٍ طعـن في مُعاويـة ويـزيد وبـني أُمَـيَّة ، وبَعْـضِ خُلفاءِ بني العَـبّاس ، وجملة مِن الصَّحَابة ؟!

بـل أخرجَ جماعةً كثيرين مِن الصَّحَابة ، مِمّنْ أسلموا يَوْمَ الفتحِ مِن : حَـدِّ الصُّحْبة ، ورمى جملةً مِن عُلماءِ الأُمَّةِ بالأكاذيب ، كالإمام أحمد ، وابنهِ عـبد اللهِ ، والـبربهاريّ ، وابـن أبـي يَعْـلى ، وابـن بطـّـة ، وشـيخ الإسلام ابـن تيمـية ، مـع طـَعْـنِهِ في جماعـاتٍ مِـن السَّلَـفِ ، ذكرَ أقوالهَـم ولم يُصَرِّحْ بأسمائِهم ؟!

ألـيس هـو أولى الـنّاس بنصـيحتِه ؟! وهو أوَّلُ النّاس المـُخالفين لها ! بـل ينهانا عن الطـَّعْن والاختلافِ مع أهل البدع ، ثمّ يَطْعنُ في أئمَّة الإسلامِ والسُّـنَّة !!

فصل
في نقض تتمّة نتيجتِه الثّانية عشر

ثمّ قال المالكيّ ص(١٨٨ـ١٨٩) ضمن نتيجة بحثهِ الثّانية عشر :

(أمّا أنْ نتواصَى بالصَّبْر على انتقاص عَلِيّ بن أبي طالب ، وأهل بيتهِ ، وحُبّ ظلمةِ بني أُمَيَّة ، وتكفير أبي حنيفة ، وسائر المسلمين إلاّ نَحْن !

ونتواصى بالصَّبر على الكذب على رسول الله ، وتبرير هذا الكذب ، بأنّه مُنْدرج تَحْتَ أصل !!

ونتواصى بالتَّشبيهِ الصَّريح للهِ ـ جلّ جلالُه ـ لَهُ بخَلْقِه ، بناء على الإسرائيليّات والأساطير ، فهذا كُلُّه ليس مِن الحَقّ الذي نُؤجَرُ على الصَّبْر عليه !!) اهـ.

والجواب :

قَدَّمناهُ مراراً ، وبَيَّنّا أنَّ بضاعة المالكيّ المزجاة : إلقاءُ التُّهَمِ والأكاذيبِ دون حُجَّة ، ولا دليل ، ولا تمثيل . وما ذكرَهُ هنا مُندرجٌ تَحْتَ ذلك .

وقد تعلَّقَ في بعض مواضع مِن كتابه ، بكذباتٍ وتلبيساتٍ ، حاول فيها تقريرَ ما سبق ، وقد بَيَّنّا ـ عند موضعِها ـ بُطْلانَها بالحُجَّةِ والدّليل.

فصل
في نقض نتيجتِه الرّابعة عشر

ثمّ ذكر المالكيّ ص(١٨٩) نتيجة بَحْثِه الرّابعة عشر فقال :

(١٤ـ غُلاة العقائديين ، مِن أقلّ النّاس فَهْماً لِحُجَجِ المخالفين ، نتيجة قيام العقائدِ عندهم على التّقليدِ والتّسْليم ، دون اعتراض على ظلم ، ولا حديث موضوع ، ولا إساءة في حَقّ الله .

وبالتّالي هم مِن أكره النّاس للبَحْثِ العِلْمِي ، لأنّه يُشكّلُ الخطرَ الأوّل على الأخطاء المتوسّدةِ بطون تلك الكتب ، التي اتّخذوها مَصَاحِفَ يتحاكمون إليها) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : إنْ كان يقصدُ بغلاة العقائديين : أهلَ السُّنّة ، حنابلةً وغيرهم : فلم يكونوا قليلي فَهْمٍ لحجج مُخَالِفِيهم ، بل هم أتمُّ النّاس فَهْمَاً لها ، لِهَذا تَجِدُ أنَّ حُجَجَهم قد أفحمتْ أهلَ البدع منذ عَصْرِهم المُتقدِّم ، إلى عُصُورنا المُتأخِّرة .

وما مُناظراتُ الإمامِ أحمد للمعتزلةِ في مَجْلِسِ المُعتصم ، والواثق ، إلاّ شيئاً مِن ذلك ، وكذلك بقيّةُ مناظراتِ الأئمّة ، كرَدِّ الإمامِ الدّارمي على بشرِ المريسي ، وتفنيده حُجَجَه بل شبهه .

ومِن أكبر الأدلَّةِ على صِحَّةِ هذا : رُجوعُ كثيرٍ مِن أئمَّةِ المُتكلِّمين إلى مذهبِ أهل السُّنَّة ، بعد أنْ خاضوا فيما خاضوا فيه ! فهل هم أيضاً لم يفهموا حُجَجَهم ؟!

وقد رَجَعَ أبو الحَسَن الأشعريّ ـ إمامُ المُتكلِّمين في وقته ـ عن اعتقادِه إلى اعتقادِ إمام المسلمين أحمد بن حنبل ، كذا قال في «الإبانة» ، وغير كتاب.

الثّاني : أنَّ الحنابلةَ وأهلَ السُّنَّة عامَّةً ، أحرصُ النّاس على البَحْثِ العِلْميّ ، الملتزم بكتاب اللهِ ـ عزّ وجلّ ـ وسُنَّةِ رسولهِ ﷺ ، بفهم السَّلَف الصّالح ، فإنْ كان هذا مُرادُه بالبَحْثِ العِلْميّ ، فَلْيُخْرِجْ لنا مسألةً واحدةً تُخَالِفُ هذا البَحْثَ العِلْميّ !

أمّا إنْ قصد بالبَحْثِ العِلْميّ: تَحْكيمَ الأهواء والشّهواتِ في الوحيَيْنِ : فلا.

الثّالث : مُطالبة المالكيّ بأمور ثلاثة :

١ ـ بَيَانُ مَنْ يريدُ بغلاة العقائدين ، بأنْ يُسمِّيهم لنا ، أو يُسمِّي بَعْضَهم.

٢ ـ أنْ يذكرَ سَبَبَ جَعْلِهِ ذلك المُسمَّى مِن غُلاة العقائديين !

٣ ـ الحُجَجُ التي لم يفهموها ؟ وَلْيُمَثِّلْ بواحدةٍ فحسب ، بشرط كونِها صحيحةً غير مكذوبة.

وسيظهر أنَّ مُرادَه بالغُلاة : أئمَّةُ السَّلَف ، وعُلماؤهم ! وأنَّ سَبَبَ جَعْلِهِ لهم غُلاة : ما عليهِ اعتقادُ أهل السُّنَّة جميعاً !

فصل

في زَعْمِ المالكيّ أنَّ ما ذكرَه مِن أخطاء عند الحنابلة : ماهي إلاّ أمثلة فحسب ! ولم يُرِدِ الاستقصاء ، ولو أرادَهُ لَجَاءَتْ أخطاء الحنابلة أضعاف ما ذكر!! وإبطال مَزَاعِمِه

قال المالكيّ ص(١٩٤) خاتماً هذه النَّتَائج :

(أخيراً أقول : لا يَظُنَّنَّ ظانٌّ ، أنَّنِي تعمَّدتُ استقصاءَ أخطاء غُلاة الحنابلة في العقائد . فإنّي لم أذكر إلاّ نَمَاذِجَ فقط ، ولم أذكر مُعْظَمَ ما أعرفه ، فضلاً عن البَحْثِ عمّا لا أعرفُه في هذا الجانب . ولو حاولتُ الاستقصاء في هذا الجانب ، لَخَرَجَ البَحْثُ عن هذا الاختصار الذي ترون) اهـ كلامه.

والجواب :

أنّا قد بَيّنّا فيما سبق ، بُطْلان جميعِ ما ذكرَه ، فغالبُ ما ذكر كَذِبٌ مُخْتَلَقٌ ، بَيّنّا ذلك بدليله . وشيء منه مُلَبَّسٌ مُحَرَّف !

فأين الأخطاءُ المزعومة ، ولم يسلمْ له خطأً واحد ؟! فإنْ أبى، فليذكرْ لنا مثالاً واحداً صحيحاً غير مكذوب ولا مُحَرَّف !

فصل

في التَّنبيه مَرَّةً أخرى على مُراد المالكيّ الحقيقيّ بالحنابلة ، وبراءتهم منه ، ومِن انتسابه إليهم

ثمّ ذكر المالكيّ ص(١٩٦) : فصْلاً في «الحنابلة والسّياسة» ، قال في أوّله:(سبق أنْ كرَّرتُ حتَّى مَلَلْتُ ، أنَّ كلامي يَنْصَبُّ على الغُلاة مِنّا نَحْنُ الحنابلة ، ولا أدّعي التّعْميم . أقول هذا صادقاً ، بل لا أعتبر نفسي إلاّ حنبليّاً ، بحكم النّشأة ، والتّعليم ، والبَيْت ، والتّلقّي ، والطّريقة في الاستدلال ، لكن هذا كُلّه ، لا يَمْنعُ نقد الغُلُوّ أينما كان) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ قصدَهُ بغلاة الحنابلةِ : الحنابلةُ كُلُّهم ، بل أهل السُّنَّة جميعاً ، مِن أئمَّة السَّلَف ، كمالك ، والشّافعي ، والفُضَيْل بن عِيَاض ، وابن المبارك وغيرهم ، إلى مَنْ بعدهم .

وقد بَيَّنّا دليلَ ذلك في مَوْضعِه : بذكر المالكيّ أموراً أجمع عليها السَّلَفُ الصّالحُ ، أو عباراتٍ قالها بَعْضُهم ، ثمّ جَعَلَهَا مِن الغُلُوّ!! والعقائدِ الفاسدة!! ويظهرُ هذا أيضاً بالوجه الثّاني.

الثّاني : مُطالبة المالكيّ ببيان مَنْ يُريد بغلاة الحنابلة ، وتسمية أعلامِهم ، ثمّ ذِكْر بَعْض مُعْتدلِيهم ، لِيَظْهَرَ جَلِيّاً ، أنّه أرادَ الحنابلةَ جميعاً ، بل وأهل السُّنَّة ، وأنّهم كُلُّهم عنده غلاة !

الثّالث : أنَّ دعواه الحنبليّة ، كدعوى بني أُمَيَّـة في زيـاد !

وبِـمَ كان حَـنْبلـيًّا ؟!

وعَمَّنْ أخـذ المذهب ؟!

وعلى مَنْ دَرَسَـه؟!

ومـاذا قَـرَأَ مِنْ كُـتُـبِـه؟!

أمّـا عُـلماءُ هـذه البـلاد : فهو نكرةٌ عندهم ، لا يعرفونه إلاّ ببدعتِه !

وأمّا غيرُهم ! فهو ومـا شـاء !

أمّا نشأة المالكيّ ، وبَـيْـتُـهُ ، وتَـلَـقـيِّه ، وطريقةُ استدلالِهِ : فهي نشأةٌ بدعيةٌ غير سُـنِّـيَّة.

فصـل

في نفي المالكيّ علاقة الدّولة السّعوديّة ـ حماها الله مِنْ أهل البَغْـي والبدع ـ بأخطاءِ الحـنابلة والسّلفيّين ! وأنَّ مَنْ رَبَطَ بينهما ، فإنّما أرادَ الإيقاعَ بـهِ وبأمثالـهِ ! وبيان حقيقةِ مَقْـصَدِه !

ثمّ قال المالكيّ ص(١٩٧) :

(أعـود فأقول: يُحَاولُ البعضُ الاصطيادَ في المـاء العَكِر ، بزعمه أنَّ نقدَ غلاة الحنابلة ، أو غلاة السَّلفيَّة ، هو نقدٌ للدّولة المملكةِ العربيّة السّعوديّة .

وبهـذا الـرَّبْطِ يستطيعُ هـؤلاء تَحْقـيق أكـثرَ مِـن هـدف ، فيُظهرون أنفسَـهم بمظهـر الشَّـفيق النّاصـح !! وفي الوقـتِ نفسِـه ، يَحْمُـون الأخطـاء الموجودة في تـراثـنا الحنـبليّ ، التي يُجْنَى منها مَصَالحُ كثيرة) اهـ.

والجـواب :

أنَّ المـالكيّ يَـرَى أنَّ الشَّـيْخ محمّـد بـن عـبد الوهّـاب ـ رحمـه الله ـ كان مِن الغـُلاة ! وكـان يُكفـّـرُ المسـلمين بل أراقَ دماءَ عُلمائِهم ! كما ذكر ذلك في كـتابهِ «نقـض كشـف الشّبهات»! وكلامُه في هذا كثيرٌ في كتابهِ المذكور ، وفي غيره.

إذا تَقـرَّرَ هذا ، وعَلِمْتَ أنَّ الشَّيْخَ محمّد بن عبد الوهّاب ، لم يكن له سُـلطانٌ عـلى أحـدٍ إلاّ بالحُـسْنَى ، ولم تكـن له يَـدٌ على أحـد ، حتّى أيَّـدَهُ وسـاندَهُ وآزرَهُ الإمـامُ محمّـد بن سعود رحمه الله ، فأظهرَ دعوتـهُ ، ونَشَرَهَا ،

حتَّى عَـادَ الدِّيْـنُ خالصـاً للهِ ـ عـزّ وجلّ ـ غَـضّاً طـريـّاً ، وسار على ذلك أبناؤُه مِن بـَعْـدِه .

إذا عَرَفْـتَ ذلـك كُـلَّـهُ : عَلِمْـتَ أنَّ أيَّ طـَعْنٍ في هـذه الدَّعـوةِ المـباركة ، أو عقـيدة الشَّـيْخ محمّـد بـن عبد الوهّاب رحمه الله ، هو طَـعْنٌ في حُمَاتِهـا ومُنَاصِـريها ، وهـم آل سُعُود ، رَحِمَ الله مَيّتَهم ، وَوَفَّـقَ حَـيَّهم لِمَا يُحِبُّه ويَرْضاه .

* * * *

فصل

في رَمْيه الحنابلة بالثّورة على الأئمّة والولاة ! وعَدَمِ السَّمْعِ لهم ! مع إظهارهم السَّمْع والطّاعة للولاة ! وبَيَان كذب المالكي

قال المالكيّ ص(١٩٧):

(وغلاة الحنابلة على مَرّ التّاريخ ، يُظْهِرُون للسُّلطان بأنّهم مع السُّلطةِ ، وبأنَّ مَنْ خالفَهم ، فقلبُه مَعْقودٌ على الثّورة والخروج على وليّ الأمر!!

مُتَنَاسين أنَّ مِنْ عقائدِهم المدوَّنة ، أنّهم لا يَعْترفون بإمامةِ غير القُرَشِيّ إلى قيامِ السّاعة.

ومُتَنَاسين ثوراتِهم وإزعاجَهم للسُّلطاتِ التي تُخَالِفُهم ، مِمّا هو مُدَوَّنٌ في التَّوَاريخ !!

بل لو استعرضنا أحداثَ الدّولةِ السّعوديّة الثّالثة ، لوجدنا لِغُلاة الحنابلة أكثرَ مِن ثورة !! تَمْنَعُنَا المروءةُ والشِّيَمُ عن الولوغِ في هذا المستنقع مِن الاستعداءِ والانتهازيّة . وتفصيلُ تلك الأحداثِ وأسبابُها ، وأصولُها الفكريّة ، داخل المنظومة الحنبليّة) اهـ.

والجوابُ مِن وجوه :

أحدها : أنَّ الحنابلةَ ـ رحمهم الله ـ مع سَمْعِهم وطاعتِهم ونُصْحِهم لولاةِ الأمر ، إلاّ أنّهم أبعدُ النّاس عن مُخَالطتِهم ، وأزهدُ النّاس فيما في أيدِيهم .

وكـان أهـلُ الـبدعِ بخلافِهم ، لهذا استعدوا الولاة عليهم ، فسجنوهم وآذوهـم ، وما حَدَثَ للإمام أحمد ، وأصحابهِ ، وأئمَّةِ السَّـلَف في عَهْدِه مِن بَعْـض خُلفـاء بـني العَــبّاس مِـن سَفْكِ دَمٍ ، وسَجْن وجَـلْد ، بسَبَبِ أهل الـبدع : لـيس بخافٍ عـلى أحــد ، وكذلـك كثير مِمّنْ جاءَ بَعْدَهم ، مُروراً بشيخ الإسلام ابن تيمية ، وتلميذِه ابن القَـيِّـم وغيره .

الـثّاني : أنَّ زَعْمَـهُ أنَّ الحـنابلةَ لا يَعْترفـون بإمـامــةِ غـير القُـرَشـيّ إلى قـيام السّـاعة ، يُـبْطِلُـهُ مُـبايعةُ الحـنابلةِ لآل سُعُود ، في الدّولة السّعوديّـة الأولى وبَعْدَها .

أمّـا إمامـةُ القُـرَشِـيّ : فلقولــهِ ﷺ:«الخِـلافـةُ فِي قُـرَيْش إلى قِـيَـامِ السّاعَة» .

ولـو تولـّى عـلى الـنّاس غَــيْرُ قُـرَشِـيّ ، واستقامَ الأمْـرُ لـه : لَـزِمَ الـنّاسَ جميعاً طاعـتُهُ وبَيْعَـتُهُ ، لِـئَلاّ تفـترقَ كلمـتُهم ، ويتشـتَّتَ شَـمْلُـهم ، ويسـتدلـّون لهـذا ، بقولــه ﷺ:«ولَـوْ عَبْداً حَبَشِياً كـأنَّ رَأسَـهُ زَبِـيْـبَة» فَـإنْ كان هذا في عَبْدٍ حَبَشِيّ ، فكيف بعَرَبيّ ؟!

والمـالكيّ يَرْمي الحنابلةَ بتحريضِهم الولاةَ على المُخالفين ، وهو يكيدُ بخُبْـثٍ ، ويُحَـرِّضُ الـولاةَ ـ وَفَّقَــهم الله لمراضـيه ـ عليهم ، بمثل سخافاتِهِ السّابقة !

الثّـالـث : أنَّ مـا رَمَـى بــهِ المـالكيّ الحـنابلةَ : مُصَابٌ بـه ! مُتحقّـقٌ فـيـه ! فـإنَّ مِن مذهبهِ وقومهِ الزّيديـّة : أنـّه لا تَصِحُّ إمـامةُ ولا بَيْعَةُ رَجُل

غير فاطميّ ! ليس مِن أحد البَطْنِين الحسن أو الحُسين رضي الله عنهما.

وقد شَكَّك المالكيّ بل نَفَى الإجماعَ على بَيْعَةِ أبي بكر وعُمَر رضي الله عنهما ، مع فضلِهما الكبير، ومَنْزلتِهما العظيمة عند المسلمين كافّة ، فكيف بمن دونهم عنده ؟! فهل يَرَى لهم بيعةً ، مُتقدِّمين ومُعَاصرين أو لا ؟!

وكذلك مِن مذهبِهِ : الخُرُوْجُ على الولاة ، كما هو مُستقرٌّ في مذهبِ المعتزلة ، لهذا تراهُ يقبلُ مِن المعتزلةِ وأضرابِهم ، ما لا يقبلُه مِن غيرهم !

الرّابع : قد كرَّرناهُ مراراً ، أنَّ المالكيّ ليس له على قولِهِ ، دليلٌ ولا حُجَّة ، ولا مثال ، فيُلقي الكلامَ خالياً مِن الأدلة ، وكأنّه دليل بنفسِه.

لهذا لَمّا أعيتُه الحُجَّةُ ، تَعَلَّقَ بالمروءةِ والشّيَم ! أنّها تَمْنَعُهُ مِن ذلك ! ولا أدري لِمَا لَمْ تَمْنَعْهُ مُروءَتُه وشيمتُه ، مِن كُلِّ ما سبق مِن الكذبِ والتَّلْبيس ، ومَنَعَتْهُ مِن الحُجَّةِ والدّليل؟!

فصل

في رَمْي المالكيّ مَنْ أطاعَ الولاة مِن الحنابلة ، أنـّه لأمرٍ ما أطاعَهم ! والرَّدّ عليه

ثـمّ لـمّـا كان كذب المالكيّ فيما ادّعاه سابقاً صريحاً ، حَاوَلَ ترويْجَهُ وتزيينَهُ فقال بعده ص(١٩٧ـ١٩٨):

(لكن الحَقّ يُقال : فالحنابلةُ في الجملةِ ، أصحابُ طاعةٍ لولاةِ الأمر).

ثمّ شَرِقَ بهذهِ الجُمْلة فأتبعَها قولَهُ :

(لكنَّها غالباً ، ما تتداخل مع ما فيه مَصْلحةٌ خاصّةٌ لهم ، سواءٌ كانت المصلحةُ دينيّةً مذهبيّةً ، أومادّيّة ، أو وجاهة ، أو حُبّ للعُلُوّ في الأرض) إلخ كلام المالكي.

والجواب :

أنَّ المرجعَ لِمَعْرفةِ ذلك : مُصنّفاتُ الحنابلةِ الكثيرة في المعتقد ، وكُلُّها مُجْمعةٌ على السَّمْع والطّاعة للولاة .

وعلى هذا كانوا ، فَسَجْنُ أحمد ، وجَلْدُه ، وما حَدَثَ له في تلك السّنين العِجَاف ، وكذلك أصحابُه وأتباعُهُ ، كشيخ الإسلام ابن تيمية ، وابن القَيِّم : لم يَنْقُضْ تلك الطّاعة ، وذلك السَّمْع ، مع عَدَمِ وجود مَصَالح ذاتيّةٍ لهم ، بل الأمر خلاف ذلك .

فصل

في دَعْوة المالكيّ للسّمَاح بدخول كـُتُبِ المـُبتدعة إلى المملكة ! وعَدَمِ رؤيتهِ ـ بزَعْمِه ـ مَعْنى لِمَنْعِها ! والرَّدّ عليه

قال المالكيّ ص(٢٠١):

(أنـا لا أرَى مَعْـنى لمنعِ كتب الأشاعرة ، والشّيعة ، والإباضيّة ، وغيرهم مِن المسلمين ، مِن دخول المملكة في ضوء هذا التَّفجُّر المعرفي .

بـل إنَّ التَّـنَاقض يَـبْلغُ عـندنا ـ في مُراقبة المطبوعات ـ مَبْلغاً عظيماً ، عـندما نسمحُ بدخول كتب مُلحدين ، ونَصَارَى ، ويهود ، ولا نسمحُ بكتب المسلمين!!) اهـ.

والجـوابُ مِن وجهَيْن :

أحدهمـا : أنَّ مـا رآه المـالكي ، لم يَـرَهُ إلاّ لفسـادِ ديانـتهِ ، وخُبْـثِ فطرتهِ ، ولو كان سالم المعتقد ، لخَشِيَ على مُعتقدِه ، لكنَّهُ لـمّا كان مَسْلوبَ ذلك ، لم يَخـَفْ .

والـتَّفجُّر المعـرفي ـ كمـا يُسـمِّيه المـالكيّ!ـ لا يُوجـبُ أحكاماً شرعيّة جديـدة ، فالحـلالُ حَـلالٌ في عَصْر النُّـبوَّة ـ ما لم يكن مَنْسوخاً ـ وفي عَصْرنا هذا ، والحَـرَام حَـرَام كذلك .

وكـان السَّـلَفُ ـ رحمهم الله ـ ينهون عن مُجَالسةِ المُبتدعة ، وسَمَاعِ كلامِهم ، وقراءةِ كتبهم ، طَـلَـباً للسّلامةِ ، وإحـرازاً للكرامة ، فـإنـّه مَا مِنْ

أحدٍ عَـرَّضَ قَلْـبَهُ للأهواء ، فَـرَجَعَ سالماً ، إلاّ ما شـاء الله .

وكـم أزلّـتْ كلمةُ مُبْتدعٍ قَلْـبَ مؤمن ، فخَلّـفَـتْهُ في بُحُورِ الشُّكُوكِ تـائـهـاً ، بعد أنْ كان في أرض الإيْمان مُطْمئنّاً.

قـال الإمامُ ابن قَـيِّم الجوزيّـة ـ رحمه الله ـ في «نونيّته» :

يَا مَنْ يَظُـنُّ بِأنَّـنَـا حِفْنَا عَلَيْـ ـهِـمْ كُتُبُهُمْ تُنْبِيْكَ عَنْ ذا الشّانِ

فَـانْظُـرْ تَرَى، لَكِنْ نَرَى لَكَ تَرْكَهَا حَـذَراً عَلَـيْكَ مَصَايِدَ الشَّيْطَانِ

فَشِبَاكُـهَا وَاللهِ لَـمْ يَعْلَـقْ بِـهَا مِنْ ذِي جَـنَاحٍ قَـاصِرِ الطَّـيَرَانِ

إلاّ رَأَيْتَ الطَّـيْرَ فِي قَـفَـصِ الرَّدَى يَـبْكِي لَـهُ نَـوْحٌ عَلَـى الأَغْـصَانِ

وَيَظَـلُّ يَخْبِـطُ طَـالِبَاً لِخَـلاصِهِ فَـيَـضِيْـقُ عَـنْـهُ فُـرْجَـةُ الْعِيْـدَانِ

وَالذَّنْـبُ ذنْـبُ الطَّـيْرِ أَخْلَـى طَـيِّبَ الـثَّـ ـمَرَاتِ فِي عَـالٍ مِـنَ الأَفْـنَـانِ

وَأَتَـى إلَى تِلْكَ المَـزَابِـلِ يَبْتَغِي الْـ ـفَضَلاتِ كَـالحَشَـرَاتِ وَالدِّيْـدَانِ

وَرَوَى الآجُـرّي في «الشّـريعة» بإسـنادٍ صـحيح : عـن الفـريابي عن قتيبة بن سعيد عن حَمّاد بن زَيْد عن أيوب قـال :

كـان أبـو قِـلابـة ـ وهو أحدُ أئمّةِ الدِّيْن وأركانهِ ـ يقول:«لا تُجَالِسُوْا أَهْـلَ الأَهْـوَاءِ وَلا تُجَادِلُـوْهُمْ ، فَـإنّـي لا آمَنُ أنْ يَغْمِسُوْكُـمْ فِي الضَّلالَـةِ ، أَوْ يَلْبِسُوْا عَلَـيْكُـمْ فِي الدِّيْنِ، بَعْضَ مَا لُبِّسَ عَلَـيْهِـمْ».

الـثّـاني : أنَّ زَعْمَـه أنـّا مُتناقضون في المملكة ، فنسمحُ بدخول كتب المُلحديـن واليـهود والنَّصَارى ، ولا نَـسْـمحُ بدخول كـتـب المسلمين مِن

الأشاعرة ، والرّافضة ، والإباضيّة وغيرهم : فيـه تفصيل:

- إنْ كـان يَعْـني بالمُتناقضـين:الجهـةَ المَسْـؤولةَ : فـإنَّ أنظمـتَها تَمْـنَعُ كُـلَّ كـتابٍ مُخِلٍّ بمُعْتقدِ أهلِ السُّـنَّةِ أَوْ فيهِ ضَلالةٌ ، ومِنْ هـذا : مَنْعُهَا كتابَ المالكيِّ المَـرْدودِ عليهِ ، وغالبَ كُـتُـبِـه الأُخْرَى.
- وإنْ كان يعني بهم الحـنابلةَ : فكلامُه باطلٌ ، إذ لا علاقةَ لهم بذلك .

أمّـا كتـبُ الكفـّـار نصـارى وغيرهـم ، في عُلـُـوم الدُّنـيا، كالطـّب ، والطـّيران ، والـزّراعة ، والصّناعة ، ونحوها : فـلا بـأس بها ، ولا صِلَـةَ لها بعقـائدِ أصحابِـها ، ولو قـُدِّرَ أنَّ مُؤلـّفيها : رافضة ، أو مُعْتزلة ، أو غيرهم ، لانتقاءِ المفسدة العقديـّة .

تمّ الكتاب

بحَـمْدِ اللهِ ومَنِّهِ وفـَضْلِهِ يوم الأربعاء العشرين مِن شهر الله المُـحَرَّم

سنة ١٤٢٣هـ على يَدِ كاتبهِ عَبْد العزيز بن فيصل الرّاجحي

عفا الله عنه وعن والديه وإخوانه ومشايخه وجميع المسلمين

وصلّى الله على نبيّنا محمّد ، وعلى آلهِ وصحبهِ

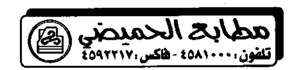
وسلـّم تسليماً كثيراً

الرّيـــاض

ص.ب ٣٧٧٢٦ الرّمز البريدي ١١٤٤٩

فهرس بَعْض مُهمَّات الفوائد

فهرس الكتاب


مطابع الحميضي
تلفون: ٤٥٨١٠٠٠ - فاكس: ٤٥٩٢٢١٧